جامـــــــعة وهـــران 2

كلية العلـــــوم الاجتمـــــاعية

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــادة دكتوراه في العلوم

في علـــم الاجتماع العمل والتنظيم

الشبـاب ومشكلة البطالة بالجزائر

– دراسة ميدانية بمدينة تلمسان –

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد(ة): بلحـــاجي مـحمـد

أمام لجنـــــــة المناقشـــــــة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
مرضـي مصطـفى	أستـــــاذ	جامعة وهـــران 2	رئيـــــسا
مولاي حـاج مراد	أستـــــاذ	جامعة وهـــران 2	مقـــــررا
مالك شليح توفيق	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهـــران 2	منـــاقشا
لبـعيـر بلعبـــاس	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سيدي بلعباس	منـــاقشا
بـلـهـواري حـاج	أستاذ محاضر –أ–	جامعة مســـتغـانم	منـــاقشا
زرقـــة دليـلـــة	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة ســـعـيـدة	منـــاقشا

السـنة:2020-2021

الإهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

- إلى الوالـدين الكريمين
- إلى زوجــتي
- إلى بشرى سـارة ونـور الهدى

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعاننا ووفقنا لإتمام هذا العمل.

يقتضي مني واجب الشكر والاعتراف بالفضل أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان والتقدير:

- إلى الأستاذ الدكتور ***مراد مولاي حاج*** الذي أشرف على هذه الأطروحة توجيها، تصويبا، انتقادا وتشجيعا متواصلا، فجزاه الله عنا خير الجزاء ونتمنى له دوام الصحة والعافية...
- إلى السادة الأساتذة أعضاء ***لجنة المناقشة*** لقبول مناقشة هذا العمل، ونشكر لهم كل الإضافات والإثراءات ونفعنا الله بعلمهم...
- إلى جميع ***الزملاء أساتذة*** جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، جامعة تلمسان، جامعة وهران...

وإلى ***كل من شجعني*** لإتمـــام هذه الأطروحة...

الطالب: ب. محمد

الفهرس العام

الاهداء

كلمة شكر وتقدير

مقدمـة عـامة 02

الفصل الأول: الإقتراب النظري للشباب والبطالة في الجزائر 27

تمهيد 28

1-في مفهوم الشباب 29

1- 1 الاتجاه الديموغرافي 29

1-2 الاتجاه البيولوجي 30

1-3 الاتجاه السيكولوجي 31

1-4 الشباب مقاربة سوسيولوجية وأنثروبولوجية للمفهوم 32

2- سمات وخصائص مرحلة الشباب 35

3- ثقافة الشباب ومسألة القيم..... 39

4- مفهوم البطالة والعمل..... 45

5- قياس معدلات البطالة 51

6- أشكال البطالة 54

7- العوامل الأساسية المسببة للبطالة في الجزائر 58

8- الجزائر: بطالة شبابية بالدرجة الأولى 64

9- بعض الآثار الناجمة عن مشكلة البطالة 68

خلاصة..... 71

الفصل الثاني: سوق العمل في الجزائر – معطيات، وسياسات تشغيلية – 73

تمهيد..... 74

1- سوق العمل بالجزائر: عرض تحليلي..... 75

1-1 تطور سوق العمل والبطالة بالجزائر..... 76

1-2 استشراف سوق العمل بالجزائر..... 82

2- اجراءات مواجهة البطالة بالجزائر..... 84

2-1 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة..... 86

2-2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب..... 89

2-3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار..... 93
2-4 الوكالة الوطنية للشغل..... 96
2-5 جهاز المساعدة على الإدماج المهني لترقية الشغل..... 98
2-6 تجربة القرض الحسن لصندوق الزكاة..... 101
خلاصة 105
الفصل الثالث: مظاهر الحياة اليومية للشباب الجزائري البطال 106
تمهيد 107
1- ولاية تلمسان: عرض مونوغرافي 109
2- الخصائص والمميزات العامة لعينة البحث 111
3- الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشباب البطالين 114
4- ظاهرة تسيير الوقت لدى الشباب البطال 120
5- الشباب البطال ورحلة البحث عن الشغل 123
6- العوامل المساهمة في تمديد فترة البطالة 128
6-1 الرأسمال الاجتماعي للشباب البطالين 128
6-2 الرأسمال البشري للشباب البطالين..... 135
7- بطالة الشباب : حدود الجنوسة والنوع الاجتماعي 137
8- إعادة تشكيل الديني لدى الشباب الجزائري البطال 140
9- علاقة بطالة الشباب ببعض الممارسات الاجتماعية الانحرافية 143
9-1 الشباب البطال وظاهرة العنف 144
9-2 الشباب البطال وظاهرة المخدرات 149
9-3 الشباب البطال ومظاهر الحياة الجنسية 151
9-4 الشباب البطال وتمثلاته لظاهرة الهجرة السرية 154
خلاصة 158
الفصل الرابع: اتجاهات الشباب البطال نحو العمل غير الرسمي..... 159
تمهيد 160
1- ماهية الاقتصاد والعمل غير الرسمي 161
2- واقع التشغيل في القطاع غير الرسمي بالجزائر..... 165
3- المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر..... 168
4- الشباب البطال بين ممارسة وعدم ممارسة أنشطة غير رسمية..... 170

5- دوافع ممارسة العمل غير الرسمي حسب المبحوثين..... 173
6- ايجابيات وسلبيات العمل غير الرسمي..... 176
7- الشباب البطال وحتمية العمل غير الرسمي..... 179
8- تصورات الشباب البطال للفعل المقاولاتي..... 188
خلاصة..... 190
الفصل الخامس: الشباب البطال وظاهرة الحركات الاحتجاجية 191
تمهيد..... 192
1- المواطنة: تحديد المعنى وأبعادها..... 194
2- بطالة الشباب وأزمة المواطنة بالجزائر..... 198
3- ارتباط ظاهرة البطالة بالعنف السياسي في الجزائر..... 203
4- كرونولوجيا الحركات الاحتجاجية في الجزائر..... 206
5- الثقافة الاحتجاجية في خطابات المبحوثين..... 212
6- معيقات الفعل الاحتجاجي في المجتمع الجزائري..... 216
أ- اعتماد العنف في الفعل الاحتجاجي 216
ب- ضعف الأشكال التنظيمية وغياب التأطير..... 218
ج - المسارعة في احتواء الحركات الاحتجاجية..... 219
7- ما بعد الحركات الاحتجاجية..... 221
8- الشباب البطال وحراك 22 فبراير 2019 223
خلاصة..... 226
خاتمة عامة 227
قائمــة المصادر المراجع..... 234
قائمة الملاحق..... 250
الملحق أ – فهرس الجداول الإحصائية..... 251
الملحق ب – دليل المقابلة..... 253
الملحق ج- جدول تعريفي بمجتمع البحث..... 256

مقـدمة عـــامة

يبدو أن الحديث والحدث في أنحاء العالم المعاصر هو عن الشباب ومشاكلهم المختلفة، وكون غالبيتهم منحرفون، ويمارسون العنف والاحتجاج بصورة مستمرة، وغير هذا من السلبيات التي قد تطبع ذهنيات الكثيرين عن هذه الفئة الاجتماعية. غير أنه من الإنصاف أن نبحث عن الأسباب القريبة والبعيدة التي دفعت بهؤلاء الشباب إلى مثل هاته التصرفات والممارسات السلبية، وكيف السبيل إلى جعل هؤلاء ثروات بشرية، نظرا لطاقاتهم وقدراتهم المختلفة التي يتمتعون بها. وهذا ما يستوجب ويستدعي من الحكومات المختلفة وضع ملف الشباب وانشغالاتهم على رأس سلم الأولويات والاهتمامات من حيث مختلف البرامج الانمائية والتنموية، وخاصة في قطاع الشغل والعمل والمقاولاتية. يظهر لنا أن فئة الشباب في الجزائر هي الأكثر تضررا من مختلف التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم. ونلاحظ أن هذه الشريحة الاجتماعية في بلادنا أصبحت تعيش واقعا اجتماعيا صعبا تطغى عليه العديد من المشاكل والآفات التي تعيق عجلات النمو والتنمية المستدامة.

إن المسألة الشبابية في العالم المعاصر اليوم تفرض ذاتها بشكل كبير على كل المستويات والأبعاد، فلم تعد هذه المسألة مجرد مرحلة عمرية، بل في مقدمة الإشكالات المستعصية التي تمارس ضغطاً كبيراً على الدول النامية. فالاهتمام بقضايا الشباب ومشكلاته المعاصرة والاجتهاد في التكفل بها يعد من أهم القضايا، التي تعتبر واحدة من المؤشرات الدالة على مدى تقدم أو تخلف أي مجتمع. ومن هذا المنطلق قامت جهود الدولة الجزائرية بمحاولة النهوض بفئة الشباب على جميع الأصعدة، باعتباره فئة عمرية تحتل مكانة بارزة في نسيج المجتمع الجزائري. لقد حُققت بعض النتائج في هذا المجال، غير أن تلك النتائج لم تكن في بعض الأحيان على مستوى آمال وتطلعات الشباب الجزائري الذي ما زال يشعر بأنه لم ينل ما يتناسب مع مكانته ودوره. دليل ذلك ما يعكسه واقع الشباب اليوم من معاناة كبيرة في الحصول على مناصب عمل قارة ومستقرة، وعليه فإننا نجد بطالة الشباب واحدة من

المشكلات الإجتماعية العويصة والتي قد تعصف باستقرار الدولة الجزائرية وهذا من خلال تنامي حركات احتجاجية في مختلف ربوع الوطن لشباب بطال ورافض لوضعه.

إن البطالة بالجزائر من المشكلات الاجتماعية التي يعيشها جل الشباب المتعلم وغير المتعلم، ومع طول مدة البطالة أصبحوا فاقدي الأمل في ايجاد مناصب عمل تضمن لهم حق العيش مثلهم مثل باقي الفئات العاملة، وتبقى أحلامهم في طابور الانتظار كما هو حال ملفاتهم في الشركات والمعامل ومختلف الإدارات. إن شباب الجزائر اليوم يعي ما يجري من حوله، ويبحث عن فرصته للمساهمة في حل مشاكله، ونهضة وطنه، وهو مدرك لحقيقة الاقتصاد المتعثر بسبب مناخ الاستثمار السيء ما أدى إلى شح الوظائف، وهو مدرك أيضا لضرورة خلق بدائل حقيقية لاقتصاد ريعي. وهنا يجب على المسؤولين أن يدركوا بدورهم حقيقة أن الأمم لن تتطور إلا عندما تقرر الاستثمار في الانسان وخاصة الشباب. والجزائر كذلك ليس أمامها سوى انتهاج هذا الطريق لأن الانسان هو الثروة الحقيقية التي يبنى عليها الاستثمار الحقيقي.

سنحاول من خلال أطروحتنا هذه رصد مختلف تمثلات وتصورات الشباب الجزائري البطال نحو الواقع الاقتصادي، السياسي والاجتماعي السائد في المجتمع الجزائري، من خلال عرض تحليلي لسوق العمل بالجزائر، ومختلف سياسات التشغيل المنتهجة، وقوفا عند ظاهرة البطالة وتأثيراتها السلبية على مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية... الخ مبرزين أيضا مختلف أبعاد الظاهرة الشبابية في ظل التحولات الجديدة التي يعيشها المجتمع الجزائري وذلك بتسليط الضوء على منطقة اجتماعية مليئة بالرهانات، منطقة بها يُنشىء كل مجتمع مستقبله ويرسي معالم توازناته واختلالاته. سنحاول أيضا معرفة التصورات الاجتماعية التي يبنيها البطالون للعمل غير الرسمي على أساس أن الوجه الآخر للبطال هو العامل غير الرسمي ريثما يكون له الحظ في الحصول على المنصب الدائم والقار. كما لا يفوتنا الحديث عن تحليل

وتشريح ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية وتناميها وتداعياتها وتأثيراتها على تصورات وتمثلات شبابنا البطال. لنخلص في الأخير إلى الاجابة عن التساؤل الجوهري هل الشباب مجرد كلمة تظهر في الخطابات وتختفي في الممارسة؟

لكل باحث اجتماعي جملة من المبررات والدوافع المساهمة في توجيه فكره نحو ظاهرة معينة دون غيرها من الظواهر، وهذه الدراسة كغيرها من الدراسات لها جملة من الأسباب نستعرضها في النقاط الاتية:

– يأخذ موضوع الشباب حيزا مهما في جل الخطابات السياسية والاعلامية فحواها ضرورة الاهتمام بهذه الشريحة الاجتماعية واعطائها كل الأولوية في مختلف البرامج الانمائية والتنموية، غير أنه على مستوى الممارسة لا نجد إلا تنامي الارهاصات والمشاكل الاجتماعية عند غالبية الشباب وهذا ما دفعنا إلى التقرب منهم ومساءلتهم، والبحث معهم عن تداعيات أخطر مشكلة اجتماعية يعيشونها ألا وهي البطالة.

– كوننا نعايش العديد من المشكلات الاجتماعية المصاحبة لأهم التغيرات التي تمس المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة. فتناول موضوع متعلق بواحدة من مشكلات الشباب بالدراسة دليل على الحاجة الملحة للإحاطة بأسباب هذه المشاكل المتعددة التي يعيشها شبابنا.

– إثارة النقاش حول آليات تناول قضايا الشباب بعيدا عن التطمينات السياسية والخطابات المؤدلجة ذات المغزى التعبوي، وفرضها كقضايا اجتماعية تستدعي منا بناء نماذج عملية تشاركية بين مختلف الفاعلين لرعاية وتوجيه وتمكين الشباب.

– اهتماماتنا العلمية بالبحث في مواضيع الشباب، وهذا رغبة منا أن يكون البحث إضافة لتراكمات معرفية سابقة لغيرنا حول الموضوع. خاصة أن الحديث عن المسألة الشبابية يضعنا أمام ضرورة الإشارة إلى التغييرات الاجتماعية العميقة، والمتسارعة للمجتمع الجزائري.

نستطيع الحديث عن الأهداف المتوخاة من دراستنا حول بطالة الشباب الجزائري من خلال النقاط الآتية:

– يعتبر العمل ممارسة اجتماعية مهمة وأساسية في حياة الأفراد، فهو وسيلة لاشباع الحاجات المادية والمعنوية، وهو مصدر الشعور بالأمان والاستقرار الاجتماعي، وبالتالي فإن الحرمان منه يؤثر لا محالة سلبا على ذوات الأفراد، وخاصة الفئات الشبابية أين يكون العمل أكثر من مهم. وعليه فإن التشغيل يعد من المقومات الرئيسية للتنمية المستدامة، كما أنه المدخل الرئيسي لضمان الاندماج المهني وتحقيق السلام الاجتماعي.

– إن أهمية موضوع البحث تظهر أيضا من خلال أن موضوع التشغيل أصبح يشكل عبئا كبيرا على الدولة ومصدر قلق للشباب المقبلين على سوق العمل، وما لبطالة الشباب من تداعيات و تأثيرات مختلفة ومتباينة على مناحي الحياة الاجتماعية، فالشباب الجزائري وجد نفسه يدفع فاتورة التقلبات السياسية والاقتصادية الحاصلة في الجزائر في ظل اقتصاد ريعي، تعصف به تيارات العولمة الاقتصادية المالية.

– الشباب والبطالة ثنائية جوهرية في حقل الدراسات السوسيولوجية، وهو حقل بحث تجتمع فيه عديد التخصصات البحثية، فرغم ثراء الحقل الاقتصادي بهذا النوع من الدراسات إلا أن الحقل السوسيولوجي مازال لم يعط هذا الموضوع القدر الذي يستحقه من الدراسة.

وعليه جاءت هذه الدراسة بهدف ابراز سوسيولوجية الحياة اليومية للشباب الذي يعيش هاجس البطالة وكذا التطرق إلى الانعكاسات الاجتماعية للظاهرة على سلوكيات وقيم هؤلاء الشباب. كما سنعمد إلى تحليل مختلف الاستراتيجيات المتبناة في عملية البحث عن الشغل لنخلص في تحليلنا عن تمثلات هؤلاء البطالين لظاهرة المواطنة ومختلف قراءاتهم للأفعال الاحتجاجية التي أصبح يعيشها المجتمع الجزائري بين الفينة والأخرى.

سيكون من المفيد جدا في البداية عرض السند النظري الذي سنعتمد عليه في دراستنا لمشكلة بطالة الشباب بالجزائر. إن عديد الدراسات الاجتماعية السابقة تبنت النظرية البنائية الوظيفية والتي لم تعد في اعتقادنا الإطار المرجعي المناسب للتفسيرات السوسيولوجية لبعض المواضيع، ولا سيما عدم اهتمامها بمجموعة من القضايا والتناقضات مثل: مشاكل الهيمنة السياسية والتفرقة العنصرية وانتشار المشكلات الاجتماعية كالبطالة، الجريمة ...الخ. ومن هذا المنطلق اخترنا لدراستنا هذه توجها نظريا على غير عادة التوجهات السابقة، واعتمدنا على المقاربة الإثنوميتودولوجية التي تهتم بالفاعل الاجتماعي (الشباب) كوحدة أساسية في التحليل السوسيولوجي. وهي من النظريات الحديثة في علم الاجتماع التي تنطلق من الميكروسيولوجيا ذات الطابع التفاعلي، مع الاستعانة بالفينومينولوجيا الاجتماعية. وفي سياق دراستنا للبطالة عند الشباب سنحاول البحث في الطرائق والمناهج التي ينهجها هؤلاء الفاعلون الاجتماعيون في الواقع الفعلي لخلق أنماط سلوكية عقلانية تمكنهم من التفاعل والتعايش مع مختلف الأوضاع. حيث ستقودنا هاته النظرية إلى وصف الواقع الاجتماعي لشباب يعاني من مشكلات اجتماعية عديدة ومتنوعة على رأسها معضلة البطالة. سنحاول دراسة الواقع الروتيني اليومي العادي لهذه الفئة الاجتماعية فهما وتأويلا ومعايشة. وإذا كانت النظرية الوضعية والوظيفية تعتبران الانسان نتاج المجتمع، وأنه كائن سلبي لادور له في تغيير المجتمع، فإن النظرية الإثنوميتودولوجية ترى أن الانسان كائن ايجابي له دور في تحريك المجتمع وتغييره. فقضية التشغيل في الجزائر دوما تأخذ المنحى الاتكالي للشباب على الدولة في توفير مناصب العمل والشغل في حين أن الواقع يثبت تشبع بعض القطاعات المهنية والإدارية، وهذا ما سيدفع لا محالة بالمبادرات الشبابية الشخصية في البحث عن العمل بانشاء مقاولات خاصة أو ولوج نشاطات غير رسمية ريثما يتم الحصول على مناصب عمل بصورة رسمية. ارتبطت النظرية الإثنوميتودولوجية بصورة خاصة بالفينومينولوجيا وبالتفاعلية الرمزية، وهذا ما يتطلب منا شرح

وتوضيح كيف يفهم البطالون أنفسهم وذواتهم، وكيف يتفاعلون مع ما يقوله غيرهم من الناس، وما يفعلونه أثناء اجتماعهم اليومي، ومن ثم فلغة البطالين الخاصة (أحاديث الشعور بالظلم، اليأس، والقنوط ...) ظاهرة اجتماعية بامتياز تشكل جزءا مهما في تحليلاتنا للسانيات الاجتماعية، حريصين على كل المؤشرات التي تتبادر من هذه الشريحة لفهم مقاصد مختلف أفعالهم الاجتماعية في عمليات التفاعل الاجتماعي. أما على مستوى الخطاب التواصلي غير اللغوي القائم على استخدام الإشارات والرموز فثمة هناك تواصل قوي بين البطال الجزائري ونظيره في دول الجوار الذي أصبح يسوق له نموذج الاحتجاج على الوضع القائم لتغييره من طرف الساسة والمسؤولين، ولعبت وسائل الاعلام والوسائط التكنولوجية الأخرى دورا مهما في حمل الشباب الجزائري وخاصة البطالين منهم تمثلات وتصورات لهذه الحركات الاحتجاجية، على أساس أنها ضرورة للحصول على المراد. ومن ايجابيات هذه النظرية أنها تبحث في العمق بغية توضيح ما هو خفي ومبهم في الفعل الإنساني وبناءا على كل ما سبق فإن الإثنوميتودولوجيا تسمح لنا بالبحث عن المعنى الذي ينتجه الشباب البطالون وهم في وضعية تفاعل، لا في البحث عن أسبـــاب ودوافع البطالة.

اعتمدنا في دراستنا على جملة من الدراسات السابقة المحلية والعربية، ففي دراسة الباحث ***حجال سعود*** حول الشباب والبطالة في المجتمع الجزائري، تصورات وممارسات اجتماعية، دراسة ميدانية في الوكالات المحلية للتشغيل ولاية تلمسان[1]، انطلق من كون البطالة ظاهرة اجتماعية عادية طالما أنها موجودة في كل المجتمعات بحيث تمارس قهرا اجتماعيا خارجا عن وعي الأفراد، وتصبح باثولوجية بالمفهوم الدوركايمي عندما ترتفع نسبها احصائيا. فالمجتمع الجزائري لا زال يواجه تحديات كبرى فيما يخص كيفية امتصاص أكبر عدد ممكن من طالبي

[1] سعود حجال، **الشباب والبطالة في المجتمع الجزائري تصورات وممارسات اجتماعية**، دراسة ميدانية في الوكالات المحلية للتشغيل – ولاية تلمسان– أطروحة دكتوراه علم الاجتماع العمل والتنظيم، جامعة تلمسان، جوان 2012

الشغل، فأعد منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا عدة أجهزة وتجارب موجهة لهذا الغرض، وأمام تضارب النسب المئوية التي يعلنها الديوان الوطني للإحصائيات ويثمنها المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي بخصوص الانخفاض المحسوس في نسبة البطالة عموما وبطالة الشباب بصفة خاصة غير أنه هناك مفارقة، فمن جهة تكثف الدولة الجزائرية تجاربها في ميدان التشغيل، ومن جهة أخرى هناك غليانا اجتماعيا ينذر بواقع اجتماعي ملغم، وهذا ما دفعه للسؤال عن أسباب بطالة الشباب في الجزائر؟ وفيما تتمثل تصوراتهم لمختلف أجهزة التشغيل؟ ماذا يمثل لهم النشاط الممارس في إطار العمل غير الرسمي؟ ثم فيما تتمثل الانعكاسات الاجتماعية المنجرة عن طول مدة البطالة؟

أجريت الدراسة الميدانية بالوكالات المحلية للتشغيل بتلمسان (دائرة الغزوات، الرمشي، أولاد ميمون، سبدو، مغنية، ودائرة منصورة)، صيف 2010، على عينة غير احتمالية عرضية قدرت ب 120مبحوث، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجز أهمها في النقاط التالية:

– هناك مجموعة من العوامل ساهمت في تمديد بطالة المبحوثين كضعف العلاقات الشخصية وهذا نظرا لما تولد في مخيالهم الاجتماعي أن الطريقة المثلى للبحث عن العمل والأقل تكلفة مبنية على شبكة العلاقات الاجتماعية، والروابط الاجتماعية. فالمبحوثين قد أدركوا أن القنوات الرسمية للتوظيف لم تعد تكفي لاندماجهم في سوق العمل ولابد من البحث عن الروابط الاجتماعية العشائرية والجهوية، وربما حتى المال لتقوية الحظوظ في الظفر بمنصب عمل. وهناك عوامل أكثر ارتباطا بمدة البطالة كالرشوة، الجهوية، المحسوبية... الخ

– هناك عوامل أخرى ساهمت في تمديد بطالة الشباب المبحوثين كقلة مناصب العمل المعروضة في سوق العمل ومرد ذلك إلى ضعف فعالية الاستثمارات المحلية والأجنبية.

– المناصب المعروضة من طرف الوكالات المحلية للتشغيل هي ظرفية ومؤقتة.

– ممارسة النشاطات غير الرسمية، هي نزعة براغماتية نفعية لتلبية حاجاتهم الأساسية، وهي تعبير على قدرتهم في البرهنة على مدى نفعهم لأنفسهم وعائلاتهم وللمجتمع. وثمة هناك معايشة لظاهرة البطالة بشكل ايجابي بالرغم من المخاطر المنجرة عن ممارسات نشاطات بصورة غير قانونية. ثم إن القطاع غير الرسمي سهل ومتاح لجميع الشرائح العمرية ولا يتطلب تأهيلا عاليا.

– طول مدة البطالة ساهمت في انتاج سلوكات ذات طابع انحرافي كالعنف بكل أشكاله، وتعاطي المخدرات، التفكير في الهجرة السرية، التفكير في الانتحار، ومحاولة السرقة.

أما الباحث ***سفيان بدراوي*** في دراسته حول ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول[1]، فقد عالج موضوع المقاولة على أساس أنها ليست مجرد ظاهرة اقتصادية واجتماعية بل هي أيضا مسألة سوسيوثقافية، وهي وليدة الاصلاحات التي اتخذت من طرف الدولة الجزائرية بعد أحداث أكتوبر 1988. فبعدما كانت الدولة المقاول الوحيد تم تحرير النشاط الاقتصادي وهذا دليل توجه جديد نحو تنظيم جديد قائم على تشجيع وتنمية روح المقاولة وبذل المزيد من المجهودات لاحتواء البطالة. من جهة أخرى يضيف الباحث قائلا بأن الدولة قامت بتسكين الأوضاع وهذا بالمسارعة في خلق آليات واستراتيجيات جديدة للشغل استجابة للضرورة الاجتماعية (الثورة الشبابية أنذاك)، ومباشرة التكيف مع اقتصاد السوق كضرورة اقتصادية من جهة أخرى. ومن هنا يستجلي الباحث أهمية الحقل الشبابي في علاقته بأي ظاهرة كانت باعتبار أن هذه الفئة هي المعنية أكثر بكل التحولات التي تحدث في المجتمع وأنه من الخطأ الجسيم اقصائها من أي مشروع كان. ويعتبر العمل والشغل من بين أهم مظاهر التفاعل بين الشباب وباقي مؤسسات المجتمع، غير أنه مشاكل كبيرة لازالت تشكل تحديا للدولة الجزائرية كمشكلة البطالة وأيضا مستويات الرضا المهني. وعلى هذا الأساس جاءت

[1] سفيان بدراوي، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان**، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، جوان 2015

دراسة ظاهرة المقاولة لدى الشباب كواقع سوسيولوجي يتوخى من خلاله الباحث الكشف عن مختلف الأبعاد الثقافية والاجتماعية للظاهرة، وكذا طبيعة الممارسة المهيمنة والمسيطرة.

أجريت الدراسة الميدانية بولاية تلمسان (دائرة تلمسان، مغنية، الرمشي، سبدو، الغزوات، الحناية، سيد العبدلي، أولاد ميمون) على عينة قوامها 172 مبحوث صيف 2013، وقد خلصت الدراسة إلى:

– في الجزائر تعد الممارسة في ميدان المقاولة نتاج انفتاح سوسيو اقتصادي بدأ تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية (FMI)، وما تبعه من تأزم اقتصادي واجتماعي بالموازاة مع الأزمة السياسية الخطيرة (العشرية السوداء).

– هناك ثمة عوامل ثقافية ومجتمعية، سوسيو اقتصادية تتحكم في اتجهات الشباب نحو الفعل المقاولاتي. وتوجهات الشباب نحو العمل الحر هو نتاج محددات اجتماعية كالبطالة وتدني القدرة الشرائية.

– هناك ميل واضح للشباب المقاول إلى الارتباط بالقيم المجتمعية التي تمجد الروح الجماعية، وبروز ثقافة مقاولاتية تعبر عن التضامن والارتباط بالارث العائلي، ما يثبت أن الأسرة لا تزال فضاءا مقدسا عندهم.

– ثنائية ميدان الاستثمار والتسيير هي مركز الاختلاف بين المقاول الذكر والأنثى، فهناك اتجاه ذكوري نحو الاستثمار والتواجد خارج فضاء المقاولة، بينما الاناث يميلون إلى التسيير.

– هناك تصورات على قدر من الأهمية اتجاه كل ما هو ديني اتجاه المال والربح والقروض، فهم يتجنبون كل أشكال القروض البنكية طلبا للاستعفاف والبركة الدينية.

طرح الباحث ***الهادي بوشمة***[1] إشكالية تمحورت حول علاقة السياسات العمومية من خلال عنصر التنمية بالبلاد بوضعية الشباب من حيث تضمينهم وادماجهم أو استبعادهم واقصائهم ومن ثم تهميشهم، فمقاربة وضع الشباب في الراهن يمكن أن يبرز أهميتة كمحرك للتغيير، غير أن واقع الجزائر من خلال مظاهر الفساد الإداري والبيروقراطية والتسيب وسوء التسيير تؤزم أوضاع الشباب وتحول دون دمجه وتضمينه في عملية التنمية وتسليمه مشعل البناء. أجرى الباحث بحثه في مدينة تلمسان وسيدي بلعباس على عينة قصدية قوامها 300 شاب في المدينتين معا، وقد خلص البحث إلى النتائج الأساسية التالية:

– غالبية الشباب المبحوث يعاني من الإقصاء والتهميش، ومرد هذا إلى عدم تكافؤ الفرص، واللامساواة، وتسجيل العديد من الفوارق والاختلالات في التنمية، ومظاهر اللامساواة المجالية بين العديد من الأحياء بالمدينتين.

– يعاني الشباب في المدينتين أوضاعا اجتماعية ومهنية متردية كضعف الدخل، أو العطالة عن العمل، مشكلة السكن وهذا ما انعكس سلبا عليهم وعلى المجتمع ككل وأصبح الشباب منسحبا من الحياة الجمعوية والسياسية.

– رغم تبني الجزائر لبرامج ومخططات وسياسات عديدة إلا أنها فشلت في معظمها في إيجاد توليفة ناجعة للفساد والمحسوبية والبيروقراطية وسوء التسيير، الشيء الذي جعلها أوطانا طاردة ومنتجة للكثير من مظاهر الاستبعاد والتهميش والإقصاء بدل التضمين والاندماج الذي يبقى محل بحث وفقدان عند هؤلاء الشباب. وهذا ما كون قناعات عند غالبيتهم بعدم الثقة في أغلب البرامج والسياسات الصادرة عن السلطة.

[1] الهادي بوشمة، "الشباب الجزائري بعد ثورات 2011 بين التضميت والاستبعاد مقاربة سوسيولوجية بمدن الغرب الجزائري" في *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، جامعة الشلف، عدد 20، جوان 2018، ص 167-181

أما بخصوص الدراسات العربية التي اعتمدناها فقد ارتأينا عرض دراسة مغربية وأخرى تونسية بحكم التقارب الكبير بين طبيعة المجتمعات المغاربية وأيضا من منطلق أن المغرب شهد حادثة بائع السمك، وتونس حادثة البوعزيزي وما أثارته هاتين الواقعتين من جدل اعلامي كبير لفتت إليها الرأي المحلي والعالمي على حد السواء. وقد كانت هاته الأحداث بمثابة الشرارة التي انطلقت منها حركات احتجاجية كبيرة أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين، وكانت الشرارة الأولى لثورات الربيع العربي.

يرى الباحث المغربي ***عبد الرحيم العطري*** في دراسته حول سوسيولوجيا الشباب المغربي " جدل الادماج والتهميش"[1] وهي دراسة نظرية حول الحقل الشبابي، ركز الباحث في هذا العمل على عدة مسائل وقضايا جوهرية متعلقة بالشباب وقسم مؤلفه إلى فصول عدة تناول فيها الشباب والسلطة الأبوية، الشباب والنظام التعليمي، الشباب والعطالة، الشباب والمؤسسة الحزبية، الشباب والموضة. يرى الباحث بأن الشباب يصطدمون من البداية بسلطة أبوية في رحلة اكتشافهم لذواتهم، وبالرغم من التغيرات التي طالت ولازالت تطال النظام والبنية الأسرية التقليدية فإنه لازال يقترن بالطاعة والعقاب والسلطة والحزم، فسلطة الأب في المجتمع المغربي محاطة بهيمنة تجمع بين الاحترام والرهبة في الوقت نفسه، وذلك بالرجوع إلى التمثل الجمعي لهذا الأب، فالسلطة الأبوية تظهر في سياقات اجتماعية من خلال نظام الممنوع والمسموح أدت إلى انتاج شباب مطيع لما يراه الأب صوابا ولو كان خاطئا. وهذا ما يتعارض مع المعطيات الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتناقضة والمخالفة التي ينهل منها الشباب الكثير من الأشياء اليوم، مما يجعلنا أمام مأزق علائقي جيلي (جيل الأباء وجيل الأبناء). وخلص الباحث إلى أن التنشئة الاجتماعية ما هي إلا عملية تدجين للأفراد في مؤسسات اجتماعية مختلفة (الأسرة، المدرسة، المؤسسة....)، وأن التنشئة الأسرية كثيرا ما تساهم في

[1] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الشباب المغربي جدل الادماج والتهميش**، طوب بريس، الرباط، المغرب، ط1، 2004

ردود أفعال فردية أو جماعية لا تتوقف عند حدود الطاعة بل تمتد إلى العنف والعدوانية والثورة المضادة، ليضل ما يصادفه الشباب في الأسرة مجرد نموذج مصغر لألوان الادماج والتهميش التي تحكم اشتغال النسق العام وأن العلاقات السائدة في العائلة العربية هي العلاقات السائدة في المجتمع ككل. أما عن تناوله للشباب والظاهرة التعليمية فهو يتساءل: ما الذي تمثله المؤسسة التعليمية بالنسبة للشباب المغربي؟ هل هي أداة للقمع أم الحرية؟ وإلى متى ستبقى المؤسسات التعليمية المغربية ممارسة لكل أنواع العنف في حق الشباب الحالم بالتحرر؟

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث:

– أن المؤسسات التعليمية هي جزء من الحركات الاجتماعية فهي ليست بمنأى عن حركة المجتمع الدائمة وصراع القوى الاجتماعية المستمرة، مما يجعلها هي الأخرى تتجدد وتتطور وتتحرك.

– تتميز المؤسسات التعليمية بطابع العنف الرمزي، وتبقى مسألة تكافؤ الفرص عبر التاريخ مجرد شعار لا صلة له بالواقع العملي. فتبخيس شهادات على حساب شهادات أخرى ما هو إلا دليل على أن القنوات التعليمية ما هي إلا ترسيخ للتعسف وافراغ المكتسبات الثقافية من محتوياتها بمقررات مجهولة في سوق العمل.

– المؤسسة التعليمية تفقد الكثير من المصداقية كونها أداة لاعادة إنتاج التهميش والعطالة.

وفي سياق حديث الباحث عن ظاهرة العطالة (البطالة)، فهو يتساءل ما الذي تشير إليه اعتصامات الشباب المعطلين وإضراباتهم المتواصلة عن الطعام؟ ما الذي تعنيه هذه الحركات الاحتجاجية المطالبة بالحق في الشغل والعيش الكريم؟ وكيف نقارب سوسيولوجيا هذه الظاهرة التي صارت تبصم المشهد المجتمعي؟ فالاعتصام والاضراب حسبه ما هو إلا تقنية مسالمة نسبيا للمطالبة وهي تعد مؤشرا هاما لعلاقات اجتماعية موبوءة ومهزوزة بين الفاعلين الاجتماعيين وبالضبط بين المستفيدين من خيرات المجتمع والمحرومين منها ومن جهة أخرى يمكن أن تدل

وبدرجات متفاوتة عن افلاس المشروع المجتمعي. إن الاعتصام شكل نضالي للمطالبة، والاحتجاج الاجتماعي يشكل نواة أولية للثورة كلحظة اجتماعية يقول فيها الفرد والجماعة "لا" للقائم من الأوضاع." وفي سؤال تم توجيهه إلى 100 طالب جامعي يتمحور حول وسائل الحصول على العمل بعد التخرج، أجاب 75% من المبحوثين بأنهم سيلجأون إلى الاعتصام قبالة البرلمان، وهكذا يتضح أن الإعتصام أصبح من الخيارات الأساسية للشباب العاطل يصبو من خلاله إلى تحقيق غايات محددة. ويمكن لهذه الاعتصامات والاحتجاجات أن تدوم لشهور كما يمكن أن تعدم في بداياتها الأولى. ويبقى الموضوع راهني وهو مقدمة لمقاربات أخرى تراهن على كشف مناطق ظل أخرى في الظاهرة الاحتجاجية التي تعرف تنامي كبير وانتقلت عدواها إلى أفراد ومؤسسات أخرى غير العاطلين عن العمل.

كما تناول الباحث تشريحا سوسيولوجيا للظاهرة الحزبية بالمغرب وتساءل على الجهة التي تؤطر العلاقة الشبابية بهذه المؤسسات الحزبية، ويستنتج الباحث بأن أهمية الأحزاب السياسية لا ترجع فقط إلى البرامج التي تطرحها بل إلى طبيعة تنظيمها، وأن الطابع الانتهازي المصلحي تؤجل المصالحة بين الشباب والعمل السياسي في ظل العزوف الشبابي عن كل ما هو سياسي.

أما الباحث التونسي **عادل بوسنينة** فقد أجرى دراسة ميدانية حول بطالة الإطارات في تونس[1] سنة **2011** على عينة قصدية، حيث تمت مقابلة **106** شاب من الشباب خريجي المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بباجة (تونس)، والذين تحصلوا على شهادة تقني سام في الإعلامية ومعظمهم تخرج منذ **2007**إلى **2009**.

انطلق الباحث من اشكالية مفادها أن الثورة التونسية (فاتحة الربيع العربي) ارتبطت بعدة عوامل سياسية منها دكتاتورية الحكم، وخنق الحريات وسحق المجتمع المدني وزيادة

[1] عادل بوسنينة، "بطالة الإطارات في تونس: نتائج دراسة ميدانية،" *في مجلة إضافات*، عدد 28، خريف2014، ص ص (58 ،78)

المحسوبية والفساد، هذا إضافة إلى عوامل اقتصادية واجتماعية كثيرة، منها قضية التنمية الاقليمية والجهوية في تونس والتي لا تزال تنمية غير متوازنة، تتميز بفوارق هامة بين تونس الساحل المتقدمة وباقي المناطق الداخلية الهشة والمحرومة، أضف مشكلة البطالة وصعوبات ادماج الشباب واقصاءهم من سوق العمل. ويمكن القول أن البعد الاقتصادي والاجتماعي كان السبب المباشر لانتفاضة الشعب التونسي. وفي هذا الصدد جاءت دراسة بطالة الإطارات في تونس للبحث في مختلف الاشكاليات المرتبطة بالظاهرة، وكذا في خاصيات هذه البطالة، أسبابها وعواملها وصعوبات التشغيل، وتصورات هؤلاء الشباب الخريجون حول وضعهم ووجهة نظرهم حول البطالة.

وقد خلصت دراسته إلى تبيان أن ظاهرة البطالة بتونس لها عدة أسباب نذكر منها:

– حجم السكان النشيطون بتونس عرف نموا سريعا مما خلق ضغطا على سوق الشغل، وقدرت نسبة البطالة بتونس **18,3%** سنة **2012**، إضافة إلى ذلك عامل الهجرة الداخلية ومساهمته في الضغط على سوق الشغل أيضا ولاسيما في المناطق الحضرية وفي المدن الكبرى، ومن البديهي أن علاقة الهجرة بالتنمية الجهوية هي علاقة مباشرة.

– عدم التطابق بين التكوين والتشغيل مما يخلق سلبية واضطرابات في سوق العمل، تؤدي إلى هشاشة التشغيل وعدم تنظيم هذا السوق مما أدى إلى تضخم القطاع غير الرسمي، ومحدودية المناصب الهامة ذات الأجور المقبولة.

– ضعف الاستثمار والقطاع الخاص وهذا راجع إلى مناخ الأعمال السائد في تونس الذي تنتشر فيه البيروقراطية الادارية وتعقيداتها التي تعطل خلق الشركات. كما سجل ضعف س سياسات التشغيل بتونس على غرار برامج تشغيل الشباب المساعدة على الادماج المهني.

تبدو الدراسات السابقة التي قمنا بعرضها ذات أهمية كبيرة من حيث الجانب المنهجي والنتائج المعرفية التي توصل إليها كل باحث، نتفق إلى حد ما في المقاربة المنهجية الكيفية التي

تعتمد على تقنية المقابلة لما لها من أهمية في البحث العلمي، دراستنا ذات طابع سوسيولوجي اعتمدنا فيها على المعايشة اليومية لسلوك الفاعلين الاجتماعيين (الشباب البطال)، وقد نتفق مع هذه الدراسات أننا قدمنا رؤية نقدية وتشريحية للواقع الاجتماعي، ولم نبادر بطرح الحلول التي تبقى من صنع السياسيين في المراكز والمناصب المسؤولة المؤهلة لهذا الغرض. وإننا قد حاولنا البحث عن المكانة التي تحتلها التصورات الاجتماعية المرتبطة بالحياة الاجتماعية للبطالين بالتمثلات الاجتماعية للبطالة وهل هذه الأخيرة تتغير انطلاقا من الخصائص السسيوبيوغرافية للمبحوثين وهذا ما تم اغفاله في الدراسات السابقة. كما حاولنا الإشارة إلى أن البعد الاقتصادي للبطالة هو أحد آثار التهميش والاغتراب للشباب، وهو ما يحول لمواطنة ضعيفة عند هذه الشريحة الاجتماعية.

نظرا لسرعة التحولات المحلية والعالمية فإن الشباب الجزائري يعيش اليوم مرحلة انتقالية لم تحسم خياراتها بشكل نهائي بعد، فمع مطلع تسعينيات القرن الماضي واجهت الجزائر الوجه الحقيقي للبطالة المقنعة خاصة مع املاءات صندوق النقد الدولي وبرنامج التصحيح الهيكلي والتحرير الاقتصادي، ما أدى إلى غلق العديد من المؤسسات العمومية وتسريح أكثر من أربعمائة ألف عامل. ورغم آليات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة لمعالجة مشكلة البطالة إلا أن هذه الظاهرة بقيت في تفاقم مستمر، حيث أكد التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية أن نسبة البطالة في الجزائر لعام **2014** بلغت **9,7 %** ويتوقع أن تصل إلى **9.2 %** بحلول عام **2018**،[1] وهو ما يعني حسب التقرير أن البطالة لم تتراجع خلال الثمانية عشر عاما سوى بنسبة**1%** ، بينما كشفت آخر تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات عن ارتفاع نسبة البطالة إلى "**10.5 %** في سبتمبر من العام **2016**، مقابل **9.9 %** في أفريل **2016**، وسجلت البطالة معدلات أعلى لدى النساء وحاملي الشهادات الجامعية. أما نسبة البطالة،

[1] عن التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية لسنة 2014

فقد بلغت **8.1%** لدى الرجال في سبتمبر **2016** مقابل **8.2%** في أفريل **2016** و**20 %** لدى النساء مقابل **16.5%** في أفريل. وتجدر الإشارة أن نسبة البطالة لدى النساء عرفت ارتفاعا هو الأعلى من نوعه منذ عشر سنوات، كما تلاحظ فوارق من حيث السن والشهادات ومستوى التعليم. فبالنسبة للفئة البالغة **25** سنة فما فوق، فإن نسبة البطالة تبلغ **7.9%**، منها **5.7%** للرجال و**16.2%** للنساء، أما الشباب ما بين **16** و**24** سنة، فإن نسبة البطالة تبلغ **26.7%** في سبتمبر مقابل **24.7%** في أفريل، مع ملاحظة أن نسبة البطالة أعلى بالنسبة لحاملي الشهادات العليا، فقد قدرت نسبة البطالة لحاملي الشهادات الجامعية بـ**17,7%** في سبتمبر مقابل **13,2%** في أفريل من العام **2016**."[1]

أرقام أثارت وتثير جدلا واسعا لدى مختلف الفاعلين الاجتماعيين من مسؤولين، خبراء، باحثين، ناقدين ومعارضين .... الخ، كما أثارت سخط وتذمر فئة البطالين أنفسهم وخاصة الفئات الشبابية التي عبرت عن استياءها باستعمال العنف كوسيلة تعبيرية ورمزية في آن واحد، في أكثر من مناسبة وفي مناطق متفرقة من الوطن لم يسلم منها حتى الجنوب الجزائري غرار احتجاجات البطالين بورقلة في سنة 2013. بحيث يرون أن هذه الأرقام لا تعكس الواقع الاجتماعي المعاش ويتساؤلون عن طرق حسابها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات.

إن التزايد في نسب البطالة قد يرجع حسبنا إلى فشل مجمل الاصلاحات الاقتصادية وطول مدة المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، حتى أضحت الجزائر تخطو خطوة نحو الاقتصاد الحر وتتراجع خطوات نحو الاقتصاد الموجه لتدخل الدولة المستمر في مختلف العمليات الاقتصادية، وكذا عدم مسايرة البنوك للسياسات العمومية في ظل البيروقراطية والزبونية والعشائرية، وتحكمها في تحديد جدوى المشاريع من عدمها، رغم الافتقار للكفاءة في معظم الأحيان. فضلا عن عدم استغلال الأراضي الزراعية، ومنح أولوية للصناعة على الزراعة،

[1] معطيات مأخوذة عن الديوان الوطني للإحصائيات أفريل 2016

وعدم مطابقة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمعايير الدولية بخصوص موضوع التشغيل باعتبار أن الخواص يسعون للربح السريع، والحل عندهم في تقليص عدد العمال. أو توظيفهم وعدم التصريح بهم عند وكالات الضمان الاجتماعي. فيما يرجع خبراء اجتماعيون ذلك إلى طبيعة الفرد الجزائري خاصة بعض الميزات السولوكية والاجتماعية الجديدة لدى فئة الشباب الذي أصبح يبحث عن مناصب دون أخرى ويترفع في الكثير من الأحيان على العمل في نشاطات يصنفها هو في خانة الأعمال الشاقة على غرار قطاعي البناء والفلاحة، وأصبح يتطلع إلى العمل في المؤسسات البترولية إما كعون أمن، أو حارس نظرا لما تمثله هذه الشركات في المخيال الاجتماعي كرمز للثروة وتحقيق الذات. وضعف التكوين والفجوة الكبيرة بين عالم الجامعة وعالم الشغل، وكذا تخوف الجزائريين من خوض غمار المقاولاتية والمشاريع والاعتماد على الذات حتى أضحى التساؤل هل الشاب الجزائري كسول؟ وفي الوقت الذي أعلنت فيه السلطات الرسمية عن منح الأولوية لعقود ما قبل التشغيل واتخاذ قرار إحالة كل من أثبت **32** سنة خدمة فعلية على التقاعد قصد إتاحة الفرص لحاملي الشهادات، إلا أن هذا الاجراء لم يجسد على أرض الواقع بعد، بدليل تسجيل الآلاف من الموظفين ممن تجاوزوا سن التقاعد ولا زالوا في الخدمة. كل هذه الأسباب وغيرها تدعو إلى التساؤل عن مدى نجاح التجربة الجزائرية في ميدان التشغيل وتوفير مناصب عمل دائمة وقارة للتقليص الحقيقي الملموس على أرض الواقع لنسب البطالة، وفعالية آليات التشغيل في النهوض بالمشاريع التنموية، وخاصة أمام تراجع العائدات البترولية وعجز عجلة الاقتصاد الجزائري عن الدوران خارج الريع. وحتى إذا ما استمر الجدال حول الأرقام والتعتيم على المعدلات الحقيقية للبطالة بالجزائر بين الخبراء والمسؤولين فإن الأمر لا يجب أن يخفي حقيقة جلية وهي توافد الآلاف من حاملي الشهادات العليا من الشباب الجزائري على سوق العمل كل سنة، "وتشير اتجاهات البطالة ومعدلات نمو السكان إلى أن البلدان العربية ستحتاج بحلول عام 2020 إلى 51 مليون فرصة عمل

جديدة."[1] لكن أمام تباطؤ النمو لن يكون بالإمكان استيعاب جميع الشباب الداخلين إلى سوق العمل، وهذا ما يمثل مشكلة اجتماعية ومعضلة للسلطات خاصة في ظل تنامي الحركات الاحتجاجية في مختلف الجهات والأقاليم المحلية، ولطالما اعتبرت البطالة المحرك الرئيسي لاحتجاجات وانتفاضات عصفت بأنظمة حكم عمرت لعقود متوالية. فهذا التهديد توليه السلطات الجزائرية اهتماما بالغا من خلال التفكير في المزيد من الاستراتيجيات والآليات لاحتواء هذه الظاهرة العالمية التي تمس كل المجتمعات. لا شك في أن الإنتقال إلى سوق العمل هو الإنتقال الطبيعي للشباب بعد انتهاء مرحلة الدراسة، ولكن الشاب الجزائري يواجه حاليا تحديات شديدة الصعوبة عند الانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل، وخاصة في ظل تضخم شريحة الشباب، وأيضا في ظل تطبيق سياسات إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري، مما أدى إلى تعقد انتقال الشباب إلى سوق العمل.

أمام هذا التقديم العلمي والموضوعي لمشكلة بطالة الشباب نطرح التساؤلات الآتية: كيف يقضي الشباب البطال يومياته؟ هل يعيشون أحلام اليقظة والأوهـــام؟ أم أنهم يسعون جادين لتغيير أحوالهم وظروفهم، وإلى أي مدى يستطيع الشاب الجزائري مسايرة واقع بطالته بالاعتماد على استراتيجيات وأنماط فعل في البحث عن عمل يناسب قدراته وطموحاته؟ وكيف يتمثلون ويتصورون ويمارسون الفعل الاحتجاجي كوسيلة تعبيرية عن تدني أوضاعهم السوسيو– إقتصادية؟

[1] UNDP : موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص 112

وللإجابة عن هذه التساؤلات السوسيولوجية عمدنا إلى طرح الفرضيات الأساسية التالية:

– يعيش مجمل البطالين حياة اجتماعية يومية بسيطة يطغى عليها البؤس والحرمان والدونية نظرا لقلة الرأس المال الاقتصادي والاجتماعي.

– تفرز البطالة سلوكات اجتماعية انحرافية عند الشباب كالعنف، الهجرة السرية، تعاطي المخدرات، الجريمة بكل أشكالها.

– يلجأ الشباب البطال إلى ممارسة نشاطات بسيطة بصورة مؤقتة أو موسمية كمرحلة انتقالية ريثما يتسنى لهم الحصول على أعمال قارة تناسب مؤهلاتهم وقدراتهم.

– يعتبر الشباب البطال الحركات الاحتجاجية وسيلة للتعبير عن حالة التردي لأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، ويسعون من خلالها لمطالبة الجهات المعنية بحقهم في مناصب عمل دائمة.

لا يمكن لأي دراسة أن تكتسب صفة العلمية إن لم تستند على قواعد منهجية تنجز في إطارها، والذي يحددها موضوع الدراسة، وبناءا على ذلك سنعمد إلى عرض الأسس المنهجية التي تبنتها دراستنا الميدانية عن طريق تحديد مجالاتها الثلاثة: المجال الجغرافي، المجال البشري (مجتمع البحث)، والمجال الزمني. ثم تبيان المناهج والتقنيات البحثية التي تم الاستعانة بها. لنخلص في الأخير إلى توضيح العينة المنتقاة نوعها وطريقة اختيارها بما يخدم موضوع الدراسة.

اعتمدت في دراستي هذه على منهج السيرة الحياتية (**Récit de vie**) لمجموعة من الشباب البطالين. والذي نراه يخدم كثيرا دراسات الفئات الاجتماعية المهمشة، وكذا مقاربة الواقع الاجتماعي لهم، وتقديم نموذج المعاش (Vécu) لهذه الشريحة المجتمعية، مما سيسمح بالابتعاد عن النظرة الشمولية المجردة (holisme) التي تغفل التجارب الشخصية والتصورات

الفردية في المجتمعات، ونتجه إلى النظرة الجزئية في إطار ما أصبح يصطلح عليه سوسيولوجيا الحياة اليومية من خلال عرض سير الحياة، وسير الذوات.

إن تجربتنا الشخصية كوننا عشنا البطالة لمدة تقارب الثماني سنوات بعد تخرجنا بشهادة الليسانس، ستساعدنا لا محالة في فهم الكثير من سلوكات وممارسات المبحوثين، وكذا كل المعاني التي يمنحونها لأوضاعهم المعيشية. وأيضا فهم مجموعة من الأفكار والقيم الاجتماعية التي تعكسها تجاربهم الحياتية المعاشة والتي شكلت ذواتهم في المجتمع. نود من خلال اعتمادنا على منهج سير الحياة إلى تشجيع الاهتمام بالبحوث النوعية، والاهتمام ببعث البحوث ذات الاقتراب الكيفي من جديد في ظل تراجعها أمام الأبحاث الكمية.

وللإحاطة العلمية بموضوع البحث والقيام بالتحليل السوسيولوجي، وبناءا على المنهج المتبع (سير الحياة) اعتمدنا في دراستنا لمشكلة البطالة لدى الشباب على الملاحظة باعتبارها المحرك الأولي في طرح تساؤلات الدراسة، إن تواجدنا الدائم في الأوساط الشبابية واحتكاكنا اليومي معهم في مختلف الفضاءات (الشارع، الحي، المقهى، الملعب، المسجد...) سمح لنا بملاحظة تصرفاتهم، سلوكاتهم، أحوالهم المعيشية، ومختلف الأفعال الاجتماعية الأخرى التي تتبادر منهم في إطار مختلف تفاعلاتهم اليومية مع العالم المحيط بهم، وكيف استطاعوا انشاء عالم اجتماعي خاص بهم، عالم يحمل الكثير من الرمزيات (لغة خاصة، تمثلات وتصورات اجتماعية خاصة...الخ) ، إنهم فعلا فئة اجتماعية ذات خصوصية اجتماعية يميزهم التهميش والاقصاء والاحباط واليأس الاجتماعي عن باقي الفئات الاجتماعية الأخرى المحظوظة (على حسب تعبير غالبيتهم).

ومما ساعدنا أيضا في ملاحظة مختلف الممارسات الاجتماعية لهؤلاء الشباب البطالين كوننا نسكن في نفس الحي، وهم يأملون من خلال الحديث إلينا أن نقدم لهم مساعدات وساطة للحصول على عمل في أقرب فرصة ممكنة.

كما استخدمنا تقنية المقابلة، وحرصا منا على انجاح المقابلات مع المبحوثين كانت حواراتنا منظمة وممنهجة راعينا فيها دائما راحة المبحوث وعدم انزعاجه، كانت بعض مقابلاتنا تستمر على فترات متقطعة خلال أوقاتا مختلفة من اليوم الواحد وحتى اليومين، نظرا لأن هؤلاء المبحوثين يزاولون نشاطات اقتصادية غير رسمية ولا تسمح أوقاتهم بالتفرغ لنا ساعة أو ساعتين، غير أننا كنا نلازمهم عن قرب بالوقوف معهم ومسامرتهم في مواضيع متعددة ومتنوعة (الملاحظة بالتواجد معا في نفس المكان). قمنا باجراء مقابلات حرة في المرحلة الاستطلاعية مع مجموعة من الشباب البطالين، وهذا ما ساعدنا في مرحلة لاحقة في اعداد دليل المقابلة النهائي بأسئلته ومحاوره والذي طبق على عينة بحثنا لجمع المعطيات والمعلومات وقد استخدمنا المقابلة النصف موجهة واحتوت على أسئلة مفتوحة وأخرى نصف مفتوحة، وجعلنا المبحوثين يتحدثون بأريحية وتلقائية وبعيدا عن كل الضغوطات. لقد ألزمت علينا أخلاقيات البحث العلمي إعلام المبحوثين بامكانية استخدام المسجل الصوتي (الهاتف النقال) لتسجيل حواراتنا غير أنه امتنع البعض ووافق البعض الآخر، وهذا ما تطلب منا احترام خصوصية المبحوثين، فبالرغم من معرفتهم الشخصية بنا إلا أنه اختفى جزء من الثقة بخصوص الحديث المسجل. تضمن دليل مقابلتنا عدة أبعاد من بيانات شخصية وعائلية، تصورات الشباب البطالين لمختلف سياسات التشغيل المتبعة، نظرتهم لممارساتهم للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، كيف استطاعت البطالة التأثير على تنامي ظواهر اجتماعية أخرى سلبية، وأخيرا تمثلات البطالين للمواطنة وقراءاتهم لظهور بعض الحركات الاحتجاجية.

لجأنا إلى الاستعانة أيضا بتقنية تحليل المحتوى كتقنية مكملة ومساعدة في التحليل، إن الهدف من خلال اعتمادنا على هذه التقنية ليس هو مجرد القيام بعملية التحليل والوصف فحسب، وإنما هو أيضا محاولة ربط ما وصلنا إليه من معلومات وبيانات بأخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بمشكلة بحثنا، بهدف الوصول إلى مختلف الاستنتاجات والاستدلالات

الواسعة والشاملة. استخدمنا في الغالب التحليل المباشر لمضمون الخطابات (لغة البحث كانت باللهجة العامية من طرف المبحوثين، إلا أننا عمدنا إلى اعادة صياغة جزء منها إلى اللغة العربية كون القارئ غير المحلي لا يستطيع فهمها وأبقينا على الجزء المفهوم عند عامة الناس)، كما كان تحليلنا أيضا تحليلا غير مباشر بالتركيز على بعض مقاطع الكلمات والمفردات ذات الحمولة اللغوية والاجتماعية الكبيرة والتي تعكس حجم المعاناة والتذمر الشبابي لهؤلاء المبحوثين العاطلين عن العمل والباحثين عنه في رحلة طال أمدها. بالإضافة إلى تعابير الوجه (الوجه المتعب، البائس، العبوس الغائب عنه الاشراقة والبهاء...)، الصمت، التنهد وباقي التعابير الوجهية غير المباشرة أخذنا بها كدلالات لأحوال اجتماعية، ووظفناها في تحليلاتنا المختلفة.

نظرا لصعوبة اجراء الدراسة على كل الشباب البطالين بمدينة تلمسان، قمنا باختيار عينة نوعية قصدية وهذا ما وجدناه يخدم تحقيقنا وبحثنا الاجتماعي. فطبيعة المنهج المستخدم السيرة الحياتية (le Récit de vie) ألزم علينا اقترابا كيفيا نوعيا وفي هذه الحالة حجم العينة لا يكون كبيرا. وعليه أجرينا دراستنا على عينة قوامها 20 مبحوث، بحيث استمعنا إليهم وهم يسردون لنا قصص حياتهم ويومياتهم مع ظاهرة البطالة. وكانت مدينة تلمسان وبالضبط حي 500مسكن – بوهناق بلدية منصورة المجال المكاني لدراستنا هذه وهو الحي الذي نقيم فيه.

ومما تم الاستعانة به كمؤشرات أساسية في اختيار عينتنا النوعية نذكر مؤشر الجنس، الحالة التعليمية، مؤشر الحالة المدنية، وحاولنا أن تكون عينة متنوعة بغية فهم أعمق للظاهرة الاجتماعية المدروسة من منظور المبحوثين، ومن خلال معايشتنا المتواصلة معهم قبل البحث، أثناءه، وحتى بعد الانتهاء منه. أما بخصوص سير العمل الميداني، كان لنا اقتراب ونزول أولي للميدان بإجراء بعض المقابلات الأولية مع مجموعة شباب بطالين من نفس الحي الذي نقطنه،

وهذا ما جعلنا نستشعر أهمية الموضوع من خلالهم حيث أن حلم المواطن الجزائري أصبح لا يتعدى تطليق هاجس البطالة والحصول على منصب عمل.

بدأ التحقيق الميداني شهر سبتمبر 2015 إلى غاية جوان 2016 باحتكاك يكاد يكون يوميا مع مختلف الفضاءات الاجتماعية التي تتواجد بها عينة بحثنا، وأخذنا كامل الوقت في اجراء المقابلات مع المبحوثين حيث كانت بمعدل مقابلتين في الشهر الواحد ومدة المقابلة كانت تستغرق في المتوسط ساعتين إلى ثلاث ساعات من المساءلة والإجابة والسرد والحكي... الخ كما حضرتنا في الغالب أحاديث هامشية وجدناها بمثابة الباعث لجو المساءلة من جديد، وتركنا كل الراحة والتلقائية لمبحوثينا في مواصلة الحديث من عدمه بل وتأجيله في بعض المرات لأيام أخرى. وعشنا مع مبحوثينا في بداية التحقيق الميداني (شهر سبتمبر) قلق التوجه إلى مراكز التسجيل في الوكالات المحلية للتشغيل والطوابير الطويلة من الدفعات الجديدة من المتخرجين، كما أيضا تقاسمنا معهم قلق اجتياز بعض منهم لمسابقات التوظيف والتي عادة ما تتزامن مع بداية الدخول الاجتماعي توقيت بداية تحقيقنا الاجتماعي. لا يمكن أن يكتسب هذا البحث فاعليته إلا من خلال عمل منهجي واضح ودقيق يمكن من ولوج العالم الاجتماعي لفئة الشباب البطالين المبحوثين وهذا لتجميع أكثر ما يمكن من مادة بحثية نعيد من خلالها تأويل وفهم هذا العالم الاجتماعي وهنا نلمس صعوبة العمل الميداني الذي يفوق ربما حجم امكانياتنا وعدم انصافنا للبحث من خلال المعايشة لوقت أكبر من الذي عشناه مع هؤلاء المبحوثين. وكان من بين الصعوبات الميدانية التي واجهناها تقلبات الميدان، والشك المتواصل من جانب المبحوثين إذ رافق وجودنا نوع من الشك والحذر من طرف الشباب وتواترت على ألسنتهم أسئلة عديدة تصب في هذه الخانة من قبيل هل تكتب تقارير للشرطة؟ هل سيغير ما تقوم به كبحث من واقعنا؟ ... الخ ولهذا حاولنا في بداية البحث أن يكون اتصالنا بصورة عفوية عبر الأحاديث العابرة والجلوس مع المبحوثين في مقاهي الحي المدروس من أجل معرفة

الميدان، وضمان ثقة الفاعلين، وتركزت جل ملاحظاتنا حول ممارساتهم اليومية، وطرقهم في التعبير عن الصعوبات التي يعيشون من خلالها تجربة يسودها الإحساس باللامساواة والخوف من المستقبل، وكذلك بما هي تجربة مقاومة وإبداع استراتيجيات لمعايشة البطالة كمشكلة اجتماعية واقتصادية.

نود الإشارة للأمانة العلمية إلى أننا تصرفنا في خطابات المبحوثين وقمنا بترجمة اجاباتهم إلى اللغة العربية وهذا مع الحفاظ على نفس المعنى المراد التعبير عنه وكان هذا من منطلق أن هذا العمل المتواضع قد يتاح لباحثين آخرين في الجزائر أو الوطن العربي ولا يفهمون ماجاء على لسان المبحوثين باللهجة العامية.

تعد دراستنا الاجتماعية هذه محاولة لمعالجة إحدى المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها عدد معتبر من الشباب ألا وهي ظاهرة البطالة، فقد قسمنا البحث إلى مقدمة عامة وخمسة فصول، وختمناه بأهم الاستنتاجات والنتائج والتوصيات. حاولنا من خلال المقدمة العامة التعرف على أسباب ودواعي اختيار الموضوع، وما هي الأهداف العلمية المرجوة من خلال القيام بهذه الدراسة، وعرض الدراسات السابقة بنوع من الشرح والتقييم مع التركيز على أهم الخطوات المنهجية التي اتبعها كل باحث في الوصول إلى نتائج بحثه، كانت اشكاليتنا دقيقة الطرح بتناول تساؤلات حول الواقع المعاش للشباب البطال، ما هي تطلعاته وما هو حاله الاجتماعي وكيف يمكن للبطالة أن تكون على رأس المشكلات الاجتماعية الأخرى التي يعاني منها الشباب الجزائري. وقد شكلت هذه التساؤلات مفتاحا لتشكيل الفرضيات الخاصة بالبحث كإجابات مؤقتة لإشكاليتنا نسعى من خلال الدراسة الميدانية للإجابة عنها وقد عرضنا السند النظري الذي اعتمدنا عليه، كما جاءت دراستنا وفق اتباعنا لمنهج وتقنيات خاصة بجمع المعطيات وتحليلها، انطلاقا من مساءلة عينة بحثية قوامها 20 مبحوث.

وقد جاء **الفصل الأول** بعنوان الاقتراب النظري للشباب والبطالة بالجزائر، وتناولنا فيه مفهوم الشباب، مميزات وخصائص مرحلة الشباب، وثقافة الشباب ومسألة القيم، كما تطرقنا لمفهوم البطالة والعمل، وضحنا طريقة قياس معدلات البطالة، مبرزين أشكال البطالة، وما هي أهم العوامل المسببة للبطالة بالجزائر، والمفضية إلى جملة من الآثار الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. أما في **الفصل الثاني** فقمنا بعرض معطيات وأرقام تخص سوق العمل بالجزائر، لنخلص في الأخير إلى أهم الآليات المعتمدة في مجال التشغيل لمواجهة مشكلة البطالة.

أما الشق التطبيقي والميداني فقد كانت بدايتة من **الفصل الثالث** والذي خصصناه لعرض مختلف مظاهر الحياة اليومية للشباب الجزائري البطال من خلال الحديث على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشباب البطال وهم في رحلة البحث الطويلة والمجهولة عن الشغل. لنخلص في خاتمة الفصل بالحديث عن الارتباط الكامن بين ظاهرة البطالة من جهة وبعض الممارسات الاجتماعية ذات الطابع الإنحرافي كالعنف، المخدرات، الهجرة السرية... الخ

أما في **الفصل الرابع** فقد تطرقنا إلى اتجاهات الشباب البطال نحو مزاولة أعمال غير رسمية على أساس أن هذه الظاهرة الاجتماعية قد شكلت صيغة بديلة وحلا مؤقتا من أجل مجابهة البطالة ومعايشتها. وقد كانت لنا اشارة إلى تصورات الشباب حول الفعل المقاولاتي.

كما كان حديثنا في **الفصل الأخير** عن الشباب البطال وظاهرة الحركات الاحتجاجية. مما جعلنا أمام أزمة مواطنة بالجزائر من خلال نموذج بطالة الشباب. وحاولنا ابراز ارتباط ظاهرة البطالة بالعنف السياسي في الجزائر. كان لنا نوع من السبق في الحديث عن الحركات الاحتجاجية في الجزائر عند فئة البطالين وما لذلك من أثر على السياسات العامة.

وفي ختام دراستنا عرضنا النتائج العامة للدراسة الميدانية. وقمنا باقتراح بعض التوصيات بخصوص مسألة الشباب وظاهرة البطالة بالمجتمع الجزائري.

الفصل الأول

الإقتراب النظري للشباب والبـطـالة فـي الجـزائـــر

تمهيد:

يعتبر الشباب المحور الأساسي والركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات باعتباره القوة التي تحمل عبء التقدم. ولهذا من المفترض أن تتعاون كافة أجهزة ومؤسسات الدولة مع المجتمع المدني للنهوض بهم والتكفل بكل انشغالاتهم ومطالبهم. ومع هذا فالبعض ينظر إلى الشباب بأنه يتطلع إلى حياة أفضل من مكان جلوسه على شبكات التواصل، أو منزله، أو المقهى، ولا يتمتع بنفس طويل في عملية الإصلاح، ويتجاهل الظروف الصعبة لمجتمعه من تبعية وتاريخ احتلال ونقص موارد وغيرها من المؤثرات. في حين هناك في جهة مقابلة من يلقي اللوم على السياسات الحكومية غير الموفقة لأنها تدفع بالشباب إلى عدم الاهتمام بالوطنية والانحراف والتطرف، حيث لا تتمتع هذه السياسات بالقدر الكافي من الشفافية والمصداقية، ودوما كانت تتعامل مع المشكلات الاجتماعية بحلول ترقيعية لا بحلول جذرية، تماما كما تتعامل مع مشكلة البطالة والتي تشكل في الوقت الراهن تحديا صعبا للدولة الجزائرية، في ظل ظروف تفاقمها وانتشارها على كل المستويات، حيث يكشف الواقع الاجتماعي عن زيادة حجم البطالة وخاصة بطالة الشباب في المجتمع الجزائري، ولذا وجب علينا ألا ننظر للبطالة أنها طاقات معطلة في الاقتصاد وحسب، فإذا كان ظاهرها يبدو اقتصاديا وسياسيا بحتا، فإن عمقها اجتماعي وثقافي، وعليه فمن الضروري تهيئة المناخ لوجود فرص أكبر أمام الشباب لاختبار قدراته، واثبات جدارته في مواجهة النظرة السلبية اتجاهه، كما أن ثقافة المشاركة تنمو مع منح فرص المشاركة الفعلية، وليس مع الشعارات الإعلامية، فتعلم المشاركة من خلال الممارسة، واكتساب الخبرة من الأمور التي تساعد على الاتفاق على تحديد الأولويات، ورسم القواعد الخاصة بتطبيقها لكي تتواصل هذه الأجيال الواعدة مع العصر الجديد الذي تعتمد انجازاته على الثروات الذهنية، والعقول المفكرة القادرة على الابداع والابتكار.

1 – في مفهوم الشباب:

يلاقي مصطلح الشباب الكثير من الصعوبة في محاولة تحديده والتعريف به، وقد يبدو لنا من الوهلة الاولى سهولة تعريف الشباب، ودلالات الكلمة قد تبدو بديهية إلا أن مفهوم الشباب هو من المفاهيم الخلافية، كما هو شأن الكثير من المفاهيم في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، حيث اختلف الباحثون المختصون حول تحديد هذا المفهوم بسبب تعدد الظروف المحيطة به، فمنهم من يحدده انطلاقا من الزاوية الزمنية والديموغرافية، أو الزاوية البيولوجية، ومنهم من يحدده من الزاوية النفسية، وآخرون اهتموا بالبعد الاجتماعي لمفهوم الشباب.

1 –1 الاتجاه الديموغرافي: يقوم هذا الاتجاه على تحديد مفهوم الشباب وفقا لمعطى السن والعمر، حيث أشار ***ماجد الزيود*** أن "الشباب مرحلة عمرية تتراوح ما بين (15 و30) عاما، وهي المرحلة التي يكتمل فيها النمو الجسمي والعقلي على نحو يجعل المرء قادرا على أداء وظائفه المختلفة."[1] في هذا التعريف يتموقع الشاب ضمن نظرة خاصة لظاهرة اجتماعية ترتبط "بالسن كمعطى اجتماعي أو انتاج اجتماعي، فالمجتمع من خلال مقوماته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والقانونية هو الذي يحدد فترة الشباب مثلا وفق عناصر يتبناها كأسس تنظيم العلاقات الاجتماعية داخله."[2] وعليه موضوع الشباب مبني من خلال تغيرات في البناء الاجتماعي، وفي مرحلة تاريخية معينة وفي سياق اجتماعي محدد. إن تموقع فئة الشباب بين الطفولة وسن الرشد يطرح اشكالا معرفيا حول حدود هذه الفئة، فلا نستطيع معرفة الحدود الفاصلة بين المرحلتين الزمنيتين أين تنتهي الطفولة لتبدأ مرحلة الشباب؟ ولا حتى أين تبدأ مرحلة الرشد حتى نقول إننا خرجنا من مرحلة الشباب؟ ويبقى المعيار العمري مع بساطته ووضوحه محل اختلاف بين مختلف المجتمعات والبلدان، ففي المجتمعات البدائية مثلا قد ترتبط

---

[1] ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 46

[2] ليندة لطيفة بن مهرة، **ثقافة الأجير الشاب واستراتيجيات تحقيق حاجاته**، أطروحة دكتوراه ل م د علم الاجتماع، جامعة تلمسان، 2015، ص 58

بداية هذه المرحلة بمراسم طقوسية معينة قد لا ترتبط غالبا بالسن، وبالتالي لا تتضح معالم بدايتها أو نهايتها، أما في المجتمعات النامية وغيرها من المجتمعات المتقدمة فالمسألة الشبابية تحتل مكانة مرموقة في بنية المجتمع في علاقاتها مع باقي الأنساق الاجتماعية الأخرى كالأسرة، والمنظومة التربوية، والمؤسسة الاقتصادية ... الخ وتتسع المساحة الزمنية لهذه الفئة من مجتمع إلى آخر بغية تمكينها من اكتساب الخبرات المناسبة لمجابهة متطلبات النمو الاجتماعي والاقتصادي، وممارسة مختلف مسؤولياته المجتمعية. وقد تدعم الطرح الديموغرافي بتثمين معطى السن لتحديد فترة الشباب لدى هيئة الأمم المتحدة سنة 1980 حيث ترى هي الأخرى "أن الشباب هي الشريحة العمرية التي يمتد سنها بين 15 و 30 سنة."[1]

1 –2 الاتجاه البيولوجي: يميل أنصار هذا الاتجاه إلى " تحديد مرحلة الشباب على أساس اكتمال نمو البناء العضوي الوظيفي للمكونات الأساسية لجسم الانسان، سواء كانت عضوية داخلية أو خارجية."[2] ومن خلال هذا التعريف سيتم اقصاء العديدين من ذوي العاهات والاعاقات الجسمية نظرا لعدم قوتهم البيولوجية والفيزيقية والمورفولوجية. وهذا الاتجاه نجده يؤكد الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية أو طور من أطوار نمو الإنسان واكتمال نضجه العضوي والفيزيقي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي. وأخذا بهذا الاتجاه يتضح لنا أن مرحلة الشباب هي بمثابة فترة اكتمال البناء العضوي والوظيفي للمكونات الاساسية لجسم الإنسان، وعليه تمثل هذه الفترة في حياة الانسان فترة القوة الجسمانية والعقلية الكبيرة التي يجب الإستثمار فيها والاعتناء بها.

[1] محمد سيد فهمي، **العولمة والشباب من منظور اجتماعي**، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2007 ، ص 86

[2] ماجد الزيود، المرجع السابق، ص 46

1 –3 الاتجاه السيكولوجي: "يستعمل علم النفس كلمة المراهقة Adolescence كمرادف لمفهوم الشباب. والمقصود بها التدرّج نحو النضج البدني والجنسي والعقلي والانفعالي. فمفهوم الشباب في علم النفس لا يقصد به مرحلة عمرية محددة بقدر ما تشير إلى مجموعة من الخصائص النفسية والجسمية التي تكون في حالة نشاط وقوّة وفي حالة من التهوّر والاندفاع."[1] يرى أنصار الاتجاه النفسي أن الشباب ليس مرحلة عمرية تتحدد بسن معينة، وإنما حالة نفسية لا علاقة لها بالعمر الزمني، وقد تكون هناك مراهقة متقدمة أو مراهقة متأخرة. يشير الباحث محمود السرحان " أن الشاب هو بمقدار ما يشعر به من الحيوية والحماس، والحركة والطموح والأمل في الحياة، وهذا الاتجاه يعكس نظرة الانسان للحياة، فبمقدار ما يشعر أنه يتمتع بالحيوية، وبمقدار ما يستطيع أن يولد في الآخرين الرغبة في العمل والحياة يكون شابا، وحين يخفق في ذلك يشعر باليأس والاحباط، والرغبة في الهروب من الحياة، وهذه بدايات مرحلة الشيخوخة." [2] وباسقاط التوجه السيكولوجي لتعريف الشباب على أرض الواقع، نقول بأن معظم الفاعلين السياسيين والقادة الإداريين في العالم لازالوا يتمتعون بالحيوية والدينامية حسب ما يعتقدون، وهذا ما يجعلهم شبابا رغم تقدم أعمارهم وتباين قواهم الفيزيقية والعقلية.

مما سبق يمكننا القول بأن الشباب "مرحلة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة، ولثقافة المجتمع من جهة أخرى بدءا من سن البلوغ، وانتهاءا بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي."[3]

---

[1] وفاء كردمين، "الشباب والتنمية المفاهيم والاشكاليات"، *في مجلة جيل للدراات السياسية والعلاقات الدولية*، لبنان، عدد11، أكتوبر 2017، ص 127

[2] محمود السرحان، **الصراع القيمي لدى الشباب العربي**، المكتبة الوطنية، الأردن، 1994، ص 63

[3] أنظر " دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي " مقال إلكتروني على الرابط:
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3202 تاريخ الاطلاع 18 مارس 2016 الساعة 22 سا

1 –4 الشباب: مقاربة سوسيولوجية وأنثروبولوجية للمفهوم: نستطيع اعتبار فترة الشباب من الفترات الحساسة والمهمة في حياة الأفراد، كونها مرحلة انتقالية ما بين الاعتماد على الآخرين وبداية الاعتماد على الذات ولو بصورة نسبية وتدريجية. وقد نشير إلى أن المجتمعات تتباين فيما بينها، وتختلف أمام مسألة تحول الأفراد من مرحلة عمرية إلى أخرى. يبدو أن التناول السوسيولوجي لهذه الفئة بقي ضئيلا، " وتعود البدايات الأولى للإهتمام بفئة الشباب إلى النصف الثاني من القرن 19 م مع الأفكار التي قدمها لنا إميل دوركايم في كتابه السوسيولوجيا والتربية حينما يقول: التربية هي التنشئة الاجتماعية الممنهجة لجيل الشباب."[1] من منطلق هذا يتضح لنا أهمية التربية في تهذيب سلوك الفرد وعلى وجه الخصوص فئة الشباب لتنتقل بهم من كائنات لا اجتماعية إلى أخرى اجتماعية.

إن الشباب حسب **علي ليلة** حقيقة اجتماعية، وهم الذين يستطيعون احتلال مكانة اجتماعية، ويؤدون أدوارا في السياق الاجتماعي. "[2] ومن هنا يتضح لنا أهمية الشباب على أساس أنه فاعل اجتماعي يؤثر في صناعة الحاضر من خلال تحوله إلى آلية من آليات الاصلاح الاجتماعي والسياسي. "كما ذكر **ألفيي جالون** في مقاله تحت عنوان: ما هي فئة الشباب؟ بأن سن البلوغ كمركز يصل إليه الفرد يعتبر مركزا يؤخر ويستبعد من طرف الأفراد، ونجد هذه الخاصية في كل المجتمعات. ويقوم تخصص سوسيولوجيا الأعمار بتحديد السن وفق استمرارية الأدوار الاجتماعية، فالسن عبارة عن مجموعة المكانات الاجتماعية المختلفة التي يحتلها الفرد في مختلف أطوار حياته، إذ تعتبر فئة الشباب، أكثر الفئات تضررا من البطالة.[3] وقد نستنتج من هذا الطرح أن الشباب مرتبط إلى حد ما بسن البلوغ غير أن المكانات الاجتماعية المختلفة هي التي تجعل منه قضية واشكالية اجتماعية.

---

[1] حجال سعود، مرجع سابق، ص 151

[2] 02 علي ليلة، **العالم الثالث قضايا ومشكلات**، دار الثقافة للنشر، القاهرة، مصر، 1985، ص 86

[3] سليمان بوزيدي، الشباب والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة، مذكرة ماجستار، جامعة وهران، 2011 -2012، ص27

للباحث السوسيولوجي الفرنسي ***بيار بورديو*** رؤية خاصة اتجاه مفهوم الشباب، فهو " يقر أن هناك اتجاها عاما في علم الاجتماع يعتبر الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية حدودا اعتباطية، فنحن لا نعرف أين ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة، مثلما لا يمكننا أن نقدر أين ينتهي الفقر ليبدأ الثراء. لكن بورديو يضيف عبارة أخرى تجعل الحديث عن مجتمع شباب كفئة أو طبقة غير مبررة فهو يقول أن الشباب ما هي إلا كلمة."[1] وهذا ما يبرر تلاشي معطى السن كمرتكز أساسي في التعريف بالشباب، وتبقى الفئات العمرية نتاجات اجتماعية تتطور عبر التاريخ وتتخذ أشكالا ومفاهيم معينة، ارتباطا بالأوضاع والحالات الاجتماعية. حسب الباحث بن كروم زواوي فإن الأستاذ **مصطفى مجاهدي** خلص إلى أنه توجد خمسة مصادر لهذا المفهوم الصعب التحديد، ويذكر "ما معنى أن تكون شابا وفقا للتصور الشعبي والحديث العامي، الشباب كإبداع ثقافي، الشباب كقوة اجتماعية، الشباب كظاهرة اجتماعية، والشباب كشريحة اجتماعية."[2] إن محاولة رسم حدود الفئة الشبابية، وتناولنا لهذا الموضوع يساعدنا على فهم ومعرفة العلاقات الاجتماعية والأشكال التي تأخذها هذه العلاقات، لأنه في سياق تحليلنا لمفهوم الشباب نود معرفة خصوصيات هذه الفئة، وتركيبتها واستراتيجيات تواجدها في المجتمع، خاصة وأن المنطق السوسيولوجي يأخذ بعين الاعتبار لا تجانسية هذه الشريحة الاجتماعية كي يبرز ذلك التنوع في خصائصها من الناحية الكيفية. بالإضافة إلى هذا تعتبر فئة الشباب الفضاء الأمثل لقراءة التحولات والتغيرات الاجتماعية التي تسود المجتمع الجزائري كالتقلبات الكبيرة في سوق العمل وانعكاساتها وتنامي ظاهرة البطالة في الأوساط الشبابية، التغيرات الحاصلة في ريتم ونمط الحياة العائلية، ناهيك عن أزمة السكن والاسكان، والثورة الرقمية... الخ ومن هنا نستشرف أهمية دراسة الشباب في

[1] سفيان بدراوي، المرجع السابق، ص 91

[2] زواوي بن كروم، "الشباب والعمل في الجزائر دراسة سوسيولوجية بحي المدينة الجديدة بمدينة وهران"، *في مجلة أبعاد*، جامعة وهران 2، عدد 1، جانفي 2014، ص 142

علاقتها بأي ظاهرة كانت ومن الخطأ اقصاؤها من أي مشروع كان. ويمكن اعتبار فئة الشباب أنها الفئة المعنية أكثر بكل التحولات التي تحدث في المجتمع الجزائري على المستوى الاقتصادي (عالم الشغل)، والسياسي، والاجتماعي، وباقي المستويات الأخرى.

" تذهب مجمل التعريفات السوسيولوجية إلى استخراج بعض القواسم والميزات المشتركة لدى فئة الشباب، كما أنها تتناول الفوارق الاجتماعية بينها من حيث الأصول الاجتماعية، والانتماء الطبقي لهم، وعليه سوف نتحدث على "مجتمع شباب" يعيش داخل المجتمع الكلي على حد تعبير **جورج بالانديه**، ولعل الاهتمام السوسيولوجي بفئة الشباب ارتبط بانتفاضات الشباب عام 1960 في أمريكا ثم في ماي 1968 بفرنسا، أين أصبحوا يعتبرون كفاعلين اجتماعيين."[1]

تظل العلوم الاجتماعية تواجه الاشكالية الابيستيمولوجية في تحديد مفهوم الشباب، مما سبق نستنتج أن البعض قد اعتبر الشباب فترة زمنية، وهناك من يعتقد أن الشباب مجموعة من الظواهر النفسية والجسمية والعقلية والاجتماعية، وآخرون ينظرون إليه على أساس أنه ظاهرة اجتماعية. ونقر أنه من الصعب أن نحدد بدقة مرحلة الشباب من الناحية الكمية لأنها متغيرة حسب المراحل التاريخية والسياقات السوسيوثقافية للمجتمعات. ليبقى الشباب في الأخير موضوع بحث وجدل، كونه يغطي مجموعة متنوعة من الأوضاع الاجتماعية ومسارات الحياة المختلفة.

[1] سفيان بدراوي، المرجع نفسه، ص 91

2 – سمات وخصائص مرحلة الشباب:

يمر الشباب بمراحل متعددة حيث تتميز كل مرحلة بمميزات وسمات معينة يجب على الدارسين والمشتغلين في الحقل الشبابي مراعاتها، والوقوف عليها، واعطائها أهمية بالغة حين الدراسة والتحليل. ولكل مرحلة من مراحل نمو الشباب خصائص جسمية وعقلية ونفسية واجتماعية تميزها عن غيرها ولابد من التعرف على مظاهرها. في حقيقة الأمر أن مراحل نمو الفرد مراحل متصلة ومتناسقة ومكملة لبعضها وليست منفصلة، "فمراحل عمر الإنسان متداخل بعضها في البعض الآخر وهي مثل مجرى النهر المتدفق كل مرحلة تمهد للمرحلة التي تليها بل تتداخل معها في بعض الخصائص، ولكن أهم ما يميز دخول الشخص إلى مرحلة البلوغ ومن ثم الشباب هي التغيرات الفسيولوجية والسيكولوجية التي تعتريه."[1] وما تقسيم مرحلة الشباب إلى مراحل إلا بقصد تسهيل تحديد المميزات المتنوعة فالنمو يتفاوت من شاب إلى آخر، ومن بيئة اجتماعية إلى أخرى، ومن حقبة تاريخية لأخرى، ومن ثقافة مجتمع إلى ثقافة أخرى. لذلك لابد من الأخذ في الحسبان اعتبارات الفوارق الفردية والجماعية للشباب.

وقد عمد الباحثان ***محمد سلامه ومحمد غبارى*** إلى تقسيم مرحلة الشباب إلى ثلاث مراحل فرعية لكل واحدة خصائصها ومميزاتها، نذكرها كالآتي:

"– مرحلة الطفولة المتأخرة (ما قبل المراهقة): وهي تتصف بالنمو التدريجي لجميع جوانب الشخصية سواء كان في الجوانب النفسية أو العقلية أو الجسمية أو الاجتماعية، وهذه التغيرات المختلفة لها أثر متبادل بين الفرد وبيئته، ولذلك فهي مرحلة هامة في حياة الإنسان لأنها تعتبر نقطة تحول اجتماعي هام في حياته، بما فيها من علاقات جديدة وتفاعلات اجتماعية لم

[1] فرد ميلسون، **الشباب في مجتمع متغير**، ترجمة وتقديم يحيى مرسى عيد بدر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 7

يعرفها من قبل، وكلما اتسعت المجالات الاجتماعية واتسعت العلاقات الانسانية كلما تحددت الضوابط التي يتفاعل الفرد من خلالها."[1]

"– مرحلة المراهقة: هي من أخطر مراحل النمو التي يمر بها الشباب، لأنها تتميز بالبلوغ، ويزداد مفهوم الجسم، ويبدأ الشباب في الاهتمام بالقوة الجسمية والمظهر المناسب الذي يساعده على تدعيم علاقاته واكتساب مكانته. وبالإضافة إلى التغيرات الجسمية والفسيولوجية تظهر التغيرات العقلية، وتزداد القدرة على التخيل والتفكير، كما تتصف هذه المرحلة بالفضول والاستطلاع، فالشاب في هذه المرحلة غالبية الأشياء عنده قائمة على التشكيك والتساؤل المستمر. أما من الجانب النفسي فالمرحلة تتميز باضطراب نفسي كبير نتيجة الخصائص الجنسية التي تتميز بها المرحلة ويحتاج المراهق إلى اعادة التكييف وتحقيق التوازن بين دوافعه النفسية والجنسية وبين ما يجب أن يفعله لإشباع هذه الدوافع، ويتصف الشباب في هذه المرحلة بالحساسية والانفعالية الزائدة"[2]، أما عن نموه الاجتماعي فإن المراهق يحس بذاته ولا يميل إلى الأخذ بالتوجيه والارشاد إلا إذا اقتنع بذلك، وهذا ما يفسر بأنه يميل إلى التمرد من سلطة الكبار، وتتميز هذه المرحلة باحتياج المراهق إلى تكوين وتشكيل صداقات مع من يختارهم هو، كما أنه يميل إلى اكتشاف محيطه وبيئته وإلى حب المخاطرة.

تعقيبا منا على هذه المرحلة يرى السوسيولوجي الفرنسي **موريس دوبيس** وهو من المهتمين كثيرا بسوسيولوجيا الشباب في الفترة المعاصرة – أنه كثيرا ما يتم الخلط بين مصطلحي الشباب والمراهقة إذ أنه من الخطأ أن يتم تحميل المصطلحين نفس المعنى، ويقول بأن: " المراهقة ذات مدلول عام تعني مجموع التحولات الجسدية والنفسية بين سني الطفولة والكهولة، أما الشباب فيعني الجانب الاجتماعي للمراهقة."[3]

---

[1] محمد سلامه، ومحمد غبارى، **التنمية ورعاية الشباب**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر،2011، ص 191،192

[2] محمد سلامه، ومحمد غبارى، نفس المرجع، ص 195، 196

[3] DEBESSE M**, L'adolescence**, ed PUF Paris, 1979, P 6

"– مرحلة النضج: وقد سميت تلك الفترة بمرحلة النضج لأن الشباب يصلون فيها إلى اكتمال نضجهم بعد أن تخلصوا من صراعات المراهقة ومشكلاتها. وفي هذه المرحلة يمارس الشباب حقهم في اتخاذ القرارات الهامة في حياتهم بشأن استكمال الدراسة، العمل، والزواج دون ضغط أو اكراه من الكبار المحيطين بهم، فهم بحاجة إلى التوجيه في هذه الفترة. ولهذا فهم يبدون الاستعداد لتحمل المسؤولية بثقة كبيرة في قدراتهم تصل إلى درجة الميل إلى الاستقلال عن أسرهم سواءا من الناحية الاقتصادية، ثم يستكملون استقلالهم الاجتماعي عن الأسرة بتكوين أسرة جديدة في بيت جديد وبذلك يكتمل استقلالهم."[1] نستطيع اعتبار هذه المرحلة من أهم المراحل في حياة الشاب إذ يدخلها وهو على درجة عالية من النضج البدني والعقلي والاجتماعي، وعلى قد هذا النضج يسلك الشاب طريقه في الحياة، وقد يحالف البعض النجاح الاجتماعي بينما يعاني البعض الآخر من الاقصاء والتهميش والبؤس، ويعاني العديد من الشباب الجزائري من الصعوبات المالية والنفسية والاجتماعية. وتلقى على الشباب أثقل المسؤوليات، فهو مسؤول عن استكمال دراسته، ومسؤول عن عمله والبحث عنه، ومسؤول على أسرته وعائلته. ومن المسائل التي تشغل بال الشباب في هذه المرحلة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتهم، باعتبار أن هذه المشكلات المتنوعة تؤثر عليهم بصورة مباشرة.

ومن خلال هذا يمكننا تبني مفهوم شامل للشباب بأنه طاقة دينامية تتميز " بالاندفاع الشديد وفقدان القدرة على الكبح الذاتي في العديد من المواقف الاجتماعية. وهو يتميز أيضا بنوع من المثالية حيث يغلب على تفكير الشباب الطابع المثالي الذي يتميز بالابتعاد عن الواقع وتعقيداته، ناهيك عن تميزه بنزعة الاستقلالية والتمرد."[2]

---

[1] محمد سلامه و محمد غبارى، المرجع السابق، ص 200

[2] يزيد عباسي، **مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2015 – 2016، ص 121 - 122

يجمع غالبية الدارسين للحقل الشبابي أن هذه الفئة الاجتماعية هي مرحلة اجتماعية تتسم بتغيرات بيولوجية وفيسيولوجية تؤثر بدورها على الحالة النفسية والعقلية والاجتماعية والتي تحدد بدورها المعالم الكبرى لشخصية هؤلاء الشباب. كما تتشكل أثناء هذه المرحلة معتقدات الشباب وقيمه، وتنمو ثقافته وتتكون فيها ميولاته واتجاهاته في الحياة. "حيث يهتم الشاب في هذه المرحلة بمظهره وشعبيته، وميله للجنس الآخر، واتساع علاقاته الاجتماعية."[1]

من بين مميزات الشباب الجديرة بالذكر أيضا هي القابلية والقدرة الكبيرة على التغير، فهم أكثر الفئات الاجتماعية تجاوبا مع ظاهرة التغير الاجتماعي. وقد يستجيبون بسرعة لكل ما يتعلق بمواضيع الحراك الاجتماعي، ودوما نجدهم في الصفوف الأمامية حاملين شعارات المطالبة بالتغيير أملا في حياة أفضل وأحسن. " يقول الباحث **مراد مولاي الحاج** في دراسة ميدانية حول الشباب الجزائري، أنه عند النظر لتجربة الشباب الجزائري في خضم التجربة التاريخية، فإن الفترات التاريخية المتلاحقة بعد 1962، شهدت البروز الواضح لفئة الشباب من الجانب العددي، ومن حيث تأثيره في التحولات الاجتماعية والثقافية البارزة التي واكبت هذا التغير العددي، حيث أظهرت هذه الفئة وبشكل قاطع قدرتها على التغيير ودورها الفعال في الحراك الاجتماعي، وخير دليل أحداث أكتوبر 1988."[2]

ويميل الشاب في هذه المرحلة إلى الانتماء والتواجد ضمن ما يعرف بجماعة الرفاق والأقران، ونجده يتفانى في سبيل الانتماء إلى جماعته، بل قد يصل به الحد إلى التضحية من أجل جماعة الرفاق التي هو عضو فيها، " والتي تعتبر أحد الأوساط الاجتماعية الهامة في تنشئة الفرد وتكوينه، كونها تعطيه مساحة كبيرة من الحرية، وتشعره بالثقة بنفسه وبمكانته."[3]

---

[1] وفاء البرعي، **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 35

[2] آمنة ياسين بلقاسمي، محمد مزيان، "العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين، دراسة تحليلية"، *في مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية*، جامعة ورقلة، عدد 8، جوان 2012، ص 50

[3] ماجد الزيود، المرجع السابق، ص 82

3 – ثقافة الشباب ومسألة القيم:

نتيجة التحولات الفيسيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية التي يتعرض لها الشباب، ارتأينا الوقوف عند مسألة بالغة الأهمية تصاحب مجمل هذه التحولات ألا وهي ثقافة الشباب، إذ تعد " واحدة من الثقافات الفرعية، وذاع هذا المصطلح وانتشر في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية لدراسة خصائص الشباب، قيمهم، واتجاهاتهم، وأنماط تصرفهم."[1] ومن هذا قد نستنتج أن للشباب ثقافة خاصة بهم تميزهم عن غيرهم من الجماعات العمرية الأخرى. فرحلة اكتشاف الذات بالنسبة للشباب حسب الباحث المغربي عبد الرحيم العطري " تصطدم منذ البدء بسلطة أبوية ماحقة تدعي امتلاك الحقيقة وترفض النقد والمساءلة، وترفض رأسا مبادرات الشباب، ولهذا فإن هذه السلطة البطريركية ما تنفك تتهم الشاب بالنزق والتهور والمحدودية المعرفية."[2]

لانستطيع نكران المكانة المميزة للشباب في البناء الاجتماعي، الثقافي والفكري للمجتمعات المعاصرة، ناهيك على أن " الشباب هي المرحلة الحاسمة في تشكل الآراء والمواقف السياسية، فالتطور في القدرات المعرفية في هذه المرحلة تسمح بتكون وعي سياسي وفكر نقدي. إضافة لهذا، فالشباب في هذه المرحلة يسعون إلى تحقيق استقلاليتهم من الكبار ويبنون هويتهم." [3]

تعتبر القيم في جوهرها ومضمونها متعلمة ومكتسبة من خلال بيئة وثقافة المجتمعات المحلية والعالمية. وعليه أصبح من الضروري الاهتمام بالشباب وبأزماتهم، ودراسة ما يحملون من قيم وتوجهات، ومدى ارتباطهم بالنظام القيمي السائد. يشهد المجتمع الجزائري على غرار

---

[1] عبد العالي دبلة، يزيد عباسي، "ثقافة الشباب بين التأطير المعرفي والواقع الاجتماعي" *في مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، جامعة الوادي، مجلد 3، عدد 2، جوان 2015، ص 127

[2] عبد الرحيم العطري، المرجع السابق، ص 25

[3] محمد فريد عزي، **الأجيال والقيم مقاربة للتغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2005، ص 38

باقي المجتمعات تغيرات وتحولات متسارعة بسبب العولمة، والتطور التقني والانفجار المعلوماتي، مما جعل الشباب في حالة تأثر مستمر، ويعيش أزمـــات ثقافية وقيميـــة خاصة مـــع انتشار القيم الحداثية وصراعها مع القيم المحلية التقليدية. أصبح الحديث عن الثقافة الشبابية في الآونة الأخيرة محل اهتمام العديد من التخصصات المعرفية، إذ تعتبر هذه الثقافة دينامية في عناصرها وبنياتها وليست ثابتة وساكنة، وهي تؤثر في سلوكات الشباب، واتجاهاتهم. ونمط معيشتهم.

" إن سوسيولوجيا الشباب تؤسس مشروعيتها المعرفية من خلال اشتغالها على الملامح المرضية لدى جيل الشباب، والتي تلوح في مظاهر الانحراف والتطرف والخروج عن معايير العقل الجمعي، وهنا بالضبط يفاجئنا سؤال الأزمة الشبابية، هل هي أزمة ذاتية متصلة بعدم فهم الذات؟ أم هي أزمة واقع عام يلتفح به الشباب ويقوده إلى أزمة علائقية مع كافة المؤسسات المجتمعية؟ وفي إطار توصيف حدود الموضوع الذي تتصدى له سوسيولوجيا الشباب تقابلنا أسئلة أخرى مفتوحة على القيم والتمثلات وصراع الأجيال."[1]

وعلى هذا الأساس يحيلنا مصطلح ثقافة الشباب إلى طريقة حياة هؤلاء، ومختلف التصورات والتمثلات الاجتماعية التي تندرج ضمن سلم قيمي معين ومحدد، تحضر فيه قيم معينة جديدة على حساب تحول وتبدل قيم أخرى. و قد يأتي هذا تماما وما نلاحظه في الواقع المعيش في المجتمع الجزائري، الذي يشهد تحولات قيمية عديدة ومتنوعة، أفرزت جيلا شبابيا متشبعا بأنماط حياتية جديدة غير مألوفة عند سابقيه من الآباء والأجداد.

يشير الباحثان ***كريم شويمات وحجال سعود*** في سياق حديثهما عن جيل الشباب في الثورة على كل ما هو قديم، " أنها صورة من صور الرفض لدى الشباب اتجاه المعايير والقيم والسلطة الممارسة من طرف الراشدين، وهو مرتبط إلى حد ما بالظروف التاريخية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، كما تفسر أيضا في ضوء النسق القيمي السائد

[1] عبد الرحيم العطري، المرجع السابق، ص 16 و 17

حيث يعد الشباب مصدرا للتغيير الثقافي والاجتماعي وهذا ما حدث في ثورة ماي **1968** بفرنسا حين رفع الشباب على جدران جامعة السربون شعارا مفاده: "الثورة البرجوازية ثورة قانونية، الثورة البروليتارية ثورة اقتصادية، أما ثورتنا فهي ثورة ثقافية نفسية."[1] ويعكس هذا الشعار أن الشباب اليوم هو فاعل اجتماعي ضروري ومهم في بناء مسارات التغيير نحو الأحسن والأفضل، وهو مصدر أساسي من مصادر التغير الاجتماعي.

وتأتي مسألة التحولات المرتبطة بمحاولة تحديث المجتمع الجزائري على رأس التغيرات الاجتماعية، وللباحث الاجتماعي ***محمد بشير*** نظرة خاصة في إطار (جدلية الحداثة/ التقاليد) فيرى بأننا " أمام مجتمع جماعي مؤطر في أعماقه بالقيم الدينية والعائلية الثابتة واللامتغيرة، حتى وإن دخلت عليها بعض المستجدات حسب متطلبات العصر."[2] غير أننا قد نختلف مع هذا الطرح حيث يتعرض المجتمع الجزائري لتغيرات متسارعة في مختلف مناحي الحياة، انعكست بقوة على شبابنا، و على اتجاهاتهم وأنماط سلوكهم وقيمهم، وجعلتنا أمام نماذج ثقافية مرات تحسب على أساس أنها تقليدية محضة، ومرات تبدو عقلانية حداثية، مما جعل شبابنا في مفترق الطرق حال تفاعلاته في مختلف الفضاءات الاجتماعية، ووجد نفسه أمام تيارات متعددة، وكل تيار يبذل جهده ويسخر كافة امكانياته للتأثير على قيمه من خلال الثقافات المنقولة إليه عبر شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال بأدواتها المختلفة.

يبدو لنا أن حالة الاحباط الشديد التي يعيشها الشاب الجزائري نتيجة الضغوطات الاجتماعية الكبيرة كان عاملا حاسما في زعزعة قيم الشباب وثقتهم بأنفسهم وبمجتمعهم. الأمر الذي جعلهم أيضا يشعرون بحالات من الاغتراب المصاحبة للتغير الاجتماعي،

---

[1] كريم شويمات، حجال سعود،" نحو تأسيس لسوسيولوجيا الشباب في الجزائر"، *في حوليات جامعة الجزائر1*، العدد 31، الجزء الأول، ص 206، 207

[2] محمد بشير: " راهن الاشكالية الثقافية في الجزائر: عرض حال شبكات القراءة والتأويل السوسيولوجية"، ورقة عمل، جامعة تلمسان، 2013

" قام **بولك** بدراسة سنة 1984 أوضح فيها أن مشكلة اغتراب الشباب مشكلة ثقافية تربوية أكثر من كونها اجتماعية أو نفسية، وبعبارة أخرى فإن ما يسمى بالفجوة الثقافية أو الصراع الثقافي ما هو إلا صراع بين القيم والعادات، فالجيل الجديد من الشباب يرفض القيم والمعتقدات وشبكة العلاقات التي قد تفرضها الأسرة أو المدرسة كمؤسسات تربوية ، فهو من جهة يرفض القيم التي تفرضها الأسرة، ومن جهة أخرى يرفض أن تحدد الإدارة المدرسية أنشطته وممارساته داخل المدرسة فينشأ من هنا الاغتراب الاجتماعي داخل المؤسسة التربوية وخارجها."[1] وعليه يشكل الاغتراب حالة من الانفصال والشعور بالغربة بين الذات والمجتمع.

نلاحظ في الجزائر على وجه الخصوص شيوع ظاهرة الاستهلاك والمظهرية والتقليد على حساب الانتاجية والابداع، فالبنسبة لظاهرة الاستهلاك نجد معظم الشباب مندفعين نحو اقتناء واستهلاك مختلف السلع والماركات العالمية الباهضة الثمن رغم أن مداخيلهم المالية ضعيفة، واستقلاليتهم المالية محدودة ولازالت ضمن الإطار العائلي عند الغالبية.

يعيش شباب اليوم في منظومة قيم وافدة من أوربا وأمريكا أدخلته في علاقة حميمية بين مظهره وجسده، وأصبح الجسد والمظهر من اهتمامات الشباب (الجنسين)، ويأخذان منهم مصاريف باهضة ووقت كثير وهذا لا محالة سيكون اشكالا عويصا في حالة تعطل الشباب وعدم عمله، فمن أين له بمصاريف مظهره ولباسه وعطره وتسريحة شعره... الخ من المظهريات المثيرة للغرابة، وربما للشفقة عندما نرى مثلا شبابا ذكورا واناثا يرتدون ألبسة ممزقة وفاضحة تتنافى مع قيم الحشمة والعفة لآبائنا وأجدادنا. يؤكد عزت حجازي أن الشباب العربي عموما يعيش في مناخ من الأنوميا – اللامعيارية– تضعف فيه القيم التي استقرت طويلا لتمتلئ الحياة بالمتناقضات، "وليس ثمة شك في أن الظروف المحلية والقومية والعالمية التي يعيش فيها أو يتأثر بها جيل الشباب العربي الآن تختلف اختلافا جوهريا – في النوع والكم – عن تلك

[1] بلقاسم سلاطنية، إيمان نوي، "الاغتراب الثقافي عند الطلبة الجامعيين"، *في مجلة الباحث في لعلوم الانسانية والاجتماعية*، جامعة ورقلة، عدد11، جوان 2013، ص 24

التي عاشت فيها أو تأثرت بها أجيال سابقة، فالسرعة الفائقة للتغير الاجتماعي وشموله وعمقه يأتي ذائما بأوضاع ليست لها سوابق، فيجد الشباب أنفسهم عاجزين بالتالي عن التكيف معها."[1]

تبقى مسألة القيم من المسائل الجوهرية عند الكثير من السوسيولوجيين من أمثال ماكس فيبر، وإميل دوركايم، وتوكفيل لفهم التنظيم والتغيير بالنسبة للمجتمع والأفراد على حد السواء. ويجب علينا عند دراستها عند الشباب ألا ننظر إليها أنها مشكلة، وإنما لابد من مقاربتها كبعد من الأبعاد الضرورية لمشروع حياة الشباب. إن تحقيق الشباب لذاته يرتبط في جزء كبير منه بالوضعية السوسيو اقتصادية، وحتى السياسية التي يعيشها، والشاب العامل أكيد يختلف عن الشاب البطال في التمثلات والتصورات الاجتماعية اتجاه ذاته وأنساق مجتمعه. " فالقيمة الاجتماعية للعمل قد تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع إلى آخر خاصة في ظل ما تشهده المجتمعات من تحولات سوسيوثقافية جراء العولمة وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، حيث كان لها الدور الكبير في انتشار أفكار قد لا تتلاءم والثقافة المحلية مما أثر تأثيرا مباشرا على نظرة الشباب الجزائري إلى قيمة العمل."[2] حيث نعتقد أن غالبية الشباب الجزائري أصبح الآن عبئا على الدولة عوض أن يشكل قوة بناء، وعائقا أمام التقدم والنمو، وهذا على عكس البلدان المتقدمة حيث يساهم الشباب بقوة وفعالية في عمليات التنمية.

وثمة هناك عوامل أساسية لهذه التحولات القيمية التي يشهدها المجتمع الجزائري وشبابه والتي تتمثل في الهشاشة السوسيو اقتصادية لغالبية الأسر، والعوائل مما جعل الآباء والأمهات أقل انخراطا في مسؤولياتهم التربوية والاجتماعية والدينية اتجاه أبنائهم، وغالبية الأسر قدموا استقالات جماعية أمام مسألة التنشئة الاجتماعية لأبناءهم، وأصبح الشارع المكان الذي يتلقى

---

[1] عزت حجازي، **الشباب العربي ومشكلاته**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط2، ص 63

[2] فايزة تونسي، خوخة صديقي،" نظرة الشباب لقيمة العمل الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية"، *في مجلة سوسيولوجيا*، جامعة الجلفة، عدد 2، جوان 2017، ص 85

فيه الكثير من الأطفال نمادج تربوية سيئة، وأصبح التعليم من دون قيمة يتساوى فيه المجتهد مع الكسول، وأبعد من ذلك الجامعة تعاني نفس الاشكالات وأفرغت الشهادات الجامعية من قيمتها وأصبحت مجرد وثائق نجاح في ثوب الفشل المعرفي والقيمي. وأصبحنا الآن أمام شباب يفتقد إلى الثقة في شهاداتهم وديبلوماتهم الجامعية كوسيلة للحصول على الشغل، وفي مقابل هذا يرتفع يقينهم أن الحصول على العمل لا يتأتى إلا عن طريق العلاقات (المحسوبية، الزبونية، العشائرية ...)، وهذا تحول قيمي يعكس حجم معاناة الشباب في الاندماج المهني. ناهيك على أن مشكلة الجامعة اليوم تتجلى في أن كل المؤشرات تجمع على حقيقة واحدة هي أن نظام التكوين المعتمد، واللاتطابق بين برامجه وفرص التشغيل من أهم العوامل المؤدية إلى البطالة.

ورغم كل المشاكل الاجتماعية المعاشة "يبقى الشباب الجزائري يتبنى مواقف واستراتيجيات توفيقية بين نماذج وقيم ثقافية لكي يحققوا اندماجهم الثقافي".[1] وسنحاول في الجزء الثاني من هذا الفصل تبيان دور المتغيرات الاقتصادية في تشكيل نوعية الحياة للشباب، ويعتبر متغير العمل أو المهنة، والدخل من أهم المتغيرات في هذا المجال والتي تلعب دورها في اشباع الحاجات الأساسية للأفراد. وفي حال بطالة الشباب يتعطل جزء كبير من حياتهم ويدخلون في أزمات اجتماعية ونفسية.

[1] محمد فريد عزي، "شباب المدينة بين التهميش والاندماج، إقتراب سوسيوثقافي لشباب مدينة وهران"، *في مجلة انسانيات*، عدد 5، ماي – أوت 1998، ص 66

4 – مفهوم البطالة:

لم يحظ مفهوم البطالة بتعريف جامع بل اختلفت الرؤى وتباينت حوله، وهذا لكونها واحدة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة التي لا تزال تلقى – عند محاولة التعريف بها – الكثير من الخلاف، يرجع عدم الاتفاق حول هذا المفهوم أساسا إلى اختلاف وجهات النظر بين المفكرين في هذا المجال، وبتوجهاتهم المختلفة، ناهيك عن كون هذه الظاهرة متعددة المداخل حسب تنوع التخصصات الإنسانية والاجتماعية، والاقتصادية... الخ التي تناولتها بالبحث والدراسة.

إن اللفظ بطالة في اللغة كما ورد عند ابن منظور قد أتى من الفعل "بطل أو بطل وله معان كثيرة منها أنه يعني التعطل، وأنه يقال بطل الأجير (بالفتح) يبطل بطالة وبطالة أي تعطل، فهو بطال."[1] وهي في معجم الرائد تدور في نفس الإطار، حيث يذكر أيضا أنها قد اشتقت من "بطل وبطل وبطيل وتعني عدم توافر العمل للراغبين فيه والقادرين عليه." [2]

يقر السوسيولوجي الفرنسي **Didier Demazière** بأن البطالة مفهوم مبهم، ويركز بالقول أنها "اللانشاط اللإرادي اقتصاديا."[3] وبذلك هو يفرق بين اللانشاط الاقتصادي الارادي، أناس قادرون على العمل وغير راغبين فيه، وأسبابهم في ذلك كثيرة اللاحاجة، الكسل ... الخ، وبين النشاط اللاإرادي (الاجباري)، أشخاص لهم القدرة على العمل ويرغبون فيه، و دليل رغبتهم أنهم يبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه.

يرى الأستاذ ***محمد نبيل جامع*** أن مصطلح العطالة ربما يكون أفضل من مصطلح البطالة إذ أن البطالة تحمل في طياتها مضمونا قيميا أو أخلاقيا وهي مشتقة من الباطل عكس

---

[1] ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، مجلد (1)، 1988، ص 27

[2] جبران مسعود، **الرائد**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 6، 1986، ص 126

[3] Didier DEMAZIÈRE, « CHÔMAGE - Sociologie du chômage », Encyclopædia Universalis [en ligne], consulté le 26 septembre 2017 à 17h
URL : http://www.universalis.fr/encyclopedie/chomage-sociologie-du-chomage/

الحق، وبالموازاة لا يفضل استخدام صفة العاطل ليعبر عن موقفه العملي خاصة وأنه ليس عاطلا بمحض إرادته وإنما هو معطل.[1] طبعا هذا من الاختلافات التي نجدها دوما في الترجمة عموما بين المشرق العربي المتأثر والمتكلم في العموم باللسان الانجليزي، والمغرب العربي المتشبع بالثقافة الفرنسية، فالمسألة هنا هي مسألة تأثر بالدول الاستعمارية.

عرف ***أحمد زكي بدوي*** البطالة أنها: "حالة الشخص الذي يكون قادرا على العمل، راغبا فيه، باحثا عنه ولكنه لا يجده."[2] حسب هذا التعريف يرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة والرغبة والبحث عن العمل، ولكنه أغفل مؤشر السن والذي يتمثل في الفئة النشطة أو ما يعرف بالقوة العاملة، وهي مجموع الأفراد الذين هم في السن القانونية للعمل (16 إلى غاية 65 سنة) وهذا حسب القانون 11/90 المؤرخ في 21 أبريل 1990 والمتعلق بعلاقات العمل. ونشير إلى أن هذه السن تختلف من دولة إلى أخرى.

في مقال علمي في أحد المواقع الإلكترونية وجدنا تعريفا يصف البطالة على أنها "*ذئب سيء لطالما أخافتنا في عصرنا بشدة قبل بضع سنوات من الآن قبل أن تتفاقم وتزداد حدتها على المجتمعات*."[3] من خلال هذه العبارة نستشف خطورة هذه الظاهرة الاجتماعية وتداعياتها على الفرد وعلى المجتمعات. وأنها ظاهرة قديمة وعالمية وتزداد أعداد العاطلين عن العمل في العالم، وهذا ما يجعل كل المجتمعات أمام تحدي مجابهتها والعمل على التفكير في خلق مناصب عمل للإنقاص من نسبها المتزايدة زمانيا ومجاليا.

---

[1] محمد نبيل جامع، **البطالة في مصر وحلولها**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، الجزء (1)، 2008، ص 05

[2] أحمد زكي بدوي، **معجم العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، 1978، ص 169

[3] http://infokiosques.net/IMG/rtf/la_culture_du_travail_-2.rtf, p 3
Consulté le 12 Mars 2018 à 11h

قدم المكتب الدولي للعمل التابع لمنظمة العمل الدولية تعريفا بدوره للبطالة مفاده: "البطال هو كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكنه لا يجده."[1] اعتمادا على هذا التعريف الذي يتطابق إلى حد بعيد مع ما هو معمول به في الجزائر فإنه من المفيد مناقشة كل جزئية منه لتوضيح المقصود بالبطالة خاصة وأننا سنحاول تبيان المؤشرات التي ينبني عليها مصطلح البطال في الجزائر مع تبيان أهم سماته وخصائصه وفقا لما يلي:

(أ) **البطال: كل شخص بدون عمل:** إن الهدف من معيار "بدون عمل" هو التمييز بين العاملين والبطالين، حيث نعتبر شخصا بطالا حال كونه لم يعمل من قبل إطلاقا.

(ب) **البطال: كل من هو متاح للعمل ولا يجده:** أي أن الشخص قادر ومستعد للعمل فورا لو تحصل على عمل في فترة البحث عنه، فالباحث عن العمل مستقبلا بعد تخرجه غير مستعد للعمل خلال هذه الفترة، وبالتالي فهو غير متاح له. لو تحدثنا عن الخصوصية الجزائرية نجد الكثير من الطلبة من هم باحثون عن العمل، وفي حال وجوده سيعملون وسيواصلون دراستهم أي أنهم متاحون للعمل، فهل الطلبة الموظفون يتم احتسابهم مرتين في عالم الشغل وفي عالم الدراسة؟ إن المشرع الجزائري أبعدهم من نسب البطالة على أساس أنهم طلبة. وتبقى هذه واحدة من الخصوصيات التي تجعلنا أمام العقبة الابيستيمولوجية في تحديد التعريف الأقرب لخصوصية البطال الجزائري. كما يهدف المعيار أيضا إلى استبعاد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، المسؤولية العائلية... الخ)، ونستثني الأفراد المتواجدين في الخدمة الوطنية، على أنهم أيضا غير متاحون للعمل.

(ج) **البطال: كل من يبحث عن عمل ولا يتوفر له ذلك:** وللدلالة على جدية البحث هناك مقاييس دولية معتمدة في هذا الشأن نوجزها فيما يلي:

[1] E. Reynaud & M. Maruani, **Sociologie de l'emploi**, La Découverte / Repères, Paris, 2004, P 52

"- التسجيل في مكاتب التشغيل (وكالات التشغيل) حكومية كانت أو خاصة.

- نشر اعلانات البحث عن وظيفة والرد على الاعلانات العارضة لها.

- طلب الحصول على موارد مادية ومالية لتمويل المشاريع الذاتية."[1]

نستنتج أن ليس كل من يبحث عن العمل يعد بطالا، لأنه قد يوجد أفراد يعملون لبعض الوقت بمحض إرادتهم فهم يصنفون في خانة نقص التشغيل، وما نسجله أيضا في هذا التعريف الدولي أنه لم يميز بين العمل بالأجر أو العمل للحساب الخاص على اعتبارهما الاثنين عملا. وأن طبيعة العمل ليست المقياس في هذا المعيار، والذي يستوجب بدوره توافر البيانات والمعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل نشر وتبادل المعلومات، كما يتطلب أن يكون الأفراد باحثين عن العمل بأجر، وأن يكونوا على علم بتوافر الفرص المناسبة. لكن في غياب هذه المقومات، " تنص المقاييس الدولية على إضافة قدر من المرونة في تطبيق المعيار الأخير، لكيلا تقتصر على حالات: البحث عن العمل بالوسائل التقليدية، أو عدم وجود سوق عمل منظمة بصورة عامة، أو إذا كانت غالبية اليد العاملة مؤلفة من الخواص."[2]

والهدف من تحديد المعايير الثلاثة سالفة الذكر هو محاولة تقديم تعريف محدد وأكثر شمولا للبطالة يصلح للتطبيق في مختلف دول العالم، وبالتالي يمكن من خلاله قياس معدلات البطالة في الدول المختلفة بنفس الطريقة، حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات، ويلاحظ وجود بعض الاختلافات فيما بين الدول عند قياس تلك المعدلات بسبب اختلاف تحديد الفئة العمرية للأفراد داخل سن العمل (القوة النشطة)، وكذلك الفترة التي تقاس خلالها البطالة.

لقد تم توجيه العديد من الانتقادات لتعريف المكتب الدولي للعمل لظاهرة البطالة وتتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلي: " إن تعريف المكتب الدولي للعمل لا يأخذ في حسبانه

[1] Christine Erhel, **Les politiques de l'emploi**, coll Que sais-je ? PUF, Paris, 2009, p 45
[2] Ibid, p 47

كلا من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية، فالفرد يعد في تعداد العاملين، ما دام يعمل حتى ولو لساعة واحدة، مثله في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع أو ثماني ساعات يوميا. ثم إن هذا التعريف لا يربط بين العمل ومستوى الإنتاجية، فالفرد الذي يعمل وينتج بمستويات ضعيفة يحسب في تعداد العاملين مثل الفرد الذي يعمل وينتج بمستويات عالية. كما أنه لا يأخذ في تعداد البطالين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن العمل، وبالتالي يهمل الكثير منهم الذين لا يبحثون عن العمل بعدما يئسوا من الحصول على وظيفة. ويتجاهل في الأخير الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة."[1]

عموما مع كل ما سبق من عرض لبعض التعريفات المقدمة للبطالة نجد أنفسنا أمام صعوبة بمكان في حصر هذا المفهوم، نظرا لخصوصيته مما يجعل المصطلح في انسيابية كبيرة جدا، بل وأن المفهوم يختلف باختلاف الزمان والمكان، فالبطالة في الدول المتقدمة هي ليست نفسها في الدول النامية من حيث الخصوصيات. وعلى هذا الأساس نتساءل عن المعايير التي تم الاستناد إليها في تحديد فئة البطالين من طرف الجهات الرسمية الجزائرية المعنية؟ ربما البطال الجزائري ذو خصوصية خاصة، وسنعمد إلى توضيح هذا في الفصول اللاحقة.

– **مفهوم العمل**: إن العمل ظاهرة انسانية واجتماعية شاملة على حد عبارة عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا ***مارسيل موس*** وهو يهدف بذلك إلى ابراز كيف يعتمد الناس في نظام اجتماعي معين على ممارسات معينة ليستخلصوا منها تصورا عاما للطبيعة البشرية.[2] ومن الأبعاد التي يأخذها مفهوم العمل نجد البعد البيولوجي المتمثل فيما يبذله الإنسان من طاقة جسدية عند ممارسته للعمل، ومنها النفسي ذو الصلة الوثيقة بشخصية العامل ومختلف انفعالاته الكامنة وتفاعلها مع مكان عمله ومحيطه، ومنها الاجتماعي ذو الصلة بشبكة

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2005، ص 15

[2] دافيد غرايبر، **الأسس الأخلاقية للعلاقات الاقتصادية، مقاربة من منظور مارسيل موس**، تر مصطفى النحال، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، المغرب ،2016، ص 3

العلاقات الاجتماعية التي تنسج بين الأفراد الموجودين داخل مجالات العمل. ويمكن اعتبار العمل بمختلف أصنافه – سواء تلك التي تنجز مقابل أجر أو بدون أجر – مجموعة مهام يتطلب تنفيذها بذل جهد فكري ونفسي وعضلي بغرض انتاج سلع أو خدمات معينة لتلبية جملة من الاحتياجات البشرية.[1] وبهذا المعنى سيتعدى مفهوم العمل حدوده الضيقة المحصورة في المهنة والوظيفة والتي تقترن بجهد وعمل مقابل أجر مادي، لينسحب مفهوم العمل على نشاطات وأعمال أخرى غير مأجورة كالعمل الجمعوي والنشاط الحزبي، الأعمال المنزلية للمرأة وغيرها من النشاطات، و الأعمال التطوعية والخيرية الممارسة في مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ليبقى العمل في الأخير بمثابة جهد مبذول يتم بذله في إطار ممارسة نشاط معين.

ترى ***دومينيك شنابر*** " أنه بسبب الثورات التقنية السابقة تم إحالة جزء من السكان على البطالة، ثم إن وظائف جديدة ستخلق بعد جيل. وتقول بأن العمل هو ناقل أساسي للتنظيم الاجتماعي"[2] وكأننا حسبها أمام اختفاء وظائف ومهن وظهور وظائف ومهن جديدة كحتمية من حتميات التماشي مع التقنيات والفنيات الجديدة.

نقف على تصريح أحد المناضلين في جمعية بطالين سعداء الفرنسية أنه قديما كانت هناك حاجة للعمال لأن العمل موجود، ولكننا اليوم في حاجة للعمل، لأن هناك عمال ولا أحد منهم يعرف ما يجب القيام به لأن الآلات تعمل بشكل أسرع وأفضل وبأقل تكلفة."[3]

---

[1] عائشة التايب، **النوع وعلم اجتماع المؤسسة**، منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2011، ص 15و16

[2] http://infokiosques.net/IMG/rtf/la_culture_du_travail_-2.rtf, P 3
Consulté le 12 Mars 2018 à 12h

[3] Ibid, P5

5 – قـيـــاس معدلات البطالــة:

لمعدل البطالة أهمية كبيرة فهو يقيس حجم العمالة ويعطي صورة شاملة عن البطالة، كما يسمح أيضا بالتنبؤ بحجمها في المستقبل اعتمادا على السنوات الماضية في ظل الشيء الذي سيساعد الجهات المختصة بالتوظيف على أخذ التدابير اللازمة عند اعداد الخطط الاقتصادية. " لكي نتعرف على حجم مشكلة البطالة وأبعادها، نحن في حاجة إلى قياس معدل البطالة والذي يعرف بأنه نسبة الأفراد المتعطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة، ويزداد الاهتمام بهذا المعدل في الدول المتقدمة الصناعية كمؤشر على الأداء الاقتصادي. ويتوقف قياس البطالة على طول الفترة المرجعية، فتقدير مستوى البطالة بالرجوع إلى يوم واحد لابد أن يكون أعلى من الرجوع إلى أسبوع، لأن من لا يجد عملا في يوم قد يجد عملا في يوم آخر من أيام الأسبوع، كذلك يختلف قياس البطالة حسب توقيت الفترة المرجعية خلال العام. خاصة في المناطق التي يتسم فيها النشاط الاقتصادي بالموسمية مثل المناطق الريفية، ومن المنطقي أن ينخفض تقدير معدل البطالة إذا أجريت العملية الاحصائية في فترة ذروة النشاط الإقتصادي عما إذا تمت في فترة ركود."[1]

من خلال هذا يظهر لنا جليا أهمية حساب معدلات البطالة من طرف الجهات المختصة في ذلك للوقوف على حجم الظاهرة ومدى خطورتها أو أنها دون الخطورة وهي في مستويات مقبولة ولا تدعو للقلق. وقد نستنتج أن معدل البطالة والمعمول به في غالبية دول العالم هو النسبة المئوية لعدد الأفراد العاطلين عن العمل بشرط أن يكون لديهم الرغبة في العمل من إجمالي "السكان النشطين" وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو ريفي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي.

[1] أحمد السعودي وأحمد طاهر، **البطالة المشكلة والحل**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، مصر، 2008، ص 18

"ويتم حساب معدلات البطالة في بعض الدول الصناعية على أساس أنه عدد الأشخاص غير العاملين كنسبة مئوية من قوة العمل المدنية فقط. وهي التي تتكون من أولئك الاشخاص المصنفين العاملين أو المتعطلين، ويستثنى منهم من يعملون في القوات المسلحة، وبالتالي فإنهم يحصلون على معدل البطالة بقسمة عدد الأشخاص المتعطلين على العدد الاجمالي للأشخاص سواء العاملين أو المتعطلين، ويعبر عن النتيجة بالنسبة المئوية. أما الدول التي تنسب المعدل إلى إجمالي قوة العمل بمن فيها من يعملون في القوات المسلحة، فمعدل البطالة يكون أقل لو حسب على أساس قوة العمل المدنية فقط، كما أن معدلات البطالة تحسب من خلال قوة العمل على أساس الجنس أو العمر أو العرق وغير ذلك، وهذه المعدلات تختلف تماما عن المعدل الاجمالي." [1]

اجمالا، فإن هذه الاحصاءات تحتاج إلى بيانات دقيقة وشاملة لكي يتم بها حساب معدلات البطالة، ومما لا شك فيه أن عملية قياس البطالة في الدول النامية أكثر صعوبة لعدم توافر هذه البيانات وبالدقة المطلوبة لدى الجهات الرسمية، والتي يستدل منها على حجم البطالة وربما يرجع ذلك في اعتقادنا إلى عدم وجود اعانات مادية للبطالين تحفزهم على تسجيل أنفسهم لدى الوكالات المحلية للتشغيل كما تفعل بعض الدول المتقدمة من ناحية، ولعدم توافر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة من ناحية أخرى. وعليه ستكون الاحصاءات الرسمية للبطالة أقل من الحجم الفعلي لها ولا تعكس حقيقة الأرقام في الواقع.

ويرى الباحث ***علي عبد الوهاب نجا*** أن طريقة قياس معدل البطالة تختلف من دولة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى الاختلاف حول ضبط مجموعة من المعايير ذكرها على النحو الآتي:

[1] أحمد السعودي وأحمد طاهر، المرجع السابق ص 19

"– تباين السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا بين مختلف دول العالم.

– الفترة الزمنية المحددة للبحث عن العمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان، وأسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلا عن العمل.

– كيفية التعامل احصائيا مع الخريجين الجدد، وكذلك الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة

– تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسوح العمل كعينات، ودول أخرة تلجأ إلى احصائيات مكاتب العمل من خلال اعانات البطالة المقدمة للعاطلين."[1]

" إن أزمة التشغيل وما يتبعها من ارتفاع في معدلات البطالة لا تفرق بين دول متطورة وأخرى متخلفة، فكل اقتصاديات العالم لم تصل إلى مستوى التوظيف الكامل المنشود في الفكر الاقتصادي. إلا أن حدتها في الدول المتخلفة تزداد أكثر بسبب ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان الذي يميزها عن غيرها، ونتيجة للأداء السلبي للمؤسسات الاقتصادية والقطاع العمومي."[2] كونها دول غير منتجة للثروة وجلها دول ريعية، والأكيد أن جذور البطالة في مختلف البلدان، تعود إلى فترة ما قبل الاصلاحات، وما زادها تأزما عدم الاعتناء بأدوات التسيير والاعلام الاقتصادي الدقيق، وتبني سياسات التشغيل للمدى الطويل، على أن يراعى في ذلك قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب اليد العاملة في ظل الموارد والإمكانات المتاحة، مع ضرورة التأكيد على عوامل النجاعة والمردودية الاقتصادية لعوامل الانتاج، خاصة الجانب البشري (الشبابي) لتجنب اتساع معدلات البطالة.

[1] علي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق، ص18

[2] S MUSETTE et N HAMMOUDA, "La mesure de secteur informel en Algérie", *in Revue Economie et Gestion »*, N°1, Université de Tlemcen, Mars 2002, p 47.

6 – أشكال البطالــة:

إذا كانت البطالة تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، ويختلف حساب معدلها باختلاف المعايير المستخدمة في جمع البيانات، فإن التمييز بين أنواعها أمر مهم للغاية لمعرفة مدى تطور هذه الأنواع عبر فترات زمنية مختلفة. من خلال قراءاتنا في التراث النظري حول ظاهرة البطالة سجلنا أشكالا وأنواعا مختلفة لهذه المشكلة الاجتماعية.

6 – 1 البطالة الدورية: هي البطالة " الناجمة عن عدم سير النشاطات الاقتصادية على وتيرة واحدة أو منتظمة في الفترات الزمنية المختلفة بل تنتاب هذه النشاطات فترات صعود وفترات هبوط دورية."[1] ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي، مصطلح الدورة الاقتصادية.(*) المعروف أن اقتصاد أي دولة يمر بمرحلة الرخاء والانتعاش (الرواج الاقتصادي) حيث تنشط عمليات الإنتاج، البيع، التبادل وحينها يتجه حجم الدخل، والناتج، والتوظف نحو التزايد إلى غاية الوصول إلى نقطة الذروة. وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي إلى الهبوط ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش تماما كما في أوقات الكساد والأزمات، فينخفض حجم النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض حجم الانفاق الاستثماري، مؤديا إلى انخفاض في العمالة (تقليص مدة العمل، وتسريح العمال) وتعتبر " البطالة الدورية الناشئة عن التقلبات الاقتصادية بطالة إجبارية لا إرادية."[2]

6 – 2 البطالة الموسمية: وتعرف أيضا بالبطالة المؤقتة، وهي ذلك النوع من البطالة التي يكون الأفراد بمقتضاها يعملون فترات ولا يعملون فترات أخرى، وهذه البطالة تنشأ لتغير الطلب على العمل مثلما يحدث في القطاع الزراعي حيث يتوقف الانتاج خلال فترات معينة مما يؤدي

---

[1] خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص29

(*) الدورة الاقتصادية تسمى أيضا دورة الاعمال وهي تقلبات يشهدها أي اقتصاد بصفة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي وتنقسم إلى أربعة مراحل، مرحلة الانتعاش، مرحلة الإزدهار، مرحلة الأزمة، مرحلة الكساد

[2] Abdelmadjid Bouzidi, **Comprendre la Mutation de l'Economie Algérienne**: les mots clés, Ed Société Nationale de Comptabilité, Alger, 1992, P20

إلى تسريح العمال في هذه الفترات. كما يمس هذه النوع من البطالة قطاعات أخرى مثل السياحة، حيث تشهد بلادنا خاصة في فصل الصيف توافدا للمصطافين على مختلف المنتجعات السياحية، وأيضا توافد بعض السواح الأجانب إلى الجنوب الجـزائري مما يسمح بتوظيف بعض الشباب في مختلف المرافق السياحية ثم يجدون أنفسهم بطالين بمجرد انتهاء الموسم السياحي. وقد نجد الكثير من شبابنا ينتظر مثل هاته المواسم للعمل ولو بصورة مؤقتة نظرا لحاجته الملحة للمال، وقد يجد فيها متنفسا وتكسيرا للروتين اليومي الذي كان يعيشه، وقد تجدر بنا الاشارة إلى الكثير من الشباب الذين عقدوا صفقات زواج في مواسم الإصطياف مع مغتربات، وهاجروا إلى العيش في الضفة الأخرى ويرجع الفضل في هذا كله إلى أعمالهم الموسمية في مختلف النشاطات التجارية في الشواطئ السياحية.

6 – 3 البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية: البطالة الاختيارية هي حالة اختيار الفرد عدم العمل بمحض ارادته، عند الاستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر أو للبحث عن منصب عمل بامتيازات أفضل من حيث الأجور وشروط العمل. وقد تنطبق البطالة الاختيارية كما يوضح ***رمزي زكي*** على " الأفراد الذين يمكنهم العمل عملا إضافيا، ولكنهم يمتنعون عن ذلك. فالفرد هنا يختار الفراغ بدلا من العمل، لا لأنه حقق دخلا كبيرا، وفر له مستوى معيشيا مرتفعا، تصبح الراحة هي السلعة الكمالية المفضلة على السلع الأخرى، ولكن لأنه حقق مستوى من الدخل الذي رآه كافيا لاشباع حاجاته وتطلعاته، بحيث يصبح العزوف عن العمل مفضلا على بذل المزيد من الجهد." [1]

أما البطالة الإجبارية فتحدث عند تسريح العمال أي الاستغناء عنهم بشكل اضطراري أو تعسفي، رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، وهذا تماما كما حدث في التسعينات عندما قامت الدولة الجزائرية بتسريح الآلاف من العمال وغلق

[1] زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 30

المصانع متحججة بالرضوح إلى مطالب البنك الدولي العالمي بضرورة إنقاص العمالة الزائدة. كما نجد مثلا البطالة الاجبارية متمثلة في الوافدين الجدد إلى سوق العمل (كالمتخرجون حديثا) والذين لم يتمكنوا بعد من العثور على منصب عمل.

6 – 4 البطالة الهيكلية (التقنية): هي ذلك النوع من " البطالة الذي يشير إلى التعطل الذي يصيب جانبا من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الإقتصاد وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة وخبرات الباحثين عن العمل."[1] وتلك التغيرات قد تكون بسبب دخول أنظمة تكنولوجية حديثة، أو إنتاج سلع جديدة، أو تغير في هيكل الطلب على المنتجات، وكذلك دخول فئات ومهارات إضافية (غير متوقعة غالبا) مما يؤدي إلى عدم توافق بين فرص العمل المتاحة، ومؤهلات العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه. ونتيجة للتطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة، والتقدم العلمي وزيادة النمو الاقتصادي، يتم الاستغناء عن اليد العاملة البسيطة غير المؤهلة وتعويضها بيد عاملة متخصصة أكثر تأهيلا منها وبعدد أقل منها. "إن الشيء المميز لهذه البطالة أنها بطالة طويلة الأجل لا تزول رغم عودة النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات النمو لأنها ترتبط بنوعية وطبيعة تنظيم الجهاز الإنتاجي."[2]

6 – 5 البطالة الاحتكاكية: حينما ينتقل العامل من منطقة جغرافية إلى أخرى أو يغير مهنته فإن الحصول على عمل يحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينها، فتظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة لحركية أسواق العمل. [3] يشير هذا النوع من البطالة أيضا إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون – للمرة الأولى – عن وظيفة مناسبة،

---

[1] زكي رمزي، المرجع السابق، ص27

[2] عبد العزيز أشرف عبد القادر وآخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2013، ص 137

[3] سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 15

علما بأن هناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف وأماكن وجودها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه أرباب العمل البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسع المنشآت الخاصة بهم. "وفي كل فترة زمنية يوجد بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل، وبعضهم من يرحل عنه، فضلا عن وجود بعض التقلبات في النشاط الاقتصادي، وما يترتب عليها من نقص أو زيادة في الطلب على العمل و يأخذ ذلك كله وقتا للتوفيق بين شغل الوظائف والعمال العاطلين."[1] يضاف إلى ذلك أن العمال ينتقلون بمحض إرادتهم من عمل إلى آخر وفي أي لحظة زمنية وهو ما يرجع إلى طموح الإنسان ورغبته في تحقيق الأفضل. "وقد عرف هذا النوع من البطالة في الجزائر في الأماكن الصناعية بالجنوب، خاصة عندما كان العامل الجزائري يفضل العمل في الشركات الأجنبية التي تمنحه أجرا أكبر من الذي يتحصل عليه في الشركات الوطنية، أو عند انتقال العمال الجزائريين إلى خارج الوطن لتحسين ظروفهم المادية. وعادة ما يستغرق هذا النوع من البطالة وقتا قصيرا لذا تصنف ضمن البطالة المؤقتة."[2] خلاصة ذلك، أن البطالة الاحتكاكية تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها عموما على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل. ويجدر الإشارة والتأكيد هنا أن البطالة الاحتكاكية في الدول النامية ليست مؤقتة، وإنما هي بطالة مزمنة واجبارية نظير الظروف السائدة فيها.

6 – 6 البطالة المقنعة: " وتعني ارتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل مما يعني وجود فائض لاينتج شيئا تقريبا، بحيث يعملون بالفعل عددا أقل من ساعات العمل الرسمية، أو أن يكون هناك أفرادا لا يعملون فعليا بصورة شبه كاملة بالرغم من أنهم يعملون ويتلقون

---

[1] عبد الكريم البشير، "تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات"، في *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، عدد 1 ص 149

[2] ناصر دادي عدون وعبد الرحمن العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 51

أجورا ورواتب من الناحية الرسمية. ولذا نجد الناتج الحدي للعامل يساوي صفرا لأنه لا يظيف شيئا للانتاج الفعلي."[1] ومن بين الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا النوع من البطالة بالجزائر سياسة الحكومة في الالتزام بالجانب الاجتماعي في التوظيف عندما كانت تنهج النهج الاشتراكي الموجه. مما أدى إلى الاكتظاظ بمواقع العمل، وبالتالي عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب هذه العمالة، التي تشكل عبئا إضافيا يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة باعتباره يضخم التكاليف. إن البطالة المقنعة تعكس توزيعا غير كفء للقوة العاملة في الاقتصاد نتيجة عدم التوافق بين المقابل المادي والجهد المبذول.

رغم اختلاف مسميات البطالة وتنوع أشكالها فإن الجزائر تعرف بطالة واسعة خاصة في أوساط الشباب، بما فيهم خريجي المعاهد والجامعات ومراكز التكوين المهني. وقد تطول أو تقصر مدة بطالتهم بحسب طبيعة الظروف الاقتصادية السائدة، وتمثل البطالة الاجبارية أكثر أشكال البطالة انتشارا بالجزائر، نظرا لوجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه. وفي هذه الحالة تكون البطالة نتيجة التوزيع غير العادل والملائم لموارد قوى العمل عن طريق قوى السوق. وهذا ما جعل سوق العمل متشبعا في بعض القطاعات على غرار قطاع الوظيفة العمومية التي تفتح مناصبا ضئيلة مقارنة بالأعداد الهائلة من المتخرجين والوافدين إلى هذا السوق سنويا.

7 – العوامـــل المسببة للبطـالة بالجزائر:

باعتبار البطالة تحدي متصاعد في جميع أنحاء العالم، وجب علينا الإحاطة بمسبباتها والعوامل المفضية إلى تفاقمها. وقد تختلف من بيئة جغرافية إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى. ورغم هذا هناك ما يشبه الاتفاق بين المهتمين في هذا المجال على عوامل أساسية مشتركة وراء تفاقم هذه المشكلة الاجتماعية. وترجع أسباب البطالة في الجزائر إلى عوامل متعددة، منها ما

[1] ناصر دادي عدون وعبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص 53 و 54

هو اقتصادي، ديموغرافي، اجتماعي أو سياسي ويمكننا التطرق إلى تلك العوامل على النحو التالي:

– تواضع الأداء وتراجع الآلة الاقتصادية كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي غير منتج حيث يرجع الباحث ***مراد مولاي الحاج*** ارتفاع نسب البطالة في الجزائر إلى غياب اقتصاد وطني ناجح بالمقارنة مع نمو كبير في فئة القوة الناشطة مما أدى إلى اختلال توازن سوق العمل.[1] كما أن ثقل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية جعلت المشروع التنموي يتعثر وينكمش ويخطئ المسارات، فاضطرت الجزائر إلى الاستدانة لمحاولة تسيير اقتصادها، وكانت فوائد الديون ضخمة، مما كان له أثر على الوضع المالي. واتجهت في مرة أخرى إلى طبع النقود وضخها في البنك المركزي، وهذا ما كان له أثرا واضحا في تراجع الاقتصاد الجزائري وانخفاض العملة الوطنية إلى مستويات كبيرة جدا. يرى الباحث بشير مصيطفى " أن الجزائر لا زالت تتمتع بهامش مناورة لتجنب صدمة اقتصادية في الأفق ولكنه هامش يتناقص مع الوقت بالنظر إلى التأخر المسجل في تطبيق نموذج النمو الجديد."[2] ومن المؤكد أن ينعكس هذا الوضع على العمالة والتوظيف ولامحالة بأن معدلات البطالة ستعرف نوعا من الارتفاع.

– العامل الديموغرافي الذي اعتبر عائقا أمام التنمية الاقتصادية، حيث نرى أن من أهم معوقات التنمية النمو السكاني المتسارع، خاصة في العصر الحديث، "حيث تلعب العوامل الديموغرافية دورا أساسيا في تدفق الأعداد الكبيرة لسوق العمل، ومن ثم تساهم بضغوط واضحة في ارتفاع مستوى البطالة وتفاقمها."[3]

---

[1] مراد مولاي الحاج، **العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات وتمثلات، دراسة ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2005، ص 70

[2] بشير مصيطفى، **اقتصادنا: الفرصة المتبقية**، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016 ، ص 37

[3] أحمد السعودي وأحمد طاهر، المرجع سابق، ص 42

فارتفاع معدلات المواليد مع انخفاض معدلات الوفيات، وزيادة الدخل، وتحسن المستويات المعيشية، وارتفاع معدلات التعليم، وتحسن المستوى الصحي، وارتفاع متوسطات الأعمار... الخ يزيد من أعداد الأفراد النشطين اقتصاديا.."[1]

جدول (1): يوضح اجمالي السكان المقيمين بالجزائر (الوحدة 310[3])

السنة	الذكور	الإناث	المجموع	المشتغلون	البطالون
2015	20235	19728	**39963**	10594	**1338**
2016	20681	20155	**40836**	10845	**1272**
2017	21133	20588	**41721**	10858	**1440**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ملاحظة بعض المجاميع مقربة

– لطالما اعتبر التطور التكنولوجي من العوامل الرئيسية التي ساهمت بشكل كبير في تنامي أعداد البطالين وخاصة في الدول النامية. فالعمليات الانتاجية صناعية كانت، أو زراعية، أو حتى خدماتية، وتجارية قد أصبح يتزايد اعتمادها يوما بعد يوم على الآلات ومختلف التكنولوجيات والبرمجيات الحديثة. وما بينته عديد الدراسات المنجزة أنه هناك علاقة طردية بين استخدام التكنولوجيا المتطورة وارتفاع معدلات البطالة وأنه كلما زادت سرعة التغير التكنولوجي زادت نسبة البطالة. " إن المبتكرات الجديدة أصبحت تلغي الكثير من الوظائف والمهن والأعمال بشكل متسارع تحت تأثير عمليات اعادة هيكلة وإعادة هندسة عنصر العمل في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي دون أن يواكب ذلك ايجاد وظائف أخرى تعادل الوظائف الملغاة."[2] تنطبق العلاقة القائمة بين التكنولوجيا والبطالة على الدول المتقدمة والمتخلفة على حد السواء، وآثار التكنولوجيا لم تقتصر على مجرد إزاحة بعض العاملين عن العمل والاستغناء عن خدماتهم واحلال الآلة محلهم، بل يمتد الأثر أيضا إلى بعض الماكثين بمناصب عملهم

[1] أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، **علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، دار حامد، الأردن، ط1 ، 2014 ، ص 94

[2] فوزي محمدي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2014، ص 28

ولكنهم لم يستطيعوا التواؤم مع هذه الآلات والتقنيات الجديدة وهذا ما حصل في العديد من مؤسساتنا العمومية، التي عاشت أشكالا جديدة من الصراع (صراع العامل مع الآلة). نظرا لأن غالبية العمال يفتقدون إلى المهارة العالية التي تسمح لهم بالتحكم في مثل هاته الآلات ذات التكنولوجيات العالية. وعليه يمكن التأكيد في هذا العنصر على أن التكنولوجيا الجديدة تحتاج إلى مهارات متجددة ومناسبة باستمرار، ولا يستطيع البقاء معها إلا من يستطيع اثبات وجوده في الوضع الجديد.

– يشير الباحث ***محمد غنيمي*** أن ارتفاع الأجور في البلدان العربية يؤدي إلى ارتفاع الميزة النسبية للآلات في العملية الانتاجية على حساب العمالة، مما يجعل أصحاب الأعمال يتجهون إلى استخدام الآلات أكثر من اتجاههم لعنصر العمالة. وهنا ينخفض مستوى تشغيل العمالة للإحتفاظ ببند الأجور."[1] وعلى هذا الأساس عندما ترتفع الكتل الأجرية فإن أرباح أرباب العمل تقل، ويضطرون حينها إلى تخفيض عدد العاملين بشتى الطرق والآليات. بالإضافة إلى مسألة الأجور المرتفعة تعتبر النقابات والاتحادات العمالية ومطالبتها المستمرة برفع الأجور، سببا غير مباشر بدورها في رفع معدلات البطالة "فنقابات العمال تتصرف في أغلب الأحوال كمؤسسات احتكارية تقوم بتحسين الأجور وأحوال العمل لأعضائها، على حساب أصحاب رؤوس الأموال والمستهلكين والعمال غير النقابيين. وتؤدي الأجور العالية التي تحققها النقابات لأعضائها إلى تشغيل عدد أقل من العمال."[2] تتحجج الدولة الجزائرية بمسألة ثقل الكتلة الأجرية، وهذا ما حال دون فتح مناصب مالية جديدة بالرغم من توافر عديد المناصب في مختلف الإدارات.

[1] محمد محمود غنيمي، **فائض العمالة في الدول النامية**، عالم الكتب، القاهرة ، مصر ، 1988 ، ص 77

[2] أحمد حويتي و عبد المنعم بدر، المرجع السابق، ص 113

جدول (2): يوضح تطور الكتلة الأجرية ودخل المستقلين الوحدة 10^9

	2015	2016	2017
	الكتلة الأجرية		
قطاع اقتصادي	1780	1876,9	1940,9
فلاحة	221,8	267,4	285,2
إدارة	2975,8	3130,9	3141,6
المجموع	4977,8	5275,1	5367,8
	دخل المستقلين		
قطاع اقتصادي	3524,2	3723,2	3710,5
فلاحة	1702,4	1860,2	1981,5
شؤون عقارية	75,0	77,6	85,4
المجموع	5301,6	5661,0	5777,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ملاحظة بعض المجاميع مقربة

– تلجأ غالبية الدولة العربية إلى الاستعانة بتشغيل الأيدي العاملة الأجنبية، بالرغم من معدلات البطالة الكبيرة التي تعرفها. نشير إلى أنه في بلدان المشرق العربي و "مع سعي نسبة كبيرة من الشباب المتعلمين للحصول على وظائف في القطاع العام، تعتمد الشركات الخاصة بشكل كبير على العمالة الأجنبية الوافدة، حيث يشكل الأجانب الوافدون أكثر من 90 % من العاملين في القطاع الخاص، ويهمين الوافدون من أوربا وأمريكا الشمالية على معظم الوظائف التي تتطلب مهارات عالية، في حين أن معظم الوافدين الذين يعملون في المهن الدنيا (مثل الزراعة والتنظيف والخدمة المنزلية) هم من العمالة غير المدربة القادمة من جنوب شرق آسيا."[1] الجزائر بدورها لجئت إلى ابرام صفقات عمومية ضخمة مع الشريك الاقتصادي الصيني في مجال البناء والأشغال العمومية. ولم يعد الأمر مقتصرا على الصينيين وحدهم، بل اتسعت دائرة اليد العاملة الأجنبية في الجزائر لتشمل المهاجرين الأفارقة، واللاجئين السوريين

[1] هنري ج. شاوول، **البطالة بين الشباب العربي**، بدون دار نشر، جدة العربية السعودية، 2013، ص 8

المتواجدين خاصة في المدن الكبرى. وبهذا تحولت الجزائر من منطقة عبور إلى الضفة الجنوبية للمتوسط إلى دولة إقامة للمهاجرين الأفارقة والسوريين الهاربين من الحروب والمجاعة والفقر التي طالت بلدانهم وأصبحوا منافسين لليد العاملة المحلية. وفي غياب الرقابة تحولت هذه اليد إلى نعمة على أصحاب المشاريع وبعض المستثمرين الخواص الذين يلجأون إلى توظيفها مقابل مبالغ مالية زهيدة. في الوقت الذي نسجل فيه عزوف أعداد كبيرة من شبابنا عن قبول وظائف بأجور أقل عند هؤلاء الخواص، وهذا ما يعمل على تفاقم واستمرار مشكلة البطالة وزيادة معدلاتها. " وهذا ما يفضي إلى تساؤل آخر ينضاف إلى مجمل التساؤلات المطروحة في هذا البحث: هل اليد العاملة العربية المتوافرة أقل خبرة وكفاءة من اليد العاملة الأجنبية؟

هذا وبالإضافة إلى هاته الأسباب والعوامل ثمة هناك أسبابا أخرى لا تقل عنها أهمية إذ نذكر منها:

– هناك نوع من عدم التوازن بين العرض والطلب ويرجع ذلك إلى السياسة التعليمية وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل، حيث نسجل مثلا بعض التخصصات الجامعية غير مقبولة بتاتا في سوق العمل.

— التغيير الحادث في القيم السائدة داخل المجتمع بخصوص العمل والإخلاص فيه وهو ما أفرز عادات ومعايير اجتماعية سلبية وأصبح الشاب مهملا لشؤونه ولا يحس بالمسؤولية ويفضل البطالة مادام والده يكد ويعمل من أجل عيشه.

8 – الجزائر، بطالة شبابية بالدرجة الأولى:

نحاول أن نقدم بعض المعطيات الاحصائية المتعلقة بفئة الشباب للوقوف على أهمية هذه الشريحة واستشعار الضرورة الملحة للاستثمار فيها والعناية بها واشراكها في العمليات التنموية قصد حل مشاكلها.

جدول (3): يوضح اجمالي السكان المقيمين بالجزائر حسب فئة العمر والجنس الوحدة 10^3

فئة العمر / الجنس	الذكور	الإناث	المجموع
	2015		
0 – 19 سنة	7506	7124	14630
20 – 39 سنة	7088	6933	14021
40 – 64 سنة	4492	4483	8975
65 سنة وأكثر	1150	1187	2337
المجموع	20236	19727	39963
	2016		
0 – 19 سنة	7 689	7 293	14 982
20 – 39 سنة	7 146	6 983	14 129
40 – 64 سنة	4 640	4 637	9 277
65 سنة وأكثر	1 206	1 242	2 448
المجموع	20 681	20 155	40 836
	2017		
0 – 19 سنة	7891	7479	15370
20 – 39 سنة	7180	7009	14189
40 – 64 سنة	4798	4800	9598
65 سنة وأكثر	1264	1300	2564
المجموع	21133	20588	41721

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ملاحظة بعض المجاميع مقربة

باعتبار المؤشر الديموغرافي مؤشرا مساعدا في التحليل ارتأينا أن نوضح من خلال الجدول رقم 3 المعروض أعلاه أن الدولة الجزائرية هي دولة فتية شبابية حيث تمثل فئة الشباب من **20** إلى **39** سنة حوالي **14** مليون نسمة أي بنسبة تقريبة تقدر **36%** من مجموع السكان وهذا خلال سنوات **2015** و**2016** و**2017**، وإذا تأملنا التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري نجد أنها لا تختلف كثيرا عن المجتمعات العربية، فنسبة الشباب مرتفعة، وهذه الحقيقة الديموغرافية يجب أن تكون دائما المحور الأساسي لجميع الدراسات والتدابير والسياسات التي توضع لمعالجة قضايا الشباب.[1]

تعليقا منا على أزمة البطالة بالجزائر نقول بأن بطالة الشباب هي الغالبة بالجزائر، فبالرغم من النسب المنخفضة التي يعلن عنها الديوان الوطني للإحصائيات بخصوص البطالة في المجتمع الجزائري إلا أنه من خلال معطيات الجدول 4 المعروض أدناه نسجل نسبا مرتفعة بخصوص بطالة الشباب حيث تراوح عدد البطالين الشباب من **20** إلى **39 سنة مليون و65 ألف** شاب بطال عام **2015** لينخفض الرقم انخفاضا ضئيلا عام **2016** وقدر عددهم بـ **مليون و 49 ألف**، بينما سجلنا سنة **2017** ، **مليون و305 ألف** شاب بطال، وعليه يمكننا القول أن النسبة الأهم من البطالين بالجزائر هم من فئة الشباب.

[2] الطاهر بومدفع، "الشباب في المجتمع الجزائري، مشاكل وطموح الدور التنموي،" *في مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة مستغانم، عدد 6، ديسمبر 2017، ص 95

جدول (4): يوضح توزيع المشتغلون والبطالون حسب فئة العمر (الوحدة 10^3)

فئة العمر	المشتغلون	البطالون
	2015	
أقل من 20 سنة	215	137
20 – 24 سنة	1001	382
25 – 29 سنة	1724	390
30 – 34 سنة	1805	198
35 – 39 سنة	1554	95
40 سنة فما فوق	4295	136
المجموع	10594	1338
	2016	
أقل من 20 سنة	223	99
20 – 24 سنة	1010	350
25 – 29 سنة	1794	401
30 – 34 سنة	1847	203
35 – 39 سنة	1643	95
40 سنة فما فوق	4328	124
المجموع	10845	1272
	2017	
أقل من 20 سنة	272	134
20 – 24 سنة	1067	396
25 – 29 سنة	1732	439
30 – 34 سنة	1872	186
35 – 39 سنة	1562	112
40 سنة فما فوق	4355	172
المجموع	10858	1440

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (المعطيات الاحصائية رقم 726،763،796)

يجب ملاحظة أن الاحصائيات المتوفرة غير مهيكلة بكيفية جيدة تسمح بتحليل دقيق لظاهرة البطالة، فإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء هي في غالب الأحيان احصائيات اجمالية مشتتة ومن الصعب التأكد منها. كما أن هناك صور أخرى للبطالة غير مأخوذة بعين الاعتبار في التقديرات الاحصائية مثل العمل المؤقت، والعمل غير المهيكل، والعمل المنزلي.[1]

جدول (5): يوضح نسبة البطالة وبعض خصائصها بالجزائر

	سبتمبر 2011	سبتمبر 2012	سبتمبر 2013	سبتمبر 2014	سبتمبر 2015
نسبة البطالة	10%	11%	9,8%	10,6%	11,2%
الذكور	8,4%	9,6%	8,3%	9,2%	9,9%
الإناث	17,2%	17%	16,3%	17,1%	16,6%
16–24 سنة	22,4%	27,5%	24,8%	25,2%	29,9%
حاملي الشهادات	16,1%	15,2%	14,3%	16,4%	14,1%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

يوضح لنا الجدول 5 أن بطالة الشباب لدى الفئة العمرية **16–24 سنة** آخذة في التزايد بشكل ملفت للإنتباه، وهذا ما يدعم تحليلنا السابق كون البطالة في الجزائر بطالة شباب بامتياز، كما نلاحظ أن بطالة حاملي الشهادات هي بدورها حاضرة ومرد هذا إلى الأعداد الهائلة من المتخرجين سنويا من الجامعة ومن مراكز التكوين المتخصصة وعدم قدرتها على ايجاد مناصب عمل. كما سجلنا بأن ظاهرة البطالة موجودة عند فئة الإناث بنسب مضاعفة لما هي عند الذكور، وهذا ربما راجع لطبيعة التحولات في المجتمع الجزائري، فبعد خروج المرأة للدراسة أصبحت تسعى إلى حقها في العمل تماما مثل الرجل.

[1] ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي وعبد الحليم عيساوي،" البطالة في الجزائر دراسة تحليلية"، *في مجلة الاقتصاد والمجتمع*، جامعة قسنطينة، عدد 1، 2002، ص 118

9 – بعض الآثــار الناجمة عن مشكلة البطالة:

من المسلم به أن ظاهرة البطالة أصبحت تشكل هاجسا كبيرا للدولة، خاصة وأنها تأتي على رأس المشكلات السوسيو- اقتصادية، وهي أكبر تحد في حياة الشباب البطال، ولا حديث عند هؤلاء البطالين إلا عن كيفية تدبير أمورهم وحصولهم على مصروفهم اليومي الذي يسد حاجاتهم واحتياجاتهم، هذا في انتظار فرصة الظفر بمناصب عمل، والتي أصبحت عندهم من ضروب الأحلام بدل مشروعية الحق الاجتماعي في العمل. وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من السلوكات والممارسات الاجتماعية السلبية غير المرغوب فيها والمنبوذة اجتماعيا. فضلا على أن لظاهرة البطالة انعكاسات عديدة وكثيرة على الفرد وعلى المجتمع، حيث تؤدي حالة البطالة إلى عدم التوافق النفسي والاجتماعي عند هؤلاء العاطلين وتنتشر لديهم الاضطرابات والاعتلالات النفسية "كالاكتئاب والقلق حيث تظهر هذه الحالة بنسب أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بالعاملين، كما تؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات، وتجعل الفرد العاطل يبحث عن وسائل بديلة للخروج من الواقع المؤلم مما يدفعه لتناول المخدرات والمشروبات الكحولية أو الانتحار."[1]

إن وجود البطالة يؤدي لا محالة إلى إهدار جزء من الطاقة الانتاجية في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد. فتختل الأسعار في المجتمع لتصبح غير مستقرة وترتفع نسب التضخم، وهو ما يهدد بدوره الاستقرار الاقتصادي، "والبطالة يترتب عنها نقص الدخل وضعف القدرة الشرائية، فإذا ما تدهور الدخل نتيجة البطالة تدهورت معه عدة نواحي أخرى، اقتصادية واجتماعية مثل استهلاك السلع والخدمات، وجودة الحياة."[2]

---

[1] محمد غردي، "البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي"، *في مجلة الابداع*، جامعة البليدة 2، عدد2، ص53

[2] ابراهيم الدوسري،" البطالة بين خريجي التعليم الثانوية والجامعي في منطقة الرياض"، *في مركز أبحاث مكافحة الجريمة*، الرياض، عدد 1، 1992 ، ص 99

تعتبر البطالة ضياع حقيقي للموارد البشرية، كما أن للظاهرة مدلولا وتمثلا اجتماعيا عند العاطلين عن سوء العلاقات الاجتماعية واجحافها، وهي شكل من أشكال سوء توزيع وتقسيم العمل الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة أيضا. " إن الأزمة كبيرة ولابد أن يكون الحل لمواجهتها كبيرا يقلب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية رأسا على عقب، وتقع مسؤولية هذه الأزمة على الحكومة (الحكومات المتعاقبة على الجزائر منذ الاستقلال) في خلق بطالة مقنعة في مؤسسات الدولة التي لم تعد تتحمل استيعاب موظفين جدد، وعلى الجامعة الجزائرية في خلق بطالة هيكلية."[1] وبالتالي البطالة والقهر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ناجمة وبشكل كبير وخاصة في البلدان النامية من الفساد الذي لحق بالنظام الاجتماعي السائد.

تقود البطالة إلى شعور العاطلين بالإحباط، اليأس، والاغتراب الاجتماعي. مما يجعلنا أمام طابع اجتماعي يتميز بدرجة كبيرة من الاكراه الاجتماعي. " يؤكد كلا من ***فورنازاري، لافارج، وكور وغيرهم*** أن الفقر وهو في الأغلب الأعم ناتج عن البطالة، عامل أساسي لا يمكن اغفاله في رفع معدلات الجريمة."[2] والتي تنتشر لدى البطالين بشكل ملفت للانتباه. وتعد جريمة السرقة من أبرز الجرائم المرتبطة بالبطالة، ناهيك عن جملة كثيرة من السلوكات الانحرافية الأخرى، كالتعدي على الآخرين، ممارسةالعنف، الجريمة الإلكترونية، وكذا انتشار الشعور بالحقد والكره نحو الطبقات التي تحيا في بحبوحة من العيش... الخ. كما أن ظاهرة الفقر المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبطالة من العوامل المشجعة على الهجرة نحو الخارج، وخاصة الهجرة السرية في الأوساط الشبابية الحالمة بمآل حال ومستقبل أفضل قد يكون هناك في الضفة الأخرى وراء البحر.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **دراسة في الخروج من أزمة البطالة والسكن والعنوسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015 ، ص 03

[2] أحمد حويتي وعبد المنعم بدر، مرجع سابق ، ص47

قد تمس البطالة بأمن البلدان، وتكون قنبلة موقوتة تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي وخاصة في ظل تنامي حركات احتجاجية واجتماعية عرفتها مختلف البلدان العربية، وكانت البطالة واحدة من الأسباب الرئيسة المحركة لهذا الفعل الاجتماعي حيث نطق لسان حال هؤلاء البطالين المهمشين في أكثر من موقع وزمان: أين العدالة الإجتماعية والإنصاف؟ وقد أشار الأستاذان الباحثان ***بلقاسم سلاطنية واسماعيل قيرة*** في مؤلفهما عصر المشكلات "أن الأنشطة غير الرسمية مؤشر من مؤشرات البطالة فضلا على أنها مؤشر ومنذر بالخطورة الفعلية للوضعية الاقتصادية المقلقة التي يتطلب تغييرها أو تعديلها... يتزايد جذبها إلى حلبة الصراع من أجل الوصول إلى "مواقع النفوذ لجمع النقود" أو مواقع الترهيب والتخريب ونشر الفوضى وعدم الاستقرار."[1] وعلى هذا الأساس يرى الباحثان أن البطالين (الفقراء) هم ضحايا الاستغلال واللامساواة. و" أن هناك محاولات جذب هذه الفئات إلى حلبة الصراع واستخدامها في بعض الأحيان لضرب استقرار المجتمع."[2]

إن سياسة العنف المفرط في حق هؤلاء العاطلين لا تفضي إلا إلى المزيد من الاحتقان والاضطراب وتفاقم الأزمة، فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع، وتحمل المسؤولية كاملة اتجاه هؤلاء البطالين. إلى جانب الجريمة والانحراف لابد إلى الإشارة إلى ما هو أخطر منهما ونقصد التطرف والعنف. إذ نجد أن البعض من البطالين " قد يلجؤون إلى العنف والتطرف لأنهم لا يجدون لأنفسهم أهدافا محددة وهم ضعفاء أمام الجماعات المتطرفة فبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء،"[3] لتزيد في حجم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشباب في المجتمع الجزائري.

---

[1] بلقاسم سلاطنية واسماعيل قيرة، **عصر المشكلات**، الدار الجزائرية، الجزائر، الطبعة 1، 2015 ، ص 96

[2] بلقاسم سلاطنية واسماعيل قيرة، **الفقر والتهميش في البلدان النامية**، الدار الجزائرية، الجزائر، الكتاب الأول، 2017 ، ص 86

[3] عبد الرزاق محمد صالح ورشيد عباس الجزراوي، **ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 129

خلاصة:

حاولنا الاحاطة بمسألة الوجود الشبابي انطلاقا من عرض بعض المقاربات المفاهيمية حول الشباب، وتبين لنا أن مفهوم الشباب من المفاهيم الخلافية صعبة التحديد، وهذا ما يقودنا إلى التعامل مع المفهوم الاجرائي الذي حددناه للشاب وهو كل فرد سنه من **18** إلى **30** يعيش بولاية تلمسان، غير حاصل على منصب عمل. وبهذا نكون قد حصرنا الفئة العمرية التي سيتم اجراء بحثنا الميداني عليها، وانطلاقا من عرض أهم خصائص الشباب ومميزاتهم تتجلى لنا قيمة الشباب كقوة حقيقية تتميز بالطموح والنشاط والاستعداد الذهني والبدني للعطاء والانجاز، وعلى الفاعلين أن لا يثبطوا العزائم ويكفوا على نشر الثقافات السلبية عن شباب اليوم كونه شباب فقير معرفيا، شباب غير مهتم ... الخ من الأشياء التي تحمل نظرة دونية اتجاهم، ثم لابد من اشراكهم شراكة حقيقية وفعلية، وليس فقط من خلال التغني بهم في المواسم الاستحقاقية، وفي المنابر الاعلامية من خلال لغة الشعارات، فالشباب قوة الحاضر لتغيير صورة المستقبل في الاتجاه الذي تريده الدول والمجتمعات.

إن الحديث عن مسألة القيم لدى الشباب وخاصة الجزائري، تقودنا إلى القول بأن شخص ترعرع في أحضان أسر تقدس العمل وتعمل كادحة ليل نهار لتحصيل احتياجاتها، فهو وحتى إن بدا بأنه كسول ولا يحب ذلك، غير أنه عكس ذلك تماما. فقط ينتظر المنصب الملائم والأجر الملائم الذي يضمن عدالة الأجور، واحترام الكرامة الانسانية وسيبهر بالعطاء والجدية، ولعل طرحنا يتأكد من خلال المجموعات الشبابية التي هاجرت إلى الخارج بطرق شرعية كيف أصبحت محل اهتمام كبير من طرف أرباب عملهم، ويدل هذا على أن العقل الجزائري مبدع لو كانت المنظومة ككل مبدعة وتعمل على تساوي الفرص، والعدالة والمساواة والشفافية أمام الجميع. وفي ظل كل هذا، نسجل قصورا اتجاه هذه الفئة المهمة والحساسة كونها تعيش واقعا اجتماعيا صعبا، وسنعمد إلى توضيح معاناة الشباب في الفصول اللاحقة.

انطلاقا من العرض النظري السابق يتبين لنا أن البطالة ظاهرة عالمية، وتفسيرها يختلف باختلاف هيكل الاقتصاديات، والفترات الزمنية التي تمر بها الدول والشعوب. في سياق حديثنا عن مفهوم البطالة قمنا بعرض أهم التعاريف التي صيغت ولعل أهمها التعريف الدولي لمكتب العمل الدولي الذي وضع جملة من المؤشرات الواجب الأخذ بها حين التعامل مع حصر فئة البطالين، غير أنه هناك تباينات عدة بين الدول المتقدمة والمتخلفة بهذا الشأن وتبقى البطالة من المفاهيم الانسيابية حسب توجهات البلدان المختلفة. ثم إن طرق حساب وقياس معدلاتها هي الأخرى تتعدد وتختلف من دولة لأخرى باختلاف المعايير المعتمدة في تحديد الفئات النشطة والقوة العاملة، احتساب المرأة الماكثة بالبيت من عدمه... وإلى غير ذلك من المؤشرات الرئيسية في احتساب هذه المعدلات، وهنا نفتح قوسا للتساؤل عن المعايير التي أخذت بها الدولة الجزائرية عبر الديوان الوطني للإحصائيات حين الإعلان في السنوات الاخيرة عن نسب متدنية لمعدلات البطالة؟؟

تعرف الاقتصاديات المتطورة أنماطا وأشكالا مختلفة من البطالة وهي مصاحبة لسلسلة التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي عرفتها الدول المتقدمة كالثورة الصناعية، وتراكمية رأس المال والانتقال من الأنظمة الاقطاعية والاشتراكية إلى النظام الليبيرالي الرأسمالي، إلا أننا وقفنا عاجزين أمام اللاوضوح والضبابية أمام المشهد الاقتصادي الجزائري، أي طرح نظري يستند إليه الآن وأي نظرية يمكن الاستعانة بها للحد من ظاهرة البطالة التي تختفي نسبها العالية في الخطابات الرسمية بينما تظهر على أرض الواقع حدتها وشدتها وتأثيراتها على الفرد البطال وعلى المجتمع. رغم التفسيرات المختلفة لظاهرة البطالة إلا أن آثارها لا خلاف فيها وتبقى جسيمة على الفرد البطال وعلى مجتمعه، خاصة وأنه في الدول المتقدمة تتكفل الخزينة العمومية بدفع إعانات مالية لهؤلاء البطالين. ومما لا شك فيه أن البطالة مشكلة اجتماعية تفضي إلى ظهور العشرات من المشاكل الاجتماعية الأخرى، والأخطر من هذا باتت تهديدا لأمن مختلف البلدان النامية.

الفصل الثـــاني

ســوق العمل في الجـزائر

– معطيات وسياسات تشغيلية –

تمهيد:

يشكل موضوع التشغيل ميدانا خصبا للبحث العلمي، إذ تناولته الكثير من رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه في محاولة منها لتحليله، وكشف ما يحكمه من محددات ومتغيرات، وقد ركز جلها على دراسة سوق العمل كونه مؤسسة تنظيمية اقتصادية يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، ببيع خدمات العمل وشراءها. وعليه يتكون سوق العمل من عملية تلاقي عرض قوة العمل المتمثلة في اليد العاملة التي تبحث عن الشغل من جهة والطلب على قوة العمل من طرف المستخدمين في القطاعين العمومي والخاص من جهة أخرى. وإننا نرى بأن سوق العمل الجزائري لا يتوفر على شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل. وأيضا ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل. سنحاول من خلال هذا الفصل أن نعرض أرقاما ومعطيات تخص تطور التشغيل والبطالة بالجزائر من الاستقلال إلى يومنا هذا بنوع من التحليل وتتبع مسببات اختلالات سوق العمل خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي باشرتها الجزائر ، كما سنعمد إلى توضيح مختلف الآليات والسياسات التشغيلية المتبناة لمواجهة واحتواء مشكلة البطالة، وللتخفيف من حجمها وحدتها قدر الإمكان، وفيه سيتم التعرض لآفاق التشغيل في ظل المتغيرات والتحديات الاقتصادية الراهنة والتي لا يمكن أن تتم بمعزل عما يجري في العالم من تحولات عميقة جراء العولمة الاقتصادية وأن تطبيق إقتصاد السوق أصبح الآن ضرورة حتمية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية.

1- سوق العمل بالجزائر : عرض تحليلي.

يشهد هذا السوق في الجزائر اضطرابات واختلالات كثيرة، مما جعلت السلطات العليا في البلد تبحث عن حلول لأزماته من خلال تبني جملة من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية، غير أن هذه الاصلاحات لم تكن في مستوى الآمال والتطلعات، ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه انخفاض نسب البطالة وتراجعها، تراجعت وتيرة التشغيل بشكل كبير بعد الأزمة النفطية (**1986**)، وتفاقمت هذه المشكلة وازداد عدد العاطلين خاصة من فئات الشباب جراء تسريح الآلاف من العمال واحالة البعض الآخر على التقاعد المسبق مطلع سنوات التسعينات. وهذا ما جعل الدولة حينها أمام لهيب اجتماعي غير مسبوق، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية جد المتردية، كل هذا وذاك ساهم في ركود اقتصادي وتراجع اجتماعي على كل المستويات. واستمرت الأزمة الخانقة قرابة عشرية كاملة، لتدخل الجزائر بعد استقرار الأوضاع السياسية ولو بشكل نسبي مع بداية الألفية الجديدة مرحلة تجارب مختلف السياسات التشغيلية بغية ترقية قطاع الشغل والحد من ظاهرة البطالة.

الواقع يثبت أن سوق العمل الجزائري هو سوق منغلق، "كما أن عدم مرونة علاقة العمل يؤدي إلى جمود سوق العمل، وهو الجمود الذي تتضاءل معه حركة العمل توظيفا وتسريحا الأمر الذي يفاقم من مشكلة البطالة لاسيما بين الوافدين الجدد إلى سوق العمل."[1] وكان تركيزنا في الحديث بوجود سوق رئيسي وآخر ثانوي لتوضيح جزء من الواقع المعاش في المجتمع الجزائري أن أصحاب الحظوظ الكبيرة يتواجدون في السوق الرئيسي الذي يضمن لهم استقرارا وظيفيا، بينما عامة البطالين هم متواجدون بالسوق الثانوي يمارسون أنشطة غير رسمية، غير قارة ومعرضة لخطر الزوال والاندثار بحكم التقلبات الاقتصادية.

---

[1] الطاهر لطرش، الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه وديناميكيية التشغيل، ورقة عمل مقدنة إلى الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15و16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص 11

1-1 تطور سوق العمل والبطالة بالجزائر :

بالرغم مما يفرضه النظام العالمي الجديد من تحولات جديدة على النسيج الاقتصادي الجزائري، فإن الدولة تسعى إلى محاولة تنظيم سوق العمل والشغل ويتجسد ذلك من خلال الاهتمام به في مختلف السياسات التنموية المرسومة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. هذا السوق الذي شهد جملة من الإضطرابات والهزات القوية جراء عمق التحولات الاقتصادية العالمية والاجتماعية أيضا، وعليه تبرز أهمية اعادة النظر في الخلفية السوسيوتاريخية التي تكون اقتصاد البلد. يرى الباحث بومنجل حسين أن سوق العمل الجزائري " مر **بمرحلة انتقالية من 1962 – 1970** ونظرا لغياب نموذج تنموي، قامت الدولة أنذاك بتبني النظام الاشتراكي واحداث القطيعة مع كل عوامل التخلف الذي سببه الاستعمار الفرنسي، وعلى المستوى السوسيو اقتصادي تميزت هذه الفترة بصعوبات اقتصادية كبيرة نجمت عن رحيل عدد كبير من المستوطنين من بينهم عدد كبير من الأيدي العاملة الماهرة. وكان من الواجب اقتراح مشاريع استعجالية، ونظرا لعدم وجود هيئات مختصة تدرس حاجات الاقتصاد ومتطلبات السوق، توسع الجهاز الإداري على حساب القطاعات الأخرى وهو ما نجم عنه خلل في قطاع التشغيل وبقيت نسب البطالة مرتفعة."[1] إن الحديث عن البطالة وسوق العمل ببلادنا مقرون بالسياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة في كل المراحل، وبالتالي فإن البطالة في الجزائر قائمة وتمتد جذورها للسنوات الأولى بعد الاستقلال.

مع بداية سنوات السبعينات قامت الدولة الجزائرية بتبني سياسة اقتصادية جديدة تعتمد على التصنيع، حيث أنشأت العديد من الهياكل الصناعية مما سمح بتوظيف العديد من العمال، وشهدت الجزائر أنذاك حملات نزوح وهجرة ريفية غير مسبوقة للكثير من العمال

[1] حسين بومنجل،" تطور سوق العمل بالجزائر"، في *مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث*، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد الثالث، جانفي 2019، ص 195

الريفيين أملا في إنعاش مداخيلهم وتحسينها. إلا أننا نقول بأن تبني هذه السياسة الجديدةلم يكن مدروسا بالشكل الجيد من جميع الجوانب، الأمر الذي نجم عنه مشكلات حضرية، ومشكلات ثقافية أثرت في النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري. وبالرجوع إلى الاحصائيات "القطاع الزراعي وحده كان يشغل حوالي 50% عام 1967، وانخفض هذا المعدل إلى 30% سنة 1977"[1]

جدول رقم (6): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1973 – 1984)

السنوات	عدد العاطلين	معدل البطالة (%)
1973	526000	18,6
1977	671000	22
1978	359000	11,2
1979	337000	11,1
1980	429000	12
1981	500000	13,2
1982	566000	14,2
1983	631000	15
1984	380000	8,7

المصدر: بن فايزة نوال، اشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990 ، 2005) ، مذكرة ماجستار في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 2009 ، ص 47

من خلال الأرقام المعروضة في الجدول اعلاه نلمس تراجعا كبير وواضح لنسبة البطالة بين سنة **1973** وسنة **1984** (تراجع بنسبة **10%**)، وقد نفسر هذا بسياسة التصنيع المنجزة، وكذا تحسن وارتفاع مداخيل الدولة المعتمدة على تصدير النفط.

" لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة. فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي

[1] أحمد الأخضر العمراني، **التشغيل في الجزائر**، سلسلة دراسات التشغيل، منظمة العمل العربية، مصر، 1993، ص 55

اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط قد أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة، في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال."[1]

جدول رقم (7): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1989 – 2004)

السنوات	عدد العاطلين	معدل البطالة (%)
1989	1120000	20,04
1990	1272000	21,7
1992	1344000	21,2
1993	1519000	23,1
1994	1660000	24,3
1996	2186000	27,98
1997	2257000	27,96
1998	2333000	28,02
1999	2516000	29,2
2000	2427726	29,8
2001	2339449	27,3
2003	2078270	23,7
2004	1671534	17,7

المصدر: فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2004، مذكرة ماجستار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 67

القراءة الاحصائية للجدول تظهر الارتفاع المتزايد في أعداد البطالين من سنة 1989 إلى غاية 2000، وترجع الأسباب الرئيسة في ذلك إلى الأزمة السياسية التي مرت بها الدولة

[1] علي دومة طهراوي، ومسعود كسرى، "أثر القطاع غير الرسمي علة سوق الشغل بالجزائر"، *في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، جامعة المسيلة، عدد 12، 2014 ، ص 60

مع أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وتعطل المسار الانتخابي، ولهيب الجبهة الاجتماعية، وانفلات الأمور الأمنية، ناهيك عن الأزمة النفطية، " فلقد حدث في سنة 1986 سقوط مفاجئ في أسعار النفط في الوقت الذي كانت فيه احتياطات البلاد ضعيفة، والمنشآت الكبرى تعاني حالة اضطراب وتفاقم الاستهلاك نتيجة غياب أية رقابة على مستوى الاستيراد، هكذا تم اللجوء بصفة متزايدة إلى قروض دولية قصيرة المدى لتغطية مصاريف غير منتجة. البقية تعرفونها إنها أكتوبر 1988 الشرخ، الرفض الكامل لدولة لم تتحمل مسؤوليتها، وفسخت الحلف الذي يربطها بالمجتمع."[1] ، هذه الأزمة كشفت ضعف الدولة التي تعتمد في اقتصادياتها على الريع وفقط، واتخذ أنذاك قرار سياسي بالاستدانة من الخارج، الأمر الذي جعلنا تحت سلطة المؤسسات المالية الكبرى وشروطها الصعبة والتي انعكست سلبا على اقتصادنا، وتهاوت قيمة العملة في السوق وتراجعت القدرة الشرائية بشكل غير مسبوق، وفرضت علينا اصلاحات هيكلية اقتصادية نجم عنها تسريح الآلاف من العمال وهذا ما أدى إلى زيادات في معدلات البطالة بشكل رهيب ومخيف. بعد استتباب الأمن، والتحسن التدريجي للمشهد السياسي سنة 2000 سجلنا تراجعا محسوسا في نسب البطالة حيث انخفضت من 29,8 % سنة 2000 إلى 17,7% سنة 2004. فالتحسن الذي عرفه الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة كان نتيجة الوضع المريح لسعر البرميل من النفط، " واستفادت الحكومة أيضا من مرونة الخطاب السياسي للدولة في تعاطيه مع الشأن الاقتصادي حيث تبدو الأولوية لصالح التهدئة الاجتماعية والتحويلات في المدى القصير بغض النظر عن الانعكاسات الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل." [2]

[1] عنصر العياشي، **الأزمة الجزائرية في تصورات المثقفين**، منشورات ابن النديم، الجزائر، الطبعة الاولى،2018، ص 27

[2] بشير مصيطفى، **الإصلاحات التي نريد**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 84

الجدول رقم (8) يوضح تطور القوة العاملة العاطلة في الجزائر خلال السنوات 2001 – 2005 – 2010

السنة	القوة العاملة العاطلة					
	العدد (ألف عاطل)			معدل البطالة (%)		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	الإجمالي
2001	1934	404	2339	26,56	31,36	27,3
2005	1199	249	1448	14,85	17,49	15,25
2010	729	348	1076	8,1	19,1	10,0

المصدر: ليندة كحل الراس، سياسات التشغيل وسوق العمل بالجزائر خلال الفترة 2000 – 2010، مذكرة ماجستار علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2014، ص 41

من خلال الجدول المعروض نلاحظ استمرار انخفاض معدلات البطالة لتصل إلى 15,25% سنة 2005، فبعد سنوات الانكماش عاد التشغيل في الجزائر ليعرف ارتفاعا في الفترة ما بين 2001 و2010 من خلال مختلف السياسات التشغيلية والتي سنوضحها في عناوين لاحقة. ومع سنة 2010 أعلن الديوان الوطني للاحصائيات ولأول مرة في تاريخ الجزائر معدل بطالة في حدود 10 %، هذه النسبة أثارت جدلا اعلاميا واسعا. ويقول الباحث الإقتصادي ***حاكمي بوحفص*** " أن الجزائر خلال فترة ما بعد الإصلاحات استفادت من عدة أوضاع منها عودة استقرار إطار الإقتصاد الكلي، والاستفادة من ارتفاع أسعار النفط المورد الرئيسي للجزائر من العملة الصعبة، مما انعكس في بعض الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وأعطى نوعا من الارتياح المالي سمح بتحقيق بعض أهداف التنمية وتقليص مستويات البطالة التي تبقى بين التحدي وبين الإحتواء."[1]

[1] بوحفص حاكمي، "البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر"، *في مجلة الاقتصاد والمجتمع*، جامعة قسنطينة 2 ، عدد 6 ، 2010 ص 227

جدول (9): يوضح تطور سوق العمل بالجزائر (2011 و2015)

الوحدة (x) ألف

السنوات	الفئة النشطة	المشغلون	عدد البطالين	معدل البطالة	الذكور	الإناث	24-16 سنة
2011	10661	9599	1062	10%	8,4%	17,2%	22,4%
2012	11423	10170	1235	11%	9,6%	17%	27,5%
2013	11964	10788	1175	9,8%	8,3%	16,3%	24,8%
2014	11453	10239	1214	10,6%	9,2%	17,1%	25,2%
2015	11932	10594	1337	11,2%	9,9%	16,6%	29,9%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (http://www.ons.dz/spip.php?rubrique209)

يبدو أن هاته الفترة عرفت استقرارا في معدلات البطالة المنخفضة مقارنة بسنوات الثمانينات والتسعينات، وقد نعتت هذه المرحلة بفترة الانتعاش الاقتصادي، " ويرجع ذلك أساسا إلى الاستقرار السياسي والأمني وبدايات الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى أثر البرامج التنموية المتتالية، والسياسات المنتهجة من طرف الدولة في مجال دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والارتفاع القياسي لأسعار البترول لهذه الفترة والذي تعدى عتبة 100 دولار للبرميل."[1] غير أننا نتحفظ عن هذه الفترة بالقول بأن الدولة قامت بتوفير مناصب عمل مؤقتة وغير دائمة، والأجور فيها محدودة جدا ولا تفي حتى بالحاجات الأساسية وعقود ما قبل التشغيل واحدة من السياسات الترقيعية لظاهرة البطالة. " ينبغي أن تقوم معالجة قضية البطالة والتشغيل على رؤية استراتيجية شاملة، أي أن تكون عميقة وطويلة ومتعددة الأبعاد، وهو ما تفتقر إليه السياسات الحالية المعتمدة في هذا المجال بالجزائر."[2]

[1] اسحاق كواشخية، **النمو الاقتصادي والبطالة بالجزائر**، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، جامعة الوادي، 2015 ، ص 54

[2] حسين رحيم، "سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل وتقييم"، *في مجلة بحوث اقتصادية عربية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العددان 21- 22 / شتاء- ربيع 2013، ص 149

1-2 استشراف سوق الشغل الجزائري:

يرى الباحث بشير مصيطفى أنه " في دولة تعداد سكانها يزيد قليلا عن **40,6** مليون نسمة (**2016**) ليس صعبا تتبع خارطة التشغيل والبطالة، ومهما كان التضارب في الإحصاء بين الجهات الرسمية وغيرها فإن رقم السكان لا يتيح هامش خطأ واسع وبالتالي لا يؤثر هذا على جودة التحليل. ويناهز حجم الفئة النشطة في الجزائر **12**مليون نسمة ولكن. وفي القطاع العام يقع ثقل التوظيف على الوظيف العمومي ب **4,5** مليون عامل بين عامل ومتعاقد وما تبقى **3,5** مليون عامل بالقطاع الاقتصادي. ويجهل لحد الساعة الحجم الحقيقي لسوق العمل الموازية بسبب ضعف مؤشر الشفافية."[1] السؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح هل يمكن مجابهة البطالة بدون سياسات تشغيلية فعالة، وبدون منظومة إحصائية قوية؟ فالأرقام الاحصائية التي يتداولها الديوان الوطني للاحصائيات دوما نعتت بأنها أرقام غير دقيقة ولا تجاري الواقع الاجتماعي المعاش، وهذا ما يدعو إلى ضرورة اعادة النظر في انشاء منظومة إحصاء متكاملة مبنية على تعريف مؤشر العمل والبطالة بدقة، ناهيك عن الضرورة الملحة نحو المضي إلى رقمنة قطاع الشغل بكل لواحقه الإدارية والمؤسساتية. "بين القطاعين العام والخاص في الجزائر يستقطب الحقل الاقتصادي حوالي **6** مليون عامل ولكن **3** قطاعات وحدها تهيمن على الوظائف هي: المحروقات، البناء والأشغال العمومية والتجارة، وخارج الحقل الاقتصادي نجد الوظيفة العامة بين الإدارة والخدمات (الصحة والتربية والتعليم)."[2] قد يتضح لنا من خلال هذا الطرح أن غالبية الشباب الجزائري يتطلعون إلى فرصة عمل في مؤسسات الدولة العامة أو الخاصة، أو فيما يعرف بالوظيفة العمومية، في حين هذه القطاعات قد لا يكون بمقدورها استقطاب الآلاف من الشباب المتخرجين من الجامعات ومن مراكز التكوين المهني. وعليه بات من الضروري تشجيع المبادرات الشبابية وتسهيل الأمور لانشاء المقاولات الخاصة،

---

[1] بشير مصيطفى، **إقتصادنا الفرصة المتبقية**، المرجع السابق، ص 88

[2] المرجع نفسه، ص88

وتدعيم المهن الحرة الصغيرة وكذا التفكير في ايجاد بدائل مستعجلة بدل الاكتفاء بالاعتماد على النفط كمصدر وحيد لمداخيل الدولة، وقد نرى أن القطاع الزراعي والسياحي والطاقات البديلة مجالات تشغيلية إضافية تنتظر الاستثمار الفعلي في القريب العاجل لامتصاص البطالة من جهة ولخلق ثروة اضافية تغنينا عن السقوط في الأزمات النفطية المتعاقبة من جهة أخرى.

" فمن الحكمة استشراف سوق شغل جزائري جديد مبني على نموذج نمو أكثر فعالية من شأنه أن يصحح معادلة انتاجية العامل كي تلتقي مع أهداف النمو التي يجب أن تتجاوز الضغط السكاني وضغط الطلب الداخلي على الوظائف ولاسيما الوظائف النوعية والاقتصادية ذات العلاقة بالقطيعة التكنولوجية ومهن المستقبل."[1] خصوصا أن العالم اليوم يعيش في تطور تكنولوجي كبير مما يحتم علينا منظومة تكوين قوية في هذا الاتجاه، لمسايرة ومجاراة ثورة المعلومات، والاهتمام بفروع التكنولوجيا الحديثة. " إن التغيير سيطال أسس العمل نفسها، ذلك أن العمل في أي حقل كان سيتوقف على إدارة المعلومات والتصرف بها عبر الفاعل البشري الجديد وهو الانسان الرقمي الذي ينتمي إلى عمال المعرفة الذين يردمون الهوة بين العمل الذهني والعمل اليدوي، إذ لا فاعلية في العمل من غير معرفة قوامها الاختصاص والقدرة على قراءة رموز الشاشات."[2] وما نلمسه في هذا الاتجاه هو الميل الكبير عند شبابنا إلى استخدام هذه التقنيات والبرمجيات الجديدة، فلم لا تبادر الدولة بتأطير العملية والاشراف عليها بحثا عن مجالات مهنية الكترونية تستطيع من خلالها توظيف عشرات الشباب الميال إلى التواجد دوما في الفضاء الرقمي.

---

[1] نفسه ، ص89

[2] عبد الجيد سهير و سحر بربري وآخرون، **نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب**، مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الانسانية، العربية السعودية، 2017، ص 184

2 – اجراءات مواجهة البطالة في الجزائر: تسعى الدولة الجزائرية في كل مرة إلى اعتماد سياسات تشغيلية متباينة ومختلفة، تهدف من خلالها إلى تقليص أعداد البطالين، وتدارك اختلالات سوق العمل، وهذا عن طريق استحداث أجهزة تشغيلية موجهة بالدرجة الأولى إلى الشباب العاطل عن العمل. " إن تقييم سياسة التشغيل من الأدوات التصحيحية لتعديل سوق العمل، ضمان التوازن الإقتصادي، وتأمين الاستقرار الاجتماعي."[1] تسعى المجتمعات المعاصرة إلى البحث عن الآليات التي تسمح بامتصاص الأعداد المتزايدة من البطالين، وإذ أننا نعتبر ظاهرة البطالة ظاهرة اجتماعية عادية، فإنها تمثل تحديا للسياسات المنتهجة في ميدان التشغيل نظرا للتزايد المستمر في مستويات الطلب على العمل خاصة عند الفئة الشبابية والمتخرجين من مراكز التكوين والجامعات. " إن المتتبع لسياسة تشغيل الشباب في الجزائر يقر على الأقل من الناحية النظرية بوجود عدة أجهزة للإدماج المهني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي بدورها لا تنفصل عن المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالسياسة التنموية الشاملة، إلا أننا نعتقد أن عدم إشراك الشباب البطال الباحث عن الشغل كفاعل أساسي في تفعيل أية تجربة موجهة له في ميدان التشغيل، سوف يطرح أكثر من تساؤل حول قدرتها في التقليص من ظاهرة البطالة وبالتالي تحقيق مطلب التنمية البشرية المتمثل في الاندماج المهني."[2]

يعتبر التشغيل ظاهرة سوسيو– اقتصادية تتداخل فيه جملة من العوامل الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، ويمكن اعتبار هذا مدخلا مهما لفهم جزء من الواقع السوسيولوجي للمجتمع، ومن خلال دراسة يتم تحليل مختلف السياسات والآليات والاجراءات التي اعتمدتها الدولة بما يتماشى ومتطلبات التنمية التي تسعى إلى تحقيقها.

---

[1] سعدية قصاب، فاطمة الزهراء عيدودي، "سياسات التشغيل الجزائر 1990 -2014 تشخيص وتقييم"، *في مجلة معارف*، جامعة البويرة، عدد 20 ، جوان 2016 ، ص 37

[2] سعود حجال، ومصطفى مصطفاوي،" تجليات أبعاد التنمية البشرية في الفضاء المهني تحليل للوضعية السوسيومهنية للأجراء المتعاقدين"، *في مجلة أكاديميا*، جامعة الشلف، عدد 6، جوان 2017 ، ص 9

الشكل رقم (1): هياكل وآليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر

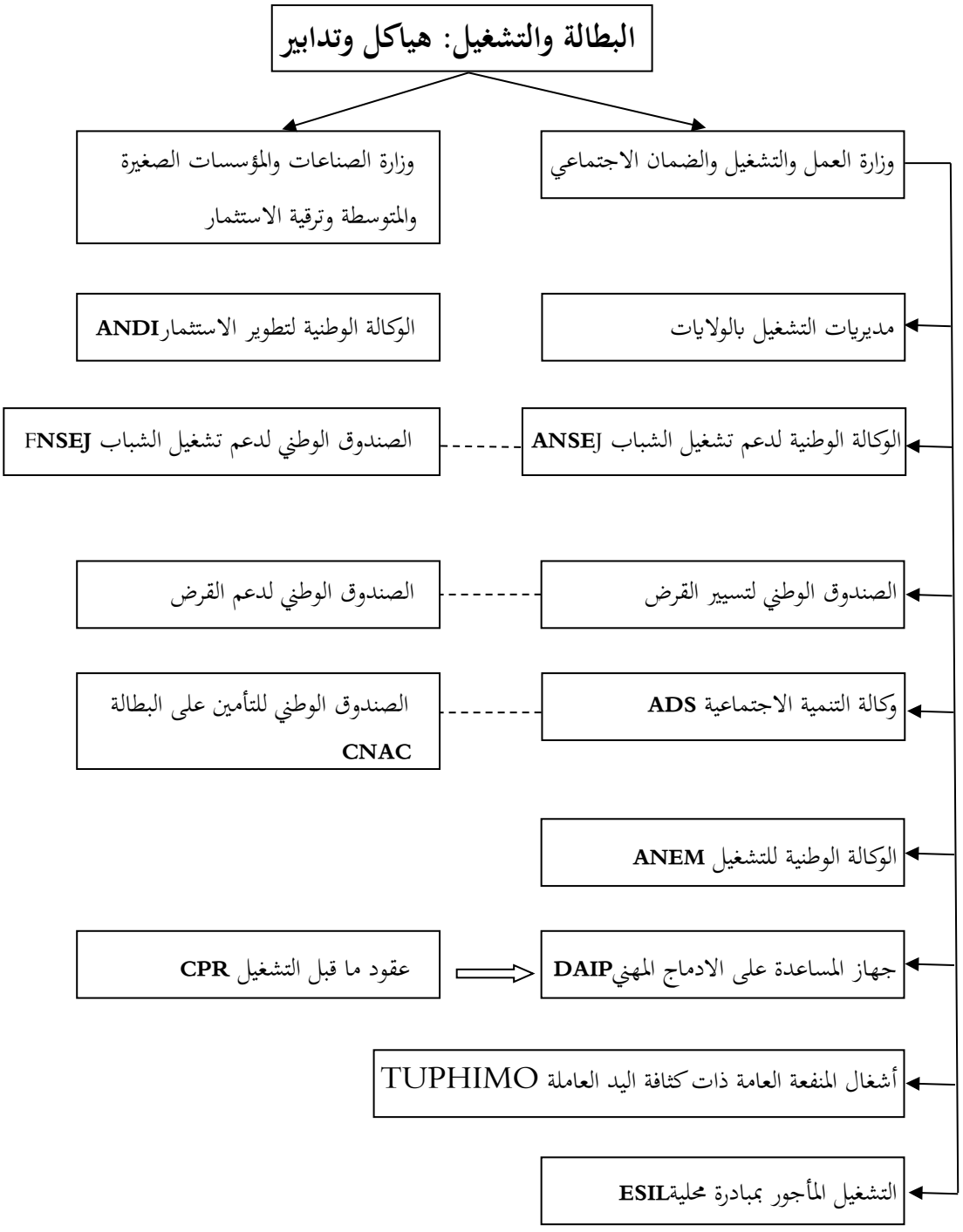

المصدر:

حسين رحيم، سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل وتقييم، المرجع السابق، ص 140

من خلال الشكل المعروض أعلاه والذي يمثل جملة الإجراءات والتدابير التي اتخذت من طرف الحكومات المتعاقبة بالجزائر لترقية الشغل، حيث سخرت لهذا الشأن هيئات خاصة تسهر على تنفيذ مختلف هذه البرامج التشغيلية، وسنعمد إلى الايجاز في عرض وتحليل بعض أهم هذه الهيئات بشكل عام لنقف على المجهودات القائمة في محاولة إنعاش قضية الشغل والارتقاء به، وخلق مناصب شغل جديدة.

6-1 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) :

هو مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. " أسس هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 . 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 01.94 المؤرخ في 11 ماي 1994، وهذا لحماية المهددين بفقدان مناصب عملهم بطريقة لا إرادية ولأسباب اقتصادية. ففي هذا الإطار وكنتيجة لعمليات التسريح التي شهدتها المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 1994-1997 (000 405 منصب عمل)، منهم المسرحون اراديا، المحالون على البطالة التقنية، المستفيدون من تقاعد مسبق. قررت الحكومة أنذاك إنشاء هذا الجهاز للتكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر 35 – 50 سنة ليتغير المجال العمري فيما بعد حسب المادة الثامنة (8) من المرسوم الرئاسي رقم 156.10 المؤرخ في 20 جوان 2010 ليصبح من 30 – 50 سنة."[1] يمكن اعتبار هذا الصندوق من الأجهزة الهامة التي تهدف إلى تدعيم المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. " يوضع هذا الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، وتتمثل مهمتة في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يلي:

- يضبط باستمرار بطاقة المنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل آداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته.

[1] مهدي عوارم ، **سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسة في سياسات التشغيل**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة سطيف 2، (2016 - 2017)، ص ص 229 - 230

– يساعد ويدعم بالإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية، إعادة انخراط البطالين المستفيديم قانونيا من آداءات التأمين عن البطال في الحياة النشيطة.

– ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين على البطالة.

– يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.

– كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه، وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية الشغل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم."[1]

بخصوص شروط الاستفادة من نظام هذا الجهاز وإعاناته نذكر:

"– السن ما بين 30 و50 سنة.

– أن يكون من جنسية جزائرية.

– ألا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند ايداعه طلب الاعانة.

– أن يكون مسجلا بالوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بصفة طالب شغل.

– أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.

– أن يكون قادرا على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.

– ألا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ اثني عشر شهرا على الأقل.

– ألا يكون قد استفاد من تدابير إعانة بعنوان إحداث النشاط." [2]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد44، المادة 3 و 4 من المرسوم التنفيذي 94– 188 المؤرخ في 06 يوليو 1994 الخاص بالقانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 1994، ص 6

[2] كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، "دور الأجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر، حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)،" *في مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال*، جامعة الشلف، مجلد 6 ، عدد 2 ، جانفي 2020 ، ص 161

جدول رقم (10): يوضح التطور السنوي للملفات المقبولة في المراكز الجهوية للتأمين عن البطالة.

المراكز الجهوية	السنوات						
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الشلف	3844	9126	9497	9639	9665	9834	9994
باتنة	6361	10041	10918	10944	11122	11155	11164
بشار	883	4439	4976	5420	5489	5522	5562
البليدة	11250	15841	17070	17348	17407	17926	18164
تيارت	5102	7761	8480	8561	8675	8764	8813
تيزي وزو	11136	15157	16920	17285	17440	17803	18117
الجزائر	11965	14999	15931	16085	16131	16259	16496
سطيف	5501	13880	15883	16352	16484	16596	16617
سيدي بلعباس	6603	12424	13717	14222	14523	14783	14827
عنابة	10804	23860	25124	25454	25580	25455	25550
قسنطينة	8071	19641	20657	21283	21041	21097	21802
ورقلة	3121	4973	6828	6947	6971	7018	7036
وهران	7510	12488	13126	13783	13783	14244	14296
المجموع	92151	164630	179127	183234	184311	249625	188411

المصدر: مهدي عوارم، سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسة في سياسات التشغيل، المرجع السابق، ص 234

من خلال الأرقام المعروضة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يحاول أن يساير تطورات سوق العمل وتوجهات الدولة في مكافحة البطالة وامتصاص معدلاتها الكبيرة خصوصا في سنوات التسعينات حيث تمثل تلك الحقبة الزمنية فترة التسريحات الكبيرة للعمال، وغلق المصانع تحت مسمى الإصلاحات الهيكلية للإقتصاد الجزائري، وقام هذا الصندوق على مدار السبع سنوات الموضحة في الجدول 1997 -2003 بقبول 1241489 ملف مودع لدى مصالحه، من أجل تمويلها بالقروض التي يمنحها الصندوق

والتي تصل إلى مليار سنتيم، وهذا قصد محاربة البطالة وتوفير مناصب العمل. ونلاحظ أن مصالح الصندوق تتواجد على شكل مراكز جهوية لتغطية كامل التراب الوطني، وقد تكفلت حتى الآن بعدد كبير من العمال المسرحين لمختلف الأسباب الاقتصادية، كما ساهم في تمويل عدة مبادرات فردية للشباب الراغبين في انشاء المقاولات الخاصة، "وترقية الشغل الذاتي وبالتالي الدخول في عالم الاستثمار، مما يهيئ انطلاقة ديناميكية وفعالة لعملية التنمية الاجتماعية، فجاء التدخل المباشر للدولة، أو ما تصطلح على تسميته النخبة السياسية في الجزائر بالمعالجة الاجتماعية لمشكل البطالة."[1]

6-2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96. 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 231.98 المؤرخ في 13 جويلية 1998، تأسست هذه الوكالة الجديدة لدعم وتشغيل الشباب، وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة."[2] هي المسؤولة في إطار مهمتها في انشاء وتوزيع المشاريع الصغيرة لإنتاج السلع والخدمات، ولدعم وتقديم المشورة ومرافقة الشباب المبادرين في إطار تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية. " ويبدو أن تأسيس هذه الهيئة جاء في إطار تدعيم القطاع الخاص وتحريك عوامل الريادة والاستقلالية لدى الشباب، زيادة على ذلك كثرة المبادرات الفردية والجماعية لمجموعة من المشاريع الاستثمارية."[3]

---

[1] ليليا بن صويلح، **سياسة التشغيل في الجزائر المؤسسة الاقتصادية النسوية بعنابة نموذجا**، أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، (2010 - 2011) ، ص 125

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد52، المادة 2 و3 من المرسوم التنفيذي 96- 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ص 12

[3] ياسين العايب،" دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،" *في مجلة دراسات اقتصادية*، جامعة قسنطينة 2، عدد 1، أكتوبر 2015، ص 43

ومن جملة المهام الموكلة لهذه الهيئة نذكر: "- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- تسير، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الاعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.

- تشجع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

- تنظم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير، على أساس برامج خاصة يتم اعدادها مع الهياكل التكوينية."[1]

ومن جملة الشروط الواجب توافرها في الشاب الراغب ايداع ملفه للوكالة، السن ما بين 19 و 35 سنة، ويرفع هذا السن استثناءا إلى الأربعين لمن يتعهد بإنشاء ثلاث مناصب عمل على الأقل، هذا بالإضافة إلى المؤهلات العلمية و المهارة الفنية التي يجب أن تتوفر فيه بحسب القطاع المرغوب الإستثمار فيه. ناهيك عن امتلاك الشاب لعوائد مالية للمساهمة الشخصية في المشروع المقترح إنشاؤه. وقد تصل قيمة القرض إلى مليار سنتيم.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، المادة 6، ص 12، 13

جدول رقم (11): يوضح توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط في الفترة 2013 –2015

السنوات	2013		2014		2015	
قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل
الفلاحة	8121	19108	10330	24226	6779	14237
الصناعات التقليدية	4900	13214	4255	10351	2170	4734
البناء والأشغال العمومية	4328	11941	5062	12507	3825	8729
الري	19	43	44	79	13	24
الصناعة	2194	6375	5093	13609	3681	9031
الصيانة	1139	2438	1521	3122	1232	2392
الصيد	104	510	157	821	83	335
الأعمال الحرة	1042	2196	1450	3150	1205	2599
خدمات	12545	29818	11090	22403	4545	9262
نقل البضائع	3317	5082	340	505	4	7
نقل المسافرين	1203	2212	673	1179	42	79
نقل	2127	3296	841	1188	97	141
المجموع	43039	96233	40856	93140	23676	51570

المصدر: مهدي عوارم، المرجع السابق، ص 242

" إن التعديلات الجديدة التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 11. 103 المؤرخ في 06 مارس 2011 ، والتي نصت على المساهمة الشخصية للمستثمر في المشروع بنسبة (1%) عندما يساوي أو يقل المبلغ الاجمالي خمسة ملايين دينار جزائري، ونسبة (2%) عندما يفوق المبلغ الاستثماري خمسة ملايين دينار جزائري، ويقل أو يساوي عشرة ملايين دينار جزائري، سهلت حظوظ الشباب في الحصول على قرض أنساج، مما جعل كل شاب يطمح

إلى تحقيق مشروعه باللجوء إلى الوكالة."[1] حيث شهدت مختلف الوكالات المنتشرة عبر ربوع الوطن إقبال شبابي كبير للاستفسار والاعلام والتوجيه، وايداع الملفات، بعد هذه التسهيلات، والتحفيزات الجبائية كالاعفاءات الضريبية للسنوات الأولى للمشروع أيضا التي وضعتها الدولة لهؤلاء الشباب الراغبين في انجاز مقاولاتهم الشخصية. وأكثر من ذلك قامت الدولة مؤخرا بمنح قروض من دون فائدة وهذا لمساعدة المؤسسات الناشئة في النمو والتوسع. وما يمكن ملاحظته على معطيات الجدول أعلاه أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قامت بتمويل 107571 مشروع على مدار ثلاث سنوات (2013 - 2015)، وهذا ما سمح بخلق 240943 منصب عمل متوزعة على كل النشاطات الاقتصادية، بما فيه القطاع الزراعي، والصناعة والبناء والأشغال العمومية، غير أننا نلاحظ بأن قطاع الخدمات يحوز على أكبر حصة من استثمارات الشباب حيث قدرت عدد المشاريع الممولة على مدار ثلاث سنوات في هذا القطاع ب 30180 مشروع بنسبة تقارب 30% من المشاريع الممولة، كما خلق القطاع 61483 منصب عمل جديد وهذا ما يمثل 25,5% من مجموع مناصب العمل المستحدثة في الفترة المذكورة سابقا. " ويحظى قطاع الخدمات والنقل باهتمام الشباب المستثمر أكثر من باقي القطاعات الأخرى، وقد يرجع ارتفاع عدد المشاريع المنجزة في هذين القطاعين إلى سهولة إنشاء المؤسسة، وعدم تطلب مستوى تعليمي عال، بالإضافة إلى أنها قطاعات مربحة ولا تتطلب مجهود كبير. في حين نلاحظ أن قطاعات أخرى مثل الصناعة، الزراعة والري، والصيد البحري، هي قطاعات ذات أهمية اقتصادية كبيرة، إلا أنها لم تحظ باهتمام الشباب المستثمر. ويرجع هذا لنقص التوعية من طرف الوكالة. "[2]

---

[1] زين الشرف لوسداد ، **الاندماج الاجتماعي للشباب المستفيدين من برنامج ANSEJ** (وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ بحي الصديقية وهران)، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران 2 ، (2011 – 2012)، ص 89

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن،" تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن دراسة تقييمية،" *بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني: تعزيز الخدمات المالية الاسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر*، أيام 09 ، 10 ، 11 أكتوبر 2011 ، السودان، ص 11

3-6 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

" المنشأة بموجب المادة السادسة من الأمر رقم 03.01 المؤرخ في 20 أوت2001 ، والمعدل والمتمم بمرسوم تنفيذي رقم 356.60 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 ، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات."[1] وتعتبر الوكالة من بين الأجهزة التي وضعتها الدولة قصد ترقية ودعم الاستثمار، وذلك في إطار الاصلاحات التي قامت بها الدولة منذ التسعينات، "مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الاستثمارات وهذا بتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث مشاريع خلق المؤسسات"[2].

وتتولى الوكالة القيام بالمهام الأساسية الآتية:

"- ضمان خدمة الاستقبال والاعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار. ومرافقتهم ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى.

- وضع بنوك معطيات تتعلق بفرص الأعمال والشراكة والمشاريع وثروات الأقاليم المحلية والجهوية وطاقاتها.

- تحديد كل العراقيل والضغوط التي تعيق انجاز الاستثمارات وتقترح على الوزير الوصي التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.

- إعلام المستثمرين عن توفر الأوعية العقارية، وتتمثيل الوكالة على مستوى الأجهزة المتداولة للهيئات المحلية المكلفة بتسيير العقار الاقتصادي.

- تنظيم لقاءات وملتقيات وأياما دراسية ومنتديات وتظاهرات ذات صلة بمهامها."[3]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد64، المادة 1 و2 من المرسوم التنفيذي 06- 356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، ص 14

[2] http://www.andi.dz/index.php/ar (consulté le 23.03.2020 à 14h)

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد64، المرجع السابق، ص 14،15

جدول رقم (12): يوضح المشاريع الاستثمارية المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار من 2002 إلى2017

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
استثمار محلي	62334	98,58	11780833	82,38	1098011	89,15
استثمار أجنبي	901	1,42	2519831	17,62	133583	10,85
المجموع	**63235**	**100**	**14300664**	**100**	**1231594**	**100**

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

من خلال الجدول المعروض نلاحظ هيمنة الاستثمار المحلي، مقابل ضعف كبير في الاستثمارات الأجنبية، وربما هذا مرده إلى أن المناخ الاستثماري في الجزائر غير جذاب بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وهذا ما يدعو بنا إلى مطالبة الحكومة الجزائرية بانعاش مناخ الاستثمار لاستقطاب آلاف الجزائريين الذين ينتظرون الفرصة الحقيقية والتسهيلات العملية على أرض الواقع لتجسيد مشاريعهم، وبالتالي المساهمة في بعث الاقتصاد الجزائري من جديد. ويبقى رقم أكثر من مليون منصب عمل مستحدث رقم لا يستهان به، ويعبر عن حجم المجهودات المبذولة رغم تواضع الامكانات الاقتصادية للبلد.

جدول رقم (13): يوضح المشاريع الاستثمارية المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار من 2002 إلى 2017 حسب الحالة القانونية

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61926	98,8	8570379	88,2	1050246	94,5
العمومي	1197	1,1	4518781	10,7	131914	4,9
المختلط	112	0,1	1211505	1,0	49434	0,7
المجموع	**63235**	**100**	**14300664**	**100**	**1231594**	**100**

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

consulté le 08-11-2019 à 10h

تنوعت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، وتوزعت على القطاع العام، والخاص وكذا المختلط، ونلاحظ أن الاستثمارات في إطار الخواص كانت المهيمنة وربما يفسر هذا في إطار توجه الدولة الجديد بعد انفتاح السوق بتشجيع القطاع الخاص، وحتى خصخصة القطاع العمومي، وهذا تماشيا والتحولات الاقتصادية التي يفرضها منطق السوق الحر. " بالإضافة إلى هذا فهناك قطاع قانوني همش إن صح القول وهو القطاع المختلط، والذي نعتقد فيه أنه مجال ينطوي على قوة اقتصادية هامة يجب الاهتمام به، لأن تشارك القطاعين خاص وعام ينتج عنه تبادل في الخبرات والمعلومات ويسمح بالانسجام بينهما لتحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار خاصة في غياب الاستثمار الأجنبي."[1]

" إن الوضعية المالية للدولة بداية من 2001 إلى غاية 2014 ساهمت بقدر كبير في تغطية عبء الإنفاق العام على مثل هذه السياسات والبرامج المكلفة، غير أن هذه الوتيرة من شأنها أن تتراجع في ظل تهاوي أسعار النفط بداية من أواخر سنة 2014."[2] الملاحظ أن سياسات التشغيل بالجزائر طغى عليها الجانب الاجتماعي في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال وحتى نهاية السبعينات، فجل المؤسسات العمومية كانت توظف اجتماعيا، حتى ولو كانت هذه المناصب زائدة عن الحاجة. وهذا من رواسب الذهنية الاشتراكية. غير أن هذه السياسة أظهرت العديد من السلبيات، والتوجه الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق يفرض لا محالة توجيه مختلف هذه السياسات وفق ضوابط وميكانيزمات العرض والطلب في سوق العمل. وما لمسناه هو أن هناك إرادة من طرف الدولة لتشجيع مختلف الاستثمارات، وتشجيع الشباب على خلق وانشاء مقاولات خاصة بهم بهدف التقليص من معدلات البطالة، وفي نفس الوقت خلق ثقافة جديدة بعدم انتظار التوظيف العمومي وفقط.

---

[1] مهدي عوارم ، المرجع السابق، ص 256

[2] رابح قميحة ورابح لعروسي، "سياسة التشغيل في الجزائر": دراسة حالة نموذج التشغيل القائم على ترقية العمل المأجور 2001-2014 *في المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، جامعة الجزائر 3 ، عدد 11 ، اكتوبر 2016 ، ص 154

4-6 الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

" تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 /77 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فبراير 2006، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها، كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل. كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة."[1] تقوم هذه الوكالة بتنظيم سوق العمل من خلال دورها الوسيط بين البطالين وأرباب والعمل وتحاول قدر المستطاع توفير العمل لكل من يطلبه وفق مؤهلاته وسيرته الذاتية. غير أن الواقع الاجتماعي يثبت صعوبة هذه المهمة نظرا للاختلالات الكبيرة في سوق العمل.

وبموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90. 259 الصادر في 08 سبتمبر 1990 والمعدل والمتمم للأمر رقم 42.71 المؤرخ في 17 جوان 1971، تتغير تسمية المكتب الوطني لليد العاملة المحدث بالمرسوم رقم 99.62 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962، " فتصبح الوكالة الوطنية للتشغيل، وتوضع تحت تصرف الوزير المكلف بالتشغيل،"[2] وتتمثل مهمة الوكالة الوطنية للتشغيل حسب هذا المرسوم فيما يلي:

" - تطلع على وضعية السوق الوطنية لليد العاملة، وتنظمها وتطورها، وهذا بوضع نظام معلوماتي دقيق عن تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة.

---

[1] الموقع الإلكتروني للوكالة المحلية للتشغيل تاريخ الاطلاع 02 أبريل 2020 الساعة 11 سا
http://www.anem.dz/ar/pages/historique-ar.html

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 39، المادة 1 و2 من المرسوم التنفيذي 90- 259 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 يعدل ويتمم الأمر رقم 42.71 المؤرخ في 17جوان 1971 والمتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة وتغيير تسميته. ص 1225

– تطور أدوات تسيير سوق العمل وأدوات التدخل في عرض الشغل وطلبه، وتضبط مقاييسها. وتتولى استقبال طلاب الشغل واعلامهم وتوجيههم وترتيبهم، وتبحث عن عروض الشغل لدى الهيئات المشغلة وتجمعها. كما تسهل الحركة الجغرافية والمهنية لطالبي الشغل بتنظيم المساعدات النوعية الخاصة بتنظيم حركات اليد العاملة.

– تشارك في تنظيم برامج التشغيل النوعية التي تقررها الدولة والجماعات المحلية، كما تعمل على تشجيع كل من يقوم بدراسات وتحقيقات لها ارتباط وثيق بمهام الوكالة. وتتفحص طلبات اليد العاملة الأجنبية، قصد تسليم الرخص التي ينص عليها التنظيم المعمول به، كما تبحث عن كل الفرص التي تسمح بتنصيب المواطنين المرشحين للهجرة."[1]

تسير هذه الوكالة من طرف مديرية عامة موجودة على مستوى الجزائر العاصمة، ويتمثل دورها في الاستشارات القانونية والمراقبة التقنية وجمع المعلومات حول سوق الشغل. وتنقسم إلى وكلات جهوية، ويمتد اختصاصها إلى عدة ولايات وهذا لضمان التسيير اللامركزي وتقاسم المهام مع المديرية العامة، وتضم هذه الوكالات بدورها وكالات ولائية تستقبل طالبي العمل والمستخدمين الباحثين عن العمالة لمؤسساتهم، حيث تقوم بتسهيل كل الأمور لتلاقي العرض والطلب على أحسن وجه. بينما تقوم الوكالات المحلية المتواجدة على مستوى الدوائر والبلديات بالبحث عن فرص العمل، وتعمل على توجيه عروض العمل وبالتالي المساهمة في تشجيع سياسة التشغيل المعتمدة من طرف الدولة. " لقد حاولت الوكالة الوطنية للتشغيل التقليص من نسبة البطالة نظرا لقيامها بدور الوسيط في عملية التوظيف، إلا أن الواقع الاجتماعي يشهد صورة مغايرة للمعطى النظري، خاصة وأن التوظيف في بعض الأحيان يسري بقوة في شبكة العلاقات الشخصية بدون المرور على الوكالة. فهذا البرنامج يطغى عليه الطابع السياسي أكثر منه اقتصادي واجتماعي."[2]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 39، المرجع السابق، ص ص 1225 ، 1226

[2] سعود حجال، **الشباب والبطالة في المجتمع الجزائري**، المرجع السابق، ص 124

6-5 جهاز المساعدة على الإدماج المهني لترقية الشغل: (DAIP)

تسيير هذا الجهاز ومتابعته وتقييمه ومراقبته تتم من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل، ويندرج هذا البرنامج في إطار تنفيذ " السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب، والتي تعتمد على دعم ترقية التشغيل المأجور، دعم تنمية المقاولة، وانشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني."[1] وترقية تشغيل الشباب ما هي إلا في صالح مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة. ويعتبر الجهاز حديثا نسبيا، وتأسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 126.08 المؤرخ في 19 أبريل 2008، والذي يحدد الإطار العام له وكيفيات تطبيقه. إن أهم ما يميز هذه الحقبة هو التحسن في الأوضاع الأمنية. وعودة بعض الثقة والأمل بين الحكومة وأفراد المجتمع، وانتعاش بعض الاستثمارات المحلية والأجنبية بالرغم من العراقيل الموجودة.

"يهدف هذا الجهاز إلى: تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، وتشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرة الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين – تشغيل وتوظيف. ويوجه الجهاز إلى ثلاث فئات من طالبي العمل المبتدئين: الفئة الأولى هم الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني ويستفيدون من عقد إدماج حاملي الشهادات (CID). أما الفئة الثانية يستفيدون من عقود الإدماج المهني (CIP) وهي موجهة للشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية، ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا. بينما الفئة الثالثة والأخيرة فهم الشباب بدون تكوين ولا تأهيل ويوظفون بعقود تكوين/ إدماج (CFI)، وللاستفادة من هذه العقود لابد من توافر الجنسية الجزائرية، السن 18إلى 35 سنة، مثبتين لوضعيتهم إزاء الخدمة الوطنية، مسجلين لدى الوكالة المحلية للتشغيل."[2]

---

[1] عيسى آيت عيسى، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر** (انعاكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة دكتوراه، علو اقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، 2010 ، ص 308

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد22، المادة 2 ،3،4،13 من المرسوم التنفيذي 08- 126 المؤرخ في 19 أبريل 2008 يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، ص ص 21،20

جدول رقم (14): يوضح التنصيبات في جهاز المساعدة على الإدماج حسب عقود العمل (على المستوى الوطني)

السنة	CID	%	CIP	%	CFI	%	المجموع
2008	48002	29	29721	18	86573	53	164296
2009	89101	32	75973	27	112544	41	277618
2010	99691	36	85114	31	88336	32	273141
2011	269746	41	226284	34	164780	25	660810
2012	75671	31	95333	39	70989	29	241993
2013	43548	31	43939	32	51486	37	138973
2014	39745	35	37566	33	36106	32	113417

المصدر: ياسمين لغواطي، "سياسة عقود ما قبل التشغيل وتأثيرها على نوعية الخدمة العمومية"، *في مجلة البحوث السياسية والإدارية*، جامعة الجلفة، عدد7، ديسمبر 2015، ص 198

اتخذت الدولة الجزائرية قرارا سياسيا مهما باستحداث هذا الجهاز الجديد على أمل إنعاش الشغل وترقيته، غير أن السؤال الذي نطرحه هل تحقق الهدف من هذا القرار السياسي؟ ويبقى في نظرنا أن هذا الجهاز هو لإدماج مهني مؤقت للبطالين خصوصا وأن المستفدين منه عقودهم مؤقتة وغير دائمة، وأن نسبة الادماج بعقود دائمة تبقى جد ضعيفة. من خلال معطيات الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن هذا الجهاز ساهم في توفير 665504 عقد ادماج لحاملي شهادات جامعية عليا على المستوى الوطني خلال الفترة 2008 – 2014، 593930 عقد إدماج مهني، و610814 عقد تكوين / إدماج. " لقد استحسن الشباب الجامعي هذه المبادرة بهدف ترقية وتحسين القابلية للتشغيل واكتساب خبرة مبدئية للولوج لعالم الشغل بهدف التثبيت، ورغم الجهود المبذولة التي نلمسها في سياسة التشغيل إلا أنها سياسة هشة لا تضمن الاستمرارية ولا الديمومة للشغل بسبب ارتباطه بقطاع المحروقات"[1]

[1] سعدية قصاب، فاطمة الزهراء عيدودي، المرجع السابق، ص46

جدول رقم (15): يوضح التنصيبات في جهاز المساعدة على الإدماج حسب القطاع (على المستوى الوطني)

السنة	القطاع الاقتصادي	النسبة	القطاع الإداري	النسبة	المجموع
2010	208159	76	64982	24	273141
2011	301072	46	359738	54	660810
2012	167123	69	74870	31	241993
2013	113328	82	25645	18	138973
2014	94142	83	19275	17	113417

المصدر: ياسمين لغواطي، المرجع السابق، ص 199

من خلال الجدول الخاص بتنصيبات جهاز المساعدة على الإدماج المهني حسب القطاع على مدار الخمس سنوات خلال الفترة (2010-2014)، نسجل 883824 منصب اقتصادي مقابل 544510 منصب إداري، وهي أرقام تدل على حجم المجهودات المبذولة لإنعاش قطاع الشغل وترقيته، غير أن هذا الجهد قد يختفي مع الطابع المؤقت لهذه المناصب المستحدثة، حيث أن بعض الشباب نعت هذه العقود "بعقود الاستعباد" باعتبار أن العامل فيها هو مكره في الكثير من الحالات، وهو يتقبل هذا الاكراه أملا وطمعا في ادماجه بصورة دائمة، ناهيك عن الأجرة الشهرية التي يتلقاها أصحابها حيث يتقاضى الشاب البطال الحامل لشهادة الليسانس أو الماستار مبلغ 12325,50 دج، أما التقنيون الساميون فأجرتهم 10129,50 دج، وبالنسبة لخريجي التعليم الثانوي فهي تتراوح ما بين 6139,80 دج و 8015,85 دج، وهي نفس الأجرة التي يتلقاها الشباب خريجي مراكز التكوين أو الذين تابعوا تربصا مهنيا، أما الشباب بدون تكوين ولا تأهيل فهم يتقاضون 4000 دج عندما يتابعون تربصا تكوينيا وهذه المبالغ النقدية تدفع شهريا."[1] غير أن الواقع يقول بأن هؤلاء الشباب يعانون دوما التأخرات في صب أجورهم الشهرية الهزيلة والضعيفة.

[1] سعود حجال، المرجع سابق، ص 140

6-6 تجربة القرض الحسن لصندوق الزكاة:

تدل ظاهرة البطالة وانتشارها على ضعف الأداء الاقتصادي، وهذا تهديد للمسار التنموي ومعيق له، وفي إطار الاقتصاد الاسلامي وماله من نتائج جد مرضية، ارتأت الدولة الجزائرية خوض تجربة القرض الحسن، حيث لا يقتصر دور الزكاة كونها فريضة دينية بل يمكن أن يمتد أثرها إلى تحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل. " وعلى غرار التجارب الناجحة في تنظيم الزكاة ارتأت الجزائر أن يكون لها حظ في ذلك، مستعينة بالتجربة السودانية بالأخص رامية نظرتها البعيدة نحو تحقيق أهداف سامية لمعالجة ظاهرة البطالة."[1] فالزكاة قبل كل شيء نظام تكافل اجتماعي، وهي في نظرنا وسيلة من وسائل اعادة توزيع الدخل والثروة بين الأغنياء والفقراء. من شأنها أن تساهم في تفعيل سياسة التشغيل وامتصاص البطالة. " صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي: اللجنة القاعدية: وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، اللجنة الولائية: وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، اللجنة الوطنية: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر." [2]

---

[1] عبد الرزاق بن حبيب، طارق سعيدي، "صندوق الزكاة ودوره في تفعيل سياسة التشغيل عرض نموذج الجزائر"، *ورقة مقدمة للملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية*، يومي 13و14 أفريل 2011، جامعة بسكرة، ب ص

[2] الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف. www.marw.dz تاريخ الاطلاع 13 جويلية 2019 الساعة 23سا

" حتى يتمكن الشباب من الحصول على تمويل من صندوق الزكاة بغية مزاولة احدى النشاطات أو المشاريع يتوجب عليه أن يتقدم بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية محل اقامته، والتي تقوم بالتحقق من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة بالمساجد وبالتعاون مع لجان الأحياء، بعد التحقق ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة حيث تقوم هذه الأخيرة بترتيب الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق، وتوجه قوائم إلى مختلف أجهزة التشغيل كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بغية تكوين الملف وفق الاجراءات المعمول بها. على أن توجه كل الملفات المقبولة من طرف هذه الهيئات إلى بنك البركة ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل هذه المشاريع أو لا وفق المعايير التي يعتمدها."[1]

جدول رقم (16): يوضح حصيلة زكاة المال وعدد العائلات والشباب المستفيد منها

السنوات	الحصيلة الوطنية لزكاة المال دج	عدد العائلات المستفيدة	عدد الشباب المستفيدون
2003	118158269 ,35	21000	/
2004	200527635,50	35500	256
2005	367187942,79	53500	466
2006	483584931,29	62500	857
2007	566814000,00	22062	1147
2008	427179898,29	/	800
2009	887000000,00	/	1200
2010	900000000,00	15000	3000

المصدر: عبد الحكيم بزاوية، عبد الله بن منصور، "تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة ومعالجة مشكلة البطالة،" *في مجلة دفاتر MECAS*، مجلد 8، عدد1، ديسمبر 2012، ص 97

[1] مراد شريف،" آليات تفعيل صندوق الزكاة في الجزائر ودورها في القضاء على مشكلة البطالة" ، *في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية*، جامعة الجزائر، مجلد 52 ، عدد 1 ، مارس 2015 ، ص ص 302 ،303

من خلال ما سبق يتضح لنا أن المسار شاق وطويل جدا أمام الشباب الذين يقومون بايداع ملفاتهم على مستوى مصالح القرض الحسن لصندوق الزكاة، في الوقت الذي ننتظر تسهيل الاجراءات وتيسيرها يصطدم الشباب البطالون كعادتهم بعراقيل زمنية وبيروقراطية إدارية تحول دون اللجوء إلى هذا الجهاز في آخر المطاف، ويبحثون عن سبل أخرى أقل تعقيد. غير أنه لا يمكن نكران مساعدات هذا الصندوق للعديد من الأسر ومن الشباب الطين تقطعت بهم السبل. والجدول المعروض أعلاه ما هو إلا حصيلة لهذا الجهد المبذول في ترقية الشغل وامتصاص البطالة، وسجلنا 7726 شابا استفادوا من قروض حسنة لتمويل مختلف المشاريع خلال الفترة (2004 -2010).

" ويتطلب مثل هذا الصندوق توفير احتياجات ومقومات رئيسية لضمان حسن إدارة أموال الزكاة بكوادر مؤهلة قادرة على إدارة منظومة مالية وإدارية بكفاءة عالية، وهذا من أجل ضمان استمرارية القروض المقدمة للشباب البطال الذي يرغب في تحقيق تنمية مستدامة للمشاريع الاقتصادية."[1] نقول هذا الكلام من منطلق البلبلة الكبيرة التي أثيرت وتثار دوما حول طرق استغلال مداخيل هذا الصندوق، وأنه يتعرض لحملات تشويهية تفقد مصداقية الكثير من المزكين فيه، ولا يبادروا بزكاة أموالهم فيه. وربما قد تذهب هذه الأموال في جيوب من هم ليسوا بحاجة إليها.

[1] عبد الرزاق بن حبيب، طارق سعيدي، المرجع السابق، ب ص

بالإضافة إلى كل هذه السياسات المسطرة من طرف الدولة الجزائرية لاحتواء مشكلة البطالة والتقليص من أعدادها المتزايدة، فضلنا إلقاء الضوء على اجتهاد الباحثين ***مراد مولاي الحاج، وفؤاد نوار*** بخصوص الحماية الاجتماعية وسياسة الشغل بالجزائر[1]، من خلال التنويه إلى ضرورة الإستثمار في بعض القطاعات ذات الخصوصية العائلية مثل قطاع الصيد البحري، خصوصا وأن الجزائر تحتوي على عدة موانئ للصيد، ناهيك على وجود طاقات معتبرة من الشباب تزاول هذه المهنة أبا عن جد، وللباحث مولاي الحاج اهتمامات علمية كبيرة بالموضوع وقام بعدة تحقيقات ميدانية مع شباب صيادين بمنطقة الغزوات المعروفة بنشاطها البحري لمعرفة الوسائل المستعملة للحصول على منصب عمل بهذا القطاع وقد أفضت نتائج تحقيقاته الميدانية إلى الكشف عن دور العائلة الكبير في خلق مناصب عمل وتوظيف الشباب في مختلف النشاطات البحرية المتاحة، وتبين بأن التضامن العائلي واللحمة الاجتماعية هي بمثابة عامل أساسي في عالم الشغل بقطاع الصيد البحري وهذا من خلال توظيف الشباب بالقطاع.

إن ممارسة نشاط الصيد البحري ساهم في تنمية ثقافة خاصة بالصيادين بل ومجتمع صيادين يعمل على نقل مختلف المعارف والممارسات الخاصة بالقطاع إلى الأجيال اللاحقة، ولهذا تظهر أهمية العائلة كخلية أساسية في توريث المهنة وخلق مناصب عمل جديدة للشباب الذين انقطعوا عن الدراسة، أو الذين وصلوا إلى سن العمل ودخلوا إلى سوق العمل. وبناء على ما سبق يدعو الباحث ***مولاي الحاج مراد*** إلى ضرورة إنعاش القطاع والاهتمام به أكثر وهذا من خلال العمل على إيجاد قانون خاص بعمال الصيد البحري لحمايتهم من التعسف، وضمان حياة كريمة، وأكثر من ذلك بعث النشاط من جديد حيث يمكن لهذا القطاع أن يستقطب الألاف من الشباب البطال في الجزائر ويعمل على خلق ثروة إضافية للإقتصاد.[2]

[1] Mourad Moulai-Hadj, Fouad Nouar, « Protection Sociale et Politiques de l'Emploi : le cas de l'Algérie » In *Quelles formations pour quels emplois en Algérie* ? Ed CRASC, 2012, p 101

[2] Ibid, P102

خلاصة :

حاولنا ابراز أهم الهيئات والآليات والصيغ المتبناة من طرف الحكومات المتعاقبة على دواليب الحكم في الجزائر بداية من سنوات التسعينات حتى اليوم، وهذا ضمن ما يعرف ببرامج الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي انتهجتها الدولة والتي تصب في خانة إنعاش قضية الشغل والارتقاء به وخلق مناصب شغل جديدة. أضحت مسألة اندماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تسيل الكثير من الحبر، كما أن البرامج الموجهة للشباب أصبحت تشكل تحديات حقيقية لمختلف الفاعلين في سوق العمل، وتستدعي تجنيد الجميع من أجل الحد من عواقب ظاهرة البطالة وحجم خطورتها، فالشباب هم ضحايا عدم توازنات سوق العمل، وهذا ما يفضي إلى حالات التذمر الاجتماعي ودرجات عالية من الاحتقان، قد تؤدي إلى الانفجار الاجتماعي على الأوضاع القائمة. إن ما يهمنا بالدرجة الأولى من خلال تبني كل هذه السياسات هو مدى فعالية هذه البرامج ومساهمتها مساهمة حقيقية في التقليص من نسب البطالة، وتحقيق الاندماج المهني والاجتماعي للبطالين. وهنا لابد من التأكيد على أن تضع الدولة في اعتباراتها حلولا دائمة لا حلول ترقيعية.

وفي ختام تحليلنا للتجربة الجزائرية في ميدان التشغيل نقول بأن هذه السياسات حملت بين طياتها العديد من المتناقضات، نعتبر مسألة النهوض بتشغيل الشباب الجزائري ضرورة حتمية تمليها المتغيرات الدولية، فلم يعد سوق العمل بنفس الخصوصية التقليدية، ونرى بأن محاكاة التكنولوجيا واقتصاد المعرفة ضرورة من ضرورات البقاء، فلم لا يتجه شبابنا إلى مجاراة هذا عن طريق ابتكار مهن جديدة تعتمد على البرمجيات والتطبيقات التكنولوجية الحديثة والتي يعيش بها ومعها. كما أنه على الدولة الجزائرية أن تقوم بتشجيع المبادرات الفردية والجماعية لخلق المقاولات الخاصة تشجيعا حقيقيا، لا تشجيعا على مستوى الخطاب السياسي وحسب.

الفصل الثـالث

مظـاهــر الحيــاة اليوميـــــة

للشبــاب الجزائـري البطــال

تمهيد:

يعيش شباب منطقة تلمسان البطال وضعا اجتماعيا واقتصاديا لا يقل صعوبة وتدهورا عن باقي شباب القطر الجزائري، نظير المشكلات الاجتماعية التي يعيش فيها، فهو ما انفك يتخلص من عقبة اجتماعية، حتى يجد نفسه أمام عقبات أخرى أكثر حدة. وتبقى مسألة التشغيل والعمل على رأس الاهتمامات والأولويات للشباب الطموح نحو تحسين ظروفه. سنحاول في هذا الفصل الميداني عرض تحليلاتنا السوسيولوجية، بعد اقترابنا المباشر واحتكاكنا اليومي بعينة البحث، ونترك لهؤلاء الشباب البطالين المجال في التعبير عن أوضاعهم الاجتماعية وكيف أرهصتهم مشكلة البطالة واثقلت كواهلهم، وجعلت من أيامهم أياما متشابهة يغلب عليها طابع روتيني، فما يفعلونه أمس قد يعاد اليوم أو غدا نظير انسداد الأفق وشح المناصب وقلة الرأسمال الاجتماعي والبشري الذي أطال مدة البطالة. سنقف أيضا على أهم الخصائص الاجتماعية والمهنية لأسر هؤلاء الشباب، ومختلف أصولهم الاجتماعية من بدو وحضر وكل ما وجدناه في علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع تحليلاتنا لظاهرة البطالة، أيضا المستوى التعليمي، ناهيك عن الحالة الاجتماعية وما لها من أثر في تفاقم الوضع الاجتماعي خصوصا شريحة الشباب البطالين المتزوجين.

الشاب البطال ليس كغيره من الشباب بطبيعة الحال، فهو في رحلة بحث دائمة ومستمرة على منصب عمل، هذا المنصب قد يكون دون طموحه ولكنه يقبل به مرغما. حتمت عليه رحلة البحث هذه أي يتفاعل مع فضاءات مختلفة من مؤسسات التشغيل والمؤسسات الإقتصادية، ومختلف الإدارات، حاملا معه مفاته وسيرته الذاتية كمستندات ووثائق ضرورية للتوظيف، غير أننا لاحظنا أنه لا يثق في ثقل الملف. ويرى الغالبية منهم أن الذين حالفهم الحظ في التوظيف كان انــطلاقا من اعتبارات أخرى كالزبونية والعروشية،

وغيرها من الاعتبارات التي أصبحت تفرض ذاتها بقوة، وهذا ما ينقص من الثقة ويجعل العديد من الشباب البطال ينظر نظرة سلبية اتجاه مختلف مؤسسات التشغيل والتوظيف.

يظهر تأثير البطالة في تنامي العديد من السلوكات الانحرافية لدى الشباب الذين أجرينا عليهم بحثنا الميداني. فالبطالة من الأسباب المؤدية عند البعض للانسحاب التدريجي من المجتمع، ودخولهم في أزمات وعقد نفسية تؤدي إلى ظهور مشكلات العنف والجريمة بشتى أشكالها، تعاطي المخدرات، ظاهرة الهجرة السرية، خصوصا وأن منطقة تلمسان تطل على ساحل بحري يستقطب ومن شتى ربوع الوطن حالات هجرة كثيرة نحو إسبانيا. غير أنه لا يمكن بالطبع حصر كل الممارسات الانحرافية التي كانت البطالة سببا رئيسيا في تشكلها.

ومن ثم أصبحت مشكلة البطالة تعصف بالشباب وأسرهم، مما أدى إلى المزيد من اليأس والاحباط والفقر والتهميش، وساهم في ضعف النسيج الاجتماعي وأصبحت ظاهرة البطالة تكرس للتفاوت الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وهذا ما يشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي للمجتمع الجزائري. هذا وقد نرى بأن ظاهرة البطالة بالجزائر تبقى من بين المشاكل العويصة التي لم تلق مواجهة حقيقية، كونها ازدادت استفحالا وتعقيدا خلال السنوات الأخيرة، لاسيما أن معدلات النمو الحالية في الاقتصاد الجزائري لا تسمح باستيعاب كل الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ناهيك عن الصورة الضبابية أيضا التي تحيط بهذا السوق، كونه يعرف اختلالات وتباينات واضحة بين العرض والطلب، مما أدى إلى ازدياد أعداد العاطلين في صفوف الشباب والذي من المفروض أن يكون قوة المجتمع ومستقبله، غير أننا في الجزائر مع شباب بمشكلات اجتماعية متعددة مما يحول دون الوصول إلى التنمية المنشودة.

1 – ولاية تلمسان : عرض مونغرافي

تعتبر ولاية تلمسان منطقة تاريخية، تعود جذورها إلى ماض بعيد، تعاقبت عليها مختلف الحضارات الأجنبية والعربية، " وقد درس الجغرافي والمؤرخ الفرنسي أ.ن. جوتييه موقع تلمسان، وشرح لنا أهمية قيام تلمسان كمركز تجمع مدني يرث موقع بوماريا الرومانية، وقال بأن تلمسان الحديثة عاصمة الغرب وهي من إنشاء يغمراسن وبني عبد الواد"[1]، واتخذها الزيانيون عاصمة لهم. هي منطقة جذب سياحي بامتياز لما لها من مقومات سياحية متنوعة من غابات وجبال ومناطق أثرية، وتراث معماري كالمساجد والقصور، بالإضافة إلى شريط ساحلي ذو سمعة وطنية وعالمية. تقع الولاية في أقصى غرب الجزائر لها واجهة بحرية شمالية على البحر المتوسط بوابة الجزائر نحو القارة الأوربية، في جنوبها ولاية النعامة والطابع شبه الصحراوي الذي يسود مناطق العريشة، أما في شرقها فنجد ولايتي سيدي بلعباس وولاية تموشنت، بينما غربا الجارة المملكة المغربية، وربما للموقع أهمية بالغة كون شباب المنطقة تتنوع أمامه فرص الحراك الجغرافي. تنقسم الولاية إلى 22 دائرة و53 بلدية، وتتربع على مساحة اجمالية قدرها 9017,69 كلم^2 . وتبعد عاصمة الولاية مدينة تلمسان عن عاصمة البلاد حوالي 500 كلم، "بلغ تعداد سكان الولاية يناير 2013 حوالي 1006119 ساكن بكثافة سكانية قدرها 112 ساكن/كلم^2، وبنسبة نمو سكاني في حدود 2,05 % في السنة. بلغ عدد سكانها النشطين في آخر احصاء عام للديوان الوطني للإحصائيات سنة 2008 حوالي 324877 منهم طبقة شغيلة في حدود 271899 وقدرت نسبة البطالة ب 16,3 %."[2] تعتبر ولاية تلمسان منطقة زراعية بالدرجة الأولى، وتجارية بالدرجة الثانية وتحوي على ثلاث موانئ للصيد البحري بالغزوات، هنين، ومرسى بن مهيدي، كما يعتبر ميناء الغزوات من الموانئ المهمة الذي يشهد حركة تجارية واسعة، كما أنه يحتوي على خط مباشر لنقل المسافرين اتجاه أليريا الاسبانية. وأيضا تحوي

[1] ابن الأحمر، **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان**، تقديم هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص 14

[2] **DPSB de la wilaya de Tlemcen**, Annuaire 2013, ANDI 2013

الولاية مطارا نحو العديد من الوجهات الدولية والوطنية، هذا بالإضافة إلى المنطقة الصناعية بشتوان، أما النسيج الفندقي يبقى دون المستوى وفي حدود التباين بين الفنادق الفخمة التي لا يستطيع أصحاب الدخل المتوسط أو المحدود التردد عليها كفندق الرونيسانس بمنطقة لالة ستي، هذا من جهة، من جهة أخرى فنادق دون المستوى المطلوب من ناحية الخدمات وبأسعار غير مدروسة.

حاولنا من خلال هذا العرض ابراز مقومات الولاية بما أنها تمثل محل اقامة كل المبحوثين، وكيف يمكن لهؤلاء الشباب الاستثمار في كل ما يحيط بهم من فرص عمومية أو خاصة للحصول على مناصب شغل تنتشلهم من الضياع الاجتماعي الذي يعيشون فيه. تم اختيارنا لشباب بطالين من نفس الحي الذي نقطن فيه، وهو حي 500 سكن بلدية منصورة، كنموذج للدراسة، كون الملاحظة الأولية التي أثارت اهتمامنا هو تواجد أعداد هائلة من الشباب في مقاهي الحي، ونحن في مسار عملنا اليوم تقريبا نلاحظ نفس الوجوه، وبصفة تكاد منتظمة يوميا على حافة الطرقات والمقاهي. وتحرك فينا أن المشكل المطروح معاش في وسطنا وعليه تم الاقتراب والاحتكاك مع هؤلاء الشباب البطالين، وغالبيتهم لدينا معهم معرفة مسبقة وقد راعينا توافر مؤشرات الطبقية حتى تكون دراستنا متنوعة وأكثر شمولية مثلا من ناحية مؤشر السن، المستوى التعليمي، الأصل الجغرافي، غير أنه كانت لنا صعوبة في التعامل مع الإناث من دون عمل، بما أن عينتنا كان بها أيضا العنصر النسوي الأمر الذي فرض علينا الاستعانة بمساعدة بعض طالباتنا من كلية العلوم الاجتماعية (ماستر تخصص علم الاجتماع) لاجراء المقابلات مع المبحوثات. وفي مرحلة لاحقة تمكننا من اللقاء بمبحوثاتنا بحضور الطالبات المساعدات.

2 – الخصائص والمميزات العامة لعينة البحث:

الجدول رقم (17): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	14	70%
أنثى	6	30%
المجموع	20	100%

يتضح لنا من خلال عرض هذا الجدول أن قصديتنا في اختيار العينة، كانت وفق مراعاة التنوع في عدة مؤشرات، فحسب الجنس كان أغلب المبحوثين من فئة الذكور 70%، بينما كانت نسبة الإناث 30%. فالتنوع هذا يحيل إلى التنوع في الاتجاهات والقيم داخل مجتمع البحث، وأيضا إلى اختلاف الرؤى وتباينها بين الذكور والإناث، ناهيك على أن العبء يكون على الذكر أكثر من الأنثى مراعاة لطبيعة المجتمع الجزائري الذي لا يزال ذكوريا في الكثير من الممارسات الاجتماعية." وهذا ما ذهب إليه العالم السوسيولوجي بيار بورديو عندما أخذ مجتمع القبائل في الجزائر نموذجا لمجتمع المركزية الذكورية لكشف بعض السمات الأكثر تسترا داخل المجتمعات المعاصرة التي مازالت تقوم على الهيمنة الذكورية من خلال التمييز الرمزي بين ما هو ذكوري وما هو أنثوي، عبر العنف الرمزي."[1]

وقد نشير من خلال هذا المؤشر إلى أن البطالة لاحدود فيها بين الذكر والأنثى، وهي شاملة للجنسين معا، غير أن وضعها وتأثيرها قد يختلف ما بينهما. وقد يكون وقعها وتأثيرها على الرجل أقوى من المرأة كونه مطالب دينيا بالإنفاق على أهله وبيته، وهذا ما يجعل الأنثى في درجة ثانية وهي غير مطالبة بالعمل إلة حد ما. غير أن تحول المجتمع الجزائري أصبح يفرض منطقا آخرا وهو أن المرأة أصبحت تنافس الرجل على منصب العمل.

[1] بيار بورديو، **الهيمنة الذكورية**، تر سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أفريل،2009، ص 8

الجدول رقم (18): توزيع أفراد العينة حسب السن، والحالة المدنية:

السن	التكرار	ذ	أ	النسبة المئوية
أقل أو يساوي 20 سنة	2	1	1	10%
21-25 سنة	4	3	1	20%
26-30 سنة	8	6	2	40%
31-34 سنة	3	2	1	15%
35-36 سنة	3	2	1	15%
المجموع	20	14	6	100%
أعزب	15	11	4	75%
متزوج	3	2	1	15%
مطلق	2	1	1	10%
المجموع	20	14	6	100%

من خلال الجدول المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب معطى السن يتضح لنا أن اثنا عشر (12) شابا بطالا سنهم ينحصر بين العشرين سنة (20) والثلاثين سنة (30)، وهو سن قوة الشباب، سن البلوغ أيضا، سن كثرة الاحتياجات، السن الذي يبدأ الفرد فيه بالتفكير في معالم المستقبل. وهي مؤشرات لا محالة نستعين بها، ونأخذ بها في تحليلاتنا اللاحقة للمقابلات الميدانية. وهذا كون الشباب طموح وله الكثير من الرغبات والطلبات.

ولإعطاء نوع من التدقيق الاحصائي قسمنا المبحوثين حسب جنسهم وسنهم. انطلاقا من تعريفنا الاجرائي لمفهوم الشباب خالفنا مجمل التعاريف الدولية التي تحصر فئة الشباب في حدود سن الثلاثين، ورفعنا السن إلى السادسة والثلاثين (36) نظير أن كل الاحصائيات المحلية تشير إلى ارتفاع متوسطات السن لبعض المؤشرات في المجتمع الجزائري مثلا ارتفاع متوسط سن الزواج. "ويرجع هذا التأخر المتزايد في سن الزواج إلى عوامل عديدة حيث تأتي العوامل الاقتصادية في مقدمتها، فقد شكلت التحولات الاقتصادية التي تميزت بقلة مناصب العمل

(البطالة)، وأزمة السكن، وانخفاض الدخل الشهري، وتغير أنماط المعيشة في المجتمع عائقا أمام إقبال الشباب على الزواج، مما تسبب في تأخر سن الزواج أو العزوف عنه نهائيا."[1] قد يفضي المنطق إلى تعذر الزواج على الشاب البطال انطلاقا من الأسباب المذكورة آنفا، غير أننا اليوم أصبحنا مع زيجات جديدة قد تقدم على الزواج حتى من دون عمل رسمي، وهذا ما يحيل إلى ممارسة هؤلاء لأنشطة غير رسمية أو الاعتماد على العائلة الموسعة من أجل اعالة أسرهم، غير أن واقع صعب حتم على البعض فك رابطة الزواج، وهذا ما وجدناه في عينة بحثنا، وكنا أمام حالتين من الطلاق.

الجدول رقم (19): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	ذ	أ	النسبة المئوية
بدون مستوى	3	2	1	15%
ابتدائي	4	4	0	20%
متوسط	3	2	1	15%
ثانوي	4	3	1	20%
جامعي	6	3	3	30%
المجموع	20	14	6	100%

نلاحظ من خلال عرض المستوى التعليمي، تواجد البطالة على كل المستويات التعليمية، وقد يعيشها الشاب من دون مستوى تعليمي، كما أنها تحضر عند الشباب الذين تسربوا من المدراس في الابتدائيات والاكماليات، وأصبحوا عرضة للضياع في الشوارع، خصوصا وأن نظرائهم بمستويات أعلى منهم هم أيضا متواجدون في سوق العمل، ولدينا حالات شباب خريجي الجامعات بدبلومات وشهادات وتكوينات اضافية وينتظرون عملا.

[1] مروان مهداوي، **تأخر سن الزواج وعلاقته بانخفاض معدلات الخصوبة في الوسط الحضري**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية،جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص 228

الجدول رقم (20): توزيع أفراد العينة حسب الأصول الجغرافية لآبائهم.

الأصل الجغرافي للآباء	التكرار	النسبة المئوية
الريف	8	40%
الحضر	12	60%
المجموع	20	100%

من خلال معطيات الجدول بخصوص الأصول الاجتماعية والجغرافية لآباء المبحوثين، نلاحظ أن غالبية المبحوثين (60%) هم من أصول حضرية، ولدوا بالمدينة وتربوا بها، ولهم علاقات اجتماعية وقرابية مع مختلف الفئات الأخرى. والحي الذي تم اجراء البحث فيه هو حي جديد لم ينشأ إلى في سنوات التسعينات، والمقيمين فيه من قاموا إما بامتلاك شقق عن طريق شرائها أو لجؤوا إلى التأجير من طرف مالكين، ونظرا لتواجد حضيرة سكنية معتبرة خاصة (الكراء) نزح إلى المدينة العديدون وهذا ما توافر في عينة بحثنا من خلال البحث في الأصول الجغرافية لآباء المبحوثين، خاصة وأن العشرية السوداء كانت محطة طرد من القرى والمداشر نحو المدن، ويمثل المبحوثين من أصول ريفية (40%).

3 – الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشباب البطالين:

سنقف من خلال هذا العنوان على تحليل الفرضية الأولى التي وضعناها، وكان مضمونها كالآتي: يعيش مجمل البطالون حياة اجتماعية يومية بسيطة يطغى عليها البؤس والحرمان والدونية نظرا لقلة الرأس المال الاقتصادي والاجتماعي. لقد لاحظنا للوهلة الأولى ونحن ننزل إلى ميدان البحث أن عينة بحثنا انقسمت إلى قسمين: القسم الأول كان يبدو لنا بئيسا، مضطربا، سمات القلق واضحة عليه، أنهجشتهم وأرهقتهم متاعب الحياة، غير أن مجموعة شبابية أخرى لم يبدو عليهم هكذا مظاهر، فهم يبدون أناسا عاديين، بشوشين، إلى غير ذلك من المظاهر التي لا تعكس البؤس والشقاء الاجتماعي.

لقد حتمت علينا الضرورة المنهجية ونحن نقدم أنفسنا لمبحوثينا على أن نبدو في مستوى متقارب منهم على الأقل من ناحية المظهر والهندام، حتى لانشعرهم بنوع من التفاوت الاجتماعي. إن السمة الغالبة على مبحوثينا هي البساطة التامة. ويعترف الكثير منهم على أن الدولة مقصرة في حقهم، كونها لا تستمع لهم، أو بالأحرى ليست هناك مؤسسات خاصة تهتم برعايتهم، ورعاية كافة الشرائح الاجتماعية المهمشة، وفي هذا الصدد يشير المبحوث رقم 5 وهو بطال منذ أربع سنوات:

" يا أخي يعطيك الصحة، أول مرة في حياتي أتحدث إلى أستاذ جامعي عن معاناتي وآلامي، لم لا تهتم الدولة بمعاناتنا النفسية. "

وقد يتقاسم هذا المبحوث مع جميع المبحوثين الألم النفسي والشقاء الاجتماعي، وهذا ما يقود إلى الحديث عن سوسيولوجيا المعاناة من خلال المعيش اليومي لهؤلاء الشباب البطالين كعينة بحثية عن كافة الشباب البطالين بالجزائر. وهذا من خلال منح هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين مساحة للتعبير عن ذواتهم المنتجة للمعنى.[1] يقول المبحوث رقم 2 :

" اللي شفتوا السنة الماضية راني نشوف فيه هاذ السنة حتى حاجة ما تغيرت"

يوحي هذا الكلام بأن التهميش والاقصاء تجربة اجتماعية لا يكف وصفها بأنها حتمية وقدرية ومعطى يتم خارج ذاتية الفاعلين وبعيدا عن سيطرتهم، بل هي وضعيات اجتماعية يطور من خلالها هؤلاء الشباب استراتيجيات مختلفة لضمان الاستمرار في العيش.[2] إن جل الدراسات المقدمة عن ظاهرة البطالة تولي الأهمية للجوانب البنيوية، وللعوامل التي ساعدت وساهمت في بروز مثل هذه الظواهر الاجتماعية من دون الاهتمام بهؤلاء الفاعلين الاجتماعين كونهم يعيشون الفقر والإقصاء الاجتماعي كتجربة ومحنة في حياتهم اليومية. إن الشعور بغياب

[1] فؤاد غربالي، "سوسيولوجيا المعاناة من خلال المعيش اليومي لشباب الأحياء الشعبية، شباب أحياء مدينة صفاقس مثالا"، في *مجلة عمران*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، المجلد الرابع، عدد 16، ربيع 2016 ، ص 77

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة

العدالة الاجتماعية عند المبحوثين ولد لديهم الشعور بالمعاناة والإحساس باللامساواة، وهذا ما تترجمه سلوكاتهم وأحاسيسهم، وتعبيراتهم، فعلى لسان المبحوث رقم 9 :

"أظن أنهم حاسبين فينا من اسرائيل"

ومعروف عندنا أن كافـة الجزائريين يكرهون الكيـــان الاسرائيلي كرها شديدا، فهذا المبحوث يشبه حالته وحالة زملائه بأنهم منبوذون وغير مرغوب فيهم تماما وكأنهم غير جزائريين. ليضيف مبحوث آخر:

"أنا على اطلاع بأنه تم توظيف سوريين ولاجئين."

وعليه قد ينتابهم شعور قوي أنهم من غير أبناء الوطن مادام هناك تفاضل بينهم وبين الأجانب. إن الطابع العام الذي يميز هؤلاء المهمشين يشكل علامة سوسيولوجية لعوالم البؤس بلغة بيار بورديو[1]، ويظهر الحي موضوع الدراسة جانبا من مشكلات التحضر في الجزائر، وذلك تحت وطأة النزوح الريفي، وهذا ما سيفرض طلبات وحاجات اجتماعية جديدة متزايدة للفئات الحضرية الجديدة، وخاصة منها الفئات الشبابية التي تراهن على الاندماج في الحداثة الحضرية. "وإزاء التبدلات والتغيرات التي طالت مجتمع المدينة الجزائرية والتي مست مختلف البنى الاجتماعية والتنظيمية الحضرية، ظهرت أساليب حياتية بديلة تعزز في مجملها صور وأشكال التماثل والتباين في مختلف الأنشطة والممارسات السلوكية."[2]

ومع الحراك الاجتماعي المعاش في مجتمعنا شعرت الفئات الشبابية المبحوثة بأن قيمها بدأت تتآكل وأن الاتجاه هو نحو الغموض والمجهول، وهذا ما تقر به المبحوثة رقم 15

" اليوم أفضل من غد، نحن نتقدم في السن ومستقبلنا مجهول"

[1] Pierre Bourdieu, **La Misère du monde**, Paris : Éd. du Seuil, 1993, P 64

[2] سمية هادفي، "سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري"، في *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية* ، جامعة ورقلة، عدد 17 ، ديسمبر 2014، ص ص 175، 176

يشير الباحث الجزائري ***اسماعيل قيرة*** إلى مسألة الهامشية الحضرية في سياق حديثه عن بعض الأحياء التي يعيش داخلها فئات مهمشة، والتي تشكل حسبه عالما واسعا يمتد عبر شرائح مختلفة تعيش في قاع المدينة.[1] وتبرز في هذا الإطار تجربة الحيطيست[2] كتجربة حضرية تعبر عن حالة الفراغ واليأس التي يعيش فيها الكثير من شبابنا، هذا وأنهم شباب عاشوا تجربة الفشل الدراسي والانقطاع المبكر عن الدراسة، فانخرط البعض منهم في تجربة العمل الهش. وإذ أننا وقفنا على أحوالهم المادية المتردية، من خلال طلبيات بعضهم لنا شخصيا ونحن نقترب من محاوراتهم "هل لديك سجائر" ، "خلصلي قهوة" وإلى غيرها من المؤشرات التي تدل على أن الشباب البطال ظروفه المادية صعبة جدا، ناهيك أنهم ونظرا لعدم توافر المال سيبقون مشدودين إلى حيز جغرافي محدود ولا يستطيعون التنقل خارجه إلا للضرورة، يفاجؤني أحد المبحوثين بقوله:

" هاذي عام ما طلعت للبلاد"

والمقصود بالبلاد وسط المدينة. وتعاش البطالة كشعور بالعار الشيء الذي يمنعهم من النفاذ إلى أماكن أخرى، ويبقى التسكع في الشوارع المظهر الغالب على هؤلاء الشباب البطالين، فهم يرتادون على المقهى يوميا، مرتين أو ثلاث مرات وأكثر من ذلك عند البعض. وينطبق هذا الوصف على الشباب الذكور، بينما الإناث معاناتهم داخل أسرهم وفي أسوار بيوت أوليائهم. بالإستناد إلى تحليل المقابلات التي أجريناها، يتبين لنا أن هؤلاء الشبان يقرون أنهم شباب الهامش، شباب من درجة أخرى، شباب ليسوا كباقي الشباب، وإلى غير ذلك من التصريحات التي جاءت على ألسنتهم، ويصرح مبحوث رقم 4 : ***" أنا لا أعيش حياتي"***

---

[1] اسماعيل قيرة، "مجتمع التهميش.. إلى أين؟ مهمشو المدينة العربية نموذجا"، في *مجلة المستقبل العربي*، العدد 290 ، أبريل 2003 ، ص 56

[2] الحيطيست مصطلح عامي جزائري خالص، استعمل في فترة الثمانينات لتوصيف حالة الشباب العاطلين عن العمل، والذين يقضون كامل يومهم وهم يسندون ظهورهم للجدار (الحيط).

وهذا ما يفسر في جزء كبير منه بضعف منظومة الانتماء الاجتماعي لدى هؤلاء الشبان، ونجدهم يتأرجحون بين انتماءات اجتماعات مختلفة، ويعيشون حياتهم " بثقافة الـ نحن والـ هم[1]"، وفي هذا الصدد يقول المبحوث رقم 10 :

" هذا الحي جزأ من المأساة التي أعيشها، لا شيء فيه يعجب،

الدولة نسيتنا ولا أحد يتذكرنا، عندما تذهب إلى أحياء أخرى

بالمدينة تشعر بالفرق، الناس هناك يعيشون حياتهم، إننا منسيون... "

وبات حلمهم حياة عادية مثل حياة الآخرين من أقرانهم المحظوظين بمناصب عمل، ولا يعيشون المعاناة الاجتماعية في نظرهم. تتجسد المعاناة الاجتماعية لشبابنا المبحوث في الشعور الدائم بالضيق والضجر، والتوتر المستمر، إذ كثيرا ما يتحدثون عن وضعياتهم الاجتماعية المتباينة والمختلفة بإحساس يشوبه الألم ونبرات أصواتهم توحي بأنهم يعانون في صمت وفي علن. في الوقت الذي يشعر فيه بعضهم بالوصم والعار، نتيجة الفقر المذقع الذي يعيشون فيه، وهو ما يؤدي لا محالة إلى تشكل هوية سلبية عن الذات، ويقوي الإنطواء والانعزالية.

يعيش الشباب البطال مفارقة عجيبة إزاء حيهم الذي يسكنون فيه، فهم من جهة يتغنون بحيهم ويفتخرون ويقدمون أنفسهم على أساس أنهم **"أبناء الحي"**، بينما في موضع آخر هم ناقمون على حيهم وأنه لا يوفر لهم مناصب الشغل، ولا يشكل إطارا للعيش الحقيقي وتطوير الذات. تتجلى المعاناة الاجتماعية أيضا من خلال الوصف الذي يعطيه هؤلاء الشباب البطالين لواقعهم، إذ يرون أنه واقع بائس، واقع التهميش واللامساواة.

[1] عزمي بشارة، "نحن وهم ومأزق الثقافة الديمقراطية في عصر الثورة"، *محاضرة افتتاحية مقدمة للمؤتمر السنوي لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 28 -30 سبتمبر 2013

أثبت تحليلنا لهذا الواقع التعيس، عدم الانخراط الاجتماعي لغالبية الشباب المبحوثين، وضعف الرابط الاجتماعي عندهم، " لهذا يبدو من الضروري التأكيد على أن هذه الفئات المهمشة ليست كينونات خاصة قائمة بحد ذاتها، وإنما هي وحدات اجتماعية وعلاقات سياسية تحدد طبيعتها واتجاهاتها العامة حركة الصراع الاجتماعي في المجتمع."[1] وبقدر ما تعنيه تجارب حياة البطالين من القساوة، والانسحاب التدريجي من علاقات اجتماعية معينة، فهي أيضا تحيل إلى مدى قدرة هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين في إعادة تشكيل روابط، علاقات وانتماءات جديدة، والبحث عن أنماط جديدة من التضامن فيما بينهم، ويظهر هذا جليا من خلال مجموعات الحيطيست، وأصبح الجدار (الحيط) المكان المفضل لغالبية البطالين ويقضون أمامه وقتا يوميا لا يستهان به، مما ساهم في تشكيل مجموعات انتمائية شعورية خصوصا وأن الوضع العائلي لغالبية المبحوثين هو طارد لهم لا متضامن معهم، يعلن المبحوث رقم 1 هذا الأمر و يقول:

" اخجل بنفسي أمام عائلتي، وأحب الشارع،

ولا أرغب بالظلام حتى لا أعود للبيت."

فالشارع حسب هؤلاء العاطلين هو مكان عبور وهروب، وأصبح أيضا بمثابة الفضاء الأنسب للتضامن والاعتراف بين جماعة الرفاق. كما أنه يعتبر مجال التواجد اليومي حيث استغل هؤلاء الشباب هذا وعملوا على تحويل هذا الانتماء المجالي المشترك إلى رابط حميمي، ونستحضر طبيعة الصداقات القوية التي أصبحت تربط المبحوثين بعضهم ببعض، فعلى لسان المبحوث رقم 11:

" أشكر البطالة كثيرا، جعلتني أقدر مفهوم الصداقة هادو جماعتي

واخوتي المفضلين، نتقاسم ظروف الحياة الصعبة، ونحن عايشين باللي كان ".

[1] إسماعيل قيرة وبلقاسم سلاطنية، **الفقر والتهميش في البلدان النامية**، الدار الجزائرية، الجزائر، 2017، ص67

إن الفرد المهمش هو الفرد الذي يحتل مكانة ووضعية متدنية في إطار نظام التدرج الاجتماعي، وهو كل انسان يشعر بالاغتراب في وطنه، هو شخص ليس لـه تأثير في المجتمع. وقد عملت البطالة على زيادة حجم مجتمع التهميش، ونسجل قصور مختلف سياسات الدولة على إدماج الشباب في العملية التنموية، ويشير أحد المبحوثين قائلا:

" نحن ضحايا الحقرة واللامساواة" .

فالظروف الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء توحي بحالات تردي كبيرة، وتحمل هاته المجموعات الشبابية العاطلة عن العمل، والناقمة على أحوالها وأوضاعها مسؤولية كل هذا للدولة والنخب السياسية. ولهذا أصبحنا نخشى أن تتجه هذه الشرائح الاجتماعية المهمشة إلى ممارسات أعنف، ويشير الباحث السياسي **أحمد سيد أحمد** " أن البطالة إحدى القنابل الموقوتة في العالم العربي والتي ينجم عنها الكثير من التداعيات السلبية الاجتماعية والسياسية، ومن هنا فإن مشكلة البطالة تمثب خطرا مستمرا يهدد الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي فيها، بل ويهدد الأمن القومي العربي."[1]

4 – ظاهرة تسيير الوقت لدى الشباب البطال :

يعد سوء استغلال وقت الفراغ من المعوقات التي تحول دون مشاركة الشباب في التنمية، حيث أن الفراغ بالنسبة للشباب البطال مشكلة كبيرة خاصة في ظل نقص المؤسسات والنوادي المستقطبة لهم، وحتى إذا توافرت فبعضها يطلب العضوية، وتوجد داخل المدينة مما يتطلب امكانات مادية للتنقل إليها ولتأدية الاشتراكات التي تطلبها، ولهذا نجد معظم الشباب البطال يبحث عن بدائل أخرى لقضاء وقت الفراغ مثل التسكع في الشـوارع، والوقوف علـى حواف الطرقات، وعند مخارج الاكماليات والثانويـات لمعكاسة الجنس اللطيف والتحرش بهن، ومـا يترتب علـى هذا مـن اعتـداءات جنسية تتكرر بصورة يومية. أو الجلوس بالمقاهي العامة وما

[1] أحمد سيد أحمد، "البطالة العربية.. قنبلة موقوتة"، *يومية الخليج*، الإمارات العربية المتحدة، تاريخ النشر: 3أكتوبر 2013

يترتب عليها من التعرف على أصدقاء السوء الذين غالبا ما يجتمعون على تعاطي المخدرات والمهلوسات مما يؤدي إلى تنامي كبير للانحرافات والجريمة بشتى أنواعها، حتى الأماكن المستحدثة كصالات الألعاب الالكترونية، ومقاهي النات تحتاج إلى امكانيات مادية قد يصعب على غالبية الشباب البطال الحصول عليها. وبشأن هذا يصرح المبحوث رقم 7 قائلا:

" أنهض في حدود العاشرة صباحا، اشرب القهوة،

ثم انزل إلى الشارع، فالمقهى، اتردد على الثانوية،

ثم أعود إلى البيت للغذاء، ثم اخرج إلى المقهى

ولا أعود إلا في وقت متأخر في المساء"

وتتشابه الحالات عند الكثير من المستجوبين، ويبقى الشارع ثم المقهى الفضاءان اللذان يقضيان بهما العديد من الشباب البطال معظم أوقات يومه (ليل نهار)، وفي هذه التجمعات الشبابية الغير موجهة يتولد الكثير من الممارسات السلبية، والانحرافات، والانفلات القيمي، والاستهتار واللامبالاة بالمعايير الاجتماعية، خاصة وأنها تتم خارج رقابة المجتمع، وفي غياب ضوابطه الاجتماعية. " والفراغ مفسدة للشباب ويؤدي إلى الانحراف والعنف والصدام والصراع مع الآخرين ويقود إلى الدخول في عالم الجريمة، وأن الإنسان عندما يكون يعيش في فراغ، فمن الممكن أن يجنح بتفكيره إلى أعمال وسلوكيات وأفعال تكون غير مقبولة لا اجتماعيا ولا وطنيا."[1]

إن حسن استثمار وقت الفراغ بطريقة موجهة وفق تخطيط مسبق من قبل مؤسسات رعاية الشباب العمومية والخاصة يساعد هؤلاء الشباب الضائع على تحسين ظروفهم الاجتماعية والنفسية وتأصيل القيم الايجابية الرامية إلى تحقيق أهدافهم وطموحاتهم، واندماجهم

[1] مقال الكتروني بعنوان: "البطالة.. فرص موصدة الأبواب والاحباط يغتال أحلام الشباب (2)" بتاريخ 19 ماي 2012 على الرابط التالي: https://www.albayan.ae/one-world/correspondents-suitcase/2012-05-19-1.1652726
تاريخ الاطلاع: 25 جوان 2018 على الساعة 15سا

الاجتماعي. فممارسة الرياضة مثلا تعتبر من أبرز العوامل للاندماج السوسيو- ثقافي للشباب، وأفضل من الجلوس في المقهى. وفي سياق احتكاكنا المتواصل بشباب الحي البطال دوما ننصحهم بتغيير نمط العيش وادخال بعض الأشياء ذات النفع البدني والنفسي على الجسم كممارسة الرياضة. إن الدول التي تهتم برعـاية الشبـاب وتدعم مؤسساتها بالامـكانات الماديـة والبشريـة اللازمة تستطيع استثمار وقت فراغ الشباب بالصورة التي تجعلهم قادرين على المشاركة في تنمية مجتمعاتهم. وفي هذا الصدد يقول **Thackeray**: " إن الخدمة الاجتماعية هي فن وعلم ومهنة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم الفردية والأسرية والجماعية والمجتمعية، وتحقيق علاقات مرضية بينهم على أساس المعارف العلمية لمواجهة المشكلات المرتبطة بالعلاقات الانسانية وتحسين التفاعل الانساني من خلال تركيز الأخصائيين الاجتماعيين على مساعدة الناس لتحسين أدائهم الاجتماعي على أساس تحسين قدرتهم على التفاعل والارتباط بالآخرين."[1] قد ينظر إلى تسيير الوقت على أنها فترة زمنية تنسيهم جزءا من متاعبهم ومشكلاتهم اليومية، وتعتبر مجالا للتنفيس وأصبحنا اليوم مع ظهور تعبير جديد " قتل الوقت" وما يحمله من حمولة لغوية ذات دلالة سوسيولوجية تعبر عن الضياع السلبي للوقت، كما أفضت ملاحظاتنا حول ظاهرة تسيير الوقت عند الشباب البطالين إلى اتجاهات البعض منهم إلى النشاط في الحقل الديني التعبدي، والتفرغ إلى حفظ القرآن، وماشابه ذلك من الأمور الدينية، وقد خصصنا عنوانا لاحقا للحديث في هذه المسألة بنوع من التفصيل والتوصيف. وخلاصة القول تبقى البطالة من الآفات القاتلة التي تؤثر على تسيير الوقت عند الشباب، وتجعلهم يسايرون الوقت، لا يسيرونه بالمفهوم الايجابي، بل الوقت والزمان عندهم هو غير الوقت والزمان عند غيرهم. تقول المبحوثة رقم 20 : ***"أيامي كلها متشابهة يوم واحد نسخة طبق الأصل لباقي الأيام ، وبقيت حياتي هي هي لا عمل، ولا زواج..."***

[1] ماهر أبو المعاطي، **الخدمة الاجتماعية في مجال الشباب**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2003، ص 116

5 – الشباب البطال ورحلة البحث عن الشغل:

يعي شباب اليوم أن الحصول على منصب عمل ليس بالأمر السهل والهين خاصة في ظل الأعداد المتزايدة من الخريجين بشهادات عليا، ناهيك أيضا عن خريجي التكوين المهني، من خلال الجدول رقم 7 المعروض سابقا والذي وضحنا فيه توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، لدينا 6 شباب بطالين بمستويات الليسانس والماستر، بالإضافة إلى أربع شبان متحصلون على ديبلومات الكفاءة المهنية. (50%) من عينة بحثنا لها مؤهلات أكاديمية ومهنية يمكن أن تفتح الآفاق أمامهم، وتسهل وتسرع الحصول على الشغل، غير أن الواقع أثبت عكس ذلك، ومن خلال الجدول اللاحق سنعرض مدة بطالة شباب العينة.

الجدول رقم (21): توزيع أفراد العينة حسب مدة البطالة.

مدة البطالة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 06 أشهر	2	10%
من 6 إلى 12شهر	4	20%
من 12 إلى 24 شهر	8	40%
أكثر من سنتين	6	30%
المجموع	20	100%

من خلال الجدول المعروض يتضح لنا أن (70%) من عينة البحث، 14 مبحوث مدة بطالتهم من سنة فما فوق، وقد كانت هذه الاحصاءات استنادا إلى تاريخ تسجيلهم بالوكالات المحلية للتشغيل، بينما (30%) من المبحوثين قد مرت على تسجيلهم بالوكالة من ستة أشهر حتى السنة الواحدة. نستخلص من خلال هذا العرض الاحصائي أن الوكالة المحلية للتشغيل (والتي تبعد حوالي 2 كلم عن مقر سكن غالبية المبحوثين) تعتبر محل استقطاب لكل الشرائح العاطلة على العمل، وتلعب دور الوسيط بين عارضي العمل (البطالين) وطالبي

العمل (أرباب العمل)، وأصبح الشباب العاطل عن العمل (ذكورا وإناثا) يبادر بالتسجيل على مستوى هذه الوكالات. فهذا مبحوث رقم 3 يقول:

" لم يمض إلا وقت قصير على تسجيلي بالوكالة

حوالي خمسة أشهر، فلم أكن أعيرها الاهتمام، وتحركت

على مستويات عديدة، وطلب مني وثيقة التسجيل Bulletin "

وعلى هذا الأساس وبعد منع التوظيف المباشر من طرف الدولة، إلا في مناصب معينة وقطاعات معينة، أصبح اليوم من الضروري المرور بوكالات التشغيل والتسجيل بها وانتظار الاستدعاء. "حيث تكلف الوكالة المحلية للتشغيل باستقبال طالبي العمل من الجنسين لتسجيلهم بعد جلسة الحوار الأولى حسب مؤهلاتهم ورغباتهم في المنصب الذي يسعون إليه أو توجيههم وفقا لاستعداداتهم إلى برامج أخرى."[1] وقد سجلنا في هذا الصدد نقص المعلومات خصوصا عند الوافدين الجدد إلى الحي، كونهم من أوساط ريفية تتأخر المعلومة عندهم بالمقارنة مع نظرائهم في المدينة، حيث يصرح لنا مبحوث رقم 11 وهو من أصل ريفي:

" احنا فالدار مقريناش، الوالد فلاح، ماعدناش بزاف اللي

جينا للحي هاذا، وماشي بزاف ما اللي خبروني بعقود ANEM "

إن الحديث عن التسجيل بالوكالات المحلية للتشغيل لن يرفع من مصداقيتها ونزاهتها عند العديدين الذين يرون فيها أنها تشجع للجهوية والمحسوبية والزبونية، وجل المبحوثين يقرون بهذا حيث تقول مبحوثة رقم 18 : ***" أنا متخرجة جامعية، وسجلنا في نفس اليوم أنا وصديقتي،***

وتم استدعاءها للمحادثة مع شركة أجنبية في البناء كمترجمة في حين

لم يتم استدعائي، ولهذا لا أفهم معايير الاستدعاءات إلا من خلال المعريفة."

[1] فادية عبد الله، **الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في القانون الاجتماعي، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2010-2011 ، ص 212

تولي الوكالات المحلية للتشغيل اهتماما بتحسين الخدمات، وقريبا سيعمم التسجيل عن بعد عن طريق النـات، ويطلب من المسجل تقديـم كـل ما يملك من مؤهلات وكفاءات، ويقوم كل مسجل جديد باختيار المنصب الأساسي الذي على أساس توافره يتم استدعاؤه، كما تمنح له الوكالات فرصة التسجيل في وظيفتين بديلتين يمكن أيضا استدعاؤه في حال توافر إحداهما، وهذا يأتي استجابة لتوسيع فرص عمل بعض التخصصات كالعلوم الانسانية والاجتماعية، والتي تبقى المناصب المعروضة فيها قليلة جدا أمام الطلب الكبير، مقارنة بباقي الشهادات العلمية والتقنية.

الجدول رقم (22): توزيع أفراد العينة حسب صنف البطالين.

صنف البطال	التكرار	النسبة المئوية
طالب شغل لأول مرة	12	60%
سبق له وأن اشتغل من قبل	8	40%
المجموع	20	100%

من خلال الجدول المعروض يتضح لنا أن الشباب المبحوثين ينقسمون إلى مجموعتين بخصوص صنف البطالة، هناك الغالبية (60%) يطلبون العمل لأول مرة ويقومون بتسجيل أنفسهم بالوكالة المحلية للتشغيل منذ فترات غير بعيدة (في حدود السنة والنصف)، وهم بهذا الإجراء يدخلون في التعريف الرسمي للبطالة الذي ينص على أنهم يبحثون عن العمل، والبحث عن العمل في الجزائر يتجسد من خلال التسجيل بهذه الوكالات، وربما هنا يحيلنا الحديث إلى الأعداد الكبيرة من البطالين خارج الدائرة الاحصائية كونهم غير مسجلين وهذا مؤشر مهم يجب مراعاته لنفهم من خلاله الرقم الاحصائي المعلن من طرف الديوان الوطني للاحصائيات بخصوص نسبة البطالة بالجزائر. أما المجموعة الثانية فهم شباب قد اشتغلوا من قبل في إطار عقود ما قبل التشغيل، ثم عادوا ادراجهم إلى عالم البطالة من جديد، وأصبحوا من دون عمل

بعدما انتهت مدة عقودهم، أما البعض الآخر فيهم فقد تخلى طواعية عن عقده الذي لا يضمن لهم العيش الكريم، تماما كما هو حال بعض الشباب الذين اشتغلوا في إطار عقود المنفعة العامة (الشبكة الاجتماعية)، كعمال نظافة تابعين للبلدية والأجر الزهيد الذي لا يكفي حتى لأدنى احتياجاتهم اليومية. وفي هذا الصدد يشير المبحوث رقم6:

" انهض على الساعة السادسة صباحا ولا أعود إلى بعد

منتصف النهار، وأتقاضى ربع شهرية، عيب هذا "

يتضح لنا أن الشباب الذين سبق لهم العمل هم ناقمون على أوضاعهم وأحوالهم، ولكن ليس هناك بديل أمامهم غير إعادة التسجيل من جديد لعلهم يحضون بمنصب أفضل من الذي كانوا يشتغلون فيه، وتبقى وعود الدولة بترسيم كل عمال عقود ما قبل التشغيل مستقطبة للشباب باعادة الثقة في هذه الوكالات، لعل القادم يحمل بشائر الخير عليهم. يقول أحـد المبحوثين وهو خريج جامعة:

" اشتغلت وانتهى عقدي معهم، ولكن أصر

على اعادة التسجيل، الحديث عن الادماج

في صالحنا حتى لا يذهب تعبنا الدراسي هكذا. "

وقد لجأ هؤلاء مرة أخرى إلى الوكالة قصد تفعيل الحظوظ في التوظيف، خاصة أن أرباب العمل يميلون إلى من يملكون الخبرة، والمؤهلات اللازمة التي تفي بشروط التقدم إلى الوظيفة، وهذا ما يمنحهم امتيازا عن نظرائهم طالبي العمل لأول مرة.

وبغرض الحد من البطالة، وخاصة عند الشباب عمدت الجزائر إلى تبني سياسات تشغيلية مختلفة، غير أن هذه المجهودات تبقى دون الهدف المنتظر ودون التطلعات المنشودة، وغالبية الشباب المبحوثين يقرون أنه لا بديل لهم، فلا مسألة الأجر مقبولة، ولا ظروف العمل، ولا مـدة العقود، فعلى الدولة اعـادة النظر في كل هذه المسـائل حتى لا تبقـى مثل هذه

السياسات بمثابة حلول ترقيعية، والأخطر أننا أمام مسألة إعادة إنتاج البطالة من جديد، فقد يجد الشاب نفسه مرغما على الرجوع مجددا إلى وضع البطالة بمجرد انتهاء مدة عقده، ولكن في هذه المرة العواقب أخطر وأكبر خصوصا وأنه تعود على مصروف الجيب على الأقل، فإذا به يجد نفسه من دونه، ما يدفع الكثيرين منهم إلى اللجوء إلى ممارسات انحرافية كالسرقة، والعنف والاعتداء على الآخرين، لتغطية حاجاتهم المادية اليومية.

" تعتبر البطالة ظاهرة نفسية اجتماعية تترامى أبعادها في كل النواحي بدءا بالجانب المادي وانتهاءا بالعلاقة مع الآخرين"[1]، وعليه ستجبر الأفراد على التحرك قصد الخروج نحو وضعيات أفضل. وعلى هذا الأساس نجد المبحوثين يتفرغون لجمع المعلومات حول الفرص المتاحة وطرق الحصول على الشغل. إن الخبر بخصوص التسجيل في هذه الوكالات يسري بقوة في شبكة العلاقات الشخصية، وهذا ما لاحظناه على عينة بحثنا أنهم يشكلون جماعة متماسكة تنم على الانتماء الاجتماعي في جو من الحميمية، التعاون، التساند، ولكن هذا لا يعبر دوما على التلاحم لأن نسيج العلاقات الاجتماعية مبني أيضا على الاستراتيجية في العلاقة مع أولئك الذين نتقاسم معهم نفس الظروف والوضعيات. ثمة هنالك دوافع لتوجهات الشباب البطالين إلى جهاز الوكالة المحلية للتشغيل، دون غيره من الأجهزة التشغيلية الأخرى، حيث يرى الكثير من الشباب أن مشاريع القروض حرام وعليه فهي غير مرحب بها، ولهذا يتجه غالبية المبحوثين لهذه الوكالة قصد دفع ملفاتهم بحثا عن التوظيف، وقد صرح غالبية المبحوثين ذووا وضعيات سوسيو- اقتصادية متدهورة أنه الحل الوحيد للحصول على منصب شغل ولو كان مؤقتا، يقول أحد المبحوثين:

" أشعر بأني عالة على أسرتي، لابد من الحصول على منصب شغل على الأقل أدبر حاجياتي اليومية بأجرتي."

[1] أسماء خلفون، "التحليل النفسي الإجتماعي للبطالة"، *في مجلة دراسات*، جامعة بشار، مجلد 5، عدد 1، جوان 2016، ص 296

6 – العوامل المساهمة في تمديد فترة البطالة:

إننا في هذا العنوان بصدد تحليل بعض العوامل والمؤشرات ذات التأثير على تصورات وتمثلات وتفسيرات هؤلاء الشباب لبطالتهم، ولمدة الانتظار التي طالت أو قصرت تحت طائلة هذه العوامل، فالشباب اليوم أصبح لا يكتفي فقط بالتسجيل على مستوى الوكالات والانتظار. بل يلجأ إلى التوسط عند الآخرين، والبحث عن منطق العلاقات التي قد يوصله إلى هدفه (منصب شغل) في أقصر مدة ممكنة. ينتهج المبحوثون في عملية بحثهم عن العمل استراتيجيات خاصة بهم كفاعلين اجتماعيين، ونجد أن هذه الأساليب والطرق المختلفة والمتباينة لها علاقة وطيدة بمدة البطالة. وهذا ما سنعمد على توضيحه من خلال تحليل مضمون خطابات المبحوثين حول أهم العوامل المؤثرة في مدة البطالة.

6 – 1 الرأسمال الاجتماعي للشباب البطالين:

يرى الباحث ***طلعت مصطفى السروجي*** " أن المقصود برأس المال الاجتماعي على وجه الدقة هو البناء المجتمعي القائم بمجتمع ما، والمتمثل في جملة العلاقات الانسانية، ومستويات الثقة والتعاون بين الناس، كما يعبر عن جملة الشبكات الاجتماعية القائمة بالمجتمع. أيضا ينظر لرأس المال الإجتماعي على أنه مرادف موضوعي لجملة التفاعلات التي تربط بين الناس بالأمور الحياتية العادية، كما يعكس أيضا الرابطة التي تجمع بين مجموعة من الناس في وحدة إنسانية واحدة."[1] بدوره يكشف لنا الباحث ***ثائر ديب*** أن رأس المال الاجتماعي "تتأتى قدرته الإستكشافية من مصدرين. أولهما هو أن هذا المفهوم يركز الاهتمام على العواقب الاجتماعية للترابط الاجتماعي، وثانيهما هو أنه يضع تلك العواقب الايجابية

[1] طلعت مصطفى السروجي، رأس المال الإجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر ، ط 1، 2009 ، ص 12

في إطار مناقشة أوسع لرأس المال ويلفت الإنتباه إلى أن هذه الأشكال غير النقدية من رأس المال يمكن أن تكون مصادر مهمة للسلطة والنفوذ."[1]

تظهر أهمية الرأسمال الاجتماعي من خلال اعتماد الفرد على الاستثمار فيما هو اجتماعي أي شبكة العلاقات الاجتماعية أو بعبارة أخرى كل ما يندرج في إطار مجموع الاتصالات، المعارف، الروابط الاجتماعية، صداقة ... الخ، والتي تعطي له وزنا معينا وأصبحت دليلا على قوته ونفوذه. أصبح الكثيرون في المجتمع الجزائري يعمدون إلى قضاء حوائجهم من خلال قوة رأسمالهم الاجتماعي التي شكلوها من خلال علاقاتهم وصداقتهم في شتى المجالات. تماما كما هو الشأن في عملية البحث عن الشغل فكل المصادر التي يلجأ إليها الشاب البطال والتي تندرج في إطار شبكة العلاقات الاجتماعية، توصف بأنها تشكل رأسمال في حالة قدرته على استثمارها بما يحقق غرضه. أي بمدى قدرته على جعل الآخرين مساعدين له ونافعين إياه في الحصول على منصب عمل. إن العاطلين عن العمل (خصوصا لمدة طويلة) والذين لا يحوزون على شبكات علائقية اجتماعية قوية ممكن هم الأكثر عرضة للوقوع في الاقصاء. فحسب ***بيار بورديو*** "إن جهاز العلاقات الاجتماعية هو نتاج استراتيجية الاستثمار الاجتماعي بطريقة واعية أو غير واعية الموجهة نحو تأسيس وإعادة انتاج العلاقات الاجتماعية – علاقات القرابة، علاقات العمل، علاقات الجوار – وأيضا تحويلها إلى علاقات نفعية وضرورية سواءا على المدى الطويل أو المدى القصير، وتترجم بإحساس خاص كالشعور بالمحبة، الاحترام، والاعتراف ... الخ "[2]

تظهر أهمية الرأسمال الاجتماعي في حياة الأفراد في مدى اللجوء إلى شبكة العلاقات الاجتماعية للحصول على منصب عمل أو وظيفة تلبي الحاجات والطموحات. وبالنقيض من

---

[1] أليخاندرو بورتيز، رأس المال الاجتماعي: أصوله وتطبيقاته في علم الاجتماع الحديث، تر ثائر ديب، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، قطر، عدد 27، شتاء 2019 ص (121 ، 150)

[2] Pièrre Bourdieu, le capital social note provisoires, in recherches sous la direction de Antoine Bevot et Michel Lallement, ed La découverte, paris 2006, P 31

هذا فإن ضعف شبكة العلاقات الاجتماعية يؤدي إلى زيادة الهامشية الاجتماعية والتفاوت الاجتماعي خاصة في ظل المجتمعات التقليدية التي تولي اهتماما بالغا لتحديد مكانات الأفراد انطلاقا من أصولهم الجغرافية والعشائرية والقبلية، تماما كما هو سائد في مناطق معينة من المجتمع الجزائري الذي لازال يقبع في نوع من التقليدية ازاء اعتماد بعض الباحثين عن العمل على شبكة علاقاتهم القرابية والدموية كمنافذ رئيسية قصد الحصول على مناصب عمل. ولعل الحقل السياسي الجزائري يحمل العشرات من الحالات التي تدعم هذا الطرح بتموضع العديد من الأفراد في مناصب معينة حساسة نظير الروح العشائرية والانتماءات القبلية والروابط الدموية، وهذا يقودنا بالقول أن " المجتمع الجزائري لازال يحتفظ بطابع تقليدي، ولهذا قد يلجأ بعض الباحثين عن العمل إلى استعمال العلاقات القرابية والجوارية في عملية البحث، عكس المجتمعات الغربية التي تعتمد على العقلانية المتجسدة في منطق الكفاءة والأهلية في البحث عن العمل، بعيدا عن كل ما هو محاباة، وظروف اجتماعية قاهرة.

إن الرواسب الثقافية الناجمة عن التجارب الذاتية للمبحوثين، ولنظرائهم البطالين الذين سبقوهم في عملية البحث، شكلت عند الغالبية صورة نمطية على أن ضعف العلاقات الشخصية والعلاقات الاجتماعية عامل أساسي في تمديد فترات البطالة، فهذا المبحوث رقم 11 يصرح:

" أعرف الكثير من الذين توظفوا لأن

أخوالهم وأعمامهم واصلين."

وتنتهي الصورة النمطية في مخيلة الكثيرين من الشباب البطالين إلى أن دائرة المعارف والعلاقات حلقة مهمة في الوساطة، ويلجأ إليها الكثيرون كاستراتيجيات للبحث عن منصب شغل. ويضيف في هذا الصدد المبحوث رقم 10: ***" أنا حطيت الملف تاعي، ولا زملي الآن معريفة باش يوصي علينا، الله غالب الجزائر كامل راهي هاكا"***

إن هذا المبحوث يشرعـن تصرفه بالبحث على من يقـوم بالوســاطة له علـى أنه سـلوك أكثر من عادي، وأصبح منطق العلاقات الاجتماعية يسري على كل تعاملات الأشخاص، وقبل الإقدام على أي شيء لابد من البحث أولا على الوساطات. يبدو أن العلاقات الشخصية أصبحت اليوم مؤشرا قويا يتحكم بصورة أو بأخرى في مجمل الأفعال والسلوكات الاجتماعية لمختلف الفاعلين الاجتماعيين، والحديث عنها يقودنا إلى استعراض بعض المؤشرات الدالة على قوتها أو ضعفها عند الشبـاب عينة بحثنا كالأصل الاجتماعي للمبحوثين ولأوليائهم، بالإضافة إلى ظروف السكن والأصول الجغرافية وأيضا الوضعيات المختلفة للأب والأم معا، وكذا حجم الأسرة التي يعيش فيها هؤلاء الشباب البطالين وغيرها، كلها مؤشرات دالة ونستطيع من خلال تفسير وتحليل العلاقات الشخصية للمبحوثين، وأهمية الروابط الاجتماعية غير الرسمية في الحصول على وظيفة أو منصب شغل.

الجدول رقم (23): توزيع أفراد العينة حسب مهنة أو نشاط الأب.

مهنة أو نشاط الأب	التكرار	النسبة المئوية
عامل بالوظيفة العمومية	3	15%
عامل بالقطاع الاقتصادي العمومي	4	20%
عامل بالقطاع الاقتصادي الخاص	2	10%
عامل بالقطاع العسكري	1	5%
أعمال حرة أو حرفية	4	20%
متقاعد	3	15%
بطال	1	5%
متوفى	2	10%
المجموع	20	100%

الجدول رقم (24): توزيع أفراد العينة حسب مهنة أو نشاط الأم.

مهنة أو نشاط الأم	التكرار	النسبة المئوية
عاملة بالوظيفة العمومية	2	10%
عاملة بالقطاع الاقتصادي العمومي	1	5%
عاملة بالقطاع الاقتصادي الخاص	5	25%
أعمال حرة أو حرفية	3	15%
ماكثة بالبيت	8	40%
متوفاة	1	5%
المجموع	20	100%

الجدول رقم (25): توزيع أفراد العينة حسب المدخول الشهري للوالدين معا.

الدخل الشهري للوالدين معا	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 18 ألف دينار جزائري	3	15%
18 – 25 ألف دينار جزائري	5	25%
25 – 50 ألف دينار جزائري	6	30%
أكثر من 50 ألف دينار جزائري	5	25%
المجموع	20	100%

الجدول رقم (26): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة السكن.

طبيعة السكن	التكرار	النسبة المئوية
ملكية للآباء	5	25%
شقة مؤجرة	10	50%
ملكية للورثة	5	25%
المجموع	20	100%

الجدول رقم (27): توزيع أفراد العينة حسب عدد الإخوة في البيت.

عدد الإخوة	التكرار	النسبة المئوية
بدون	2	10%
1	5	25%
2	7	35%
أكثر من 2	6	30%
المجموع	20	100%

حاولنا من خلال الجداول المعروضة الإشارة إلى بعض المؤشرات الدالة على الرأسمال الاجتماعي للمبحوثين، وتبين لنا من خلال وضعيات الوالدين المختلفة، وكذا أجورهم الشهرية المحدودة والضعيفة، وأيضا من خلال الوضعية الهشة اتجاه السكن (75%) لا يملكون سكنا. كل هذا وغيره يشير إلى أن أغلبية المبحوثين ينحدرون من مراتب اجتماعية هشة ودنيا في السلم الاجتماعي، وهذا ما يعيد انتاج التفاوت والاقصاء الاجتماعي. وأمام هذه الوضعيات كان لابد على غالبية المبحوثين أن يدعموا البحث عن الوظيفة بتقوية الروابط الاجتماعية غير الرسمية، وبشهادة الكثير من المبحوثين يقرون أنهم يعرفون موظفان على مستوى مديرية الوظيفة العمومية بمقر الولاية، يقطنان بنفس الحي الذي أجرينا به بحثنا الميداني، فهم ينتظرون الفرصة السانحة من أجل التقرب إليهما وطلب وساطتهما، خصوصا وأنهم على دراية بأنهما قاما بالوساطة للعديدين، وأكثر من ذلك نقل لنا أحد المبحوثين أن منطق الوساطة هذا لا يخلو من المقابل المادي (الرشوة) وهذا ما لا نستطيع اثباته أو نفيه كباحثين ولكن يفيدنا في التحليل، وهذه العلاقات التبادلية النفعية لا يمكن نكرانها في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي. يتبين لنا أن غالبية مبحوثينا يسعون جاهدين لتحويل كل علاقاتهم الاجتماعية الظرفية إلى علاقات ضرورية موجهة باستراتيجية اجتماعية إلى المصلحة النفعية، وأصبح لمنطق العلاقات

الشخصية خاصة من لهم نفوذ وقوة في المجتمع أمر ضروري ومطلوب. فهذا مبحوث يقول أنه خلال عملية التسجيل بالوكالة المحلية للتشغيل اصطحب معه قريب له إطار في الدرك الوطني، وهو بهذا التصرف يتحدث بلغة رمزية مع الفاعلين الاجتماعيين الآخرين أن له معارف أو شيء كهذا، وعندما دققنا معه الطرح حول الأسباب المفضية إلى هذا الفعل، أجابنا بأن أحدهم اصطحب ضابط شرطة، وأثناء عملية التسجيل تبين أن العون بالوكالة قد سحبوا منه رخصة السياقة، فاغتنم العون وطلب من الضابط خدمة استرجاع الرخصة، وكان هذا ممكنا بشرط المنفعة مقابل المنفعة، حيث تحصل بالمقابل طالب العمل على عقد محدد المدة في أسرع مدة ممكنة. وهذا ما يحيل إلى طرح مارسيل موس حول العلاقات المبنية على منطق التبادلات النفعية.

من خلال كل ما سبق نجد أن غالبية المبحوثين يترسخ في مخيالهم الاجتماعي أن فكرة النجاح الاجتماعي والاقصاء الاجتماعي أصبحتا مرتبطتان ارتباطا وثيقا بدائرة المعارف والعلاقات الشخصية للفرد، فسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأسر المبحوثين، كان عاملا معيقا أمام العلاقات الشخصية وضعفها. وهذا ما يساهم في طول مدة البطالة وصعوبة الحصول على منصب شغل، وعلى هذا الأساس أصبح الشباب البطال يبني اتجاهات سلبية نحو كل الطرق العقلانية والموضوعية في التوظيف، ولايرغب بأن يكون من ضحايا التسيير البيروقراطي الذي تتسم به مؤسسات التشغيل، وأصبح يميل إلى منطق العلاقات وثقافة الهاتف النقال من أجل اختزال وتسهيل الطريق للوصول إلى الهدف المراد.

6 – 2 الرأسمال البشري للشباب البطالين:

تتعدد التعاريف وتختلف حول مفهوم الرأسمال البشري، وفي ظل التقدم التكنولوجي الكبير في عصرنا والذي ألغى مهنا ووظائف لا تحتاج إلى مهارات عالية، واستبدلها بوظائف جديدة ترتكز على المهارة التكنولوجية والمعرفة العلمية العالية، فإن لهذا العصر الجديد تحديات كبيرة لا يجابهها إلا الرأسمال البشري الفعال والمدرب والحامل لأفكار الارتقاء والتقدم. يعرف الرأسمال البشري على أنه مجمل المعارف والمؤهلات والكفاءات وكل المميزات الأخرى التي يملكها الإنسان أو يكتسبها، والتي من شأنها أن تمده بمزايا اجتماعية واقتصادية وشخصية تحقق له الرفاه الفردي والاجتماعي، والاقتصادي.[1]

رغم الصعوبة الكبيرة في حصر كل المؤشرات التي تقيس الرأسمال البشري إلا أننا اعتمدنا على أهمها وحاولنا من خلال بعض المؤشرات كالمستوى التعليمي أو ما نسميه التكوين القاعدي، بالإضافة إلى التكوينات الأخرى المكملة (ديبلومات التكوين المهني والمراكز المتخصصة)، بالإضافة إلى الخبرات المكتسبة لمن زاولوا مهنا أو أعمالا سابقة أن نلقي الضوء على الرأسمال البشري لعينة البحث وكيف يكون في صالحهم بتسريع وتيرة التوظيف، أو ضدهم في حال غيابه أو محدوديته وعلاقته بطول مدة البطالة. من خلال الرجوع إلى الجدول رقم (7) المتعلق بالمستوى التعليمي لعينة البحث نستطيع القول بأن (50%) من المبحوثين مستوياتهم جد محدودة وتتوزع على بطالين بدون مستوى، بطالين تسربوا في الابتدائيات والاكماليات، بينما (50%) من المبحوثين توزعوا على بطالين بمستوى الدراسات الثانوية، وأخفقوا في شهادة الباكالوريا وقد لجأ بعضهم إلى مراكز التكوين المهني ونال الشهادة المهنية، وبطالين بشهادات جامعية مختلفة. تختلف النظرة المستقبلية وتتباين بين المستويات المختلفة،

[1] محمد دهان، **الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري، مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010، ص22

فهذا مبحوث رقم 3 يقول:

" لي أمل في التوظف قريبا، لخطرش ماقريتش

باطل، ويأتي اليوم الذي أعمل بالديبلوم تاعي. "

أما أصحاب المستويات التعليمية الضعيفة فهم يقرون بأن حظوظهم تقل أمام من يفوقونهم في المستوى غير أنه ليس معيارا حسبهم، حيث يرى المبحوث رقم 14:

" أن المستوى التعليمي لم يعد مهما ويكفي أن تكون

لك المعريفة وتخدم وين تحب" على حد قوله.

يبقى هذا التصريح يخص المبحوث وحده ولا نستطيع الأخذ بصحتة أو نفيه، ولكن قد نجد حالات تعمل بدون مستوى أو ديبلومات معينة تتناسب وخصوصيات المنصب الذي وظفوا فيه. هنا نشير أيضا إلى أن أصحاب المستويات التعليمية الضعيفة هم يتقبلون من البداية أي عمل وينعتونه بمصطلح البريكولاج[1] ريثما يتسنى لهم الحصول على ما هو أفضل، غير أننا سجلنا عزوفا شبابيا عن بعض الأعمال البسيطة ذات المنفعة العامة عندما أعلنت الولاية في شخص الوالي عن الحاجة إلى مئات المناصب كأعوان نظافة، ولم يتقدم إلى هذه المناصب إلا عدد محتشم، ونطرح التساؤل لماذا لا يزال الجزائري يعزف عن بعض المهن التي يراها دونية رغم أن مستوياته لا تسمح له بأن يكون في مناصب عالية؟ وأمام التزايد الكبير في أعداد المتخرجين سنويا من الجامعات، ومراكز التكوين بات من الضروري إعادة النظر في تراتبية السلم الوظائفي حتى نضمن نوع من العدالة الاجتماعية في توزيع مناصب الشغل حسب معيار الأحقية والكفاءة والمهارة الفنية، لأن الواقع أصبح يسجل أيضا تنامي ظاهرة البريكولاج حتى في أوساط أصحاب الشهادات، ونجد العديدين ممن تقبلوا العمل في مناصب لا تعكس مستوياتهم التعليمية، وتبقى الحاجة والضرورة هي من تسيطر عليهم.

[1] البريكولاج مصطلح جزائري خالص شائع كثيرا ويتم تداوله بين الكثيرين ويقصد به حالة الانتظار إلى ما هو أفضل.

7 – بطالة الشباب: حدود الجنوسة والنوع الاجتماعي

إن من بين أهداف القصدية في العينة التي تبنيناها في بحثنا هذا هو إبراز حدود الجنوسة في ظاهرة البطالة، وتبيان أن الظاهرة لا تفرق بين الجنسين، غير أن التعامل معها، ومعايشتها تختلف لا محالة بين المذكر والمؤنث. ثم كيف يتمثل الشاب الذكر مسألة عمل المرأة ومنافستها له الفضاء المهني الذي يراه من أولوياته، وأن مكانها الصحيح هو البيت. يرى الباحث ***زايري بلقاسم*** " أن الإناث أكثر تعرضا لبطالة الشباب وخاصة الطويلة الأمد منها، مما يفقد المجتمع القدرة على الاستفادة من قدراتهن ومؤهلاتهن، ويزيد من مظاهر انعدام العدالة الاجتماعية."[1] ينتمي الشباب البطال في أصله الاجتماعي إلى مجتمع له ثقافته الخاصة التي تشبع بها منذ المراحل الأولى لحياته، وتنبع قيم هؤلاء الشباب من قيم المجتمع الذي ينتمون إليه والتي تعتبر من أهم المحددات للسلوك الاجتماعي عندهم. حسب الباحثة شارب مطاير دليلة ترى أن الجنوسة بمعناها العام هي الأفكار والتصورات الاجتماعية لمعنى الذكورة والأنوثة[2]. من خلال هذا الطرح نحاول الإشارة إلى جزء من منظومة التصورات القائمة على التباين بين النساء والرجال كقيمة معيارية، وهل ما ذهب إليه الباحث جابي ناصر في مقاله " هل صحيح أن النساء "كلاونا" في الجزائر؟ وأن المرأة حسب هذا الرأي قد استفادت في الجزائر أكثر مما يجب.[3] إن الموضوع حساس للغاية أمام مبحوثينا الذكور الذين أبدوا نوعا من التمييز والعنصرية اتجاه الجنس الآخر، فهذا مبحوث يصرح ويلقي ***"كامل اللوم على الدولة أنها تقوم بفتح كل الأبواب أمام المرأة وترحب بها في أي وقت، عكس الذكور الذين تعاملهم بالإقصاء والطرد المهذب حسبه."***

---

[1] بلقاسم زايري، "أزمة البطالة في العالم العربي وتحديات أسواق العمل"، *في مجلة جامعة الملك عبد العزيز السعودية*، مجلد 23، عدد 2 ، 2009 ، ص 32

[2] دليلة شارب مطاير، **الفضاء المنزلي والعمل (الأساتذة الجامعيون والعلاقات الجنوسية)**، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع، جامعة وهران، 2009-2010، ص 05

[3] جابي ناصر، الجزائر: **سنوات بوتفليقة**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 40، 41

موقف ذكور المجتمع وقواه المحافظة أعطى الانطباع بأن المرأة تسيطر على كل شيء ولايزال المجتمع الجزائري يعيش حالات من الصراعات المعلنة والرمزية في تملك الفضاء العام بين الذكور والإناث، فهذه مبحوثة رقم 18 تقول:

" أنا لم أدرس حتى أمكث في البيت، ويجب علي العمل، وليس

من حق أي كان أن ينظر إلي أني أخذت من حقه، العمل أيضا من حقوقي."

حينما تثار مسألة العلاقة رجل / إمرأة في المجتمع الجزائري خصوصا عند الفئات العاطلة عن العمل، لابد من إدراك أن العلاقات الجنوسية وتعقيداتها تقوم على طقوس التفاعل التي تساير النظام الاجتماعي وتحولاته، فإلى زمن غير بعيد نسجل أن النزعة الأبوية وتسلط الذكر عن الأنثى هي السمة الغالبة والمميزة للنسيج الاجتماعي الجزائري، غير أننا اليوم أمام طرح آخر، ففي إطار جملة التحولات الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع الجزائري، أصبحت المقاربة الثقافوية[1] تلعب دورا مهما في تغير وتحول بعض القيم، وأنه لا يمكن دراسة الوضع الثقافي بمعزل عن الوضع الاجتماعي، وهنا نشير إلى التوجهات الجديدة التي وجدناها عند بعض أفراد عينتنا الذين يقولون بأن المرأة كالرجل، وهي شريك له في البيت والعمل، وبما أن الظروف الاجتماعية قاهرة بالنسبة للرجل فلا بأس بخروجها للعمل من أجل إعانتة. ويذهبون أكثر من ذلك كونهم يحملون مشروع الزواج بالعاملة كحل لمعالجة بطالتهم، ونلاحظ تنامي هذه الظاهرة كثيرا بالجزائر " المرأة عاملة والزوج عاطل"، بالإضافة أيضا إلى تنامي ظاهرة النساء العاملات المتقدمات في السن وزواجهن بشباب بطالين في مقتبل العمر، وكأنهن يبحثن فقط على حصانة وحماية الرجل، وهذا للتخلص من الوصم الاجتماعي اتجاههن.

---

[1] أنظر ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** ، تر سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، بدون سنة، ص ص 228–234

–المقاربة الثقافوية عبارة تنتمي إلى الأنثروبولوجيا (الأنثروبولوجيا الثقافية والثقافوية إذا لم يكن ممكنا اعتبارهما مرادفين، فهما على الأقل تعبيران قريبان جدا من بعضهما)

الأرقام الاحصائية تؤكد وجود تحسن كبير في إسهام المرأة في سوق العمل، إلا أن هذه الأرقـام لا تعبر عن الفجوة النوعيـة بخصوص مسألـة التشغيل بالجزائر، ولازالـت المرأة الجزائرية تتواجد بقطاعات معينة (التربية والتعليم، الصحة) أكثر من المجالات الأخرى، ولازال الانتماء التقليدي (تقليدية المجتمع) تفرض ذاتها على خروج المرأة ولابد من تبرير خروجها إما بالوضع الاقتصادي للعائلة، وإما بمشروعية خروجها كونها فتاة مؤهلة وخريجة جامعة. وما استخلصناه من محاوراتنا لفئة الإناث بخصوص هذا هو أنهن يرون بأن المرأة اليوم تعتبر نفسها شريكة للرجل لا تابعة له أو منافسة له، كونها تابعت دراساتها وتعليمها وتكوينها فهي الآن تملك من الكفاءات والإمكانيات ما يجعلها قادرة على التواجد في الفضاء المهني متحدية كل القيم التقليدية في المجتمع الذي لا يزال يفرق بين الجنسين ويرى أن المرأة تابعة للرجل وخاضعة له. " إن المجتمع الذي وضع الرجل تشريعاته وقيمه يعتبر المرأة أقل من الرجل ولا تستطيع المرأة إلغاء هذا النص إلا بتحطيم تفوق الرجل، لذلك تحاول أن تسيطر عليه وأن تناقضه وأن تنكر حقيقته وقيمه إنها بذلك لا تفعل سوى الدفاع عن نفسها."[1] كما أنها تتحدى تبعات تواجدها في الفضاء العام، كونها عرضة للسب والشتم، والاعتداءات، والتحرشات الجنسية ... الخ إن مظاهر الفقر والحرمان والبطالة التي يعيشها شبابنا وخاصة المتزوجون، زاد من تدهور أوضاع المرأة، بحيث يلجأ الزوج إلى تفريغ كل تذمره عن أوضاعه في وجه شريكة دربه المرأة، مما يزيد من تردي أوضاعهن وتنامي حالات الطلاق بسبب الفقر والعوز الاجتماعـي جراء البطالة وحالات اللاعمل. فهذا المبحوث رقم 12 وهو متزوج يقـول:

"كم مرة أنهر زوجتي، وأصل إلى حد الاعتداء عليها،

ظروفي تخليني من دون شعور أرتكب هذا. ولكن

سرعان ما أهدأ وارجع الأمور إلى القسمة والنصيب. "

[1] سيمون دي بوفوار، **الجنس الآخر**، تر ندى حداد، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، الأردن،2008، ص 5

وفي خلاصة حديثنا عن الجنوسة وتبايناتها عند الشباب المبحوثين نشير إلى التراجع التدريجي للنظرة التقليدية، وأصبحنا أمام أنماط ثقافية جديدة موازية للنمط الثقافي الذي يؤسس للهيمنة الذكورية، ويبقى العمل حلم مشترك يتقاسمه العديد من الشباب من كلا الجنسين في ظل قسوة الظروف المعيشية وتعقد الحياة الاجتماعية.

8 – إعادة تشكيل الديني لدى الشباب الجزائري البطال

إن دراسة الحقل الشبابي يفضي إلى دراسة القراءات المتعددة لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين في ميادين وحقول أخرى شتى كالحقل الديني بغية فهم وتحليل مختلف مظاهر التدين، والإديولوجيا، وأنماط السلوكات الصحيحة والمتطرفة، وما يرتبط بذلك من تفاعلات اجتماعية مختلفة. ويمكن أيضا دراسة الحقل الديني الشبابي للكشف عن مقوماته وخصائصه في إطار الصراع والتعايش مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعاشة، ويلعب المعتقد هنا دور المخفف للضغوط الاجتماعية والثقة في المستقبل.[1]

وقد أكد ***إيميل دوركايم*** على أهمية النماذج الدينية لفهم الحياة الإجتماعية ولفهم أنماط تطور التدين ونموه، " فبعدما أنزل الأخلاق من السماء إلى الأرض استطاع أن يرى بوضوح الأساس الانساني للأخلاق التي يسعى إلى أن يتعلمها الناس ويمارسونها عن اقتناع وإيمان. هذا التوجه الانساني هو في حقيقته توجه اجتماعي، ينظم علاقة الانسان بغيره من البشر."[2] أفضت ملاحظاتنا حول الحياة الدينية للشباب المبحوثين إلى مبدأ التباين والاختلاف بينهم بخصوص نمط ودرجات تدينهم، ونشير إلى أن الشباب اليوم يوجد أمام ظاهرة كونية جديدة وهي ظاهرة الانفصال بين كل ما هو ديني، وكل ما هو ثقافي، وهو ما يسميه ***أوليفييه روا*** بظاهرة المتحولون الجدد وهم " شباب أو قوم رحل في المقام الأول حتى ولو لم يتحركوا جسديا،

[1] Halpern Cathérine, « Ce que les croyances ont à nous dire », in *Sciences Humaines* N° 149, Mai 2004, pp 20-23

[2] إميل دوركايم، **التربية الأخلاقية**، تر السيد محمد بدوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2015، ص 12

إنهم يتسوقون ويتذوقون، ويجربون ويرتحلون خفافا على الأنترنيت، حيث يختار الشباب بنفسه دينه (أو مذهبه أو نحلته) ويعلن انتماءه إليه ويروح من بعد يفتش عن سلطة دينية للتصديق على اختياره."[1] إن تنامي أنماط تدين جديدة على المجتمع الجزائري مرده إلى تأثر بعض الشباب الجزائري بهاته التيارات المختلفة، واديولوجياتها فمن الاسلام الشعبي إلى الاسلام الإصلاحي ومن الاسلام الإصلاحي إلى الاسلام السياسي، والجزائر واحدة من الدول القليلة في العالم التي دفعت فاتورة الفهم الخاطئ لهذه التحولات الدينية المتعاقبة والمتلاحقة. وفي هذا الصدد يقول مبحوث رقم 8 ناقما عن هذه المظاهر الجديدة في التدين:

" العقيدة واحدة هاذو جابونا دين جديد، وكل مرة تظهر

جماعة جديدة، الدين واضح صلي وافعل الخير وانتهى

الأمر. هادو سلفية، هادو كركرية هادو معلابالیش..."

من خلال هذا التصريح يظهر لنا أن الدين بالجزائر هو دين شعبي أكثر منه شيء آخر، وقد يلجأ الشباب وخاصة ذو الأزمات المختلفة كالبطالين منهم إلى الرجوع إلى كل ما هو ديني لتوفير الأمان واليقين والإطمئنان الروحاني الذي يبحثون عنه في وضعياتهم الحرجة وظروفهم الحياتية القاسية، ذلك أن الخطر المادي الذي يهددهم قد يولد الإيمان بقوة عليا، وهذا ما لمسناه في مختلف التصاريح "***ربي حنين كريم***" "***ربي يفرج علينا***" ... وغيرها من التصاريح التي توحي بأهمية الدين في حياة الأزمات. وفي دراسة للباحث ***مراد مولاي الحاج***، ومن خلال سؤال هل للدين دور في حياتك؟ وإلى أي حد؟ بينت نتائج التحقيق أن الشباب يملكون اتجاهات جد ايجابية اتجاه الدين وصرح غالبيتهم بأن الدين مهم جدا في حياتهم.[2]

---

[1] محمد العيادي، محمد الطوزي، حسن رشيق، **الإسلام في الحياة اليومية بحث حول القيم والممارسات الدينية بالمغرب**، منشوراتLes chemins des croisées، الدار البيضاء، المغرب، 2013 ، ص 48

[2] مراد مولاي الحاج، "الشباب الجزائري بين الاندماج والتهميش"، مشروع بحث بمركز الابحاث في الأنثروبولجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، أبريل2004

لم يبدو على مبحوثينا أنهم متدينون ممارسة وتطبيقا بالحد الذي يحيل إلى القول أن درجات تدينهم عالية جدا فهم في الغالبية أناس عاديون يصلون ولا يحضرون إلى المسجد في كل الصلوات، يصومـون، ويفعلون الخير غير أنه بالمقـابل يدخنون، يسمعـون الموسيقى، لهـم علاقات مع الجنس الآخر، يرتادون المساجد بملابس شبابية كاللباس الرياضي الضيق، والسراويل القصيرة، ناهيك عن الأقمصة ذات صور الفنانين والمغنيين، وإلى غير ذلك من المظاهر الشبابية التي نقلها الشباب من الحي والشارع ليغزوا بها قداسة المسجد وحرمته، وربما هذا ما يقود إلى القول بأننا أصبحنا اليوم فعلا مع مظاهر تدين جديدة لا تمس فقط التموضع في فئة دينية، أو فرقة دينية معينة فحسب، بل يتعدى الأمر حتى إلى طرق الممارسات ونماذج اللباس المختلفة داخل الفضاء المسجدي وباقي المؤسسات الدينية الأخرى. كما لا تفوتنا فرصة الحديث عن الظاهرة الدينية بالجزائر في الحقل الشبابي إلى الإشارة إلى الممارسات التعبدية المناسباتية كشهر رمضان فقط، أو العيدين، أو في فترات الأزمات، فهذا مبحوث يقول بأنه:

" لا يصلي إلا في رمضان والعيد."

وبخصوص المبحوثات الإناث لم يبدين درجات عالية من التدين، وتقر المبحوثات المتحجبات وهن ثلاثة أن حجابهن هو حجاب الموضة لا أقل ولا أكثر، يؤدين الصلاة، ولكن لسن محافظات عليها دائما، لا ينشطن في جمعيات خيرية دينية. وعليه الفتاة الشابة أكثر تأثرا وانسياقا وراء الملهيات والمغريات خاصة التي نشأت في وسط أسري هش، وهذا ما سنقوم بتحليله عند الإشارة إلى السلوكات السلبية التي صاحبت بطالتهن وفقرهن خاصة في غياب التأطير العائلي القوي.

إن محاولة إشارتنا إلى الحياة الدينية عند شبابنا المبحوث جاء مبررا منهجيا من منطلق أن الحي الذي قمنا بإجراء الدراسة به، يشهد حضورا كثيفا لمجموعات دينية سلفية، " وقد اصطلح الباحث التونسي فؤاد غربالي عن هذا التنامي الكبير بـ "أسلمة الحي وبروز الجماعات

السلفية". وقد أثبتث التجربة التاريخية أن المجموعات المتطرفــة قد تستفيد كثيرا مـن الإحساس بـالظلم والمعانـــاة لـدى هؤلاء الشبـاب العاطلين والمهمشين حيث تمنحهم أطرا من الفعل الاجتماعي ضد الدولة ومؤسساتها، وتنمي في أذهانهم أن الدولة هي المصدر الوحيد للفساد، وهي مصدر الظلم،"[1] ومثل هذه الأفكار المؤدلجة تقود إلى استثمار الدين كواجهة رمزية تحمل في عمقها الإطار الاحتجاجي، وتنصهر فيها قوى التمرد الهامشية كحالة الشباب العاطلين عن العمل المهيأ للثورة على الفشل الاجتماعي والاقتصادي للنظام السياسي.

9 – علاقة بطالة الشباب ببعض الممارسات الاجتماعية الانحرافية:

إن من بين الأهداف المتوخاة من دراسة البطالة عند الشباب هو كشف العلاقة الوطيدة لهذه الظاهرة مع ظواهر اجتماعية أخرى تصنف في خانة المشكلات الاجتماعية، وقد لجأنا إلى تفسير ما هو اجتماعي بما هو اجتماعي على حد تعبير اميل دوركايم. فظاهرة البطالة واحدة من المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي انعكست تداعياتها سلبا على باقي مناحي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية لمختلف الفئات خاصة الشبابية منها، كونها الأكثر تضررا. فالشباب بقدر ما هو هبة ديموغرافية، هو عبء اقتصادي واجتماعي الشيء الذي يستدعي المزيد من الاهتمام به خاصة في ظل تنامي حجم المشكلات الاجتماعية وما ينجم عن ذلك من مخاطر اجتماعية تمس أمن الأفراد واستقرارهم.

يكشف لنا الواقع الاجتماعي الجزائري على أن الشباب، وخاصة العاطلين عن العمل يواجهون أكثر من غيرهم عوائق وصعوبات أدت في الغالب إلى الانحراف، ومن منظور الباثولوجيا الاجتماعية يمكن تعريف المشكلة الاجتماعية "بأنها الخلل الذي يصيب بعض مكونات البناء الاجتماعي، وتصبح مصدر خطورة تهدد النظام الاجتماعي."[2]

[1] فؤاد غربالي، المرجع السابق، ص 97،96

[2] Robert Mayer et Henri Dorvil, **La sociologie Américaine et les problèmes Sociaux, théories et méthodologie**, tome 1, Les presses de l'université du Québec, Canada 2001, P 09

وعلى هذا الأساس سنحاول عرض أهم المشكلات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة بظاهرة البطالة، وفي السياق نفسه نشير إلى أن زيادة حاجات الشباب وعدم تلبيتها يزيد لا محالة من مشكلاته مما يؤدي إلى الاضطرابات، والاختلالات النفسية والفكرية والاجتماعية وظهور العديد من الانحرافات السلوكية.

9 – 1 الشباب البطال وظاهرة العنف:

في إطار جملة التحولات الراهنة التي يعيشها المجتمع في كل مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية، أصبحت ظاهرة العنف وتناميها في الأوساط الشبابية من الظواهر الملفتة للانتباه والمستقطبة للرأي العام المحلي والدولي، إن جرائم وأفعال العنف تكاد تكون يومية، يمارسها شباب (ذكور إناث) من مستويات اجتماعية وثقافية وتعليمية مختلفة في فضاءات اجتماعية متباينة (المؤسسة، الشارع، الأسرة، السوق، المواصلات، الملاعب الرياضية ... الخ) حاولنا فهم الإطار المرجعي لظاهرة العنف في الجزائر من خلال تاريخانية الظاهرة وهذا ما عرضه الباحث عبد الرحمن موساوي في دراسة أنثروبولوجية حول العنف في الجزائر[1]، وجاءت هذه الدراسة بغرض فهم الوضع الاجتماعي المعاش بالجزائر من تصاعد العنف والإجرام خاصة في العشرية السوداء بعد وقف المسار الانتخابي وربط ذلك بنفس الوضعية التي كان يعيشها ثوار الثورة التحريرية حينما شعروا بالغبن وأعلنوا الجهاد كضرورة لنيل الاستقلال والحرية. وفي نفس السياق يشير السوسيولوجي هواري عدي أن مسألة العنف بالجزائر راجعة بالأساس إلى غياب الممارسات الحقيقية للديمقراطية.[2]

توحي ظاهرة العنف في الجزائر إلى التنامي الكبير لها خاصة في الأوساط الحضرية، وتنتشر بشكل واضح وجلي في الأوساط الشبابية، وبما أن موضوع بحثنا حول الشباب حاولنا

---

[1] توفيق مالك شليح ، **العنف في الوسط الحضري دراسة ميدانية بمدينة وهران (حي الحمري وحي الصباح نموذجا)**، أطروحة دكتوراه، في علم الاجتماع ، جامعة وهران 2، 2013-2014 ، ص 12

[2] توفيق مالك شليح، المرجع السابق، ص 13

الكشف عن علاقة ظاهرة البطالة بمظاهر العنف لدى شباب المدينة العاطل، فالتغير الذي صاحب المدن الجزائرية بفضل حركات التصنيع والتحضر العشوائي جعل غالبية المدن تفقد جزءا من طابعها العام وخصوصياتها الثقافية، ودفع هذا إلى ظهور العديد من السلوكات السلبية كمؤشر لانعدام السلوك الحضاري الثقافي والاجتماعي. " وقد يظهر العنف الجماعي أو المواطني في مختلف الولايات والتجمعات السكانية الحضرية منها الريفية والمؤسسات التربوية والجامعية، نتيجة مشاكل عدة تمس المواطن وظروف معيشته اليومية، ومنها انتشار البطالة خاصة في الفئة الشبانية."[1]

إن التهميش الاجتماعي للشباب نتيجة اختلالات سوق العمل، واتساع التفاوت الإجتماعي، وتزايد حدة الفقر، كان محفزا لإثارة السخط على الأنظمة السياسية، حيث نجد في الجزائر أن مشكلة البطالة والفقر والتهميش من أهم المؤشرات التي تجعل الفرد يقوم بالعنف في المدينة. إن الاتجاه العام في اجابات المبحوثين بينت لنا أن الضغوط الاجتماعية وقساوة الظروف المادية، ناهيك عن النظرة القاسية للمجتمع اتجاههم تأتي على رأس مسببات ظاهرة العنف المفضي إلى الحاق الأذى والضرر بالآخر. فهذا المبحوث يقول:

" الميزيريا والخدمة مكانش، ودارنا ما لحقينش

لمعيشة خلاتني نعتدي على بزاف ناس."

ونستطيع أن نميز بين عدة أصناف من العنف الممارس سادت في أوساط عينة بحثنا، حيث لاحظنا العنف المعنوي وهو: " عملية تدمير للآخر تحت ستار الحب والحماية والكلام المعسول."[2] وقد يفضي إلى إلحاق الأذى بالآخر كالسخرية والاستهزاء، والكلام الفاحش

---

[1] بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، **قضايا العنف والتغير الاجتماعي في الجزائر**، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر،2017، ص37

[2] فرح غريس، "رحلة في الانسان"، مقال إلكتروني، منشورات الجيش، عدد 251، 2006 على الرابط الالكتروني الآتي:
www.lebarmy.gov.lb/ar/contentأخطر-أنواع-العنف-وأقلها-إثارة-للاهتمام/ تاريخ الاطلاع 12 مارس 2019 الساعة 18 سا

والعبارات الساقطة غير المحترمة فهذا مبحوث يصرح أنه أسمع كلاما غير لائقا لعون الوكالة المحلية للتشغيل وكان سلوكه مبررا أنهم لا يعاملون كل طالبي العمل معاملة لائقة ويعمدون إلى التمييز والتمايز خاصة بين الجنسين. وما هذا العنف المعنوي إلا امتداد لحالات مشابهة في الفضاء العام وخصوصا وأن الفرد الجزائري أنتج ثقافة خاصة به تتميز بالقسوة والشدة والانفعال حتى وهو يتحدث مع نفسه فما بالك مع الغير، وناذرا ما نرى سلوكات الليونة والرفق في التعاملات اليومية. كما نجد العنف البدني والجسدي وهو عبارة عن حالات متفرقة، ولا نستطيع تعميمها على كل الشباب البطالين، حيث يلجأ الشاب في بعض المرات إلى اعتداءات جسدية على الآخرين لسلب كل ما له قيمة مادية معتبرة كالهاتف النقال، أو نظارة شمسية، أو ساعة ثمينة أو مجوهرات، وحتى المال، ناهيك عن سرقة المحلات والمنازل. وقد يمكن أن يتحول العنف اللفظي والجسدي إلى عنف مسلح باستعمال مختلف الأسلحة البيضاء كالسكاكين والخناجر والسيوف الحادة والعصي... الخ وهذا أخطر ما يمكن الوصول إليه، لأن هذا العنف أخطر من سابقيه وقد يؤدي إلى القتل والموت أو إلى إعاقات وعاهات جسدية بليغة، وقد تضمنت عينتنا مسبوقا قضائيا استعمل العنف بالسلاح الأبيض ضد صديق له. إن الهوية السلبية التي تشكلت لدى المبحوثين من خلال فقدان أو انعدام العمل تعطي قيمة معتبرة للاستعمالات المختلفة لها في الواقع الاجتماعي من خلال شرعنة كل أنماط العنف الممارس من قبل فئة الذكور في الفضاء العام الخارجي وحتى في الفضاء الداخلي الأسري وأصبحنا نسجل حالات اعتداءات عدة ضد الأصول والفروع (الوالدين والإخوة والأخوات) لشباب بطالين من أجل توفير المصروف اليومي. كما أن فئة الإناث هي الأخرى تمارس العنف في حق الأسر التي ينتمون إليها، كالتمرد على سلطة البيت، والخروج والدخول كما تشاء ولبس الألبسة الفاضحة والكاشفة، المحاورات الهاتفية الغرامية من دون احترام من في البيت... الخ من الممارسات التي قد تلحق الأذى المادي أو المعنوي بالآخر.

" إن علماء الاجتماع يتحدثون عن نسبية العنف المرتبط بنظام المعايير الاجتماعية. بمعنى أن نظام القيم الذي يتبناه المجتمع هو المحدد لما هو عنيف"[1] وعليه فإن شباب اليوم يكاد يكون مقتنعا بأن العنف هو السبيل الوحيد لتغيير واقعه الاجتماعي والاقتصادي وهو اللغة الوحيدة التي يفهمها ويخافها ويستجيب لها مختلف المسؤولين وهذا من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة. تعددت الأسباب الدافعة للعنف لدى الشباب الجزائري بين أسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية وحتى دينية فالشاب الجزائري عاش ويعيش في أسرة معنفة، والعنف عنده نتاج تنشئة اجتماعية أسرية نظرا للشجارات والمشاحنات والملاسنات بين مختلف الزيجات الزواجية أمام أبناءهم، ممارسة أساليب تربوية غير صحيحة مع الأبناء ككثرة الضرب، والتوبيخ المستمر والنقد والتحقير، مما انعكس على ظهور العنف التلقائي عند الأبناء وتقبلهم له، ومع كبرهم تصبح ممارساتهم أعنف مع الفضاءات الاجتماعية الحاضنة لهم كالمدرسة، الجامعة الشارع...الخ، كما أشارت العديد من الدراسات السوسيو اقتصادية أن بطالة الشباب سبب رئيسي في تنامي ظاهرة العنف عندهم، نظرا لأنهم يحتاجون إلى عوائد مادية تغطي مختلف احتياجاتهم اليومية، ونظير بطالتهم وتعطلهم عن العمل سيلجؤون إلى ممارسات العنف كالسرقة والتعدي على الآخرين من أجل الحصول على المال، والأخطر في هذا أن المجتمع الجزائري أصبح يسجل حالات قتل عمدية في حق الأولياء الذين عجزوا عن توفير المال لبعض من أبنائهم البطالين.

إن ثقافة العنف عند الشباب أيضا هي وليدة الانفتاح الاعلامي الذي أصبح يغذي العقول بأفكار نمطية غير صحيحة عن الرجولة والبطولة، ويصور المشهد الاعلامي الغربي العنف بشكل صريح من خلال أفلام الأكشن، وأفلام الرعب، ليتمثل الشباب أن البطولة في

[1] عنصر العياشي، "تأليف مجموعة من الباحثين الفرنسيين المجتمع والعنف"، *في مجلة إنسانيات*، وهران، عدد10، 2000، ص 75

الضرب والقتل والسلب والنهب، وعلى هذا الأساس فإن وسائل الاعلام تكرس لتنامي وزيادة العنف خاصة في المجتمعات المستهلكة للأفكار مثل المجتمع الجزائري.

وخلاصة لبعض مسببات العنف نذكر الفراغ الروحي الوجداني المتمثل في ضعف الوازع الديني عند الشباب والذي يعتبر آلية من آليات الضبط والرقابة الاجتماعية، وفي حال تذبذبه وانعدامه يفقد الشباب السيطرة على ذواته ويمارس العنف ويصبح جزء لا يتجزأ من يومياته.[1] أصبح العنف اليوم، ممارسا في مختلف الفضاءات العامة ولم تسلم منه لا الأسرة، ولا الحي ولا الشارع، بل وحتى مختلف المؤسسات، إضافة إلى العنف في الملاعب الرياضية بحيث من المفروض أن تكون فضاءات للترويح، ولكن الشباب الجزائري أصبح يجد فيها الفضاء الذي يعمد فيه إلى تفريغ سخطه وغضبه على الدولة، للتعبير عن مختلف الاكراهات الاجتماعية والضغوطات التي يعيش فيها من بطالة، فقر، أزمة سكن، وكذا تدهور القدرة الشرائية... الخ من المشاكل الاجتماعية، ليمارس العنف في التشجيع بعبارات جارحة وكلام ساقط، وأيضا شجارات وصدامات دامية بين مختلف الفئات الشبابية من المشجعين لتغيب قيم الفرحة والفرجة وتحل محلها قيم سلبية. إن ما يحيل أيضا إلى ظاهرة العنف هو ما لاحظناه من خلال مختلف الجداريات التي يجلس أمامها معظم شبابنا المبحوثين، حيث كتبت هذه الجداريات بشعارات مختلفة تحمل في ثناياها ومضمونها خطابا معبرا عن الواقع الاجتماعي لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين المهمشين والمقصيين والذين يقضون يومياتهم أمام الحائط، مستندين إليه، معبرين فيه بعبارات كتبت بالبنط العريض من امثال ***" لا للحقرة " "لا للتهميش" "حقنا في العمل"*** وكلها عبارات واضحة وصريحة للجهات الرسمية والسلطات المعنية من أجل لفت انتباههم إلى

[1] علي الرومي، "ضعف الوازع الديني يلعب دورا في تفشي ظاهرة العنف الأسري"، جريدة الرياض الإلكترونية، العربية السعودية، نشر بتاريخ: 9يناير 2009، عدد 14809، الرابط الالكتروني: http://www.alriyadh.com/400883، تاريخ الاطلاع: 13 أوت 2017 الساعة 21 سا

حالاتهم المزرية والمنحطة وضرورة عملهم على تحسين هذه الوضعيات وايجاد فرص عمل لهم يضمنون من خلالها الاندماج الاجتماعي والمهني.

9 – 2 الشباب البطال وظاهرة المخدرات :

يعتبر السلوك الإنساني من أعقد الأمور فهو ليس فعلا اجتماعيا مستقلا بذاته، " إن الذي يدعو للتساؤل حقا هو: ما الذي يدفع المرء إلى تبني سلوك معين في ظرف معين.. ثم إلى تغييره أو تكراره في ظرف آخر؟ هل هي العادة؟ هل هي السهولة؟ هل هي اللذة؟ هل هي المكاسب؟ "[1] إن تعاطي المخدرات سلوك نابع من منظومة السلوكيات والظروف الفردية والاجتماعية والبيئية التي يعيشها الشخص المتعاطي، وعلى هذا الأساس قد ينظر إليه أنه خيار فردي موجه ومتأثر بعوامل شخصية واجتماعية كظاهرة البطالة التي يعاني منها المجتمع الجزائري، ويمكن اعتبار الشباب العاطلين عن العمل شرائح اجتماعية غير محصنة أمام ظاهرة المخدرات. ففي سؤال عام لمبحوثينا حول تناولهم أو تعاطيهم للمخدرات بينت النتائج أن (13شابا منهم 02 إناث) قد سبق لهم وأن تناولوا المخدرات. وهكذا فإن الشباب البطال الذي يشعر بالإقصاء الاجتماعي والتهميش، قد يتبنى قيما متناقضة تشكل لهم توجهات نحو تعاطي المخدرات كأسلوب توافقي مع حالات الإكراه والضغط الاجتماعي المعاش. فهذا مبحوث رقم 10 يصرح:

" والفت المخدرات ننسى شويا الهم تاعي. "

وباعتبار العمل يشكل تكريسا لوضعية النضج بالنسبة للشاب ووسيلة لاكتساب مكانة طبيعية للوجود[2]، فإن غيابه يؤثر على شعور الفرد أنه خارج إطار النسيج الاجتماعي حيث أن عدم الاندماج المهني يؤدي إلى عدم الاندماج النفسي والاجتماعي. ثم إن أخطر ما يمكن أن نتصوره هو أن يصل الشاب إلى حالة اليأس والإحباط وهنا تكون كل الأمور

[1] فخري الدباغ، **السلوك الانساني الحقيقة والخيال**، منشورات مهارات النجاح، الكويت، الكتاب 12، جويلية 1986، ص 32

[2] Schnapper, D, **l'épreuve du chômage**, Edition Gallimard. Paris, France, 1994, P76

مهيأة ليتحول هذا الشاب من حالات الإتزان والسلوك السوي، إلى حالات باثولوجية يسودها الإضطراب، وهذا ما ينتج كمحصلة نهائية المزيد من الرفض اتجاه المجتمع والإنسحاب منه وعدم الاحساس بالانتماء إليه.

إن الشباب وفي ظل ظروف القهر الاجتماعي جراء البطالة، وأوقات الفراغ التي يقضونها مع بعضهم البعض قد تتشكل لديهم تصورات واتجاهات معينة اتجاه تعاطي المخدرات. فمن خلال اقترابنا مع مبحوثينا تبين لنا أن غالبية حواراتهم حول الموضوع تبرر هذا الفعل الاجتماعي بغايتين هما: مواجهة متاعب وقساوة الحياة، وكذا الوصول إلى تحقيق المتعة واللذة. فهم بهذا يرون أن المخدرات هي الطريق الأسهل والأنسب لنسيان المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الشيء الذي نراه هروبا من الواقع عوض مواجهته. إن اعادة انتاج التراتبية الاجتماعية لهؤلاء البطالين المنحدرين من أسر وعوائل فقيرة ومتوسطة الحال جعلهم يبحثون ولو في الخيال عن شيء قد يعيد لهم الاستقرار النفسي والسلوكي. وفي دراسة لمليكة رمرام على عينة من الشباب الجزائري أوضحت فيها أن أقوى الأسباب التي دفعت بالشباب إلى طريق المخدرات، هي حالة البطالة المتفشية بشكل كبير، فالشاب العاطل عن العمل تجده يتساءل عن الطريقة التي سيعيش بها، فهو يجهل ما ينتظره فيؤدي به ذلك إلى فقدان الثقة في نفسه، وعدم استطاعته تحقيق الآمال المستقبلية، وهذه الأحاسيس تخلق منه فردا متمردا على هذا المجتمع، الذي لم يستطع أن يوفر له سبل الراحة والأمان[1].

إن التساؤل الذي راودنا ونحن نكتشف أن أكثر من نصف عينتنا يتعاطون المخدرات بأنواعها المختلفة (الحشيش، الأقراص المهلوسة، الكحوليات ، شم الغراء... الخ) بشكل مستمر أو دوري، كان حول مصدر الأموال التي يحصلون عليها من أجل شراء هذه السموم، خصوصا وأنها تباع بأثمان مرتفعة؟ ونشير في الأخير بأن المخدرات بكل أنواعها آفة خطيرة،

[1] مليكة رمرام ، **دور البرامج الوقائية في تغيير اعتقادات الشباب الخاصة بظاهرة الإدمان على المخدرات**، رسالة ماجستير ، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر، 1997-1998 ، ص 97

انتشرت في الآونة الأخيرة بشكل كبير، خاصة وأن الجزائر تعرف حجز كميات ضخمة تقدر بالأطنان سنويا في إطار شبكات التهريب ما بين الدول، بحيث أصبحت ظاهرة المخدرات تجارة عالمية تجاوزت كل الحدود الجغرافية والزمانية. وتبقى بطالة الشباب واحدة من الأسباب القوية في لجوء هؤلاء الشباب إلى تعاطي المخدرات استهلاكا للهروب من الواقع المعيشي القاسي من جهة، واتجارا كعمل غير رسمي نظير العوائد المالية الضخمة التي يجنيها الشباب منها وأصبحت مصدر ثراء فاحش لبعض المحظوظين منهم.

9 – 3 الشباب البطال ومظاهر الحياة الجنسية:

تحظى قضية التحرش الجنسي في المجتمع الجزائري بعناية الكثيرين إعلاميا وأكاديميا على حد السواء، وأصبحت جزءا من خطاب الحياة اليومية بين الأفراد، وبدأ الطابو ينكسر شيئا فشيئا بالحديث عن هذه الظاهرة حيث لم تعد القضية عيبا اجتماعيا كما كان ينظر إليها من ذي قبل، خاصة مع تزايد حجم الظاهرة بشكل ملفت للانتباه، وتفاقمها وتعدد صورها وأشكالها، وانتشارها في الفضاءات العامة كالأسواق، المواصلات، الشوارع أو في الفضاءات المهنية، النوادي الرياضية، الفضاءات التعليمية كالمدارس والجامعات... الخ

قبل البدء في تحليل الظاهرة خصوصا وأنها تنتشر انتشارا واسعا بين الشباب العاطلين عن العمل أو العاملين على حد السواء لا بد من تعريف اجرائي للظاهرة والذي نختصره ونوجزه في الآتي: التحرش الجنسي ممارسة اجتماعية ذات ايحاء جنسي تكون شفوية أو فعلية غالبا ما يقوم بها الذكر لاستمالة الأنثى جنسيا رغم عدم قبولها بذلك. قد تبدو لنا المسألة بسيطة لكنها معقدة للدرجة التي تجعلنا نحللها في اتجاهات عدة، فأمام الانفتاح الاعلامي على الحضارات والثقافات العالمية أصبح شبابنا عرضة لبعض الممارسات الجديدة التي قد تبدو لهم أنها عادية، غير أنها مرفوضة وغير جائزة بالنسبة لمن سبقهم من الأجيال.

فهذا مبحوث رقم 8 يقول:

" بأن اللقاءات والمواعدات أصبحت بشكل

علني صريح والغالبية لهم أصدقاء وصديقات" .

إن القصد من الحديث عن التحرش الجنسي كان لتوضيح موضوع استباحة الجسد الاجتماعي في هذا العصر الذي نعيشه، حيث أصبح بمثابة سلعة تباع وتشترى." وتبقى الغالبية العظمى من ضحايا العنف الجنسي، والناجين منه هم من النساء والفتيات."[1] إن عدم الرغبة التي قد تبديها الأنثى أمام فعل التحرش الجنسي قد لا تكون صادقة دوما، وإنما تكون في حالات معينة خشية الوصم الاجتماعي والعيب الاجتماعي أيضا، فإحدى المبحوثات ونحن نطرح عليهم القضية تقر بأنها تتستر في فعل هذا، بل هي ترى أن التحرش مقدمة لما هو أفضل بالنسبة لها لأنها ستتواعد وستصل إلى الفعل المحرم دينيا من أجل الحصول على المال الذي يعوضها عن حالة البطالة التي تعيشها، وتضيف بأن الوضع المادي للأسرة ككل دون المستوى لذلك هي تتحصل على عوائد مغرية فهي تساعد أسرتها، طبعا تبقى هذه الحالة غير قابلة للتعميم ولكنها تعطينا مؤشرا على فهم التحول الاجتماعي الذي يطال الجسد اتجاه الانفتاح المغلوط على الآخر الذي يبيح المحضورات في مجتمعات لها خصوصياتها ومرجعياتها. وأصبحت الفتاة اليوم قد تتفرج مسلسلات تحضرها مقاطع جنسية مع والدتها وأخواتها وصديقاتها بشكل صريح مما يجعل الفعل الاجتماعي مقبولا ويمكن ترجمته إلى ممارسة اجتماعية، وهذا ما أصبحنا نعيشه كواقع في الساحات العامة والمنتجعات والحدائق العمومية وأماكن الترفيه والشواطئ.... الخ أضف إلى ذلك أن مثل هذه الممارسات الشبابية التي يمكن تصنيفها في خانة البحث عن اللذة هي عند بعض شبابنا المبحوث من منطلق تسيير الوقت اليومي.

[1] شذى عودة، **التحرش الجنسي**، مؤسسة مفتاح للنشر، فلسطين، 2018، ص 4

يتباهى المبحوث رقم 4 بالقول:

" أعاكس فتاة وإذا وافقت سأقضي معها اليوم في

الحديث والمداعبة في حديقة ما، حتى أنسى هموم يومي."

وجدنا أن حالة التعطل تشكل عقبة أمام الحاجات المتعددة وعدم الإشباع فتأخر سن الزواج بحتمية البطالة سيقود إلى البحث عن بدائل من أجل اشباع الرغبة الجنسية، الأدهى أنه حتى الدعارة اليوم أصبحت بمعايير اقتصادية معينة، فهناك دعارة الأحياء الشعبية الفقيرة بدخل منخفض، وهناك دعارة ذات دخل اقتصادي مرتفع على شكل شبكة تعمل بمنطق لكل سلعة سعرها حسب المواصفات التي تطلبها وأصبحت تعتمد على التكنولوجيات الحديثة في الترويج وجلب الزبائن. أجرت الباحثة سارة كرمونا بنيتو دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الدعارة بالمغرب، وأكدت في دراستها أن المبحوثات يتعهرن لدوافع اقتصادية بحتة، وليس لهن خيار آخر غير العمل كخادمات في المنازل وكلا العملين مهين بالنسبة لهن.[1] ومن هذا نستطيع أن نقول بأن الحرمان المادي نتيجة البطالة يصبح دافعا قويا خاصة عند المرأة الشابة للاتجاه نحو الدعارة وقبول كل أنماط التحرش الجنسي. والأبعد من هذا وذاك أن تجعل الفتاة المتعطلة عن العمل وغير المتعطلة أيضا من هذا حرفة للكسب. وقد اتخذت الجزائر موقفا من التحرش الجنسي بتجريم كل من يقوم به، وأصدرت قوانين تدين الفعل وتؤدي بالمتحرشين إلى السجون، غير أن هذه السياسية العقابية غير مجدية لأنها لن تزيد الأمر إلا استفحالا، وإلا عصيانا اجتماعيا مادامت لم توفر تعليما مميزا ناشرا للأخلاق والقيم النبيلة، وأيضا ظروفا اقتصادية مريحة.

[1] سارة كرمونا، **البغاء في شوارع الدار البيضاء**، تر عبد الصمد الديالمي، دار توبقال للنشر، المغرب، 2008، ص 60

9 – 4 الشباب البطال وتمثلاته لظاهرة الهجرة السرية:

تعتبر ظاهرة الهجرة السرية واحدة من المشكلات الاجتماعية التي أصبحت تفرض ذاتها بقوة في الواقع الجزائري، والهجرة ليست بالظاهرة الجديدة على المجتمعات، وإنما الملفت للانتباه فيها هو الأعداد الكبيرة للمهاجرين سواءا بطريقة شرعية أو غير شرعية نحو البلدان الأجنبية، وأيضا فكرة الاستعداد والقابلية للهجرة عند مجموعات وفئات كثيرة، خاصة الشباب منهم. "يعتبر العديد من الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة، بينما يعتبرها آخرون انتهاكا للقانون."[1] ومن مرادفاتها نجد مصطلح " الحرقة" والحراق هو شخص قرر الإنتقال إلى دولة بمحض ارادته (غير مجبر) بطريقة غير قانونية فهو يقوم بمغامرة يجتاز فيها البحر باتجاه أوربا وغالبية هذه الفئة (الحراقة) هم من فئة الشباب تتراوح أعمارهم من **20** إلى **35** سنة، كما نجد أيضا مصطلح " الهربة " بمعنى الهروب والتخفي، وكذلك مصطلح " الهدة " بمعنى عدم الرجوع إلى الأمام. وهذه المصطلحات هي الأكثر تداولا في أوساط الشباب الجزائري. وفي هذا السياق أضحت الهجرة السرية أو الحرقة شعارا وعنوانا للتحدي الاجتماعي، ونجدها حاضرة بكثرة في الخطابات اليومية للشباب وفي مختلف الفضاءات، ليصبح فعل الإقدام على الهجرة السرية فعلا مقبولا اجتماعيا. بينت دراسة اجتماعية للباحثة رتيبة طابي " أن الشباب البطال الذي لا يستطيع ايجاد فرصة عمل في موطنه الأصلي يكون بذلك مجبرا على مواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها وهو ما يؤدي به إلى الاندفاع –بقوة إرادته– نحو الهجرة غير الشرعية وخوض غمار هذه التجربة الانتحارية والمخاطرة بحياته لتجسيد احلامه في الحصول على عمل."[2] وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن الفئات الاجتماعية الأكثر

---

[1] حمزة هداجي، مصطفى مرضي، "الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على السياسات الأوربية" *في المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية*، جامعة أدرار، مجلد 2 ، عدد 2، ديسمبر 2018، ص 256

[2] رتيبة طابي، "البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري"، *في مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، جامعة البليدة 2 ، مجلد 5 عدد 8، ص97

إقداما على هذا الفعل هم شباب مهمشون يعيشون في أحياء شعبية فقيرة ويعانون من البطالة، وقد يكون لهم أصدقاء مروا بالتجربة ذاتها ونجحوا فيها، كما نجد أيضا من الشباب الحالمين بالهجرة مجموعات شبابية متأثرة بالإعلاميات الجديدة من خلال تلك الصورة النمطية التي تبثها مختلف القنوات عن الحياة في بلاد المهجر، الشيء الذي ترك انطباعا خاطئا في أذهانهم ومخيلاتهم بأن الضفة الأخرى هي الجنة الموعودة، بالإضافة إلى هؤلاء نجد أيضا الفئات الهاربة من العدالة والمتابعات القضائية... الخ وقد أعلنت الجهات المختصة في الموضوع أن واقعا جزائريا أليما أصبحنا نعيش فيه بتسجيل فئات جديدة تقبل على هذه الظاهرة كالنساء والأطفال، وحتى الفئات الأكثر استقرارا واندماجا في المجتمع، مما يوحي بأن الإشكال أعمق مما نتصور، ونعتقد أن مسألة الهجرة السرية تعكس وجود أزمة رباط اجتماعي تتحدد من خلال وجود خلل كبير في الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الدينية للمجتمع الجزائري. " ومما يزيد الطين بلة أن المغاربة يدفعون الثمن غاليا مقابل الرحلة إلى أوربا عن طريق بوابة إسبانيا الجنوبية، إذ يلقى عشرات المغاربة حتفهم غرقا بسبب تحطم القوارب التي يستقلونها باتجاه الشمال."[1] تأكد لنا جليا من خلال محاوراتنا مع مبحوثينا الشباب عن ظاهرة الهجرة السرية أن هؤلاء الشباب أصبحوا عاجزين عن تشكيل ذواتهم، وتحقيق أهدافهم الأمر الذي أوجد فراغا اجتماعيا كبيرا استطاعت أن تحتويه الأفكار الهادفة والحالمة إلى تجسيد مشروع الهجرة نحو الخارج في ظل عوامل طاردة وأخرى مستقطبة. فهذا مبحوث رقم 1 يقول:

" لا أرغب إلا بالسفر إلى الخارج بكل الوسائل

والطرق ومهما كان الثمن، لم يبق لي شيئ

في ذهني غير هذا الأمر الذي أدبر له ليل نهار "

[1] سعيد اللاوندي، **الهجرة غير الشرعية**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 65

كما تضيف المبحوثة رقم 17:

" ما أهدف إليه هو الزواج بأجنبي حتى

ولو كان شيخا، المهم السفر إلى هناك "

ومن خلال هذه التصاريحات وغيرها نستشف أن مسألة الهجرة أصبحت تطغى على ذهنيات وممارسات هؤلاء الشباب الذين أصبحوا يرون في مجتمعهم وواقعهم كل صور الفشل الاجتماعي، والإحباط النفسي، وصور القهر والتهميش، كما أنهم يرون بأن النظام السياسي القائم تجسد فشله من خلال الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية من بطالة مرتفعة في أوساط الشباب، شيوع المحسوبية والزبونية، تدني مستوى المعيشة، فشل سياسات التشغيل، نهب المال العام... الخ. اعتبر الأستاذ قاسمي بوعبدالله الباحث في علم الاجتماع السياسي سبب تفشي ظاهرة الهجرة السرية، وارتفاع عدد محاولات الحرقة في الآونة الأخيرة بسبب فشل سياسات التشغيل بالجزائر على كثرة الميكانزمات والبرامج إلاّ أن الخلل يبقى في تطبيقها على المستوى المحلي.[1] ومن هذا نفهم أن الهجرة السرية الآن بعد تضييق الخناق على الهجرة القانونية (مشكل التأشيرات) أصبحت في نظرهم وسيلة مشروعة للخروج من شبح البطالة، والهروب من الواقع المعيشي المزري الذي لا يبشر بالخير على الإطلاق.

إن المتتبع للظاهرة يقر بأنها ظاهرة غير بريئة وإنما هناك الآن شبكات منظمة محلية ودولية لإدارة هذا الفعل الاجرامي بداية من استقطاب المهاجرين إلى غاية تحصيل أموال وايتاوات السفر إلى الجنة الموعودة (أوربا العجوز)، " فعمليات تهريب البشر تحقق أرباحا تصل إلى **4,4** مليار دولار ومنه ندرك خطورة هذه الظاهرة التي تفشت في السنوات الأخيرة كالوباء ويحصد نتائجها السلبية الشباب من أبناء العالم الثالث الذين يدغدغ مشاعرهم حلم السفر والترحال والحياة في دول الشمال. وغاب عن بالهم أن عصابات تهريب المهاجرين تتعامل

[1] قاسيمي بوعبد الله، "الهجرة السرية سببها فشل سياسات التشغيل"، *مقال بجريدة الجمهورية*، تاريخ النشر: 28 سبتمبر 2014

معهم وكأنهم أموال إضافية أو بضاعة في مخازن سيتم إطلاقها في الأسواق في الوقت المناسب وبأعلى الأسعار."[1]

إن فعل الهجرة غير الشرعية عند شبابنا الجزائري، وما تثيره هذه الممارسة داخل الجزائر وخارجها، والصورة البشعة التي تتم بها عبر قوارب الموت تستدعي وتؤكد على ضرورة مراجعة مختلف السياسات التنموية خاصة الموجهة للفئات الشبابية. ثم إن التعاطي الفعال اتجاه الظاهرة لابد أن يقوم على تبني استراتيجات ورؤى عقلانية لمؤسسات الدولة تأخذ على عاتقها الحرص على التقسيم العادل للوظائف، كما تحرص أيضا على توفير العدالة الاجتماعية بين مواطنيها، وأن المواطنة الحقة تكون عندما نقتسم الخير والشر بالتساوي، لا عندما تكون هناك فئات محظوظة تعيش في قمة البذخ والترف وأخرى مغلوبة تعيش في أسفل المراتب الاجتماعية، وتعاني من كل مظاهر الحرمان والإقصاء والتهميش الاجتماعي.

[1] سعيد اللاوندي، المرجع السابق، ص 5

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل الميداني أن نعيش حدث البطالة مع عينة بحثنا، من خلال عرض جوانب كثيرة من الحياة اليومية لهؤلاء الشباب العاطلين عن العمل، وهذا من خلال رصد مختلف علاقاتهم وتفاعلاتهم الاجتماعية، مع ذواتهم ومع باقي أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة. تبين لنا من خلال عرض الخصائص والمميزات العامة للمبحوثين أنهم من أصول اجتماعية هشة، ومتوسطة الحال في الغالب يعيشون أوضاعا مزرية يعتريها التذمر الشديد جراء حالة التعطل واللاعمل، مما جعلهم يبدون نوعا من التمرد على الواقع الاجتماعي وعدم الرضا. فهم يقضون وقتهم في رحلة البحث عن الشغل مترددين على الوكالة المحلية للتشغيل، وقد يكون هؤلاء الشباب مدفوعا إلى البحث أيضا على علاقات شخصية تسهل وتعجل لهم أمر الحصول على الوظيفة، ليبقى في الأخير الشارع والمقهى الفضاءان المستقطبان لهؤلاء البطالين وفيهما يمكن ملاحظة جملة التفاعلات الاجتماعية اليومية فيما بينهم، وبين باقي أفراد المجتمع. ونكاد نقول بأن الشباب البطال اليوم أنتج مجتمعا خاصا به، ينعت بالمهمشين والمنبوذين والناقمين على أحوالهم ومآلهم، وأصبحنا اليوم أمام سوسيولوجيا تبحث عن فهم السلوكات غير المنطقية التي يبديها هؤلاء الشباب، والذين يعيدون انتاج التفاوت الاجتماعي والإقصاء الذي عاشته معظم الأسر المنحدرين منها. ويبقى أن نشير في خلاصة هذا الفصل إلى العلاقة الوطيدة لظاهرة البطالة بتنامي مختلف السلوكات الانحرافية والإجرامية عند هؤلاء الشباب العاطلين والتي أصبحت تهدد أمن وسلامة واستقرار المجتمع، وهذا ما يستدعي التعجيل بإشراك الشباب "كفاعل اجتماعي" في كل السياسات الرامية إلى احتواء البطالة والحد منها اشراكا حقيقيا يمكنه من خلاله تحقيق اندماجه الاجتماعي والمهني وأن يكتسب قيم المواطنة الحقة.

الفصل الـرابع

اتجـاهـات الشباب البطال

نحو العـمل غيـر الرسمـي

تمهيد:

أصبح الداخلون الجدد من الشباب إلى سوق العمل بالجزائر يواجهون في الآونة الأخيرة مهمات صعبة للظفر بفرصة عمل لائق، فمعدلات البطالة ترتفع في ظل ازدياد فرص العمل المؤقت وغير المنظم، وغيرها من أشكال العمل غير الثابث. سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق إلى توجهات بعض الشباب البطال إلى مزاولة أنشطة غير رسمية، طبعا هذا القطاع الذي أصبح ينمو بشكل ملفت للانتباه في ظل عجز السلطات الرسمية على احتواء الوضع ومحاولة ايجاد سبل واستراتيجيات للتقليل من الوافدين الجدد يوميا إلى هذا القطاع في ظل تشبع القطاع الرسمي وعدم قدرته على استيعاب الأعداد الهائلة من المسجلين بصورة رسمية في مختلف وكالات التشغيل، هذا ما خلق تذبذبات واختلالات في سوق العمل بين العرض والطلب، وأصبح العديد من الشباب البطال يتجه إلى خلق عمل له في القطاع غير الرسمي ريثما يحظى بفرصة العمل في القطاع الرسمي.

وننوه هنا إلى أن القطاع غير الرسمي أصبح يشكل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في مختلف الدول النامية وتتفاوت نسب العاملين به من دولة إلى أخرى. ويرى المكتب الدولي للعمل أن عجز مختلف الاقتصاديات على خلق مناصب الشغل الضرورية لامتصاص اليد العاملة يعد أحد الأسباب الرئيسية لانتشار الاقتصاد غير الرسمي. ونشير إلى أن هذا القطاع يعتبر مصدر عيش الملايين من العائلات خاصة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب). قادتنا ملاحظاتنا الميدانية ونحن بصدد انجاز هذا البحث إلى الوقوف على هذه الظاهرة من خلال وجود بعض من مبحوثينا وليس كلهم يشتغلون بصورة غير رسمية فحاولنا قراءة مختلف تصوراتهم لهذا العمل الظرفي، كما نود ابراز جانب من جوانب الحياة اليومية لهؤلاء الشباب من خلال مجموعة من المؤشرات.

1 – ماهية الاقتصاد والعمل غير الرسمي :

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من المواضيع الحديثة التي تحاط بكثير من الأهمية البحثية، وعادة ما تتعدد وتختلف تسمياته كالاقتصاد الموازي، السوق السوداء، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المنظم... الخ من التسميات، من الملاحظ أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ازداد انتشارها في البلدان النامية بشكل كبير، وتعد الجزائر من البلدان التي تعاني من هذا المشكل، ويرجع هذا إلى التغيرات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، حيث لم يعد بمقدور قطاع التشغيل تلبية كل الاحتياجات، بالإضافة إلى ركود الاستثمار في العديد من القطاعات. " يصعب اعطاء مفهوم دقيق للاقتصاد غير الرسمي غير أن المكتب الدولي للعمل استخدم ثلاث مقاربات مختلفة لتعريفه:

– الاتجاه الإحصائي: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد الذي لا نستطيع قياسه.

– الاتجاه القانوني: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد المخفي والخارج عن كل إطار قانوني.

– الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي: الاقتصاد غير الرسمي عبارة عن مجموعة من الأفعال التي تهدف إلى سد ثغرات العجز والنقائص الموجودة في الاقتصاد العادي الرسمي. "[1]

يرجع الفضل في اكتشاف مفهوم الاقتصاد غير الرسمي كمفهوم جديد إلى العالم الأنثروبولوجي كيت هارت (**K, Hart**) عندما قام بإجراء بحثه حول البطالة الحضرية بإفريقيا (غانا) في بداية السبعينات وقدم ورقة علمية ناقش من خلالها قضية فقراء المناطق الحضرية وقال عنهم بأنهم ليسوا عاطلين عن العمل لأنهم غالبا ما يعملون بعوائد مادية متدنية، وأن أجورهم غير منتظمة تتم بطريقة غير قانونية ومخفية عن التنظيم الاداري.[2]

---

[1] ملاك قارة، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 8

[2] كيث هارت، **التطور والتقدم**، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان، الأردن، 2007، ص 17

وقد تطرق الباحث الجزائري اسماعيل قيرة وزملاء له إلى الحديث عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي كونها ظاهرة يستطيع من خلالها الفقير تحقيق عائد مادي دون أي تهديد للغني، ويضيف بأن سياسات التنمية المختلفة لم تستطع النفاذ إلى الطبقات الفقيرة الهشة، الأمر الذي يتطلب تحديد جماعة القطاع غير الرسمي كجماعة مستهدفة من طرف القائمين عل مختلف السياسات التنموية المرسومة والمنتهجة والمطبقة حتى نضمن نوع من المساواة والتوزيع الملائم للموارد.[1] ومن هذا يتضح لنا أن الاقتصاد غير الرسمي يقوم على فكرة أن هذا القطاع يضم أنشطة هامشية توفر دخلا للفقراء، وتشكل لهم شبكة الأمان في وقت الأزمة تماما كما هو الحال لفئة البطالين الذين يجدون فرصة التشغيل غير الرسمي لتحقيق نوع من الدخل المادي لسد حاجاتهم المختلفة. يمكن الإشارة إلى " أن القطاع غير الرسمي هو قطاع غير محمي، متكون من وحدات لا تستطيع الدخول إلى النظام الرسمي، كما أنها لا تستطيع الاستفادة من مزايا القطاع الرسمي." [2] يرى الاقتصادي (**V.Tanzi**)أن الاقتصاد غير الرسمي هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغ عنها للسلطات الضريبية، والتي تدخل أو لا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي.[3] ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الاشتراكات الضريبية من المعايير الأساسية لتمييز الاقتصاد الرسمي من غيره، فعادة ما يتم التهرب من دفع الضرائب للجهات المختصة من طرف الناشطين في هذا القطاع، فقرار التملص من دفع الضرائب عادة ما يعتبر بعائد محتمل، وفي الوقت ذاته يحمل خطورة أن يصبح الفرد متابعا قضائيا وعرضة للعقاب.

قد يتبادر إلى أذهاننا طرح التساؤل التالي: لماذا ينخرط الأفراد في الاقتصاد غير الرسمي؟ خاصة وأن الظاهرة في الجزائر لم تعد مقتصرة فقط على البطالين، أو الفئات الشبابية، ولكن

---

[1] ابراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، وعبد الحميد دليمي، **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 98

[2] نابوليوني لوريتا، **الاقتصاد العالمي الخفي**، تر لبنى حامد عامر، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط 1، 2010، ص 68

[3] مروان بن قيدة، "التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظيمه"، *في مجلة الاقتصاد الجديد*، العدد 11، المجلد 02، 2014 ص 154

تعدت الأمور إلى ملاحظة أنه حتى بعض العاملين في القطاع الرسمي أصبحوا يتوجهون إلى النشاط غير الرسمي بعد نهاية دوام عملهم. فحسب **قاري بيكر (Gary Becker)** أن مزايا العمل في الاقتصاد الرسمي ليست جذابة وأن الفرد يضيع وقتا أطول في الراحة، وأن استعداد الفرد لتلقي دخل أعلى سيفرض عليه أن يتخلى على وقت راحته مقابل العمل في الخفاء للحصول على هذا الدخل. وهو يعتبر بأن الوقت سلعة ناذرة.[1] يبقى الحديث عن الاقتصاد غير الرسمي متواصلا الأمر الذي يصعب الاتفاق حول تعريف واحد شامل يحوي جميع الأفكار والآراء المرتبطة بالظاهرة، غير أن ما يهمنا بالدرجة الأولى هو النظرة السوسيولوجية والدلالات الاجتماعية المستقاة نظير التعامل مع مثل هاته المفاهيم، يشير جورج بلانديه **(G Balandier)** في كتابه المعنى والقوة أن المجتمعات تفهم من خلال واقعها والذي تعبر عنه من خلال المستوى اللارسمي،[2] والأنشطة غير الرسمية مظهر من مظاهر هذا الواقع الاجتماعي والتي من خلالها يمكن رصد مختلف السلوكات والأفعال الاجتماعية لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين. كما قدم الباحث أحمد هني نظرته في الاقتصاد غير الرسمي على أساس أنه ينحصر في جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة، أو أنها تعمل بغض البصر عنها.[3] وهو بهذا يتفق إلى حد بعيد مع نظرة السوسيولوجي ألان موريس **(A. Maurice)** الذي أعطى تعريفا معمقا للقطاع غير الرسمي: " بأنه نظام متعدد وشامل تشكل فيه السوق السوداء العنصر الأكثر بروزا، مع تضمنه لنشاطات غير مراقبة. فهو نظام يفرض نفسه بقوة في مختلف مجالات اعادة الانتاج الفيزيقي والأجر بهدف سد الثغرات التي يتركها القطاع الرسمي."[4]

تعتبر دراسة **(De Soto)** من أشهر الدراسات التي قدمت حول القطاع غير الرسمي بالبيرو سنة 1989، وإلى حد بعيد قد نتشابه مع هذه الدولة النامية، ناهيك على أن الدولتان

---

[1] BRUNO Lautier, **L'état et l'Informelle**, édition l'harmattan, Paris, France, 1991, P 73
[2] Balandier George, **Sens et Puissance**, édition PUF, France, 1981, P 7
[3] Ahmed Henni, **Essai sur l'Economie Parallèle cas de l'Algérie**, édition EANG, Alger, 1991, P 42
[4] سليمان بوزيدي، المرجع السابق، ص 60

تشتركان في نفس التوجه الإيديولوجي والاقتصادي ونقصد "الاشتراكية" وهذا ما نراه يتيح لنا التقارب في طرح الموضوع. فهو يرى أن القطاع غير الرسمي هو مجموع "الشركات والعمال والأنشطة التي تعمل خارج الأطر القانونية والتنظيمية التقليدية، ومن ثم فإن العمل في القطاع غير الرسمي يترتب عليه الهرب من أعباء الضرائب والقواعد التنظيمية، غير أنه من جهة ثانية يؤدي إلى الحرمان من فوائد الحماية الاجتماعية، وباقي الامتيازات الأخرى التي تقدمها الدولة."[1]

وقد يختلف مفهوم القطاع غير الرسمي من دولة إلى أخرى، " ففي الدول المتقدمة يعتبر جريمة، بينما في الدول النامية فهو تراكم ناتج عن البيروقراطية والقوانين السيئة."[2] وقد يبدو لنا أن الجزائر غير منزعجة من هذا القطاع كونه من أدوات السلم الاجتماعي غير أن المشتغلين في هذا القطاع هم غير سعداء بأوضاعهم غير المستقرة، وتذبذب مداخيلهم المالية فهم مرات يحصلون على عوائد مرتفعة، بينما تبقى في غالب الأحيان مداخيلهم دون المستوى نظير الحركة التجارية البطيئة وتدهور القدرة الشرائية لغالبية المواطنين.

وبناءا على كل الذي سبق نخلص إلى حصر مفهوم القطاع الرسمي اجرائيا حيث نقصد به مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا تستطيع الدولة معرفة حجمها، ولا مراقبتها. غالبا ما يشمل هذا المفهوم عمليات التشغيل الذاتي، والعمل في المؤسسات والورشات الصغيرة غير المصرح بها، وتوسع العمل غير الرسمي في الجزائر ليشمل أيضا بعض العاملين أو الموظفين الرسمين الذين اقتحموا الفضاء اللارسمي لتحسين مستوى مداخيلهم.

---

[1] هرناندو دي سوتو، **الدرب الآخر "الثورة الخفية في العالم الثالث"**، ترجمة :شوقي جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة،1997 ، ص15 .

[2] هرناندو دي سوتو، المرجع السابق، ص 17

2 – واقع التشغيل في القطاع غير الرسمي بالجزائر :

لقد تأكد من خلال مختلف التجارب التي عرفتها الدول التي لم تجد مخرجا من أزمتها الراهنة أن الاصلاحات الاقتصادية هي السبيل لذلك. " لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة وأزمات اقتصادية من أهمها أزمة 1986، هذه الأخيرة أبرزت بشكل عام مكانة القطاع غير الرسمي كظاهرة تتسم بالتوسع والتنوع خاصة في المرحلة الانتقالية التي تعرفها الجزائر من الاقتصاد المخطط نحو اقتصاد السوق. إن حدة هذه الأزمة أثر على التوازن بين امكانيات التشغيل من ناحية ومتطلبات الأفراد من جهة أخرى، وأمام تفاقم هاجس البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشى لعدد كبير من أفراد المجتمع، ظهر الفضاء غير الرسمي كوسيلة احتجاج أمام الوضع الراهن، وجواب على التهميش وبالتالي محاولة البقاء."[1] وعليه فقد ساهمت الاصلاحات الهيكلية المتبناة من طرف الجزائر والتي كانت تحت اشراف وإدارة المؤسسات المالية الدولية خلال فترة التسعينات في تنامي معدلات البطالة لتصل إلى مستويات جد مرتفعة، خاصة بعد انتهاج الحكومة آنذاك جملة من الاجراءات على غرار تسريح العمال وخوصصة المؤسسات... الخ فانعكس ذلك سلبا على سوق الشغل الذي عجز على تغطية كل طلبات العمالة في الاقتصاد الرسمي. " فالقطاع الرسمي الذي يتوجه له قانون المالية بأرقامه وتوقعاته لا يمثل إلا الجزء الضئيل من الاقتصاد الجزائري الذي يسيطر عليه القطاع غير الرسمي، بأرقامه الفعلية ومنطقه الخاص. قطاع هو الذي يقود الحياة الاقتصادية، هو الذي يوجه الأسعار وهو الذي يحدد التوجهات. قطاع لا تتعامل معه أرقام قانون الميزانية ولا تحسب فيه نسبة التضخم الفعلية ولا نعرف شيئا مؤكدا عن الأجور الموزعة فيه وحتى عدد عمالته بالضبط ولا كمية انتاجه."[2]

---

[1] عبد الحفيظ عطار، **القطاع غير الرسمي من خلال العمل غير الرسمي – دراسة العمل المنزلي نموذج–**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة تلمسان، 2000-2001 ، ص 4

[2] ناصر جابي، **الجزائر: سنوات بوتفليقة**، المرجع السابق، ص 189

ويستحوذ القطاع غير الرسمي بالجزائر على كتلة نقدية كبيرة جدا نظرا للسيولة المالية العالية التي تتطلبها تسوية مختلف التعاملات. هذه الكتلة النقدية وجب التفكير في تحويلها والاستفادة منها لإنعاش الاقتصاد الرسمي.

يمكننا ملاحظة أصناف متباينة يشتغلون في القطاع غير الرسمي بالجزائر، ومن بين هذه الفئـات نستطيع ذكر الفئـات العاطلة (البطالين) حيث يستقطب القـطاع غير الرسمي أعدادا غفيرة من الشباب العاجز واليائس من الحصول على فرصة العمل في القطاع الرسمي. ولما كانت وتيرة توفير فرص العمل غير كافية لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل فقد نتج عن ذلك زيادة في معدلات البطالة وظل هذا القطاع هو المصدر الأساسي للتشغيل غير الرسمي في الجزائر حيث " يؤدي دورا هاما في توفير مناصب شغل للكثير من الأفراد الذين لم يستوعبهم سوق العمل الرسمي. كما يعتبر حلا لمشاكل سوق العمل في الجزائر واختلالاته."[1]

تعتبر نسبة التشغيل من بين المؤشرات التي لا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال في تقييم أداء سوق العمل، وتسعى الهيئات الحكومية إلى إعداد تقارير دورية لتحديد حصيلة تقريبية لحجم العمالة في القطاعات غير الرسمية خاصة وأننا نرى أن هذا النوع من التقارير يتميز بغياب الدقة مما ينقص من مصداقيتها وهذا بسبب كون الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي تتميز بالسرية والغموض، مما يصعب من اعداد تقارير موضوعية بخصوص هذا. " فإلى أي حد يمكن اعتبار التشغيل غير الرسمي مرادفا للفقر والتهميش، وبالتالي تظل ممارسته في أوقات الأزمات، أم أنه لا مجال لاستبداله حتى في فترات النمو والانتعاش؟"[2]

من وجهة نظرنا قد نرى بأن التشغيل غير الرسمي يعمل على امتصاص فائض اليد العاملة وبالتالي يحاول خلق التوازن في سوق العمل فهو إذا المكمل للقطاع الرسمي، ولربما هذا

---

[1] رشيد بوعافية، مروان بن قيدة، "التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظيمه"، *في المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، جامعة المدية، عدد9، أفريل 2018، ص 251

[2] عبد الحفيظ عطار، **التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم والانسانية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 2

ما يجعل الدول النامية تغض الطرف عنه في الكثير من الأحيان كما هو حال الجزائر بالرغم من إقرارها بأنه ينهش الاقتصاد العام للبلدان. وخير مثال على هذا سوق الصرف الموازي بالجزائر أو ما يعرف بالسكوار. تستدعي الضرورة البحثية في بعض المرات إلى التطرق إلى نقيض الشيء لمعرفة كيف يعمل أصل الشيء، وهذا بالبحث عن أسباب فشل المؤسسات الرسمية في الاقتصاد الرسمي من خلال البحث في أسباب وخصائص الاقتصاد غير الرسمي وهذا ما سيقود في الأخير إلى فهم أفضل لمعالجة أسباب هذا الفشل وهذا الاخفاق.

ونستطيع الحديث عن أسباب تنامي التشغيل غير الرسمي بالجزائر بايعازه إلى أسباب سياسية واجتماعية، وكذا أخرى اقتصادية. حيث " تعتبر القيود الحكومية المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد أحد أسباب ظهور القطاع غير الرسمي، وعند تحليل نمو القطاع غير الرسمي لا يمكن إهمال مؤشر النمو الديموغرافي في الدول النامية، حيث أن نمو القطاع غير الرسمي مرتبط بالفائض في اليد العاملة والتي لم يستوعبها سوق العمل، ناهيك عن تفشي ظاهرة الفقر وبشكل كبير، حيث تعمل هذه الظاهرة على تنامي حجم هذا القطاع."[1]

إن محاربة التشغيل غير الرسمي لا تكون باستهداف هذا النوع من الإقتصاد في حد ذاته، وإنما يتطلب هذا أن تقف السلطات المعنية على الأسباب التي دفعت بتنامي مثل هذه الأنشطة غير الرسمية. ولعل البطالة وخاصة بطالة الشباب تبقى في نظرنا من الأسباب الرئيسية الدافعة إلى مثل هذه النشاطات البديلة، وقد وقفنا ميدانيا على نماذج شبابية تعيش شبح البطالة تسعى وراء أي سياسة، وتنتهز أي فرصة، ولا يهمها أن تخترق القوانين بالعمل اللارسمي من أجل تحصيل مدخول الكفاف الذي تعيش منه. يظهر القطاع غير الرسمي على أنه فضاء يتميز بنوع من الاستقلالية والحرية، وسنعمد إلى توضيح الدوافع التي أدت بهم إلى مزاولة هذه النشاطات اللارسمية.

[1] ثورية بلقايد ومبارك بن زاير، "البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر"، *في مجلة البشائر الاقتصادية*، جامعة بشار، العدد6، سبتمبر 2016، ص ص 128، 129

3 – المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر :

تعود البدايات الأولى لظهور ما يصطلح عليه بالسوق السوداء بالجزائر إلى بداية السبعينات، وكان السبب المباشر في هذا حركات النزوح الريفي آنذاك، وما رافق هذه الهجرات الداخلية من كثرة الطلب على السلع الغذائية، أما معالم الاقتصاد غير الرسمي فقد بدأت تظهر بشكل جلي بعد الأزمة النفطية في منتصف الثمانينات مما دفع بالدولة الجزائرية إلى الاسراع ببعض الاصلاحات الاقتصادية وتغيير النظام الاشتراكي إلى نظام السوق الحرة، أو ما يعرف باقتصاد السوق وهذا ما ساعد على تنامي القطاع غير الرسمي بشكل ملفت للانتباه. فالقطاع غير الرسمي بالجزائر لم ينشأ من العدم أو بالصدفة وإنما كان نتيجة جملة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر عبر فترات متعاقبة. [1]

ويمكن تقسيم أهم المراحل التاريخية التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى:

أ- مرحلة الاقتصاد غير الرسمي الخفي: شهدت بداية السبعينات استثمارات كبيرة حوالي (**50%**) من الدخل الوطني مما سمح بتوفير مناصب الشغل، غير أن عدم التحكم في التكنولوجيا المستوردة انعكس على الإنتاج الوطني فتم اللجوء إلى الاستيراد، وعرفت بداية الثمانينات برنامج ضد النذرة والذي كان من نتائجه ميل قوي لدى المجتمع باتجاه التخزين وأدى إلى ظهور سوق موازي يتحكم فيه المحتكرون والمضاربون.[2]

ب- مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي (1986-1998): إن ما ميز الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة هو سلسلة التحولات الجذرية بعد أزمة انهيار أسعار النفط، حيث " تميزت هذه المرحلة منذ سنة 1986 بأزمة مالية واضطرابات سياسية واقتصادية إلى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في 1989 – 1991 – 1994 والتي أفضت إلى

---

[1] ملاك قارة، المرجع السابق، ص 119

[2] نجاة مسمش، **الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر1980– 2014** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2017-2018، ص ص 267، 268

إعادة جدولة الميدونية الخارجية، كما تزامنت هذه الفترة مع الاصلاحات الهيكلية وتراجع القطاع العام وتسريح العمال."[1] وقد دفعت الجزائر ضريبة ثقيلة جراء تبنيها سياسة إعادة الجدولة المفروضة عليها من المؤسسات المالية العالمية، وكان خيارا سياسيا بمثابة شر لابد منه في ظل محدودية الخيارات الاقتصادية أنذاك وحتى بحكم الظروف السياسية غير المستقرة التي ساهمت في التسرع لتبني هذه السياسة والتي تركت آثارا سلبية خاصة على الناحية الاجتماعية إذ ارتفعت نسب البطالة بشكل كبير، وهذا ما أدى بدوره إلى استفحال انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية، وظهور ممارسات سلبية مثل: " الطرابندو" ، " تجارة الحقيبة "، التي انتشرت لدى بعض النساء الجزائريات في هذه الفترة.[2]

ج- مرحلة توسع القطاع غير الرسمي بعد سنة 1999: ويمكن أن تقسم المرحلة إلى مرحلتين حيث شهدت الفترة الممتدة من 1999حتى 2013 استقرارا على مستوى الاقتصاد الكلي نظرا لاسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية جراء العوائد المادية الحسنة والجيدة نظير ارتفاع ايرادات صادرات المحروقات في هذه الفترة، انخفاض نسب البطالة مقارنة بالتسعينات، انخفاض معدلات التضخم، مراجعة نظام الأجور والذي سمح بتحسين القدرة الشـرائية للكثير مـن الأسـر والعوائـل.[3]

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة انهيار اسعار البترول من جديد بداية من سنة 2014 إلى يومنا هذا، وهذا ما عمل على انتهاج الدولة على سياسيات تقشفية وإلغاء العديد من المشاريع، وحتى تجميد التوظيف في بعض القطاعات وهذا ما جعل الاقتصاد غير الرسمي ينمو بشكل كبير وأصبح يستقطب ملايين العاملين الذين لم يجدوا حظا لهم في القطاع الرسمي.

---

[1] نسرين يحياوي، "الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم، الأسباب، النتائج"، *في مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية*، جامعة أم البواقي، العدد6، ديسمبر2016، ص 296

[2] مريم أحمد قدوري، **الاقتصاد الموازي بين الجزائر والامارات فضاء أبطاله نساء**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص90

[3] ملاك قارة، المرجع السابق، ص 120، 121

4 – الشباب البطال بين ممارسة وعدم ممارسة أنشطة غير رسمية :

اتضح لنا من خلال المقابلات الميدانية التي أجريناها مع عينة البحث، أنها انقسمت بين فئتين: إحداهما تتعلق بأولئك الذين يمارسون أنشطة غير رسمية علها تجد في هذا القطاع ضالتها، وتلبي مختلف احتياجاتها اليومية البسيطة، أما الفئة الثانية فيتعلق الأمر بأولئك الذين لا يمارسون أعمالا غير رسمية.

الجدول رقم (28): توزيع أفراد العينة حسب ممارسة أو عدم ممارسة أنشطة غير رسمية.

	التكرار		النسبة المئوية
	ذ	أ	
الذين يمارسون أنشطة غير رسمية	10	2	60 %
الذين لا يمارسون أنشطة غير رسمية	4	4	40 %
المجموع	14	6	100 %

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة معتبرة من الشباب المبحوثين (**60%**) والذين صنفناهم في خانة البطالة (حالة التعطل) يمارسون نشاطات مختلفة غير رسمية، هذا ما يثير إشكالا معرفيا بخصوص المفهوم المتبنى للبطالة، وقد وجدنا أنه من الصعب أن نضبط من هو البطال الحقيقي بالجزائري؟ هؤلاء الشباب بادروا بأنفسهم واقتحموا السوق غير الرسمي كبائعين متجولين، أو بائعين على الأرصفة، أو نجدهم يتحينون المواسم الدينية والوطنية والأعياد لبيع بعض الأغراض الاحتفالية في مثل هاته المناسبات (رمضان، عيد الأضحى والفطر، المولد النبوي الشريف، احتفالية رأس السنة الامازيغية ... الخ)، بالإضافة إلى عمل بعضهم في مواسم الاصطياف على ضفاف الشواطئ كبيع الشاي وبعض الحلويات التقليدية، وتبقى مهنة "حمال" في الأسواق الشعبية مهنة غالبية الشباب البطال.

فهذا مبحوث رقم 4 يقول:

" انزل يوميا إلى السوق لتحميل الخضر والفواكه

ابدأ في حدود الساعة الخامسة صباحا وأنهي

قرابة منتصف النهار، ولا اعمل الا إذا كنت مريضا"

ومن هذا التصريح نستشف شقاوة مثل هذه الأنشطة وظروفها السيئة، وبخصوص الأجر يجمع غالبية المبحوثين بالقول: ***"كل يوم وبركته"*** وهو في الغالب في حدود 1000دج يوميا، ويبقى هذا المدخول في نظرنا هزيلا وقليلا مقارنة بحجم العمل ووقته (ساعات غير محددة) بالإضافة إلى عدم اشتراكاتهم في صناديق التأمين مما يحرمهم من معاشاتهم اللاحقة ومن التغطية الصحية لهم ولذويهم. فهذا مبحوث رقم 8 يقول:

" اغتنم فرصة وجود سيارة في البيت تعود لأخي المغترب

بفرنسا وأعمل طاكسي مخفي وكل مرة وكيفاش."

أما بخصوص العمل الأنثوي وقفنا على حالة لفتاة شابة اقتحمت بدورها السوق وهي تبيع خبز الدار " المطلوع " وبعض من الحلويات التقليدية وعندما سألناها بأن هذه المهنة تتواجد بكثرة وهناك محلات رسمية تشتغل في هذا أجابتنا بأن:

"كل واحد ورزقه، وهي لا تخشى المنافسة لأن لها زبائنها الأوفياء".

لاحظنا أيضا أن هناك شبابا يبيعون الخضر والفواكه بمحاذاة المساجد، فهم يغتنمون فرصة خروج المصلين بعد كل صلاة وخاصة يوم الجمعة لبيع منتجاتهم، فعوض تأدية الصلوات هم منهمكون في تحضير الأوزان المختلفة لمختلف الخضر لعرضها وبيعها بأسعار نوعا ما متدنية عما يعرض في الأسواق الرسمية وهذا ما يحقق ربحا لهم حين كثرة الطلب عليهم. أما النسبة الثانية (**40%**) فقد صرحوا بأنهم لا يمارسون أي نشاط مالي، وهذا ما فسرناه وربطناه بأنهم يتحصلون على مصروفهم اليومي من طرف عوائلهم وأسرهم، بالإضافة إلى تكتمهم عن بعض

الممارسات غير المشروعة التي تجلب لهم عوائد مادية كبيرة كبيع المخدرات بشتى أنواعها، وأيضا بيع الأغراض المسروقة، ولولا أننا نقاسمهم نفس الحي ما علمنا بأن بعضا من مبحوثينا الذين صرحوا بأنهم لا يمارسون نشاطات هامشية، هم كذلك يتعاملون في أنشطة محضورة ولا يستطيعون البوح بأسرارهم. ومن هذا نستطيع تصنيف العمل غير الرسمي إلى صنفين أنشطة غير رسمية مشروعة وأخرى غير مشروعة. الأولى مداخيلها متوسطة ومقبولة وحتى ضعيفة، أما الثانية يجرمها القانون ويتعرض أصحابها لمتابعات قضائية وعوائدها المادية خيالية وكبيرة وتشكل الثراء في أقصر مدة زمنية ممكنة.

"إن اتساع أنشطة هذا القطاع، قد أمد أعدادا كبيرة من السكان الحضريين الهامشيين وخاصة الشباب بفرص العمل، وأتاح لهم بالتالي الحصول على دخول كمثل أقرانهم الذين يعملون في أنشطة القطاع الرسمي. "[1] وتبقى مثل هذه الأنشطة غير خاضعة للتنظيم الرسمي، يسعى من خلالها أصحابها تأمين قوت يومهم، وكل المبحوثين الذين سألناهم عن الدافع الأساسي الذي دفعهم إلى مزاولة مثل هذه الأنشطة غير الرسمية أجابوا: بالبطالة، فهذا مبحوث رقم 11 يقول:

"البطالة تجعلك تقبل العمل في أي شيء، المهم
أتحصل على مصروف يومي، زيادة على هذا دارنا
لا يملكون المال، نشقى كلنا من اجل عيش بسيط."

[1] سليمان بوزيدي، المرجع السابق، ص 3

5 – دوافع ممارسة العمل غير الرسمي حسب المبحوثين :

نهدف من خلال هذا العنوان إلى محاولة تحليل وتحديد أهم الأسباب التي تدفع بهؤلاء الشباب المبحوثين إلى ممارسة الأنشطة غير الرسمية. يتميز القطاع غير الرسمي بأنه ظاهرة متعددة الأبعاد وعليه هو تحت تأثير جملة من الأسباب المختلفة والمتباينة. يقول أحد المبحوثين:

"سئمت من الاجراءات الإدارية وعدم الاستقبال

الجيد في الوكالات المحلية للتشغيل، وعليه

قررت المقاطعة إلى حين، وهذا ما دفعني إلى

تدبير أموري من خلال العمل غير الرسمي."

قد نفهم من خلال هذا التصريح أن هناك ثمة عوامل إدارية وراء اتجاه بعض الشباب إلى الأنشطة غير الرسمية، كانزعاجهم من مظاهر الفساد الإداري، طول الاجراءات وكثرة الوثائق التي تشكل حاجزا أمام الكثيرين، كونهم حاولوا تقديم ملفات للحصول على قروض بنكية في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. وعلى هذا الأساس تعقد الأمور الإدارية ومحسوبية التعامل مع الملفات، وتفاضلية هذا على ذاك، كلها عوامل مساعدة للولوج إلى العمل غير الرسمي. وهذا مبحوث يصرح:

" أن ما يروج في القنوات الاعلامية من تسهيل الأمور

الادارية والتعاملات في مثل هذه الوكالات لا أساس

له من الصحة، ترددت عليهم عشرات المرات حتى

سئمت وأنا الآن في السوق غير الرسمي أشتري وأبيع "

" فالتفاوت الكبير بين عدد المترشحين للعمل والمناصب التي تخلق سنويا، قد أدى إلى اتساع نطاق البطالة وتضخم قطاع الأنشطة غير الرسمية."[1] بالإضافة إلى هذا وجدنا أن بعض

[1] إسماعيل قيرة وبلقاسم سلاطنية، المرجع السابق، ص 107

مبحوثينا على علم بأن القطاع العمومي يعرف أزمة توظيف نظرا لمحدودية المناصب، وعليه يفضلون التوجه إلى القطاع الخاص لطلب التوظيف، وهم يعلمون أن بعض الخواص لهم " ورشات غير رسمية تستخدم أعدادا هائلة من العاطلين عن العمل، ومن مختلف الفئات الاجتماعية."[1] وهي بذلك تتهرب من الاشتراكات الضريبية التي تراها كبيرة وتحول دون تحقيق الربح الكافي لسد أجور هؤلاء العمال، وهذا ما أكسب هؤلاء الشباب نوع من الثقافة الجديدة كون الدولة لا تحب أبناءها وتسعى إلى تدميرهم من خلال مختلف الضرائب التي تضعف من القدرة الشرائية، فالعمل غير الرسمي عندهم أرحم من التكاليف الباهضة التي تقتطع شهريا من أجور العمال الرسميين. وهم يفضلون أخذ المال الصافي من دون اشتراكات ضرائب أو حماية اجتماعية، وهنا تتباين النظرة فيما بين المبحوثين فهناك من يرى الأمر عادي، وهناك من يتذمر كون أن هذه السنوات غير محتسبة في مساره وهي ضياع في ضياع. وعليه ثمة أيضا أسبابا قانونية وراء الدفع ببعض الشباب نحو الفضاء اللارسمي عن طواعية وبإرادة تامة اعتقادا منهم أن التهرب من الضرائب ومختلف الاشتراكات هو في صالحهم ويرفع من رأس مالهم المادي. " وحسب هذا التوجه يرتبط ظهور الاقتصاد غير الرسمي مع بداية ظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على وجود الضرائب. هذه الأخيرة حولت النشاط الاقتصادي إلى طريقين، طريق يصب في مصب شرعي فيدخل في حسابات الدولة، وطريق آخر يصب في مصب غير شرعي ولا يدخل في حساباتها."[2]

يحمل الشباب المبحوثين تصورات اجتماعية مختلفة اتجاه العمل غير الرسمي، كونه نسقا اجتماعيا مفتوحا يلعب دور الممتص لأزمات سوق العمل الرسمي، فغالبية المبحوثين كانت دوافعهم سوسيو-اقتصادية لدخول هذا الفضاء، فهم يرون في مثل هذه الأنشطة المرحلة

[1] محمد خليفة، **واقع العاملين في القطاع غير الرسمي**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع العمل والتنظيم، جامعة وهران، 2010-2011، ص 91

[2] نسرين عبد الحميد نبيه، **الاقتصاد الخفي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص23

الانتقالية في انتظار الحصول على العمل الرسمي، كما يرون فيها أيضا حلا اجتماعيا للخروج من أزمة البطالة. إن ما يميز هذا التواجد الشبابي هو الظرفية وطابع التأقيت في ممارسة انشطة غير رسمية نظير الحاجة الاقتصادية والاجتماعية، وأن غالبية المبحوثين يتطلعون وينتظرون فرصة الحصول على عمل رسمي من أجل اكتساب مزايا اجتماعية ومادية محمية بواسطة القانون وهو ما لا يتوفر عليه القطاع غير الرسمي.

ومما سبق نستخلص أهم الاسباب المفضية إلى ظهور القطاع اللارسمي:

" – تعتبر البطالة على رأس الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الدافعة إلى تنامي القطاع غير الرسمي بالجزائر، إن ارتفاع نسب البطالة خاصة في فئة الشباب جعل من الاقتصاد غير الرسمي ملاذا يوفر فرص عمل دون قيود، أو شروط عجز القطاع الرسمي على توفيرها.

– عبء الاصلاحات الاقتصادية: تميزت سنوات برامج التعديل الهيكلي في الجزائر في الميدان الاجتماعي بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاجتماعية من حيث المداخيل والشغل والاستهلاك. وقد تجسدت هذه الإجراءات في إلغاء الدعم وتجميد أجور المواطنين وخفض نفقات التسيير والاستثمار. مما ساعد على تدهور سوق الشغل وظروف المعيشة وزيادة الفوارق التي تراكمت خلال السنوات السابقة على ظهور وتوسع ظاهرة القطاع غير الرسمي لمواجهة الفقر وتدهور المداخيل.

– البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية: تؤدي البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية إلى نفور المستثمر من العمل بالقطاع الرسمي نظرا لطول مدة الانتظار والتكاليف الإضافية. كما أن غياب الشفافية، مشكلة العقار الصناعي، غياب قواعد البناء التجاري وغيرها تؤدي إلى تنامي الأنشطة غير الرسمية. فهذه الوضعية ساهمت في تنامي النشاطات غير الرسمية وهذا بسبب صعوبة العمل بالقطاع الرسمي المتميز بالمناخ غير الملائم. "[1]

[1] مسعود كسرى، وعلي طهراوي دومة، مرجع سابق، ص ص 63،62

– العبء الضريبي: إن الضريبة تعد من أهم أسباب نمو ظاهرة القطاع غير الرسمي خاصة في الجزائر " فكلما تعرضت النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي للمزيد من الضرائب، كلما كان ذلك دافعا مشجعا للأشخاص وأصحاب المؤسسات للانتقال والتوجه نحو العمل في الاقتصاد الموازي، تجنبا لهذا العبء المتزايد الذي يقلل من دخولهم وأرباحهم."[1]

– إن بنية القطاع غير الرسمي حافز للدخول إليه بسهولة فهو متاح لجميع الشرائح من كلا الجنسين، من مختلف الأعمار، ومن المستويات التعليمية المختلفة، يتميز بتنوع النشاط الممارس الذي لا يتطلب مستوى تأهيليا عاليا.[2]

6 – ايجابيات وسلبيات العمل غير الرسمي :

للاقتصاد غير الرسمي الناجم عن العمل غير الرسمي آثارا ايجابية وأخرى سلبية، وسنحاول من خلال هذا العنوان أن نبين كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي على السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تأثير ذلك على وضع سياسات عامة للتنمية المستدامة.

أ– الجوانب الايجابية: تركز غالبية الدراسات التي تتناول موضوع القطاع غير الرسمي على الآثار السلبية فيه، غير أنه يمكننا تسجيل العديد من المزايا لهذا القطاع على الصعيد الاقتصادي، وأيضا الاجتماعي ونوجز أهم الايجابيات في النقاط التالية:

– تجنب الأزمات الاقتصادية ولعب دور المهدئ الاجتماعي، حيث تحتل التجارة غير الرسمية أهمية كبيرة لا تقل عن أهمية التجارة الرسمية في الكثير من دول العالم السائرة في طريق النمو مما يجعلها المصدر الأساسي للشغل في هذه الدول، والجزائر واحدة من هذه الدول التي لا يقل فيها الاقتصاد غير الرسمي أهمية عن الاقتصاد الرسمي. [3]

---

[1] المختار بن سالم، ويوسف زروق، "إشكالية العمل غير المنظم وسبل مواجهته"، *في مجلة دفاتر السياسة والقانون*، جامعة ورقلة، العدد 19، جوان 2018 ص 151

[2] سعود حجال، المرجع السابق، ص 275

[3] مريم أحمد قدوري، المرجع السابق، ص9

ونحن ندعم هذا الطرح ونرى بأن القطاع غير الرسمي يشكل صمام للأمن الاجتماعي في حالات الانكماش، والأزمات الاقتصادية أين ينخفض حجم العمل في القطاع العام. وفي مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد غير الرسمي دور المهدئ الاجتماعي، وقد وقفنا على صحة هذا من خلال تصريح أحد المبحوثين:

" اعمل في القطاع غير الرسمي، وفي بعض المرات

أتحصل على عوائد مادية لا يتحصل عليها حتى

العاملون في المؤسسات والادارات الرسمية."

– يعمل القطاع غير الرسمي على توفير فرص التشغيل، ويعتبر المساهم الرئيسي في خلق الوظائف خاصة للشباب منهم، ولكلا الجنسين، حيث يتيح أكثر من نصف الوظائف الجديدة في أمريكا اللاتنية، ويمثل أكثر من 90% من القوة العاملة في الهند، كما يوفر حوالي 80% من الوظائف الجديدة بإفريقيا، ومن هنا تتضح عالمية الظاهرة، كما يساهم أيضا في توليد الدخل بالنسبة للأسر المعيشية، ومن بين ثلاث مليار عامل في العالم يجري توظيف حوالي الثلثين (1,8 مليار شخص) في الاقتصاد غير الرسمي.[1]

– يعمل الاقتصاد غير الرسمي على خلق وظائف بديلة للفئات العاطلة عن العمل، وتوجد صلة بين العمل في القطاع غير الرسمي والفقر حيث أن معدلات المداخيل في الاقتصاد غير الرسمي أدنى من الاقتصاد الرسمي وكنتيجة لذلك يعتبره البعض مصدرا لكسب العيش للفقراء العاملين.[2] ومنه نستطيع تسمية الاقتصاد غير الرسمي أنه اقتصاد الفقراء والمهمشين.

---

[1] دي سوتو هرناندو: **سر رأس المال لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر**، تر كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص67

[2] رشيدة حمودة، **استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011-2012، ص 5

يرى الشباب البطال الذين يحملون توجهات ايجابية نحو العمل غير الرسمي، أن هذه الانشطة غير الرسمية أرحم بهم من شبح البطالة مهما كانت قساوة الظروف المحيطة بهذا العمل، ناهيك عن المخاطر القانونية كونهم يعيشون يوميات صعبة مع رجال الأمن في الأسواق الفوضوية، فبين القمع والطرد والحجز، وإخلاء السبيل في مرات أخرى يتذمر الشباب من أوضاعهم المزرية التي يمارسون فيها أعمالهم، ويشعرون بأنهم عالة على المجتمع، وهم مواطنون من درجات متدنية في السلم الاجتماعي، يتطلعون إلى منصب عمل شريف كزملائهم وأقرنائهم وهم على أهبة الانتظار للولوج إلى القطاع الرسمي حال توفر امكانية العمل فيه، فهذا مبحوث يقول:

" ما لقينا أفضل من هذا، الله غالب علينا "

وكأنه مصير محتوم غير مرغوب فيه. وضمن هذا السياق، تبين أن هناك تراكمات تاريخية تسهم في خلق بعض الشرائح الهامشية، وأن هناك ظروفا اقتصادية تسهم في استمرار وجودها ومعاناتها من الاغتراب والعزلة الاجتماعية في غياب الحماية الاجتماعية للدولة."[1]

ب– الجوانب السلبية: من جملة السلبيات العديدة للعمل في القطاع غير الرسمي نذكر الآتي على سبيل الاهمية لا الحصر:

– الإخلال بالتوزيع العادل للدخول من خلال التهرب الضريبي، مما يؤدي إلى توزيع الدخول بطريقة عشوائية وهذا ما يخل بفكرة العدالة والمساواة أمام الأعباء العامة. وقد يدفع هذا التهرب بالدولة إلى عدم مراعاتها لمسألة العدالة، حيث تعمل على إرغام من لا يتهربون من الضرائب إلى دفع المزيد منها من خلال رفع سعرها أو فرض ضرائب ورسومات جديدة لتغطية التهرب عند الفئات غير الرسمية. ما يؤدي إلى زيادة التضخم وانخفاض مستويات المعيشة للغالبية. [2]

---

[1] إسماعيل قيرة وبلقاسم سلاطنية، المرجع السابق، ص62

[2] عبد الحكيم الشرقاوي، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 44

– إن النمو السريع للاقتصاد غير الرسمي قد يؤدي إلى فشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعود السبب في ذلك إلى حصول صناع القرار على معلومات خاطئة بخصوص عديد المؤشرات والمعدلات والمتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع مختلف السياسات الاقتصادية مثل معدلات البطالة، معدلات التضخم، الإنفاق العام، السياسات النقدية الضريبية... الخ

– يؤدي عدم احتساب الفئات العاملة في القطاع غير الرسمي ضمن الفئات العاملة في المجتمع إلى اعلان معدل مرتفع للبطالة، وفي هذا الصدد نشير إلى المفارقة العجيبة في اعلان الديوان الوطني للاحصائيات إلى نسب ضعيفة لمعدلات البطالة بالجزائر، لا تعكس بتاتا الواقع الاجتماعي وأن الأرقام الصحيحة للبطالة قد تفوق بكثير ما تم التصريح به. كما أن البطالة هي التي تدفع بالعديدين للعمل في الاقتصاد غير الرسمي، وليس الاقتصاد غير الرسمي هو الذي يقودهم إلى تسجيل أنفسهم على أنهم عاطلون عن العمل.

7 – الشباب البطال و حتمية العمل غير الرسمي :

يعاني غالبية العاطلون عن العمل من الشباب المبحوثين من مشكلات مادية جمة، كانعدام الدخل أساسا، أو محدودية ما يتحصلون عليه من مداخيل نظير اشتغالهم في أنشطة غير رسمية بسيطة. والحقيقة أن مفهوم رأس المال يستخدم في النظرية الماركسية للإشارة إلى العلاقة بين مالكي وسائل الانتاج وبائعي قوة العمل. أما بورديو فقد وسع فكرة رأس المال المطروحة في علم الاقتصاد وفي النظرية الماركسية، بحيث أصبح يتضمن رأس المال النقدي وغير النقدي، كما يشتمل على الصور المادية الملموسة أو الصور اللامادية (غير الملموسة).[1] وبطبيعة الحال لا نستطيع نكران أهمية المال في حياة البشر كون عصب الحياة. إن حساسية المرحلة

[1] ابراهيم عبد العظيم حسني، "دور العمل التطوعي في تنمية رأس المال الاجتماعي للمرأة"، *بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي التاسع لكلية الآداب، جامعة بني سويف بعنوان: العلوم الانسانية وتفعيل دور مؤسسات العمل التطوعي* المنعقد في الفترة 9و10 أبريل 2013، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية.

وأهميتها وتعدد حاجيات الشباب اليوم، تجعل من المال شيئا ضروريا ومهما لهؤلاء الشباب الذين إذا افتقدوا إليه ازدادت ضغوطهم النفسية والاجتماعية، وقد تدفعهم الحاجة المادية إلى السعي لتحصيل المال بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة. يجمع المبحوثين على أن المال ضرورة لتوفير مستلزمات الحياة، وأيضا هو وسيلة لضمان المستقبل المعيشي خصوصا وأن الشباب المبحوثين طموحهم قوي بأن تكون حياتهم كباقي الآخرين، ويحلمون بوظيفة، وزوجة، وسكن رغم أنهم واعون بأن السكن أيضا من المشكلات الاجتماعية التي لا تقل شأنا عن الوظيفة حيث من الصعب جدا الحصول عليه، قد يتضح من خلال العديد من آراء المبحوثين حول قضية المال تلك النزعة البراغماتية النفعية اتجاه المال والتعاملات المادية المختلفة باعتباره عصب الحياة والمحرك لكل العمليات الاقتصادية والاجتماعية، فهذا مبحوث رقم 13 يقول:

"نحن في عصر شحال عندك شحال هي القيمة تاعك."

وأصبحنا اليوم أمام " إنسان عربي يلهث وراء المال ووراء البحث عن الطريف والجديد والصارخ والمتفرد... "[1] هذا من أجل ضمان قيم استهلاك جديدة ظهرت في إطار سياسات العولمة، وأصبح شبابنا اليوم أمام قيم الاستهلاك المفرطة حيث لم تكن معروفة مثل هذه القيم في السابق. " لا يمكن اعتبار الشاب البطال مجرد كائن استهلاكي، بل نراه يتحرك في فضاءات اجتماعية مختلفة بحثا عن المورد المادي الذي يمكنه من الشعور بنوع من الاستقلالية في العيش بعيدا نسبيا عن مختلف الاكراهات والضغوطات الاجتماعية الأخرى، التي تعمل بدورها على دفعه بشتى الطرق قصد الخروج من حالة التعطل المرادف للجمود في هذه الحالة."[2]

وعلى هذا الأساس تحرك بعض الشباب المبحوثين ممن يعيشون البطالة إلى الإشتغال في أنشطة غير رسمية وفي قطاع غير رسمي، حيث أن النقص في المهارات لهؤلاء الشباب ومحدودية التعليم

---

[1] خالد ميار الإدريسي، "نقد قيم ما بعد الحداثة: نحو ترميم الذات الإنسانية"، مساهمة وردت في كتاب جماعي، سؤال الأخلاق والقيم في عالمنا المعاصر، الرابطة المحمدية للعلماء، سلسلة ندوات (4)، تقديم، أحمد العبادي، تنسيق، عبد السلام الطويل، الدار البيضاء، 2011، ص 332

[2] سعود حجال، مرجع سابق، ص 256

حتم على الأغلبية منهم التوجه إلى هذا القطاع، وتعتبر مختلف الأنشطة المزاولة من طرف هؤلاء أنشطة الكفاف المعيشي. وكثيرا ما تكون هذه الأنشطة غير المنظمة المتاحة في إطار القطاع غير الرسمي لقاء أجر متدن وتتسم بعدم الاستقرار وتجري في ظروف عمل صعبة، تعيد انتاج الطبقية الاجتماعية ومسألة الصراع الطبقي التي تحدث عنها كارل ماركس بين من يملكون رؤوس الأموال ومن يملكون قوة العمل فقط. وأصبحنا اليوم أمام مظاهر وممارسات الاستغلال التي تشكل مصدر قلق لهؤلاء المهمشين والناقمين على أحوالهم وأوضاعهم. ويرى الباحث التونسي **ماهر حنين** " أن هذه الفئات الاجتماعية تعيش هشاشة هيكلية وأنها في وضعية غير ثابتة ومؤقتة ووقتية تتسم بالضعف والهزال والقابلية للانكسار والزوال، ويترتب عن هذه الهشاشة في العمل اللامساواة في الأجور، حرمان من الترقيات، العمل تحت تهديد الطرد التعسفي، والغاء عقود العمل الوقتية."[1]

تعتبر العمالة الذاتية اليوم لدى بعض المتعطلين الشباب عن العمل خيارا وجيها لا مناص منه يستطيعون من خلالها توفير مصروفهم اليومي، كما يرون فيها المنفذ الأنسب لمقاومة حالة التعطل التي ترافقهم في ظل بطالة طويلة المدة، كما تعتبر مزاولة هذه النشاطات غير الرسمية بمثابة فرصة لإبراز قدراتهم ونفعهم لأنفسهم وللمجتمع وهروبا من الوصم الاجتماعي الذي ينعتهم بأنهم عالة على أنفسهم وعلى المجتمع. " فالبائع المتجول بنظرة العمالة هو ضحية نقص العمالة المنتجة يكافح كي يعيش ويستمر في الوجود، في حين وبنظرة باثولوجية ماهو إلا مجرم، فرد طفيلي أو مجرم فعلي أو محتمل." [2] كما نشير إلى أن بعض مبحوثينا يتطلعون إلى الثراء بالرغم من وجودهم في القطاع غير الرسمي ولهم أمثلة واقعية عن أقرانهم، وزملاء لهم أصبحوا اليوم أثرياء، فهذا مبحوث رقم 7 يقول:

---

[1] ماهر حنين، **سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا**، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس، أفريل2020، ص 49

[2] اسماعيل قيرة وبلقاسم سلاطنية، المرجع السابق، ص 109

" صديقي وجاري شاب بطال، اقتحم تجارة التبغ

وهو الآن لا باس عليه تا ع صح، نقولو عليه غني

لأنه اشترى سيارة، وشقة واستطاع أن يخرج من الفقر."

طبعا قد لا ننفي حدوث هذا، كما أننا قد لا نصدق هذا أيضا، لأن بعض من شبابنا اليوم ظاهر عمله غير الرسمي مشروع كبيع التبغ لكن باطنه قد يكون غير مشروع مثل تجارة الحشيش والمخدرات والمهلوسات، والتي تدر دخولا مادية معتبرة قد يستطيع من خلالها الشاب تحقيق رغباته في أقصر وقت ممكن، تماما كما حدث مع بعض من شباب المناطق الحدودية الذين تحولوا بين عشية وضحاها إلى أثرياء المنطقة وأصبح بعض من الشباب يحتذون بهم، ويتصورون بأنهم النموذج والقدوة. إن الملاحظ على هؤلاء الشباب المشتغلون في أنشطة غير رسمية أنهم أنتجوا مجتمعا خاصا بهم، يتفاعلون فيه بلغات رمزية، ويستعملون مصطلحات خاصة بهم، كما تطغى الروح الجماعية والاجتماعية على هؤلاء الشباب فهم متضامنون فيما بينهم. إن نزولنا إلى الميدان مع هؤلاء الشباب جعلنا نكتشف بأن لهم رغبة كبيرة في العمل، وأصبحت الأزقة المخصصة للأسواق الشعبية تعج بهم، فالطريق والرصيف مكان بيع وشراء وانتماء يقضون به أطول مدة زمنية ممكنة من الصباح الباكر حتى المساء المتأخر، وكأنه أصبح ملكهم، حيث وصل الحد إلى تأجير مكان البيع للوافدين الجدد بالرغم من أن هذا غير مرخص به قانونا، ولا يمكننا الحديث عن الأطر القانونية لأن تواجد الأغلبية هو غير قانوني، انطلاقا من عدم حيازة العديدين لسجلات تجارية أو ما شابه ذلك وغالبية الشباب هم شكل من أشكال اللارسمي. وقد ميز الباحث **محمد عزي فريد** " أن ديناميكية الشباب أخذت مجراها خارج النظام الاقتصادي والسياسي الرسمي، وأن هناك خلل في التنشئة الاجتماعية في المدينة والذي من خلاله يتضح عدم استيعاب أطر ومؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية داخل المدينة للتغيرات الاجتماعية الحضرية، هذا ما أدى إلى ظهور جماعات اجتماعية جديدة وجدت

لنفسها أطرا للتنظيم والتعبير.[1] وهذا ما ينطبق على الشباب البطالين الذين استطاعوا تشكيل جماعات غير رسمية لها قواعدها وتنظيماتها الخاصة بها، وأصبحت أنشطة هؤلاء الشباب تلبي احتياجات المدن والأحياء من السلع الأساسية المختلفة، غير أنه وبالرغم من الأهمية هذه إلا أنها تعتبر عبئا على الأمن والنظام في المدينة، وتتعارض مع مسؤوليات الأجهزة الرسمية للدولة كالشرطة، مصلحة الجودة وقمع الغش، ودوريات المراقبة والتفتيش. " وغالبا ما تتسامح الدول مع الاقتصاد غير الرسمي لأنه ببساطة يعتبر وسيلة جد فعالة ومهمة لامتصاص الغضب والبطالة وشراء السلام الاجتماعي والحفاظ عليه في أراضيها الحدودية، لكن عندما نرى أن الجزائر المتضررة من أنشطة التهريب تتسامح مع هذه الآفة، نتأكد أن هناك جهات فاعلة خفية تستفيد من هذا الاقتصاد الخفي، والأخطر من ذلك أن هناك علاقات تنشأ وتتشعب من وراء السوق السوداء."[2]

رجوعا إلى الجدول رقم (16) المعروض سابقا يتضح لنا أن غالبية من يزاولون نشاطات غير رسمية هم من فئة الذكور في مقابل الإناث، وهذا مرده إلى خصوصية المرأة الجزائرية وخاصة الشابة التي لا تستطيع أن تتواجد في مثل هكذا فضاءات كالسوق الشعبي من أجل البيع والشراء، ولكن المفارقة العجيبة أنها تتواجد وبكثرة كمقتنية لمختلف السلع وقد يطول وقت تواجدها بهذا الفضاء، كما قد نرجع ذلك إلى الظروف المجتمعية العامة المحكومة بواسطة العرف والتقاليد، والضبط الديني والتي لازالت في صالح الرجل وتعطي الطابع الذكوري وتميزه على حساب التقليل من شان المرأة خصوصا في الفضاء الخارجي غير الرسمي، وهذا ما يدفع بالمرأة إلى مزاولة أعمال بيتية خاصة بها، كالعمل منظفات في البيوت والعمارات، أو الخياطة والطرز، صنع المخبوزات بكل أنواعها وغيرها من النشاطات الأخرى المدرة للدخل اليومي لتلبية

[1] محمد عزي فريد، المرجع السابق، ص ص 49-67

[2] سهام معطى الله، "الجزائر ومعضلة الاقتصاد غير الرسمي"، مقال الكتروني على الرابط التالي:
www.alaraby.co.ukتاريخ الاطلاع 12 جويلية 2020 على الساعة 16 سا ومعضلة-الاقتصاد-غير-الرسمي /الجزائر

حاجاتها، ولمساعدة عائلتها. وتبقى الشابة الجزائرية البطالة ترفض التواجد خارج البيت للعمل في الفضاء العام المكشوف، كالأحياء والأسواق الشعبية، وتفضل أن تتواجد في فضاءات مغطاة وغير مكشوفة، غير أن ما لفت انتباهنا على لسان إحدى المبحوثات التي تصرح بأن لها صديقات يعملن في تجارة الألبسة والأقمشة ويقمن بجلب مختلف السلع والبضائع من تركيا، وهذا ما يكشف لنا أن بعض النسوة الجزائريات تجاوزن التجارة غير الرسمية التي تقمن بها في الفضاء المنزلي أو العمومي، إلى ممارسة تجارة في فضاء غير رسمي عابر للحدود،[1] وهذا ما يجعلنا نطرح تساؤلات عديدة متعلقة بإعادة تشكيل صورة المرأة والتطورات العميقة التي تشهدها في المجتمع الجزائري.

نستطيع القول بأن العمل في إطار غير رسمي هو بمثابة مغامرات ذكورية، لكنها لم تخل من تواجد المرأة بداخلها، فقد كانت هذه الأخيرة شريكا استراتيجيا لإنجاحها، شريكا داخل البيت، برأس المال، في المحل وبالأفكار والعلاقات... "كما يرى الفاعلون من خلال نشاطهم هذا الذي يمارسونه، لاسيما العابر للحدود، أنه ليس فعل اقتصادي فحسب، بل هو أولا وسيلة للترقية الاجتماعية."[2] فوضع المرأة لا يختلف كثيرا عن وضع الرجال من حيث المغامرة، وتحدي الصعاب، وتحمل المسؤولية، والاهتمام بالأسرة ومتطلباتها في محاولات متصاعدة للتغيير من مكانتها، وتحقيق نوع من الترقية الاجتماعية التي طالما سعت لبلوغها. وبناءا على ما سبق يمكن القول بأن إقبال الشباب على العمل في أنشطة غير رسمية كان نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية عرفتها الجزائر منذ سنوات الاستقلال ولا تزال مستمرة إلى غاية الوقت الراهن، متمثلة في البطالة وصعوبة الحصول على مناصب شغل مناسبة، ناهيك على مرونة القطاع غير الرسمي، وقد أتاح العمل في هذا الإطار بالنسبة لبعض الشباب إقامة شبكة من العلاقات الاجتماعية مع فئات سوسيو–مهنية متنوعة. إن الظروف المعيشية والاقتصادية التي تعيشها

[1] مريم أحمد قدوري، المرجع السابق، ص19

[2] المرجع نفسه، ص 18

الأسرة الجزائرية (أسر الشباب البطالين) هي التي أجبرتهم أيضا للاتجاه نحو ممارسة العمل غير الرسمي، إن الخطابات التي استطلعناها تكشف عن آلام كبيرة وعن وضعية اجتماعية هشة، ومن المسلم به أنه لا يوجد مجتمع يريد لأبنائه مستقبلا مبهما وغير آمن، وحيث أن الشباب عبارة عن طموح وآمال فإن المشكلة تبدأ حينما تنعدم لديهم امكانيات تحقيق ذلك، فظروف المجتمع المادية والاجتماعية والسياسية هي البيئة التي قد تساعد الشباب على تلبية حاجاتهم المادية والنفسية وتمكنهم من أخذ دورهم والمشاركة في الحياة العامة إذا كانت ظروفا مناسبة، وهي نفسها التي تدفعهم لمعايشة العديد من المشكلات والاتجاه نحو الطرائق غير المشروعة وغير الرسمية والتي تحول في نهاية المطاف إلى عدم تحقيق غاياتهم وحاجاتهم وطموحاتهم، وغالبا ما تستغرق المسائل المالية جزءا كبيرا من اهتمام الشباب، إذ يمثل نقص المال مشكلة رئيسية لأغلب الشباب نتيجة البطالة، أو العمل المتقطع أو الدخل المنخفض الذي لا يحقق للشاب متطلبات حياته. ومع التأرجح المستمر بين الأمان والقلق فقد يلجأ الشباب إلى ارتكاب العديد من أنماط الاجرام والانخراط داخل نطاق العديد من المشكلات الاجتماعية. " وعلى هذا الأساس يتعين على الجهات المسؤولة العاملة مع الشباب أن تفتح حوارا معمقا مع الشباب، وبين الشباب أنفسهم، وتمكينهم من التعبير بالوسائل المتاحة عن رؤيتهم للمشكلات والقضايا التي يعانون منها، وعن الحلول المناسبة لحلها، لتحقيق الأبعاد المختلفة للعدالة الاجتماعية."[1]

لمسنا في تصورات الشباب البطال سلسلة من المتناقضات تحيل في مجملها إلى حالة الهشاشة الاجتماعية المرتبطة أساسا بانفلات القيم، وبتلاشي المعايير التي تضبط السلوك، فالشاب البطال يريد عملا ذو مدخول مادي معتبر في أقل وقت ممكن وبأقل مجهود معتبر، ففي مجتمعنا نحاول أن نتجاوز الوقت بأية وسيلة كانت من أجل الحصول على موارد مالية

[1] عبد الجيد سهير وآخرون، المرجع السابق، ص 218

حتى لو كان هذا الطريق غير قانوني، بل أكثر من هذا فإن اتباع ما هو قانوني في العديد من الحالات لا يؤدي إلى اكتساب الثروة. كما أنه من المفارقات العجيبة أن شباب اليوم يرغبون العمل ويبحثون عنه غير أنهم عندما يحصلون عليه قد لا نراهم بالفعل يعملون، فهم يأتون في أوقات متأخرة، وقد ينصرفون قبل نهاية الدوام اليومي، كما قد تمتلأ المقاهي والساحات العمومية بالعاملين الرسميين في الساعات الرسمية للعمل، ويحيلنا هذا الكلام إلى الجذور السوسيو أنثروبولوجية التي تقف وراء نظرة الفرد الجزائري للعمل، والتي تحيل إلى تراجع قداسة العمل. فعدم وعي العامل بأن المنظمة التي ينتمي إليها ليست مكان فقط لكسب قوت يومه، بل هي مؤسسة تساهم في حماية كيان المجتمع، هو الذي يجعله يتصرف مع عمله بعقلية اللامبالاة وعدم الاهتمام، وبالتالي يرفض جزءا كبيرا من عمله، ولا يبقيه في المؤسسة إلا الأجر الذي يتقاضاه منها كل شهر.[1]

يفضل الشاب البطال العمل لحسابه الخاص أولا، ثم العمل لدى الخواص في المرتبة الثانية وأخيرا العمل في القطاع العمومي، وقد يقدم هذا الأخير عن العمل لدى الخواص في حالة واحدة إذا كان المدخول المادي مقبول وكانت الامتيازات المرتبطة بالأجر مرموقة إلى حد ما، هذا التفضيل يعكس التغير في النظرة إلى العمل ففي وقت سابق – قبل الدخول إلى اقتصاد السوق – كان الجزائري يفضل العمل في القطاع العمومي نظرا لما يوفره هذا الأخير من أجر وحماية اجتماعية، مقارنة بالعمل لدى الخواص، في حين أن التغيرات التي مست بنية اليد العاملة وتراجع الدولة التدريجي في القطاع الاقتصادي، وزيادة معدلات البطالة، وبروز القطاع الخاص، أدى إلى تغير النظرة إلى العمل. وجدنا أن غالبية المبحوثين يفضلون العمل لحسابهم الخاص من زاوية الاستقلالية، وهامش الحرية. وبالرغم من تدني مستوى تأهيلهم هم يبدون احتقارا للعمل، ونجدهم يطمحون إلى شغل مناصب أفضل وهم يلومون الحتمية

[1] كمال بوقرة، **المسألة الثقافية وعلاقتها بالمشكلات التنظيمية في المؤسسة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 305

الاجتماعية التي فرضت عليهم مزاولة أنشطة بسيطة غير رسمية. في اعتقادنا المسألة هي أعمق من كونها ردود أفعال بسيطة بل هي قضية مجتمع لها جذورها الأنثروبوولوجية فيما يخص النظرة المعطاة للعمل بصفة عامة وعليه نطرح التساؤل: لماذا نعمل أساسا إن كان بوسعنا وبمقدورنا العيش بدون عمل وبدون تلطيخ أيدينا؟ في حين أنه في المجتمعات الأخرى لا يمكن العيش إلا بالعمل.

يشكل الشباب الشريحة الاجتماعية الكبرى في قطاع المدينة التي تواجه البطالة والتهميش، ويعتبر أصحاب الأنشطة غير الرسمية أن الدولة هي المسؤولة عن تردي أوضاعهم، وأنهم ضحايا الحقرة واللامساواة. والظاهر أنه ليس لهم دور سياسي ولا اجتماعي ولا اقتصادي في المجتمع ولا يتطلعون إلى ذلك بسبب ثقافة اليأس والاحباط وعدم الطموح والشعور بعدم الاستقرار في الحصول على لقمة العيش.[1]

يرفض جل المبحوثين العودة إلى قيم الماضي التقليدية كالعمل في القطاع الفلاحي على سبيل المثال بالرغم من الأصول الريفية وشبه الحضرية لعدد كبير منهم ومع العلم أن هذا النوع من الأعمال لقي اهتماما ورواجا كبيرين من طرف الجيل السابق في الجزائر، لكن المفارقة نلمسها في كون أن قطاع عريض من الشباب المهاجر إلى البلدان الأوروبية الغربية كإسبانيا على سبيل المثال نراه يمارس العمل الفلاحي بمختلف صوره حتى ولو كان بأثمان زهيدة نسبيا. يمكن القول أنه في ظل مشكلة البطالة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، فإن مساندة وتشجيع أنشطة القطاع غير الرسمي يمثل إحدى الوسائل الأساسية المتاحة على خلق مزيد من فرص العمل، وخاصة لفئة الشباب غير أن مزاولة هذه الأنشطة تحرمهم من مزايا الحماية الاجتماعية، الاعانات العائلية، العطل مدفوعة الأجر...الخ

[1] سليمان بوزيدي، المرجع السابق، ص 134

8 – تصورات الشباب البطال للفعل المقاولاتي:

قمنا بمساءلة المبحوثين عن الطرق التي يعتمدونها في بحثهم عن الشغل إلا أننا لم نلمس عند أغلبيتهم محاولة القيام بخلق مؤسسة مصغرة وفق ما هو معمول به من الناحية الإجرائية بالرغم من أن المقاولاتية هي الوجه الآخر للنظام الرأسمالي، وكون المجتمع الجزائري يسير إلى مرحلة اقتصاد السوق، "وأن المقاول في هذه المرحلة الانتقالية يعتبر في مركز سياسة التحول والذي بامكانه انجاز عدة وظائف سوسيو– اقتصادية مثل: خلق مناصب الشغل، دعم صيرورة الإبداع وتحسين مستوى المنافسة والتقليل من عدم المساواة الاجتماعية التي لا غنى عنها للسير الحسن لاقتصاد السوق."[1] من ملاحظاتنا السابقة التواجد المكثف للمبحوثين في الوكالات المحلية للتشغيل بحثا عن العمل المؤقت الذي تخلقه المؤسسات العمومية والخاصة وهذا بالرغم من أن المقاولاتية موجودة عندهم كفكرة فقط ولم تتطور بعد كثقافة مقاولاتية بمفهومها الواسع. يصرح لنا أحد المبحوثين قائلا:

"باش نديرو شركة خاصة يلزم أموال، ولا بد من

مكان واسع، وفيها جري كبير، هكذا نعمل

بأريحية، وننتظر فرصة أفضل عند الدولة."

يبدو أن الشاب البطال تولدت عنده ثقافة الاتكال على الدولة وعقلية البايلك. وعليه لم تقم الدولة بدورها كفاعل استراتيجي هام في تحضير الشباب على الأسس الجديدة للتحول إلى اقتصاديات السوق، وعليها أن تتدارك مسألة تنشئته كي يبادر ويخاطر ويبدع في خلق منصب عمل ذاتي، وألا تبقى المسألة مرتبطة بما تقدمه الدولة من مناصب عمل، فالاقتصاديات الجديدة مبنية على منطق تشاركي بين المواطن ودولته، فهي ترى أنه حليفها وتتقاسم معه الربح والخسارة.

[1] سفيان بدراوي، المرجع السابق، ص 2

من خلال التصريح السابق لمبحوثنا، نقول بأن الفعل المقاولاتي يتطلب رأسمال مادي محدد أي يفرض مساهمة شخصية من أجل خلق وتجسيد المشروع المقاولاتي، ولكن هذه المساهمة المادية ليست متوفرة لدى البطالين ممن أجرينا معهم البحث معنى ذلك أن الموارد السوسيو اقتصادية الفاعلة في تجسيد المقاولاتية غائبة إلى حد ما، ناهيك على أنها موجهة إلى البطالين أصحاب رؤوس الأموال كما لمسنا لدى المبحوثين تبريرا آخر مفاده أن عدم التحرك للقيام بخلق مؤسسة خاصة مرده إلى العائلة التي لم تقدم العون المادي والاجتماعي لابنها هذا يعني أن القيم الجماعوية التي كانت ولا زالت سائدة في ارتباط الشباب البطال بعائلته ودورها في تأطير المشروع وتحفيز صاحبه إنما هي مؤشر على مدى فعالية القيم التقليدية في مجال المقاولاتية في حين أن الفعل المقاولاتي في الغرب مبني على أساس الفردانية.

ترى الباحثة ***منيرة سلامي*** أنه إذا أردنا الرفع من نسبة إنشاء المؤسسات ودفع الأفراد نحو المقاولة فيجب تنمية روحها وارساء ثقافتها كمطلب أساسي لحل أزمة البطالة والرقي بالاقتصاد، ويتوقف هذا على مدى وجود إرادة سياسية حقيقية تنعكس من خلال إرساء العديد من الآليات التي تدفع الشباب نحو المقاولة.[1] وإذا كانت الخوصصة والمشاريع المقاولاتية في الوقت الراهن خطوة لابد منها كحلول مقترحة لامتصاص اليد العاملة العاطلة، فإنه لابد على الدولة من إعادة النظر في القطاع غير الرسمي كونه يشغل أعداد لا يستهان بها، وبالتالي فحسب اعتقادنا يمكن لهذا السوق أن يمتص جزءا من البطالة ويساهم في الحيلولة من تفاقم الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي، وهذا من خلال توفير الأطر القانونية الداعمة لتحويله من قطاع غير رسمي إلى قطاع رسمي بهما نفس الحقوق والواجبات وخاصة ما تعلق بالحماية الاجتماعية واحتساب سنوات العمل من أجل التقاعد.

[1] منيرة سلامي، "التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر: بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة–" *ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، جامعة ورقلة، أيام 18و19 أبريل 2012، ص 18

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل الحديث عن الاقتصاد اللارسمي انطلاقا من عرض حجمه المتنامي والمتزايد خاصة في البلدان النامية على وجه الخصوص، وهذا ينطبق على حالة الجزائر أيضا، فمسار التشغيل لم يكن ثابتا ومستقرا إذ بالرغم من تحسن الأوضاع نسبيا إلى غاية منتصف الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنه وبداية من النصف الثاني للثمانينات بدأت تلوح في الأفق ملامح الأزمة، حيث تراجعت وتيرة التشغيل وبدأت القطاعات التي كانت تستوعب الجزء الأكبر من الأيدي العاملة تفقد مناصب العمل، ليشهد في نفس الوقت القطاع غير الرسمي زيادة في عدد المشتغلين وأصبح هذا القطاع يختزن كتلة نقدية جد معتبرة تفوق ملايير الدولارات. أرقام كهذه تؤشر إلى نتيجة واحدة وهي أن النشاط الموازي في الجزائر لم يعد قطاعا غير رسمي فقط بل اقتصاد موازيا كاملا يتمتع بجميع قواعد السوق وتراكم رأس المال. فإذا كانت الحتمية الاقتصادية تدفع بشبابنا المبحوث إلى ممارسة أنشطة غير رسمية كمرحلة انتقالية ريثما يحظى بفرصة العمل في القطاع الرسمي، فإن الموجه الرئيس للقطاع الموازي هو القطاع الخاص من خلال تراكم رأس المال بيد فئات معينة نصبت نفسها الطبقة البرجوازية في مقابل السواد الأعظم من الشباب المحرومين، الحالمون، والناقمون على الأوضاع والممارسون لأنشطة اللاكفاف والعفة الاجتماعية وفي حدود هامش الفقر مما يكرس لإعادة انتاج التفاوت والإقصاء الاجتماعي وتدعيم فكرة اللارسمية في مقابل الهامشية، ونشير إلى أن تهميش هذه الفئات الشبابية القادرة على الخلق والإبداع ما هو إلا صورة من صور الاستغلال الكامنة في البناء الاجتماعي، وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين: " نحن ضحايا الحقرة واللامساواة، صبرنا كثيرا من اجل أسرنا وبلادنا، لكن لن نصبر أكثر على من يتحمل مسؤولية فقرنا وإذلالنا." وفي الختام يبدو لي أن معالجة صور الخلل تبدأ بخطوات ذكية تعالج الوضع دون اهتزازات قوية.

الفصل الـخامس

الشبـاب البطال فاعل اجتماعي أساسي في الحركات الاحتجاجية

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل أن نجتهد في الاجابة عن بعض التساؤلات المثارة حول ما بات يعرف بالحركات الاحتجاجية في الجزائر، وأبرز هذه التساؤلات تبدأ بمتى وأين بدأ استخدام هذا المصطلح؟ وما هي أبرز وسمات هذه الحركات، وطبيعة الظروف التي نشأت فيها؟ ومن المقدر أن تقودنا الاجابة عن هذه التساؤلات إلى الانتقال إلى مجموعة أخرى من التساؤلات حول ما إذا كانت هناك في الجزائر حركات اجتماعية جديدة فعلا على غرار الحركات الاجتماعية التي ظهرت في العالم بصفة عامة، وفي بلدان امريكا اللاتنية وآسيا بصفة خاصة؟

يشهد المجتمع الجزائري في ظل الظروف السوسيو اقتصادية الراهنة ظهور وتجدد حركات احتجاجية، يقودها شباب بطال ناقم وساخط على ظروفه الاجتماعية، وعلى الأنظمة السياسية، ويثبت من خلالها على أنه فاعل أساسي في نضاله المشروع من أجل حصوله على حقوقه. وقد تعبر في الغالب هذه الحركات الاحتجاجية والانتفاضات الشعبية عن حالة الاحتقان والانسداد وتردي الأوضاع الاقتصادية وسوء الأحوال الاجتماعية، وبلوغ الاقصاء والتهميش ذروته القصوى. وما الذي يحدث في الجزائر إلا امتداد لما شهدته المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة من تنامي حركات احتجاجية واسعة أطاحت بأنظمة سياسية عمرت لمدة زمنية طويلة كحالة مصر وتونس. وقد استطاعت هذه الحركات أن تفرض حوارا عميقا على مستوى كل الفئات الاجتماعية، وكل دوائر السلطات، كما طرحت النقاش حول مسائل جوهرية وجد مهمة كإمكانية تطبيق الديمقراطية بمنظورها الغربي على هذه المجتمعات العربية بخصوصياتها التقليدية، وغياب الطابع المؤسساتي في منظومة تلك المجتمعات. قضية أخرى لا تقل أهمية على مسألة الديمقراطية هي قضية المواطنة فلا يعقل في بلد مثل الجزائر تزخر بكل المقومات والموارد الطبيعية والخيرات والتي أسالت لعاب الاستعمار الفرنسي أكثر من قرن من

الزمن ولازالت، أن نجد الكل يشتكي من ضيق الحياة واختناق الفضاءات، وتكاد تجد صعوبة في الالتقاء بمن يشعر بالانتماء ويفتخر بحيه ومكان عمله، وراض عن نمط حياته. كل هذا وذاك يجعلنا أمام مواطن بنفسية مأزومة يائسة يحمل جينات مواطنة سلبية قد يورثها لأبنائه فهو لايرى حلولا في الأفق ويشعر بالعجز والانهزامية، وإذا كان العامة لا ينتبهون لخطورة هذا الأمر ومعانيه الاجتماعية، فإن مسؤوليتنا كباحثين اجتماعيين تدفعنا لدق ناقوس الخطر والتحذير من خطورة الأوضاع التي قد تفضي إلى انفجار اجتماعي وشيك.

من خلال هذا التقديم سنحاول في هذا الفصل قراءة مختلف التمثلات الاجتماعية للشباب المبحوث حول مسألة المواطنة والهوية، وما هي الحقوق الأساسية الواجب توافرها والتي تضمن لهم مستويات مقبولة من الاندماج والانتماء لهذا الوطن؟ وسنطرح أيضا علاقة العنف السياسي بظاهرة البطالة بالجزائر، وإلى أي مدى ترتبط المسألة الشبابية بالحياة السياسية في الجزائر؟ وكيف يرى شبابنا المبحوث حدود وأبعاد دور هذه الحركات الاحتجاجية في تحقيق مطالبهم الاجتماعية؟ لنعرج في الأخير بالحديث عن ضرورة اشراك الشباب الجزائري من طرف مختلف الفاعلين السياسيين نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب، وعدم تجاهل الإهتمام بمسببات هذه الحركات الاحتجاجية، لأن التعامل معها بشكل غير صحيح وسليم قد يفضي إلى المزيد من الاحتقان، والاضطرابات العنيفة تصل حد السقوط في العنف والفوضى التي تهدد المجتمع في كيانه والدولة في مؤسساتها واستقرارها. ومهما يكن من أمر فاعتصامات الشباب البطالين، تكاد تكون بشكل يومي وفي مختلف ربوع الوطن ولم يسلم من هذه الحركات حتى جنوبنا المسالم بطبعه، وعليه صارت تمثل ظاهرة بارزة في مشهدنا المجتمعي، وهي بذلك تستدعي منا القيام بقراءة سوسيولوجية خاصة وخالصة لتفاصيلها وحيثياتها أملا في استخلاص دروسها وعبرها.

1- المواطنة : تحديد المعنى وأبعادها :

تتجاوز المواطنة بالنسبة للمواطن حدود الوطن، فهي تعني الانتماء والهوية الرسمية للفرد خارج مجتمعه عندما يلتزم بالحقوق والواجبات، فهي إذن علاقة بين فرد ودولة كما يحددها القانون في تلك الدولة.[1] ومن هنا تندرج المواطنة في صلب المسألة الأكبر والأهم، ونعني بذلك الإنتماء بصورته المثلى. ففي الإنتماء للوطن تتبلور قضية الوطنية عبر جملة من الحقوق والواجبات. "وفي تقديرنا أن الوطنية هي الإطار الفكري النظري للمواطنة. بمعنى أن الأولى عملية فكرية والأخرى ممارسة عملية." وقد يكون الإنسان مواطنا بحكم جنسيته أو مكان ولادته أو غيرها من الأسباب، لكن التساؤل الجوهري الذي يمكننا طرحه هو: هل لديه وطنية تجاه المكان الذي يعيش فيه؟"[2] فثمة ربط بين الوطنية والمواطنة وذلك هو المعنى الذي نحن بصدد بحثه ودراسته. وإذا كنا كباحثين اجتماعيين معنيين ليس بالحديث عن المثالي والمفروض، وإنما بالبحث فيما هو واقعي وقائم، سعيا منا لمقاربة علمية كفيلة بتحقيق أفضل النتائج، فإن علينا أن ندرس واقع المواطنة لدى الشباب محل اهتمامنا ومحور دراستنا، وخاصة العاطلون عن العمل منهم. خاصة وأنها تمثل نسبة لا يستهان بها في المجتمع الجزائري ما يعتبر بناءا على مقاربتنا هذه أنها نسبة مؤثرة في حماية الأمن الاجتماعي إذا ما تحقق لديها الشعور بالمواطنة الحقة، أو تهديده إذا ما انتقصت حقوقها وانعدمت.

" تعتبر المواطنة مفهوما تاريخيا شاملا ومعقدا لها أبعاد عديدة ومتنوعة تتأثر بالتطور السياسي والاجتماعي، وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات، ومن هنا صعب ايجاد تعريف جامع مانع لها."[3] في اعتقادنا مفهوم المواطنة مفهوم واسع تتجاذبه عدة تخصصات معرفية.

---

[1] علي خليفة الكواري، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2001 ، ص 12

[2] حسين علي الحمداني، "المواطنة ماهي"؟ ، مقال الكتروني على الرابط الآتي:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124977 تاريخ الاطلاع 13 أبريل 2018 الساعة 10

[3] ابتسام بولقواس، "المواطنة وحق المشاركة في الحياة السياسية"، في *مجلة المفكر*، جامعة بسكرة، العدد15، جوان 2017، ص619

فالمواطنة حسب الباحث ***أحمد زكي بدوي*** هي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية. ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية. وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها الجميع، وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات.[1]

ويشير المسار التاريخي إلى أن بروز الدولة القومية الحديثة في أوربا، وبالأخص دولة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان من العوامل الداعمة التي أرست المواطنة المعاصرة، وظهر معها حكم القانون، كما أن الدول القومية الأوربية قامت بالأساس على عدد من الوعود لمجتمعاتها، ومن بينها مبدأ حياد الدولة، فافترض في الدولة معاملة المواطنين بمساواة، بغض النظر عن هوياتهم، وترتبط أيضا قضية حيادية الدولة بإشكالية الحرية والتوافق.[2]

شهد مفهوم المواطنة تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه ودلالته، فلم يعد فقط محصورا في الطرح السياسي والقانوني، بل أصبحت " المواطنة أساس الرباط الاجتماعي، وللمواطن المشارك في ذات السيادة الحق في قدر الاحترام الذي يحضى به الآخرون، كما أن له الحق في مراعاة كرامته، وترتكز العلاقات بين الجميع على قدر متساو من الكرامة."[3] وعلى هذا الأساس المواطنة حسب اعتقادنا هي بمثابة الإنتماء إلى الوطن، انتماءا يتساوى فيه الجميع مساواة كاملة في الحقوق والواجبات، وأمام القانون، وتغيب ضمنه كل أشكال التمييز على أساس اللون، أو العرق، أو الدين، أو الفكر أو الانتماء السياسي، كما تختفي منه كل سلوكيات العنصرية المقيتة. " فالمواطنة ليست حقوقا فقط، بل واجبات أيضا. وإذا كانت المواطنة تعطي المواطن حقوق المواطنة: الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، الحقوق الإجتماعية،

---

[1] أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية**، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1987، ص 60

[2] عمر حمزاوي، **نقاشات وخطابات الهوية في أوربا والعالم العربي**، مركز الدراسات الأوربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 5

[3] دومينيك شنابر وكريستيان باشولييه، **ما المواطنة؟** تر سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، مصر، 2016، ص 11

الحقوق القانونية... الخ فإنها في المقابل تضع على عاتقه مجموعة من الواجبات، القانونية والإلتزامات المعنوية ومسؤوليات المواطنة، كما تفرض عليه الولاء التام للوطن."[1] وعليه وجب ثمة توازن بين الحقوق والواجبات في ممارسة المواطنة والتي تتكون عبر الوقت وعبر الزمن نتيجة للحركات الاجتماعية والسياسية والفكرية.

يمكننا تحديد أربعة أبعاد رئيسة للمواطنة تتمتع بدرجة كبيرة من الديناميكية والترابط الوثيق، وتتسم أبعاد المواطنة بالترابط الشديد وعدم الفصل، لأن الفصل يؤدي إلى افساد هذه المنظومة التي تبنى عليها المواطنة. [2]

– البعد المدني للمواطنة الذي يشير إلى أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديمقراطي، ويتضمن مجموعة القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات. بالإضافة إلى القيود المفروضة على قدرة الحكومة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين والجماعات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة في المجتمع.

– البعد السياسي للمواطنة الذي يشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية التي تضمن تمتع الفرد بالحق في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية وتقلد المناصب العامة.

– البعد الاجتماعي الاقتصادي للمواطنة، الذي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين، وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي، بالإضافة إلى حقوقهم في التمتع بالرفاهية والكفاية الاقتصادية، مثل: تمتعهم بالحق في العمل، والحد الأدنى من وسائل المعيشة وكسب الرزق، والعيش في بيئة آمنة. [3]

– البعد الثقافي/ المعرفي للمواطنة، حيث تمثل المعرفة عنصرا جوهريا في نوعية المواطن الذي تسعى إليه المؤسسات في المجتمع، فالمواطنة تعني التسامح والاحترام والقبول والتقدير للتنوع

---

[1] علي عبد الراضي، **المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالمواطنة**، المعهد المصري للدراسات، مصر، 2018، ص 12

[2] سهير عبد الجيد وآخرون، المرجع السابق، ص 113

[3] المرجع نفسه، ص 114

الثقافي، فالتسامح ضروري وهو ثقافة يجب اشاعتها بين الجميع خاصة في المدارس والجامعات من خلال المناهج الدراسية، وعليه فتطبيق الديمقراطية يجب أن يكون لثقافته وعقيدته وعن اقتناع حتى لا تقترض من الخارج.[1] ويمكننا إضافة البعد الديني للمواطنة المتمثل في احترام حرية المعتقد والممارسة الدينية.

وهناك مستويات للشعور بالمواطنة نذكر منها:

– شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة، كالدم والجوار والوطن.

– شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.

– شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها، وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

– اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه وحركة واحدة.[2]

كما نشير إلى أنه هناك خمسة جوانب رئيسية للمواطنة تتمثل في: الأمانة نحو الناس الذين يشاركونه الإنتماء إلى نفس الوطن، والاخلاص والشعور الداخلي بوجوب الاهتمام بمن يعيش ضمن نطاق الوطن، والاحترام الذي يبدي فيه الفرد سماحا لآراء الآخرين ووجهات نظرهم، وإن لم تتفق مع وجهة نظره ورأيه الخاص، علاوة على تقبل القوانين والأعراف السائدة. وأخيرا المسؤولية التي يتحمل بموجبها الفرد مسؤولية فردية نحو نفسه، ومسؤولية اجتماعية نحو المجتمع تؤدي إلى نموه.[3]

تعقيبا منا على هذا الطرح النظري نستخلص أن المواطنة الحقة تتأسس على الانتماء والتي من دونه تبقى مجرد جنسية تمنح بعض الحقوق لا كلها، وتفرض كل الواجبات، فوجود

---

[1] حنان مراد، **مكانة المواطنة والمواطن في المدن**، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع، جامعة بسكرة،2016-2017، ص ص 48،49

[2] سهير عبد الجيد وآخرون، مرجع سابق، ص 114

[3] علي عبد الراضي، المرجع السابق، ص 14

الانتماء يترتب عليه حتما نوع من التضامن الاجتماعي بين مواطني الدولة الواحدة، لأن الوضع القانوني للمواطن سيكون عاما، وسينتج عنه مساواة تامة في الحقوق الممنوحة وبالتالي مساواة في الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها ومساواة في الواجبات والالتزامات المفروضة أيضا عليهم. وهو ما يعني أن ممارسة حقوق المواطنة تتطلب توافر نظام ومناخ ديمقراطي.

2- بطالة الشباب وأزمة المواطنة بالجزائر :

في حوار المواطنة نستطيع القول " بأن قياس المسافة بين المواطنة والوطنية من أهم المهام الحيوية في قراءة مسيرة الوطن وتطوره، لاريب أن المواطنة هي الانتماء للوطن، وأما الوطنية العبير الانساني المعبر عن كل ما يستلزم عزة الوطن. "[1] ونحن بصدد ملاحظة ظاهرة البطالة مضطرون إلى إدراج منظور مختلف العناصر والفاعلين لكي نستخلص تفسيرا أقرب إلى الواقع، " تقوم المواطنة على دعامتين أساسيتين هما الانتماء والولاء للوطن، فالانتماء هو رابطة وجدانية انسانية، أما الولاء فهي اعلاء قيمة الفرد وتكريمه."[2] ونحن نحاور في شبابنا البطال استنتجنا نوع من العلاقة السلبية بين مفهوم الوطنية والإنتماء عندهم، وبدى لنا أنهم مجرد رعايا يحملون جنسية الوطن نظير خطاباتهم القاسية اتجاه الوطن. يصرح المبحوث رقم 5 ويقول:

" أكبر خطأ ارتكبه والداي في حقي أنهم اختاروا

لي أن أولد هنا ويردف القول لو اختار والدي

الزواج بأوربية لكنت هناك وفي وضع افضل هذا"

قد يبدو أن هذا التصريح يحمل قالبا هزليا لأنه ولا أحد يستطيع اختيار والديه، أو اختيار أمور متعلقة بالقدر، ولكن إن دل عل شيء فإنما يدل على الحسرة اتجاه الوطن الذي

---

[1] أحمد محمد اللويمي، "الشباب والمواطنة"، *صحيفة اليوم*، العربية السعودية، 22 سبتمبر 2011

الرابط الالكتروني: كلمة-ومقال/الشباب-والمواطنة/www.alyaum.com/articles/823899 تاريخ الاطلاع 22-07-2017 الساعة 14سا و30

[2] http://www.annaharkw.com/Article.aspx?id=378908&date=17082011
تاريخ الاطلاع 16-05-2020 الساعة 21 سا

يعيش فيه، ويمتاز بعدم الاحساس باعتزازه بوطنه، وربما هو تعبير عن افتقاد حقوق المواطنة ولفترة طويلة. إن المتأمل لواقع الشباب في المجتمع الجزائري يكشف أن موضوع المواطنة عندهم يشهد تراجعا ملحوظا في ظل تراجع أطراف المسؤولية عن دورها في الإيفاء بالمتطلبات مما شكل مواطنة مزيفة ومنقوصة، فالشباب المبحوث يعيش أزمة اغتراب حقيقي، شكلتها عوامل داخلية تتصل ببنية المجتمع، وعوامل خارجية تتصل بالظروف العالمية والمتغيرات التي طرحتها العولمة مع الواقع المعاصر. " فعند التحدث مع الجزائريين تشعر بأنهم يعانون من نوع من التيه ... وهذا الوضع السوسيو –اجتماعي يقترب من توصيف حالة الاغتراب." [1]

إن مفهوم الوطن يطرح جدلية بين مفهومه عبر الصورة الذهنية التي تشكلها مؤسسات التنشئة الاجتماعية والوطن المادي أو الواقعي. فعبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية يتحدثون عن الوطن الذي نحمله في قلوبنا ونتغنى به إنه وطن الخيال لأننا نريده كذلك. أما الوطن المادي الواقعي فهو الذي تعيشه حين تخرج صباحا إلى مختلف الفضاءات، تراه مجسدا في الطرقات، وفي موقع العمل، وفي العلاقة مع رب العمل وزملاء المهنة، تقابل فيه مجموعات شبابية تعاني مشكلات اجتماعية جمة تتطلع لمستقبل أفضل خارج هذا الوطن، قدمت استقالتها الاجتماعية لتعم مظاهر الفساد والتسيب في قطاعات كثيرة. وقد أشارت الباحثة سهير صفوت " بأن الوطن الرومانسي هو الوطن الذي نحمله ونحميه ونفديه، أما الوطن المادي فهو الوطن الذي يحملنا ويحمينا ويفدينا."[2] وقد أصبحت اليوم الثقافة الديمقراطية أحد أبرز المداخل لترسيخ الاندماج وتعزيز سيرورته. " يمكن القول بأن الاندماج الاجتماعي هو المادة الخام للمواطنة، ويتقاطع معه كونه يعني العملية الاجتماعية التي تمكن الأفراد من الانصهار في مجتمعاتهم، أفقيا بتمثل قيمها، عاداتها، وأنماط عيشها، وعموديا باكتساب هوية

[1] نور الدين بكيس ونوال رزقي، **كيف تصبح مواطنا سيئا في الجزائر**، سارة للنشر، الجزائر، 2018، ص 8

[2] سهير صفوت، "الاستبعاد الاجتماعي المفهوم – الدلالات"، *مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول المجتمع العربي بين الاستبعاد والاحتواء الاجتماعي في ظل المتغيرات المعاصرة*، جامعة المسيلة، الجزائر، 30 و 31 أكتوبر 2011، ص 31

سياسية تعزز انتسابهم لمؤسسة الدولة وتوطد ولاءهم لها، فحسب دوركايم الهدف من الاندماج الاجتماعي هو صناعة المواطن الفعال والمشارك في بناء المجتمع."[1] صحيح أن المجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات الأخرى يحتوي على بعدي الاندماج والإقصاء، ولم تعد المواطنة محصورة في الحقوق السياسية (حق الانتخاب)، وإنما بات من الضروري أن تتضمن الحقوق الاقتصادية (كحق العمل) وباقي الحقوق الاجتماعية المرتبطة بعدالة توزيع الثروة بما يؤسس لمجتمع أقل تفاوت بين أفراده. تقول احدى المبحوثات:

"يعرفونا فقط في الانتخابات، وبعدها عوم بحرك."

ومن هنا نستشف أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مدخل أساسي ورئيسي لتأسيس المواطنة وإنتاج الولاء والانتماء والخير المشترك. " وبهذا المعنى اعتبر الباحث الانثروبولوجي ***كليفورد غيرتز*** أن تشكل الأوطان الجديدة الناشئة هو حصيلة ثورات اندماجية تتفكك فيه بنى قديمة، وتتشكل أخرى جديدة يتحول فيها الرعايا إلى مواطنين، وهي عملية لا تحدث بهدوء بقدر ما تنتج منها صراعات مخيفة لأنها تستثير النوازع الضيقة حول منافع جديدة يجري التقاتل حولها، وهذه العملية جزء لا يتجزأ من عملية خلق كيان سياسي جديد وروح مواطنية جديدة. "[2]

لاحظنا أن غالبية المبحوثين يشعرون بأنهم فئات اجتماعية مبعدة ومهمشة نظير الفقر والعوز المادي جراء حالات التعطل، وهو واعون بأن السلطات الرسمية تستعطفهم وتستميل إليهم، وتستكين لهم بالرغم من سلطتها وقوتها عند قدوم أي موعد انتخابي، وهذا من خلال وعودها لهم بتحسين الأوضاع وتوفير فرص العمل، أو ادماج المؤقتين، واستحداث مساعدات

[1] عبد القادر فوشان، العلاوي أحمد، "الإندماج الاجتماعي: المفهوم، الأبعاد والمؤشرات"، *في مجلة الراصد العلمي*، جامعة وهران1، مجلد4، عدد 1، جانفي 2017، ص 43

[2] عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 2017، ص123

مادية للبطالين على غرار الدول المتقدمة... لكن سرعان ما تتبخر كل هذه الوعود بعد نهاية هذه المواعيد التي أصبحت عند هؤلاء الشباب حدث بلا معنى. وفي هذا الصدد يقول أحد المبحوثين:

"أحنا خاطينا السياسة ولا تهمنا، كل ما يهمنا لقمة

العيش، ولو فعلا تحب الجزائر أبنائها كانت ستوفر

لهم العمل عوض أنها تدفع بهم هدايا للبحر وأسماكه."

قد أبدى الشباب محل الدراسة أنهم لا يتمتعون بحقوق المواطنة كاملة، وهم منسحبون من المشاركة في الشأن العام، عازفون عن المشاركة في الحياة السياسية والجمعوية، وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأن هناك مشكلات حقيقية تتعلق بممارسة المواطنة الاجتماعية عند هؤلاء نظير تفشي الفقر، وتراجع مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة، وتزايد معدلات البطالة، وارتفاع الأسعار وتدني القدرة الشرائية، وتفشي الفساد والتسيب وغياب الرقابة وآليات الضبط الاجتماعي، و"هكذا أصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعي التي كانت، خلال مراحل سابقة من تطور المجتمع، مرفوضة حتى على مستوى الخطاب السياسي المتميز بنزعة شعبوية قوية، أصبحت اليوم ميزة جوهرية، وسيكون من الصعب التخلص منها أو التخفيف من حدتها."[1]

ويعاني المجتمع الجزائري من وجود حالة خطيرة تتعاظم يوما بعد يوم، هي ارتباط المواطنة بالثروة، فمن يملك يستطيع أن يتمتع بحقوق المواطنة والعكس صحيح. وفي هذا الصدد فإن من يملك المال يستطيع أن يجد معاملة أفضل على يد مؤسسات الدولة، ويمارس سلوكا ونفوذا سياسيا أفضل ممن لا يملك، هذا إلى جانب التمتع بمكانة مجتمعية أفضل من غيره.

[1] عنصر العياشي، **الأزمة الجزائرية في تصورات المثقفين**، المرجع السابق، ص 39

وقد شبه لنا أحد المبحوثين مشهد المواطنة في الجزائر ب: *" سفينة التيتانيك"* حيث قال:

"نحن البطالون والشباب بصورة عامة في قاع السفينة، وهم

– يقصد طبقة أصحاب المال – يرقصون ويغنون في سهرات

ماجنة على ظهر السفينة، ويوم نغرق سنغرق كلنا ."

من خلال هذا التصريح نستشعر أهمية تحقيق مطلب المواطنة لأن الإنتقاص منها، وحصرها في مجالات ضيقة يكون مدخلا للتوترات الاجتماعية، وبداية المتاهات، فالمواطنة حسب اعتقادنا ليست بمفهوم جامد بل مفهوم ينمو ويتقدم بحسب حالة التطور القانوني والسياسي والاجتماعي في المجتمع. "وهنا يشكل الشباب الفئة المقصودة والمعنية والمعول عليها للحفاظ على القيم الاجتماعية للمجتمع والإحساس بهويته، والاعتزاز بها والتضحية من أجلها، مع الانفتاح في نفس الوقت على الثقافات الأخرى والتفاعل معها في جو من الانسجام والموضوعية."[1] وبصفة عامة فإن حدوث تحول في نهاية الثمانينات بالجزائر وما تلاها من سياسات اقتصادية نحو اقتصاد السوق، دون وجود طبقة رأسمالية راسخة، ودولة قوية قادرة على انجاز المهام التنموية والمجتمعية، أدى إلى تآكل الطبقة الوسطى، وهو ما نال من حقوق المواطنة الاجتماعية لقطاع عريض من المواطنين وعلى رأسهم الطبقات الشبابية، وهذا ما ينذر بحدوث تدهور كبير بخصوص التمسك بالاعتزاز بالوطن عند الشباب مقارنة مع نظراءهم من الأجيال السابقة، وأصبحنا اليوم مع مواطنة زائفة يحمل الفرد فيها شعارات جوفاء لا تعكس الواقع. وأظن أنه من غير المنطقي أن نطلب من الشاب البطال القيام بواجباته تجاه نفسه ومجتمعه وهو لم يستفد من العمل كحق من حقوقه كمواطن.

[1] حنان مراد وحنان مالكي، "أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري"، *في مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة ورقلة، العدد 5، 2011، ص 540

3- ارتباط ظاهرة البطالة بالعنف السياسي في الجزائر :

في ظل تنامي أرقام البطالين بالجزائرين، نخشى أن تتحول الظاهرة إلى عنف يهدد أمن واستقرار البلاد، ويقذف بها إلى مسارات يصعب التحكم فيها. يشكل العنف دوما موضوع اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية، حيث نمت ولازالت تنمو مظاهر هذه الظاهرة في مجتمعنا مع تحولات المجتمع وتغييراته المتتابعة بعد الانتفاضة الشبابية –أحداث أكتوبر 1988، رغم أن أزمة أواخر الثمانينات كانت اقتصادية حيث مثلت البطالة أحد أهم مظاهرها مما أدى إلى انتشار العنف السياسي في الجزائر.

" ولعل مشكلة البطالة التي يعانى منها شباب المجتمع الجزائري تعتبر واحدة من المشكلات التي مثلت أحد الأسباب الرئيسية للأزمة السياسية التي عرفتها البلاد في العشريتين الأخيرتين، حيث كان لها ارتباط وثيق بالعنف السياسي في الجزائر،"[1] نعترف كلنا اليوم بأن التغير الذي حدث في المجتمع الجزائري نهاية الثمانينات كان تغيرا تحولت فيه البلاد من نمط مجتمعي إلى نمط مغاير تماما لما كان سائدا قبل هذه الفترة، " إن ظاهرة العنف هي حصيلة عوامل نفسية داخلية واجتماعية خارجية تجمع بين عوامل سياسية واقتصادية وثقافية."[2] تركت تأثيراتها الواضحة على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، مما أدى إلى اختلال التوازن في أنساقه المختلفة، وهذا ما دفعنا لمحاولة الكشف عن أسباب الظاهرة وآثارها وارتباطها بظواهر اجتماعية أخرى كالبطالة والتهميش وغيرها من المشكلات الاجتماعية.

" يتساءل السوسيولوجي **بيار بورديو** هل يمكن أن ننتظر من الدولة تأسيس العلاقات الاجتماعية؟ هل يمكن أن نأمل بأن القانون يعيد الصراع بين رؤوس الأموال الاجتماعية لا شرعيا؟ بالطبع لا يجيب بيار بورديو عن هذين السؤالين لأن الدولة والقانون يقومان بوظيفة

[1] بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، المرجع السابق، ص 34

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة

ضبط العلاقات التناحرية لتفادي تطورها إلى عنف فيزيقي. ومنعها من المس بالنظام العام. فالدولة ليست حيادية، فهي طرف فاعل من الصراع، فهي آلية تعيد انتاج العلاقات الاجتماعية التناحرية لفائدة المسيطرين."[1] بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الإنكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل، ويعتبر تفشي هذه الظاهرة من أهم مظاهر الأزمة التي عرفتها الجزائر، وكان من مسبباتها الحملات الكثيفة لهجرة ساكنة الريف نحو المدن بحثا عن لقمة العيش، وبحثا عن الأمن خاصة في الحقبة السوداء التي مرت بها الجزائر، هذا ما أدى إلى اختلال البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وتزامن مع هذا الاختلال مظاهر سلبية مثل الفقر، والبطالة والإقصاء والتهميش، واحتكار مؤسسات المجتمع من قبل أقلية مسيطرة قامت بإخضاعها لمصالحها الخاصة مما ولد لدى غالبية الشعب الجزائري أزمة هوية ومواطنة جراء شعورهم بعدم المساواة والتفاوت الاجتماعي. "فالأزمة البترولية لعام 1986 كشفت عن هشاشة النظام المستعمل أنذاك (التخطيط المركزي) والذي أثبت فشله ليس فقط في الجزائر بل في الكثير من الدول، مما استدعى الشروع في سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية فرضتها غالبا مؤسسات التمويل الدولية، والتي لم تأخذ بعين الاعتبار علاقات الشغل، مما أدى إلى تقهقر وضعية الشغل في الجزائر وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات مخيفة."[2] يضمن شبابنا وسائل عيشهم ويغطون احتاجاتهم اليومية من خلال العمل، كما يعتبر شرط للاستفادة من حقه في حصته من الريع الوطني، وهذا ماجاء على لسان أحد المبحوثين:

" نريد حقنا من أموال البترول لا ننتظر

أن يتصدقوا علينا، حلال عليهم حرام علينا."

[1] بلقاسم سلاطنية وآخرون، **علم الاجتماع الاعلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012، ص 124

[2] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف،2009-2010 ،ص 46

غير أن أزمة البطالة بالجزائر جعلت عددا كبيرا من شبابنا لا يحصلون على هذا الحق، وهو الأمر الذي جعل فئة قليلة تتمتع برفاهية الحياة نظرا لحصولها على أكبر نسبة من دخل البلاد، فمعاناة الشباب من ظاهرة البطالة أو عملهم في أنشطة موازية هشة وغير رسمية ينعكس بشكل واضح على تدني مستوى الدخل لديهم وانعدامه تماما. يمكننا القول أن افتقاد هؤلاء الشباب لعمل مستقر خاصة مع تحول المجتمع الجزائري إلى النمط الاستهلاكي بإمكانه أن ينتج أزمات أخرى تزيد من معاناة هؤلاء الشباب، وتحول دون قدرتهم على تكوين ذواتهم وهو الأمر الذي يدفع بغالبيتهم إلى ممارسة العنف وبشتى أشكاله. "وضمن هذا السياق أدت الأزمة المتعاظمة في الجزائر شيئا فشيئا إلى قيام تحركات جماهيرية للعاطلين عن العمل والشباب، كما استطاعت الأحزاب الدينية بشعاراتها أن تجعل مجتمع التهميش يتبنى مواقفها وآرائها ضمن الصراع الاجتماعي ذي الاستقطاب الثقافي مثل العداوة للديمقراطية والنظام الجمهوري ذي الانتخابات، وحرية وعمل المرأة والاختلاط في المدرسة."[1]

أصبح الشباب البطال الذين يفتقدون إلى عمل يضمنون به العيش الكريم، يشعرون بغياب العدالة الاجتماعية، وهذا ما عجل بظهور حركات احتجاجية في الجزائر والتي كانت في البداية بعيدة عن كل تأطير سياسي. غير أن بعض الأحزاب استثمرت في الوضع وقامت باستقطاب هؤلاء الشباب الناقمون على أوضاعهم الاجتماعية، وقادتهم إلى مواجهات عنيفة مع الدولة ومؤسساتها. "من جهة أخرى فإن فشل المؤسسات الاجتماعية المختلفة وعجزها عن أداء دورها بفاعلية وغياب دور الأسرة واستقالتها، وضعف المنظومة التربوية والتعليم عموما فضلا عن غياب منظمات المجتمع المدني كالجمعيات والمنظمات الواعية وإخضاعها للدولة ساهمت كل هذه الأسباب في تواصل مسيرة العنف بالجزائر."[2]

---

[1] علي الكنز وعبد الناصر جابي، **الجزائر: البحث عن كتلة اجتماعية جديدة**، في سمير أمين (إشراف) المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة – المغرب العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص 21

[2] سيف الاسلام شوية، "الخلفيات السوسيواقتصادية لظاهرة الارهاب في الجزائر من خلال خرائط الفقر"، *ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي حول مجتمع المخاطرة*، جامعة جيجل، 4 و 5 ماي 2009، ص 4

ونستطيع أن نقول بأن مشكلة البطالة اليوم بالجزائر هي من أخطر الظواهر الاجتماعية، خصوصا وأن الشباب يرون بأن العلاقة بين شرائح المجتمع لم تعد سوية وسلسة، نظرا لعدم التوزيع العادل للثروات والوظائف. ففي الوقت الذي تفتخر فيه بعض الجهات الرسمية من تقليص نسبة البطالة، وتستدل في ذلك بتقارير من هيئات دولية وأخرى وطنية، فإننا نرى بأن المعايير المتبعة بالدول الغربية لقياس نسبة البطالة لا تناسب مجتمعنا لذلك لابد من معايير خاصة، ونبدي مخاوف أن ينجرف العاطلون إلى حركات احتجاجية أكثر عنفا كثورات الربيع العربي.

4 -كرونولوجيا الحركات الاحتجاجية في الجزائر:

يبدو أن الشباب البطال وهو يعيش حالة التردي والتهميش الاجتماعي يسلك طرق منطقية بالنسبة لنا في الفعل الاجتماعي كرد فعل عن وضعية مزرية وجد مقلقة. فمن البطالة إلى الإحساس بالعيش في نسق اجتماعي رديء، إلى تشكل الوعي بالرفض، إلى الاحتجاج، فالعصيان ثم التمرد على الوضع القائم. نقر بأنه من الصعب علينا " إيجاد تعاريف سوسيولوجية علمية للحركات الاحتجاجية نظرا لأن اهتمام الحقل السوسيولوجي كان منصبا على دراسة الحركات الاجتماعية، وقد تفتقد البعض من الحركات الاجتماعية لصور من الفعل الاحتجاجي، كما أن الفعل الاحتجاجي في حد ذاته قد يؤدي إلى تشكل حركة اجتماعية كنتيجة لتطور سيرورته، كما قد يكون الفعل الاحتجاجي محطة لإعادة تصحيح مسار الحركة الإجتماعية وإعادة بثها."[1] الشيء الذي دفعنا للاعتماد على ملاحظة الواقع اليومي لمجتمعنا من أجل استخراج مادة كافية نسبيا للإقتراب السوسيولوجي من هذه الظاهرة.

[1] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في المجتمع الجزائري من المواجهة إلى الاحتواء**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 51

يرى الباحث الاجتماعي ***نور الدين بكيس*** بأنه "حال افترضنا أن الحركة الاحتجاجية هي نوع من التعبير عن عدم نجاعة السياسات المتبعة، فإن هذا ما سيحول بالضرورة الحركة الاحتجاجية من فعل احتجاجي ذي مدلول اجتماعي إلى فعل احتجاجي ذي مدلول سياسي."[1] وهذا تماما كما حصل في بلدان الجوار بحيث كانت البطالة وتردي الأوضاع الاجتماعية على رأس المشاكل التي أحدثت شرارة انطلاق حركات احتجاجية ضد هذه الأنظمة السياسية العاجزة عن ايجاد الحلول للأوضاع المتأزمة بفعل انتشار الفساد السياسي والاقتصادي، " ومن المؤكد أن النقص في ثقافة الدولة الحديثة لدى المواطنين يشجع في تنامي الفساد. ولمحاربته لابد من ترسيخ حس الدولة الحديثة بكل أبعادها السياسية والقانونية (دولة القانون) والاقتصادية والاجتماعية (التنمية المستدامة والمتوازنة) بالإضافة إلى تنمية حس الإلتزام في المجتمع المدني."[2]

"وتعد ظاهرة الحركات الاحتجاجية حسب الباحث وهبة ربيع في السنوات العشر الأخيرة من تاريخ الجزائر آلية ووسيلة للفعل والتأثير في النظام والحياة العامة للجزائر."[3] ويمكننا ربط سيرورة الحركات الاحتجاجية في المجتمع الجزائري مع تطور ظروفه السياسية والاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالتزامن مع محاولات بناء دولة حديثة، وشهدت الحركات الاحتجاجية بداية من مرحلة الثمانينات تطورا ملحوظا بعدما أصبحت فئات اجتماعية واسعة تشعر بأزمة عميقة في أبعادها السياسية والاقتصادية انعكست على الحياة الاجتماعية والثقافية لأفراد هذا المجتمع. إن المتتبع لشأن الحركات الاحتجاجية في الجزائر يكتشف أن المجتمع الجزائري عرف موجات من الغضب الشبابي تحت غطاءات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، وسياسية ارتبطت بسياق زمني خاص نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، أحداث تيزي

---

[1] نور الدين بكيس، المرجع السابق، ص 56

[2] بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، المرجع السابق، ص 170

[3] وهبة ربيع وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011، ص 31

وزو وما عرف أنذاك بالربيع الأمازيغي 1980، أحداث قسنطينة 1986، وانتفاضة أكتوبر 1988، هذه الأخيرة شكلت الحدث البارز في فترة الثمانينات تزامنت مع انخفاض العائدات النفطية وزيادة الفوارق الاجتماعية، " ندد الشباب الجزائري آنذاك وفئات أخرى من المجتمع بنظام الحزب الواحد، وبالنزعة الاشتراكية للنظام الاقتصادي، وقد مثلت هذه الاحتجاجات تجمعا فريدا لما يمكن تسميتهم "المهمشين" بتنوع أسس التهميش (ثقافي، اجتماعي، اقتصادي... الخ)، وقد سبق لكل منهم أن عبر عن سخطه اتجاه الدولة والنظام على امتداد الثمانينات من القرن العشرين، ودخلت الجزائر منذ ذلك الوقت في دوامة اللإستقرار."[1]

بالرجوع إلى أحداث أكتوبر، يجدر بنا التوقف عندها بنوع من التحليل حيث يرى الباحث **جابي ناصر** بأن "هذه الأحداث التي انطلقت من الجزائر العاصمة لتتسع إلى المدن الأخرى في مختلف مناطق البلاد مثلت علامة فارزة في قوة تأثير هذا النوع من الحركات الاحتجاجية، بسبب طبيعة النتائج السياسية المهمة التي ترتبت عليها، كدخول البلاد ولأول مرة مرحلة التعددية السياسية."[2] في مقابل هذه القراءة ذهب الباحث **علي الكنز** إلى " اعتبار أحداث أكتوبر ثورة تحريرية ثانية بالجزائر، بعد التي عرفتها قبل سنة 1962 والتي تحررت فيها كأمة، أما الأمس من أكتوبر فقد تحررت فيها كمجتمع."[3] وعلى هذا الأساس نرى أن هذه الاحتجاجات الشبابية بمثابة نقطة تحول هامة في المجتمع الجزائري في سبيل أن تقوم الدولة المدنية على أسس ديمقراطية تشاركية. لقد اعتمدنا الحديث عن هذه الاحتجاجات كمقياس أساسي تاريخي لإبراز القوة الشبابية في كل عمليات التغيير، حيث كان الشباب فاعل أساسي فيها، يناضل من أجل حقوق مواطنته المشروعة.

---

[1] وهبة ربيع وآخرون، المرجع السابق، ص 319

[2] ناصر جابي، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، يناير 2011، ص 2

[3] علي الكنز، **حول الأزمة دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، دار بوشناق للنشر، الجزائر، 1990، ص 12

عاشت الجزائر مع مطلع الألفية الجديدة غليانات اجتماعية ذات طابع استثنائي نسبيا تمثل في ظهور حركات احتجاجية شعبية ملفتة للانتباه تختلف عن سابقاتها على الأقل من حيث طبيعة الفعل الاحتجاجي، والسياق الزمني الذي ظهرت فيه. ولقيت اهتمام المفكرين والباحثين في حقول معرفية متعددة خاصة المهتمين بشأن الحركات الاجتماعية وكذا السلطات المحلية، خصوصا وأنها اندلعت في ظروف سوسيو اقتصادية تميزت بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما أنها اندلعت أيضا في حقبة زمنية تزامنت وثورات الربيع العربي ببلدان الجوار، (ثورة الياسمين بتونس، وأحداث مصر الدامية...) وقد شدت إليها مختلف الوسائل الاعلامية المسموعة والمرئية والمكتوبة واعتقد بأنها بداية الربيع بالجزائر.

وشهدنا سنة 2011 (أحداث جانفي) حركة احتجاجية شبابية ميزت الألفية الثالثة جاءت بعد ثورة الياسمين في تونس. " وانتشرت شائعات في العاصمة وكثير من مناطق البلاد الأخرى عن أمر ما سيحدث، وأن الشبان سيخرجون للاصطدام بالشرطة والقيام بتظاهرات ضد رفع الأسعار وغلاء المعيشة."[1] بدأت هذه الحركات في مدينة وهران ثم انتقلت إلى بعض المدن الأخرى كالجزائر العاصمة وتيبازة، وخلافا لما أطلق على هذه الحركة بأنها جاءت نتيجة ارتفاع بعض أسعار المواد الاستهلاكية (الخبز، الزيت، السكر ... الخ) إلا أنها سرعان ما تحولت إلى حركة مطلبية تنادي بضرورة التغيير وإصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة الأولى لكنها لم تعمر طويلا.

ونسجل مقابل هذا توسع جغرافية هذه الحركات الاحتجاجية لتمس مناطق ظلت لفترات طويلة توصف بأنها مناطق هادئة ومسالمة، على غرار أحداث الجنوب الجزائري حيث " ظهرت حركات احتجاجية في مدينة ورقلة 2013 (مارس،أبريل) ثم امتدت إلى باقي ولايات الجنوب الأخرى، قادها شباب بطال يطالب من خلال هذا الفعل السلطات بضمان تسيير

[1] ناصر جابي، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر**، المرجع السابق، ص6

شفاف وصارم لسوق العمل المحلي وضمان حد أدنى من الكرامة الإنسانية بتوفير منصب شغل."[1] خاصة في المناطق البترولية كحاسي مسعود، وحاسي الرمل، فلا يعقل حسب هؤلاء الشباب المتحتجين أن يقيموا في مناطق غنية بالثروات النفطية وبها مؤسسة عالمية (سونطراك) هي مصدر الريع الذي يتقوت منها كل الجزائريين، ولا يحصلون على مناصب عمل بها. في حين يأتي أبناء الشمال للعمل وحصد الغنائم ثم العودة للشمال حيث العيش الرغيد بعيدا عن الظروف المناخية القاسية. " يعتبر هذا المطلب كمقدمة لحركات احتجاجية في مناطق الجنوب، طالب الشباب العاطل من خلالها على أسبقية التشغيل في حقول البترول لأبناء المنطقة ونيل نصيبهم من مواردها التي تستخرج في منطقتهم، ونادت من خلال شعاراتها ضرورة محاربة كل أشكال التمييز. وإحساسا منها بخطورة هذه الحركة، أسرعت السلطة السياسية في الجزائر إلى تهدئة الأوضاع الاجتماعية كإحداث صندوق لتمويل برنامج تنموي خاص بالجنوب الكبير"[2]، كما فتحت باب التوظيف في القطاعات العسكرية بامتيازات خاصة أمام شباب المناطق الجنوبية.

بعد هذه الفترة شهدت الجزائر حركات احتجاجات أخرى تظهر لا تعمر طويلا ثم تختفي وهكذا. ولم تخرج هذه الحركات عن إطار ردود الأفعال عن الأوضاع المتأزمة القائمة. إن الملاحظ على هذه الحركات الاحتجاجية أنها تفتقد لحمل أهداف استراتيجية واضحة، كما أنها لا تحمل مسارا تنظيميا قويا بل هي أقرب للتشنجات الاجتماعية، وللهبات العفوية وهي نتيجة أزمات تعكس وضعا اجتماعيا معقدا يظهر من خلال عدة مؤشرات اجتماعية واقتصادية، كاللاعدالة، البطالة، اللأمن وجنوح الاحداث، أزمة السكن، كل هذا وغيرها من الأسباب دفعت ولازالت تدفع بمختلف الفئات الاجتماعية إلى النزول إلى الشارع للتعبير عن

[1] سعود حجال، "الحركات الاحتجاجية في جزائر اليوم، الفعل الاحتجاجي لدى الشباب البطال، تحليل لأحداث الجنوب – ورقلة 2013،" *في مجلة مجتمع تربية عمل*، جامعة تيزي وزو، العدد 1، جوان 2016، ص ص 38، 39

[2] سعود حجال، نفس المرجع، ص 40

حالات الغضب وتدهور الوضعية الاجتماعية، ونفاذ صبر الكثيرين أمام وعود السلطات الرسمية، وهذا ما يشجع على خلق جو من الاحتقان في عموم البلاد. " لقد بلغ غياب الثقة بين السلطات العمومية والمواطنين إلى درجة أن أصبحت المواجهات بينها أمرا طبيعيا وتافها في الجزائر، لقد انتشرت بوتيرة مقلقة وامتدت من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى جنوب الوطن، فأصبحت كل قطاعات النشاطات مضطربة من جراء النزاعات الاجتماعية والاضرابات في التربية والتعليم العالي، والصحة والمالية والصناعة والقضاء والنقل التي نظمت من قبل عمال في حالة تذمر، في حين شهدنا وقفات احتجاجية واضرابات عن الطعام، ذوي الرصاص، عمليات اختطاف، عجلات مطاطية محترقة، طرقات مقطوعة مسجلة هنا وهناك عبر التراب الوطني."[1]

يمكننا القول أن الحركات الاحتجاجية هذه قد طرحت بقوة إشكالية غياب التنمية والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة واحتجت على الإقصاء والتهميش، إلا أنها بقيت أسيرة الأوضاع الاجتماعية ولم تتجاوز حدود الشأن المحلي والفئوي. مما يبقيها دائما في أشكالها الأولية أقرب لردود الأفعال العفوية. إن انتفاضة **1968** وغيرها من الحركات الاحتجاجية الشبابية التي اجتاحت العالم من بعد، لم تأت لتؤكد أهمية الشباب في المجتمع، ولكنها كانت بمثابة ناقوس خطر يحذر من تبعات الإقصاء والإهدار القصدي لطاقات الشباب وابعادهم من دوائر صنع القرار.[2] وتبقى الانتفاضة الشبابية الجزائرية امتدادا لمثيلاتها في باقي أنحاء العالم غير أن ظروفها وأسبابها تختلف عنها، هذا كله يجعل الاهتمام بجيل الشباب يتخذ منحى جديدا بغية تكوين منظور سوسيولوجي يؤسس لسوسيولوجيا الشباب كفرع تخصصي استجابة لتطور المسألة الشبابية في الجزائر، وخاصة في ظل شح الدراسات المتعلقة بهذه الفئة.

---

[1] Rachid Tlemçani, **Élection et Élites en Algérie, (paroles de candidats)** , chihab éditions, Batna, Algérie, 2003, P 251

[2] عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 13

5- الثقافة الاحتجاجية في خطابات المبحوثين :

انطلاقا من اعتبار الفئة الشبابية المبحوثة، فئات مبعدة اجتماعيا وتعيش حالات من الحرمان الاجتماعي، وليست لها القدرة للمشاركة بفعالية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حاولنا أن نقف على مدى الترابط بين هذه الحالات من الاستبعاد الاجتماعي على النسق الوظيفي للمجتمع. وهل لشبابنا المبحوث ميولات نحو المشاركة في الحياة السياسية من خلال تواجدهم وانتماءاتهم وانخراطهم في أحزاب سياسية وجمعيات، وهل لهم حس مدني؟ أم أنهم عازفون عن كل مظاهر الحياة السياسية؟ كيف يرون المشهد الاحتجاجي الذي عاشته بلدان الجوار؟ وأخيرا هل لهم ثقافة احتجاجية من خلالها يستطيعون تنظيم أنفسهم للمطالبة بحقوقهم كما حدث مع شباب آخرون في مناطق متعددة من الوطن؟ كل هذه التساؤلات وغيرها اعتبرناها جوهرية ومهمة في التحليل وتشخيص الظاهرة الاحتجاجية بالجزائر انطلاقا من اعتبار المجتمع المدني نسقا " يعبر عن تطور مجتمعي، تصبح فيه العلاقات الرابطة بين العناصر الفردية وتراعي مصالحها بدون استثناء، بل وتسمح لها بالمساهمة في فحص هذه العلاقات وتطويرها وتغييرها. الشيء الذي يسمح بالحديث عن المساواة داخل المجتمع المدني. وربما كانت هذه المساواة هي العنصر الأساسي المكون له."[1]

غير أنه في الواقع كانت العلاقة بين المجتمع المدني وبين كيان الدولة في أحيان كثيرة علاقة تتسم بالتوتر والرفض لهذا النسق الجديد وثقافته في عموم المجتمع. من خلال محاورتنا مع شبابنا حول الإنخراط في العمل السياسي، والجمعوي وقفنا على عزوف تام لكل المبحوثين عن هذا الفعل الاجتماعي، وكانت كل الإجابات تقول بلسان واحد:

"خاطيني السياسة، ولا أفكر فيها ،

ولا تتحدث معي عن السياسة... "

[1] محمد خالدي، **تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع، جامعة تلمسان، 2016-2015 ، ص 159

كنا نحاول من خلال محاوراتنا مع هؤلاء الشباب أن نتأكد من أن الحركات الاحتجاجية ناضلت من أجل تحقيق مطالبها بعيدا عن الأطر السياسية، والأحزاب والنقابات التقليدية، ولا يجتمع أفرادها بالضرورة على توجهات اديولوجية محددة، بل ولا يجمع أعضاءها قناعات وأهداف سياسية. أي أن هؤلاء الشباب لا يسعون للوصول إلى السلطة، ولا للمشاركة فيها، قد يبدون تذمرا اتجاه السلطة الحاكمة، ولكن ليس هدفهم السلطة في حد ذاتها. وقد صرح لنا المبحوث رقم 2 قائلا:

" نحن نسعى للحصول على الوظيفة

الاقتصادية، مستواي لا يسمح لي

أن أكون سياسيا. والسياسة لها ناسها. "

شهد عام 2011 نقطة تحول تاريخية في المنطقة العربية، ساهمت في انطلاق موجة الحراك السياسي والتي قاضت إلى ثورات شعبية عصفت بأنظمة سياسية قائمة، يبدو أن شبابنا المبحوث مطلع كثيرا على هذه الأحداث والتي عايشها من خلال التكنولوجيات الحديثة في الاعلام، كالفايسبوك ومختلف الوسائط التكنولوجية الاجتماعية الأخرى والتي أصبحت تنشر الخبر بطرق أسرع من السابق، وفي هذا السياق يشير الباحث **حجال سعود** " أن هذه الوسائل مكنت هؤلاء الشباب من أن يكونوا على دراية بمجمل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوطنية الإقليمية (العربية) و حتى الدولية، لقد تابعوا التجارب الناجحة في التغيير على سبيل المثال أحداث تونس، مصر، ليبيا أو ما يعرف " بالثورات العربية." إن المواقع الالكترونية مكنت شباب الحركة الاحتجاجية من أن يكثفوا علاقاتهم الاجتماعية، التواصل، اللقاء، والالتفاف حول مطالب مشتركة، وبالأحرى حول القضية التي وحدت الفعل الاحتجاجي."[1]

[1] سعود حجال، ومحمد بلحاجي، "الحركات الاحتجاجية في جزائر اليوم، الفعل الاحتجاجي لدى الشباب البطال – نموذجا –" *مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول " الرعاية الاجتماعية للشباب"* المنعقد بالمركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، 10 و11 ماي 2016

قد نرى بأن تنامي الحركات الاحتجاجية وتنوعها خلال السنوات الأخيرة يعكس نوعا من التطور والنضج في اعتماد الأفراد طرقا مؤثرا في مواجهة ما يعترضهم من مشكلات اجتماعية. وأيضا السعي وراء ايجاد الحلول الكفيلة بتجاوزها جزئيا أو كليا. يقول المبحوث رقم 5: ***"أشاطر زملائي الذين احتجوا والذين سيحتجون في المستقبل، وللأسف لم تشهد تلمسان حركات احتجاجية وإلا كنت سأشارك فيها، ومطلبي بسيط بعيد كل البعد عن النظام والسياسة، أطالب بتوفير لقمة العيش لا أقل ولا أكثر."***

من خلال هذا التصريح يبدو لنا أن الشاب الجزائري يكاد يكون مقتنعا بأنه سلمي في مطالبه، ولا يرغب بأن تتكرر الحقبة الدموية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات، وهذا مؤشر جيد على أن الاحتجاج لابد أن يأخذ طابعا سلميا بعيدا عن العنف. واستطاعت هذه الحركات إحداث حالة من الحراك السياسي والاجتماعي داخل المجتمع الجزائري مما كان له أثره في نشر ثقافة الاحتجاج، وكسر حاجز الخوف والمطالبة بالحقوق. "وساد اعتقاد متفائل أن عهد الاستبداد قد ولى، وأن زمن الحرية جاء ليبقى."[1] وفي هذا الصدد تقول احدى مبحوثاتنا وهي طالبة جامعية:

" إذا كان الذي حدث في البلدان العربية ربيعا عربيا، فإن الجزائر عاشت كل الفصول، الربيع، الخريف والصيف."

إن اللافت للانتباه في المشهد الاحتجاجي الجزائري، هو اعتماد مجموعات شبابية لا يستهان بها على الوسائط التكنولوجية (كالفايسبوك وتويتر... وغيرها) في التعبير عن انتقاداتهم

[1] بومدين عربي، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول"، في *مجلة سياسات عربية*، الدوحة، قطر، العدد 25، مارس 2017، ص 34

للنظام، حيث أصبحوا يعتمدون على أسماء مستعارة في كتابة منشورات ضد النظام والسلطة الحاكمة، ويتهجمون على رموز الدولة ومؤسساتها، وأصبح العالم الافتراضي سطوة وسلطة يفضي إلى قول ما لم يستطع قوله الشخص في العالم الحقيقي. وأصبحنا اليوم " بهذه الثورة المعلوماتية أمام ما ندعوه بالمجتمع الرقمي، والفرد الرقمي، والمواطنة الرقمية، وهذه الأخيرة بمثابة مواطنة افتراضية في فضاء إلكتروني تكنولوجي واسع المدى، تتعدد فيه الهويات، وتتداخل فيه القيم، وتتهاوى فيه كل الخصوصيات."[1]

كنا قد سألنا المبحوثين الشباب حول ممارسة النقد ضد النظام عبر صفحات وهمية افتراضية أو التعليق على مناشير أو ما شابه ذلك وقد أفضت اجابات غالبية المبحوثين أن هذه الوسائط بالنسبة لهم متنفس لنسيان الواقع، وأن أهداف الكثيرين هي الإنسحاب من المجتمع من خلال تكثيف الجهود الإلكترونية في الظفر بزوجة من الضفة الأخرى ولو كانت طاعنة في السن، أو في الحصول على منصب عمل من خلال بعث سيرهم الذاتية إلى شركات محلية أو عربية. أما السياسة فلا علاقة لهم بها أصلا، وهم يقاطعون حتى حقهم في الانتخابات، وأن أغلبهم لا يملكون بطاقة الناخب، ولا ينخرطون في جمعيات لأن هذا لا يحقق أهدافهم فلا سبيل إذن لإضاعة الوقت في أشياء لا تعود عليهم بالنفع.

يرى شبابنا المبحوث أن الحركات الاحتجاجية من بين أهم الأساليب التي يتم من خلالها نقل المطالب المجتمعية لتحقيق التغيير المنشود نحو الأفضل بأساليب واعية بعيدا عن استعمال العنف، " وبدون طغيان الإديولوجيات الحزبية أو الشعارات القومية، بل اكتفت برفض الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ويعزى ذلك إلى سيطرة الحركة الشعبية العفوية على تحركات الشارع الجزائري."[2] فهي تسعى في الغالب لنقل مطالبها إلى السلطة، إذ نقر بأن

[1] عثمان صلاح، المواطنة الرقمية وأزمة الهوية، مقال إلكتروني على الرابط التالي:http://www.acrseg.org/41703 تاريخ الاطلاع 26-09-2020 الساعة 18 سا

[2] بومدين عربي، المرجع السابق، ص 36

الإصلاح السياسي لا يأتي إلا من خلال حراك واعي ومنظم، تتكاثف فيه جهود الجميع لتحسين الظروف، والقضاء على معاناة هؤلاء الشباب المتعطلين عن العمل، وهذا من أجل إعادة ترتيب العلاقات بين السلطة الحاكمة والمجتمع نحو الأحسن. وقد تؤشر هذه الحركات على وجود أزمة تسيير خاصة في الشأن الاجتماعي وتوفير الظروف القاعدية لحياة المواطنين، وما يؤكد ذلك ارتفاع حجم الاحتجاج ضد القطاعات الوزارية المختلفة، وما تأكد لدينا هو الحضور القوي للمطالب السوسيو-اقتصادية بكل أرجاء الوطن، ولأن الفعل الاحتجاجي يفيد كثيرا في التفريغ السيكولوجي لشحنات العنف والسخط فقد استشهد السوسيولوجي المغربي عبد الرحيم العطري بما قاله أحد العاطلين عن العمل: " عندما يخرج المرء محتجا، فإنه بطريقة ما، ينفث حقده الدفين على سوء توزيع الثروة الوطنية، وعلى سوء تدبير ملفات الوطن، فهو يشعر بارتياح عقب مشاركته في الحركة الاحتجاجية، ففيها يصفي حسابه مع الدولة."[1]

6- معيقات الفعل الاحتجاجي في المجتمع الجزائري :

لا يمكن الحديث عن الحركات الاحتجاجية في المجتمع الجزائري دون التساؤل عن أسباب عدم تطورها إلى حركات اجتماعية قوية، سوف نحاول دراسة المعوقات التي تحملها الحركات الاحتجاجية في طياتها من خلال عناصر تكوين الفعل الاحتجاجي في الجزائر.

أ- اعتماد العنف في الفعل الاحتجاجي:

يبدي الشباب المبحوث ميولات كبيرة نحو تبني العنف في حياته العامة، والأكيد أن الحركات الاحتجاجية توجد في صلب التحول الذي يميز المجتمع الجزائري، حيث أصبح العنف خاصية محورية تحتاج إلى دراسات تحليلية لفهم هذا الحراك الاحتجاجي عموما ومحدداته، ويمكن الحديث عن مستويات من العنف. "ولفهم هذا الحضور القوي للممارسات العنيفة في

[1] عبد الرحيم العطري، **الحركات الاحتجاجية بالمغرب مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الاجتماعي**، منشورات دفاتر وجهة نظر، الرباط، المغرب، 2008، ص ص 253 و254

الحركات الاحتجاجية يجب الرجوع إلى الموروث الثقافي للمجتمع الجزائري بحيث لا تزال الجزائر تعيش عبء التراكمات التاريخية للفترة الاستعمارية الفرنسية وتعاني من آثارها العميقة،"[1] وهي حقيقة لا يمكننا نكرانها وتجاهلها لأنها منطلق لتفسير الكثير من الظواهر الاجتماعية في المجتمع الجزائري. وانطلاقا من محاورات المبحوثين حول أشكال الاحتجاج التي يعرفونها لاحظنا حضورا بارزا لمظاهر العنف، واتجاه الحركات الاحتجاجية نحو أشكال تعبيرية عنيفة حيث يصرح أحد المبحوثين:

"دوما شاهدنا عمليات قطع الطريق، وغلق المقرات

واقتحامها وتخريبها، ومواجهات مع قوات الأمن."

ثم إن الاحتجاج يكون سلميا في بدايته وسرعان ما يتحول بعد ساعات أو أيام إلى ممارسة العنف. إن حديثنا عن العنف لا يستثني الأشكال الرمزية فيه وهدفه بطبيعة الحال هو لفت الانتباه. وعليه فإن الباحث جابي ناصر يدعم هذا الطرح بقوله: " فالعادة في هذه الحركات الاحتجاجية كما لاحظنا مباشرة في أكثر من حي بالجزائر العاصمة، إبان احتجاجات جانفي **2011** هي أن يتم غلق الطريق العام والإعتداء على بعض المقرات الرسمية العامة وحتى الأملاك الخاصة. من دون الوصول إلى مرحلة الإعتداء على الأشخاص، وكأن المحتجين يريدون أن يعبروا عن مشاكلهم بهذا الشكل الجماعي الممزوج بمستوى محدود للفت انتباه السلطات والرغبة في الحوار معها، بعد أن سدت قنوات الحوار المؤسساتي في وجوههم، إنه عنف رمزي أكده مثال الفقيد محمد البوعزيزي، كما أكدته الحالات العربية الكثيرة التي حاولت تقليده."[2]

لم يسلم المجتمع الجزائري بعد الاستقلال من الأحداث السياسية العاصفة التي تسببت في مقتل الآلاف من الجزائريين، فتأثير العشرية السوداء حاضر بقوة، وأنتجت تلك الحقبة

[1] نورالدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في المجتمع الجزائري من المواجهة إلى الاحتواء**، المرجع السابق 155

[2] ناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، منشورات دار الشهاب، الجزائر 2012، ص 230

الزمنية فئات واسعة جاهزة لتبني السلوك العنيف. كما أصبح الشباب يعتمدون العنف مصدرا للترقية الاجتماعية داخل المجتمع، وهذا ما لمسناه في بعض الشباب البطالين الذين يمارسون أنشطة غير رسمية باشتغالهم كحراس حضائر السيارات غير القانونية المنتشرة في الأزقة والأحياء، حيث نجد أن المظهر الخارجي لهؤلاء الشباب يشبه شكل المجرم المسبوق قضائيا وهذا لابتزاز أصحاب السيارات بسهولة ويدفعونهم للاستجابة للأثمان المطلوبة مقابل حراسة سياراتهم في الشوارع دون أدنى رخصة، على مرأى ومسمع من الجهات الوصية، دون أن تحرك ساكنا وتشتري السلم الاجتماعي بكل الوسائل والطرق. وعادة ما "يشكل الواقع الاجتماعي الذي تعيشه أرضية خصبة لنمو ثقافة العنف... حيث تزايدت شدة العنف في الجزائر بشكل ملحوظ يدعو للقلق مس جميع الشرائح الاجتماعية وتعددت أسبابه ونتائجه... ويستنتج الملاحظ لظاهرة العنف في الجزائر أنها لا تخرج عن كونها أزمة قيم." [1] باكتساب الفرد الجزائري لسمات العنف وبممارسته لأشكاله المختلفة خسر من مواطنته.

ب- ضعف الأشكال التنظيمية وغياب التأطير:

يرتبط ضعف الهيكلة وتأطير الحركات الاحتجاجية بعدة عوامل، من أهمها عفوية الحراك وعجز الأحزاب والنقابات، وقد عشنا ذلك في أحداث جانفي 2011، " ومما زاد من إعاقة تطور الحركات الاحتجاجية بالإضافة لطابعها الفئوي اقتصار غالبية المطالب على المعالجة المادية واستبعاد المعالجة السياسية، وتبني مختلف الفئات المحتجة الطرح الفئوي لنفس الإنشغالات."[2] لاحظ السوسيولوجي **نور الدين بكيس** " أن أعلى مستويات الاحتجاج كانت لدى فئات البطالين في الجنوب الجزائري، الشيء الذي يؤكد حضور مشكلة البطالة بقوة في الجنوب الجزائري، وأن شباب تلك المنطقة فعلا يعاني من التهميش والإقصاء. ولعل اقتصار مطالب الفئات المهنية على المطالب المادية دليل قوي على مأزق الحركات الاحتجاجية

[1] قاسيمي وآخرون، **الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص 146

[2] نور الدين بكيس، المرجع السابق، ص 168

في المجتمع الجزائري، فكيف يمكننا الحديث عن تطورها وانتقالها إلى مستوى الحركات الاجتماعية المنظمة، وهي تفتقر لأدنى مستويات التنسيق."[1] وبالتالي إذا كانت شرارة انطلاق الأحداث عفوية ومسار الاحتجاجات غير مهيكل ظاهريا فلا يمكن لها أن تتطور إلى حجم الحركات الاجتماعية المنظمة كحركة الطلاب بفرنسا سنة 1968، ونلاحظ أنها حركات تتشابه وتتماثل في غالبية الأحيان، وكأننا أمام وضع يعاد انتاجه باستمرار بالرغم من تفاقم الأزمة ودخول عدة متغيرات جديدة، وهذا ما يجعلنا نعتبر أن هذه الحركات الاحتجاجية كرست قابليتها لتكرار نفسها بالأشكال نفسها تقريبا، وفي سبيل المطالب نفسها يغلب عليها الطابع الاقتصادي والاجتماعي وتفتقر لوجود تنظيم يساعدها على الإنتشار من خلال وسائل تمثيلية عصرية كالأحزاب والجمعيات والنقابات والتي نستطيع القول أن مبادراتها لتوجيه وتأطير الاحتجاجات جد محتشمة ولم تستطع أن ترتقي إلى مستوى مؤثر في مجرى الأحداث ومآل الاحتجاجات.[2]

ج- المسارعة في احتواء الحركات الاحتجاجية:

لطالما كان الخصم المباشر لهؤلاء الشباب المحتجين أجهزة السلطة ومؤسساتها، فحتى عهد قريب لم يكن بمقدور هؤلاء الشباب البطالين – ولاغيرهم- رفع أصواتهم بالصراخ في وجه النظام، والواقع أن ملامح الاحتجاج الاجتماعي يكتنفها الكثير من الغموض في المجتمع الجزائري، وهذا ما يجعل التعامل معها كظاهرة سوسيوسياسية صعبا للغاية. " إن الاعتصام هو شكل نضالي للمطالبة والاحتجاج، المطالبة بوضعيات جديدة والاحتجاج ضد أوضاع قائمة، إنه خطوة للبناء والهدم في نفس الوقت.، ومنه نقول بأن الاحتجاج الاجتماعي يشكل نواة أولية للثورة كلحظة اجتماعية يقول فيها الفرد والجماعة "لا" للقائم من الأوضاع."[3]

---

[1] نور الدين بكيس، المرجع نفسه، ص 169، 170

[2] نفسه، ص 171، 172

[3] عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 50

إن الحقيقة البارزة في استراتيجية اشتغال النظام السياسي في المجتمع الجزائري هي مراهنته الدائمة على اختراق مختلف تفاصيل الحياة المجتمعية، والنظام حاضر بأجهزته وتمثلاته في كل البنيات المكونة للمجتمع، وعليه فاختراق نظام الدولة بمؤسساته وأبنيته وآلياته الرمزية والمادية للإعتصامات والاحتجاجات أمر واقع لا محالة. " إن طبيعة الحراك الراهن وشبكة المطالب التي يرفعها تؤكدان أنه بقي مرتهنا لليومي والتفصيلي، وابتعد عن الاستراتيجي، فظاهرة الحراك الاحتجاجي – عموما- لا تهدف إلى انتزاع المطالب الضرورية (سكن،عمل...) ورفض أشكال التهميش (الحقرة) فحسب، وإنما تهدف أيضا إلى تجديد النخب وتطوير النظام، وتحسين أدائه، وممارسة التغيير الهادف، وهو ما لا نرقبه في الإحتجاج الجزائري الذي أصبح أكثر ابتعادا عن الإديولوجي والسياسي."[1] ففي المشهد الجزائري نسجل لجوء النظام إلى اجراءات عملية لإحتواء هذه الحركات الاحتجاجية وهذا من خلال مثلا تسخير مؤسسة المسجد لإحتواء الحراكات الاحتجاجية أو على الأقل التخفيف من الإحتقان في الشارع، وهذا من خلال تقديم توصية لأئمة المساجد بتخصيص خطب الجمعة لتهدئة الأوضاع. كما يعتبر الإعلام من أهم أدوات التحكم والسيطرة في ظل التطور التكنولوجي حيث قامت الدولة بفتح وسائل الإعلام لمختلف الأطراف من أجل إشراكها في عملية احتواء الإحتجاجات وامتصاص الغضب السائد في الشارع. كما لجأ النظام إلى المزيد من توزيع الريع مقابل السلم الاجتماعي وهذا لتهدئة أوضاع الحركات الاحتجاجات في القطاعات السوسيو- مهنية المختلفة، وقد قدم النظام قروضا لتشغيل الشباب، وقام برفع الأجور مقابل الهدنة الاجتماعية مع هؤلاء الفئات المهنية والعاطلة على حد السواء. طبعا كل هذا وذاك كان استراتيجية مهمة في احتواء الحركات الاحتجاجية، والسعي إلى التقليل من حدتها وخطورتها على الأمن والاستقرار الاجتماعي.

[1] الطاهر سعود وعبد الحليم مهورباشة، "المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي، مقاربة سوسيولوجية"، في *مجلة عمران*، الدوحة، قطر، العدد18، خريف 2016، ص 122

7- ما بعد الحركات الاحتجاجية :

يبدو أن الحركة الاحتجاجية التي ظهرت في المجتمع الجزائري، ما هي إلا مؤشر على درجة الانحطاط المجتمعي وتفكك النسيج الاجتماعي، لقد اكتسبت مع مرور الزمن نوعا من الخبرة، فإذا كانت الآن غير مؤهلة لأن تصبح حركة اجتماعية بالمفهوم السوسيولوجي إذ كثيرا ما يرتبط هذه الأخيرة ببعث نموذج ثقافي جديد لا يتأت إلا بتشكيل وعي جمعي بصفة شمولية من أجل تحقيق مطلب القضية التي حركت الفعل الاحتجاجي، بعبارة أخرى بناء مشروع مجتمعي واضح المعالم لأن مطالبها محدودة ولم تصاغ بشكل واضح في أفق يبدو مجهولا بل هي تعبير عن وضعية لا أكثر ولا أقل.[1] وهو ما عبر عنها العياشي عنصر حينما يقول: " تبدو الحركات الاحتجاجية في الجزائر بمثابة عواصف أو زوابع هوجاء بدون هدف أو غاية أو أفق، وظيفتها الوحيدة التعبير عن حالة الاحباط العميق والشعور باليأس، حالة من الغضب العارم والاستياء الكبير. "[2]

تتغنى السلطات الرسمية الجزائرية باستقرار البطالة عند نسب مقبولة بفضل السياسات والاستراتيجيات المنتهجة في التوظيف في القطاعين العمومي والخاص، ولكن هل تعي الحكومة بأن هذه النسب لازالت تراوح مكانها منذ 2010. التقرير الحديث الذي أصدرته وزارة العمل يقول بأن مؤشرات سوق العمل بالجزائر ليست سيئة، لكن الواقع يؤكد أن هذه السوق ليست محفزة في حد ذاتها وغير خلاقة لمناصب العمل في ظل تضارب التصريحات حول توقيف التوظيف من جهة، وتجميد المسابقات من جهة أخرى. هذا ما دفع الشباب البطال إلى مواصلة حركاتهم الاحتجاجية وخاصة بالجنوب الجزائري، أين يطالبون السلطات المحلية بالتدخل الصارم بتفعيل ملف التشغيل بالجنوب رغم وجودهم بقلب مؤسسات نفطية متعددة

---

[1] سعود حجال، ومحمد بلحاجي، المرجع السابق

[2] عنصر العياشي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، ص 14

www.academia.edu/6803990/الجزائر_الحركات_الاحتجاجية_في تاريخ الاطلاع 09-10-2019 الساعة 15 سا

إلا أنهم لم يتمكنوا من الظفر بمناصب عمل لتوديع شبح البطالة. فالوكالات المحلية للتشغيل بالجنوب في حالات كارثية وجلها مغلقة وإلى غاية ايجاد الحلول يبقى شباب المنطقة يدفعون الثمن، حيث أقدموا وفي سابقة من نوعها على مظهر جديد وفريد من نوعه في الاحتجاج على إخاطة أفواههم نظير تجاهل السلطات العمومية لمطالبهم المتمثلة أساسا في ايجاد مناصب شغل. " فالاعتصام وألوان الاحتجاج الاجتماعي تظل تجارب ثورية بشكل من الأشكال، وذلك لأنها تتأسس على فكرة الرفض والتغيير، وهذا بالطبع لن يكون إلا باعتماد سلم احتجاجي له درجاته الواضحة التي يتم تسلقها درجة درجة ارتباطا بمستجدات الوضع، وارتباطا أساسا بردود فعل النظام."[1]

فمن التفاوضات والحوارات والاضرابات التي لجأ إليها شباب المنطقة الجنوبية والتي لم تلق ردا رسميا على أرض الواقع ها هو يلجأ إلى ابتكار شكل نضالي جديد للمطالبة بحقوقه أتى بعد استنفاذ خطوات أخرى هي في الغالب دونه في مستوى حرارة الاحتجاج، كما يتوعد ويهدد ممثلي المقصيين الشباب بإخاطة أعينهم في المرة القادمة على حد **تعبير أحد المحتجين: "باش ما نشوف ما نهدر"** في حال اخلال السلطات العمومية المحلية في حل مشكل هؤلاء الشباب البطالين. وكخلاصة يمكن توقع مستقبل الحركة الاحتجاجية في اتجاهين:[2]

– استمرار الحركة الاحتجاجية مع بقائها في إطارها الجهوي من دون أن تنتشر في باقي ولايات الوطن ودون أن تصبح عامل ضغط رئيسي على النظام.

– أن تتوسع هذه الحركات الاحتجاجية لتصبح ذات طبيعة وطنية في عدة ولايات من الجزائر مع تعزيز بعدها السياسي، وتعد فرص حدوث هذا السيناريو قليلة بسبب ضعف تأطير المجتمع المدني، وضعف ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية والعمل الجمعوي.

---

[1] عبد الرحيم العطري، المرجع السابق، ص 52

[2] سعود حجال، ومحمد بلحاجي، نفس المرجع.

8- الشباب البطال فاعل اجتماعي أساسي في حراك 22 فبراير 2019 :

ونحن بصدد تحرير العناوين الأخيرة من فصل الشباب البطال والحركات الاحتجاجية إذ حدث الذي كنا نعتقد حدوثه وهو الحراك الشعبي ضد السلطة ورموزها، ونظرا لأهمية الحدث الاجتماعي، اقتضت منا الضرورة المنهجية أن ننزل للميدان مجددا من أجل اجراء استطلاعات رأي، ومقابلات حرة مع فئة الشباب المتواجدين في الشارع، والحاملين لتصورات اجتماعية مختلفة حول المشهد السياسي الحاصل ولأول مرة في الجزائر بمثل هذه الطريقة الفريدة من نوعها في العالم، والتي جذبت إليها وسائل الاعلام المحلية والدولية على حد السواء. " مع نهاية سنة 2018 كانت العهدة الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد أوشكت على نهايتها، ومع ذلك لم تظهر أي بوادر تفيد أن السلطة الفعلية التي تحكم الجزائر لديها النية أو الرغبة في تغيير نهجها في تسيير الأزمة التي كانت تهدد البلاد، وراهن النظام في ضمان الصمت الشعبي على التخويف من أن أي محاولة للتغيير ستؤدي بالجزائر إلى وضع مشابه لسوريا واليمن وليبيا، وكان هذا التخويف مقترنا بزيادة حجم برامج الدعم الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يهدف إلى كسب دعم الشرائح الاجتماعية الأشد فقرا وتأييدها، معززا نهجه بصفته نظاما ريعيا يستمد بقاءه عبر " شراء السلم الاجتماعي."[1] غير أن الذي حدث ماكان في حسبان أحد، وهو انطلاق حراك شعبي في فيفري 2019 غير مسبوق لا من ناحية العدد، ولا من ناحية التوزيع الجغرافي، ويجمع الكثيرون أن الحراك الشعبي بالجزائر أبهر العالم بسلميته، ومثل ما رفعوا شعار السلمية رفعوا شعار النظافة خلال هذه الاحتجاجات. إن نزولنا للشارع كان بهدف رصد انطباعات شبابنا وخاصة البطالين منهم حول آفاق الحركة الاحتجاجية، والمستقبل السياسي للبلاد ككل، وتحليل شعار: " **يتنحاو قاع** "، أي فليرحل الجميع، مع حل كل ما

[1] الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات تقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص1 الرابط الإلكتروني: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Algeria2019-Movement-to-Elections.pdf تاريخ الاطلاع 06-03-2020 الساعة 19 سا

له علاقة من قريب أو من بعيد بهذا النظام،سواء حكومة وأحزاب سياسية ومحاسبة رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة الحاكمة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، واتخذ يوم الجمعة موعدا للتظاهر السلمي يتم فيه إلتقاء كل فئات المجنمع لإسماع مطالبهم والدفاع عن حقوقهم في كل المدن الجزائرية."[1]

إن أهم شيء يجب أن يفهم من خلال الحراك الشعبي أننا لسنا أمام لحظة ولدت الآن، لحظة فورية، فقد كانت هناك مقدمات، كان هناك تحضير مسبق لهذا الحراك. " تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة تصاعدا كبيرا في وتيرة الحركات الاحتجاجية بصورة متسارعة، وقد تعرضت الكثير من القطاعات إلى اضطرابات كبيرة أثرت على مردوديتها ومنظومتها القانونية."[2] وبالتالي لا يمكن أن نقول بأن الشارع كان مستكينا واستفاق على حراك، الحراك كان حاصلا في السابق وبصورة قوية، وأشير إلى أن ما حدث بالجزائر سنة 1992 لم يدرس بموضوعية وظلمت التجربة حسب اعتقادنا. ناهيك عن احتجاجات 2011 التي لم تنل هي الأخرى نصيبها من الدراسة والاهتمام وقررت السلطات آنذاك التنازل، واستطاعت ابرام صفقة استبدادية ناعمة لاحتواء الحراك عن طريق شراء السلم الاجتماعي. وقد وقع اتفاق ضمني وهو أنه مسموح للجزائريين الاحتجاج بكل الوسائل في إطار المطالب السوسيو إقتصادية على ألا ترتقي لمطالب سياسية. ولكن مع بداية 2014 وانخفاض أسعار المحروقات أصبح من الصعب المحافظة على تلك الصفقة الاستبدادية الناعمة، وتراجعت المداخيل واستنزفت الكثير من الأدوات لاحتواء الحراك، لأن السلطة كانت لعشرين سنة سابقة تعتمد بالدرجة الأولى على الوعود، ولكن أصبحت هذه الوعود لا تفي بذلك وأصبح الجزائريون لا يثقون فيها، وأصبح حجم التذمر والاستياء يزداد ويتفاقم يوما بعد يوم. طبعا لا يمكننا التعرض

[1] أحلام صارة ومصطفى بن حوى، "الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)"، *في مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل*، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، المجلد 2، العدد السادس، أكتوبر2019، ص96

[2] نورالدين بكيس، المرجع السابق، ص23

إلى كل الشروط المسبقة المهيئة للحراك الشعبي الحالي لكن أعتقد أن الكثير من الأشياء حدثت بالجزائر وأسست لذلك. حاولنا من خلال تواجدنا مع الفئات الشبابية في الشارع أن نقف على مختلف الشعارات المحمولة، ولأول مرة يكسر حاجز الخوف في الجزائر التي تشكل في نفوس وأذهان الجزائريين ليعبروا صراحة هذه المرة على ضرورة رحيل كل رموز النظام وحاشيته. وتوزع الحراك الشعبي على كل ربوع الوطن وبكثافة غير معهودة ولا متوقعة، والجميل في الحراك الشعبي الجزائري أنه ليس حراكا جيليا بل هو حراك لكل الأطياف ولكل الفئات من الصبية وحتى الشيوخ على حد السواء، ويشتركون في الألم الذي ولد منه هذا الحراك على أمل جمهورية جديدة تختفي فيها الفوارق الاجتماعية، وتعلوها قيم العدالة والمساواة والقانون فوق الجميع. والأجمل فيه أن شبابنا واعي بأن الجزائر وأمنها هي المطلب الأساسي حيث صرح لنا أحد المبحوثين قائلا:

"الشارع جمعنا على قضية أساسية هي الجزائر فوق كل اعتبار"

وعلى هذا الأساس هم يرون أن اللحظة مواتية للتنفيس عن ذواتهم، والتعبير بكل فخر واعتزاز أنهم الآن ينسون مشاكلهم الاجتماعية الضيقة، وما يهمهم الآن هو أن يتعافى وطنهم في أقرب الآجال. ويبقى الشباب الجزائري ساعيا بكل ما يملك من قوة فكر ووسائل مادية متاحة يناضل في مسيرات يومية وأسبوعية حاشدة من أجل تحقيق مطالبه في التغيير الشامل." فالحراك الشعبي يحتاج –في مستوى تطلعاته– إلى نخب قيادية ناضجة تقوده نحو تحقيق الإنجاز، عوض أن تتحوّل إلى مجرد صدى لما يُردَّد في الساحات. وأعتقد أنّ شروط التحوّل الديمقراطي في غالبيتها جاهزة تنتظر من يستثمرها، ويحوّل الهوامش إلى واقع يتحسّن باستمرار، وهذا لن يتأتّى إلا بقيادة قادرة على إنتاج المعنى واستباق الأحداث وقراءة التوازنات، وتجميع الموارد والمهارات والطاقات وبناء الإستراتيجيات."[1]

[1] نورالدين بكيس، عام على انطلاق الحراك الشعبي الجزائري، فما الحصيلة والآفاق، مقال الرابط الإلكتروني: عام-على-انطلاق-الحراك-الشعبي-الجزائري /www.aljazeera.net/opinions/2020/2/21 تاريخ الاطلاع 01-06-2020 الساعة 10 سا

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل البحثي أن نقترب من التمثلات الاجتماعية للشباب المبحوث ونظرته المستقبلية اتجاه موضوع المواطنة، وموقفه من الحراكات الاحتجاجية التي عاشتها الجزائر في فترات سابقة والأكيد أنها لازالت ستعيشها في المستقبل، وقد تبين لنا بأن الشباب البطال في ولاية تلمسان ما هو إلا نموذج لباقي الفئات الشبابية في الجزائر، يعيش أوضاعا صعبة كانت سببا مباشرا في شعوره بالاغتراب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وهذا ما يدفع لا محالة في كل فرصة سانحة للنزول إلى الشارع حين تتشكل التعبئة من أجل المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية بعيدا عن الاهتمامات السياسية، وبالرغم من قساوة الشعارات المحمولة في هذه الحركات الاحتجاجية ضد النظام ورموزه إلا أنها لا تحمل طابع العدائية للأفراد أنفسهم وإنما هي ضد السياسات الفاشلة التي تكرس لإعادة انتاج التفاوت الاجتماعي. قد أبدى الشباب المبحوث نوعا من الوعي القوي اتجاه المحافظة على استقرار وأمن الوطن ولا يتمنون مهما كانت الظروف القاسية ضدهم أن يتكرر مشهد الثورات العربية بالجزائر. ونشير إلى أن موضوع الاحتجاجات لم يعد حكرا فقط على الفئات المعطلة، وإنما انتقل تقريبا إلى قطاعات أوسع وفئات سوسيومهنية مختلفة ولم يسلم منها حتى الجهاز الأمني (الشرطة والحرس البلدي) وهذا ما يجعلنا نطرح أسئلة كبرى في الموضوع تفرض توسيع دوائر النقاش وتطوير آليات المقاربة بهدف الفهم والاحتواء المعرفي لمختلف الظواهر المجتمعية، كظاهرة البطالة وما لها من تداعيات سلبية وخطيرة تنعكس على الفرد والمجتمع. وهذا الذي يستلزم منا في آخر المطاف ضرورة ايجاد حلول سريعة لانعكاسات هذه الظاهرة الخطيرة على الحياة اليومية للشباب، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال فك عقدة أزمة المواطنة وتحقيق حد أدنى من التوافق بين مختلف الأطراف لخلق جو من الاستقرار الأمني والاجتماعي، وهذا بداية معالجة الأزمة بأبعادها المختلفة.

خاتمة عـــامة

خاتمة عامة

حاولنا من خلال هذا العمل الميداني أن نرصد أهم التطلعات المهنية لفئة الشباب البطالين وكشف جوانب عديدة ومختلفة من مظاهر حياة هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين. غير أن المشكلة أخطر مما نتصور، وهي كيف سيجد شبابنا منصب عمل في سوق هش، إن من بين تساؤلاتنا الجوهرية المطروحة في هذا العمل المتواضع ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها الشباب في الجزائر؟ وقد تبين لنا أن البطالة تأتي على رأس المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشباب بالجزائر. ونحن اليوم مجبرون على التفكير سويا في كيفية إعادة الأمل لهؤلاء الشباب العاطلين عن العمل.

باتت بطالة الشباب من أكبر التحديات التي تعتري مختلف السياسات التنموية في بلادنا، ولن يتمكن المجتمع من مواجهة مشكلاته إلا بمشاركة الشباب في عمليات التنمية حيث أنه محور ارتكاز هذه السياسات. ولما كان الشباب هو العنصر الحيوي في تنمية المجتمع وتطويره فعلى الدولة أن تكفل له جميع حقوقه وخاصة الحق في العمل. وقد لا ننكر حجم الجهود المبذولة بغية ضمان الشغل لأكبر عدد ممكن من طالبيه عبر مختلف البرامج التشغيلية المخصصة بغرض امتصاص البطالة والحد منها، ولكن في اعتقادنا التوصل إلى التوظيف الكامل ليس أمرا هينا، لأن تحقيق هذا الهدف مرهون بتغيير العقليات والذهنيات، واستخدام آليات فعالة وشفافة في تنظيم سوق العمل، والعمل على عقلنته، وكذا مراجعة قانون العمل، وتفعيل المزايا المادية والاجتماعية لمنصب العمل، وأكثر من هذا كله السعي إلى بعث القيمة الأخلاقية للعمل من جديد في المجتمع الجزائري.

إننا في خاتمة بحثنا هذا سنعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا الميدانية، وذلك في ضوء اشكالية البحث، وفرضياته، حيث قادتنا الأدوات التحليلية التي استعملناها في خطابات المبحوثين إلى استخلاص مجموعة من النتائج يمكن الإشارة إليها حسب:

الفرضية الأولى: لقد افترضنا في البداية أن مجمل البطالين يعيشون حياة اجتماعية يومية بسيطة يطغى عليها البؤس والحرمان والدونية نظرا لقلة الرأس المال الاقتصادي والاجتماعي. وقد اتضح لنا من خلال دراستنا الميدانية أن كل المبحوثين قد أجمعوا على صحة هذا الافتراض، وقد أثبتنا أن الشاب البطال في الجزائر يصنف في خانة المهمشين اجتماعيا، ومن هنا وتأسيسا لما سبق طرحت دراستنا جملة من النتائج المتعلقة بأوضاع الشباب البطالين غير المستقرة والمضطربة، والمعرضة للهزات الاجتماعية من حين لآخر، وقد ركزنا الحديث بصورة خاصة على جانب المعاناة والضياع التي يعيشها البطال وهو حسب اعتقادنا ضحية اللامساواة، والإقصاء الاجتماعي وخاصة أولئك الذين ليس لهم أدنى رأس مال اجتماعي أو اقتصادي. نستطيع اعتبار الشباب البطال من الفئات القابعة في قاع السلم الاجتماعي، وليس هناك من شك أن ظاهرة البطالة بالجزائر ليست أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للبلاد، بل هي من أبرز المشكلات التي تدل على تناقضات البناء الاجتماعي، وعجزه في الاستجابة للزيادات السريعة في عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل. وهكذا يبدو واضحا أن الشباب المبحوثين يعيشون على هامش الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية ولا يستفيدون من التنمية سواء من الناحية المادية أو المعنوية، ومن بين المفاهيم التي صيغت للتعبير عن وضع هذه الفئات هو مفهوم الحرمان الاجتماعي الذي تعددت تحديداته وتباينت أطره التصورية. وهذا يسلتزم منا بطبيعة الحال مناقشة مظاهر الفاقة الاجتماعية وعمليات تفكك الروابط الاجتماعية وتهميش وحرمان أو عزل بعض الفئات الاجتماعية، كفئة البطالين خاصة الشباب منهم، وقد استخلصنا أن بطالة هؤلاء المبحوثين هي بطالة طويلة الأمد بحيث تزيد مدة بطالتهم عن السنة، وقد لاحظنا عليهم أعراض الفشل، والتشاؤم والميل إلى الانعزالية، واستيائهم من العراقيل البيروقراطية المختلفة التي تحول دون مناصب عمل ولو مؤقتة.

الفرضية الثانية: لقد سلمنا بأن البطالة تفرز سلوكات اجتماعية إنحرافية عند الشباب كالعنف، الهجرة السرية، تعاطي المخدرات، الجريمة بكل أشكالها. وقد تبين لنا من خلال مقابلاتنا الميدانية مع المبحوثين بأن البطالة ظاهرة اجتماعية تفضي إلى هزات اجتماعية، ومظاهر انحرافية عديدة تؤثر على الأفراد وعلى المجتمع كله. ومن تلك التشوهات الاجتماعية نذكر العنف والتعصب والتي تتسبب في مجموعهما عوامل اقتصادية مثل عدم وجود فرص العمل، وزيادة المتطلبات المادية للشباب، وتحت وطأة البطالة وما تنجر عنه من مشاكل أخرى ينهار البناء القيمي للمجتمع، وتتحول أعداد غفيرة من البطالين إلى أشخاص سلبيين في المجتمع، وتكثر المخاطر والاعتداءات والسرقات، ويزداد الصراع ما بين القيم التي يفترض أن يؤمن بها الشباب والتي لا تحقق له آماله وتطلعاته في الحصول على عمل وسكن وارتباط عائلي، وبين الواقع المعاش. ولقد جاء اهتمامنا بمشكلة البطالة نظرا لكونها ذات خطورة كبيرة، وقد تتجلى هذه الخطورة عندما تتحول هذه الفئات الشبابية العاطلة إلى وبال وعبء على المجتمع، لتصبح أداة من أدوات هدمه وخلله. أكدت اجابات غالبية المبحوثين بأن الفراغ الاجتماعي الذين يعيشون فيه قد يدفع بهم إلى ممارسات اجتماعية انحرافية، ويتولد لديهم شعور بأن منبوذون ومهمشون وهم يشكلون عالة على المجتمع، وقد أكدت الدراسة الميدانية من أن البطالة تؤدي إلى الإنزواء عن حياة الاعتدال، وعدم التوافق الاجتماعي مما قد يكون من نتيجته التطرف. كما تلعب البطالة دورا أساسيا في تنامي أفكار نحو خوض تجربة الهجرة السرية إلى الضفة الأخرى على أمل نجاحها وتحقيق الهدف المبتغى وهو الزواج من أجل تسوية أوراق الاقامة الدائمة والتي يعتبرها المبحوثين بمثابة تحقيق كل الاحلام المنشودة، وعليه باتت الجزائر تعرف تنامي أعداد المهاجرين السريين بشكل ملفت للإنتباه وخاصة الفئات الشبابية العاطلة عن العمل. ومن كل ما سبق فقد تحققت الفرضية الثانية كون البطالة سببا مباشرا في سلوكات انحرافية أخرى.

الفرضية الثالثة: لقد افترضنا أن الشباب البطال يلجأ إلى ممارسة نشاطات بسيطة بصورة مؤقتة أو موسمية كمرحلة انتقالية ريثما يتسنى لهم الحصول على أعمال قارة تناسب مؤهلاتهم وقدراتهم. فمن خلال تحليلاتنا السابقة وجدنا أن القطاع الحضري غير الرسمي أصبح يحتل أهمية كبرى في المناقشات النظرية والأبحاث الإمبريقية، هذا الاخير يحوي أنشطة حضرية غير رسمية – مشروعة (كحمل الأغراض ونقلها، والبيع على الرصيف... الخ)، وأخرى غير رسمية – غير مشروعة (كالنصب والاحتيال والسرقة، وممارسة الدعارة... الخ). وفي هذا السياق ظهرت العديد من التيارات النظرية التي تحاول دراسة هذه الأنشطة غير الرسمية في مدن البلدان النامية. فثمة دراسات بينت أهمية القطاع غير الرسمي، سواء من ناحية النمو أو الطاقة الاستيعابية، بينما اهتمت أخرى بمعاناة فئات هذا القطاع والضغوط التي تتعرض لها يوميا. وإلى جانب كل هذا قد وقفنا على ما يرتبط بنمو الأنشطة غير الرسمية من خطورة وسلبيات على هؤلاء الشباب حيث يتعرضون لصور من المحاصرة والاستغلال تبدأ من المضايقات، والإزعاج، والشتم وغالبا ما تنتهي بالمصادرة والتغريم. وضمن هذا المنظور، فقد قدمنا نماذج تجسد هامشية هؤلاء الشباب نظرا لظروف عملها غير المستقر، أو لوجودها خارج سوق العمل الرسمي، وهناك جملة من العوامل الذاتية والموضوعية التي دفعت بهم إلى العيش على هامش تقسيم العمل الرسمي، وتعتبر البطالة السبب الرئيسي في كل هذا. ومن اللافت للنظر في هذا السياق هو غياب التأمينات الاجتماعية، وبطش السلطة، تقلبات السوق كلها من العوامل التي جعلت من هؤلاء الشباب الذين اختاروا مزاولة أعمال غير رسمية يصفون النظام القائم بالفساد والظلم، ويقومون بردود أفعال تعبيرا عن سخطهم ومحاولة لإثبات وجودهم. ونشير إلى أن هناك تراكمات تاريخية تسهم في خلق بعض الشرائح الهامشية، وأن هناك ظروفا اقتصادية تسهم في استمرار وجودها ومعاناتها من الاغتراب والعزلة الاجتماعية في غياب الحماية الاجتماعية للدولة.

الفرضية الرابعة: وكان مفادها بأن الشباب البطال يعتبر الحركات الاحتجاجية وسيلة للتعبير عن حالة التردي لأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، ويسعون من خلالها مطالبة الجهات المعنية بحقهم في مناصب عمل دائمة. وقد ناب عنا الحراك الشعبي الأخير في إثبات صحة هذه الفرضية، وقد رأينا هؤلاء الشباب العاطلين عن العمل في الساحات العمومية والشوارع يعبرون عن فشل النظام وفساده، ويجمعون على أن حالهم وأحوالهم المتردية هي بسبب فشل السياسات التنموية المنتهجة من طرف السلطات والتي تعمد إلى المحسوبية والعروشية والزبونية في توفير فرص العمل للمحظوظين، بينما تعمل على نبذهم وتهميشهم وكأنهم لا ينتمون إلى هذا الوطن. وهنا نقف على خطورة الموقف عندما يتعلق الأمر بشعور هؤلاء الشباب بأنهم ليسوا جزائريين على حد تعبير غالبيتهم، وهذا ما يولد الحقد في نفوسهم، والذي قد يجرنا إلى متاهات نحن في غنى عنها. وفي هذا المقام نشيد كثيرا بتميز الحركات الاحتجاجية الأخيرة بالسلمية التامة، التي أبهرت العالم كله. وهذا ينم على أن الفرد الجزائري هو متميز بطبعه، ويزداد في تميوه عندما يجد البيئة المناسبة التي تساعده على تفجير طاقاته وكل ابداعته. وضمن هذا السياق أدت الأزمة التي تعيشها الجزائر إلى العديد من الحركات الاحتجاجية لجمهور العاطلين عن العمل وخاصة الشباب منهم والذين حملوا ولا زالوا يحملون شعارات ذات دلالات وايحاءات قوية، يطالبون من خلالها بحقهم في الوطنية قبل كل شيء، وأن الجزائر بلد الجميع وليس حكرا على مجموعات صنفت نفسها في خانة "شعب الله المختار". وبهذه الصورة قد نزيد من دق ناقوس الخطر حول استمرار الأوضاع على ما هي عليه الآن وخاصة في ظل الاستخفاف المتواصل من طرف السلطات القائمة بهذا الحراك الشعبي مما سيديم عمر الأزمة وحدتها وسيزيد من عدم الاستقرار وخلخلة تماسك المجتمع الجزائري، وهذا ما نخشاه كمشهد مستقبلي.

وفي ختام أطروحتنا هذه نؤكد على أن البطالة مشكلة اجتماعية عالمية، تأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام بالدراسة والتحليل في البلدان المتطورة، غير أنها في البلدان النامية لازالت لم تنل نصيبها من التفكير الجدي من أجل الوصول إلى آليات فعالة لاحتواءها والتقليل من تناميها، وما ينجر عنها من مشكلات اجتماعية أخرى مصاحبة لها. ثم إن الحقل الشبابي بات اليوم أكثر من مهم نظرا لأنهم طاقات حقيقية غير مستغلة وتنتظر الالتفات من السلطات حتى تعمل على بعث كل امكاناتها المعرفية والعملية. صحيح أن سوق العمل الجزائري يتميز بظاهرة نقص التشغيل ذلك لعدم وجود رغبة حقيقية في فتح مجال الاستثمار المحلي والأجنبي والذي يعد المصدر الحقيقي لخلق العمل، وتبقى الجزائر لحد الآن دولة ريعية بامتياز، ولم تستطع الكشف عن البدائل الجديدة للريع والتي تتغنى بها في خطاباتها السياسية والمؤدلجة فقط، فلا هي استثمرت في القطاع الفلاحي، ولا هي اعتمدت على انعاش القطاع السياحي، وهذا في مقابل زيادة الوافدين الجدد إلى سوق العمل في مقابل تدني فرص العمل وتشبع بعض القطاعات، وهذا ما يسبب ارتفاعا في نسب البطالة عموما وبالأخص بطالة الشباب. ثم إن عدم إشراك هؤلاء الشباب العاطلين عن العمل في المشاريع التنموية المسطرة كفاعل اجتماعي أساسي وضروري فإننا نتوقع فشل هذه السياسات تماما كما تفشل الآن مختلف برامج التشغيل المنتهجة والتي أعادت لنا انتاج البطالة لا القضاء على البطالة. وقد نحمل المسؤولية كاملة للجهات الوصية على سوق العمل من أجل تجاوز مخاطر هذه المشكلة الاجتماعية والتي أزاحت أنظمة عربية مجاورة من المشهد السياسي، وكانت الشرارة الأولى لتحريك الفعل الاحتجاجي المطالب بتحسين الأوضاع من أجل تفادي الانزلاقات وكل أشكال الفوضى المفضية إلى زعزعة النظام الاجتماعي وتهديد الأمن والاستقرار.

وتبقى في الختام هذه الدراسة مقدمة لدراسات لاحقة سنعمد إلى اجراءها في الحقل الشبابي، وخاصة حول موضوع الحركات الاحتجاجية والذي يعتبر موضوع الساعة.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1 – باللغة العربية:

أ– الكتب:

1- ابن الأحمر، **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان**، تقديم هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، الطبعة الأولى، 2001

2- أبو المعاطي ماهر، **الخدمة الاجتماعية في مجال الشباب**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر 2003

3- الإدريسي خالد ميار ، "نقد قيم ما بعد الحداثة: نحو ترميم الذات الإنسانية"، مساهمة وردت في كتاب جماعي، **سؤال الأخلاق والقيم في عالمنا المعاصر**، الرابطة المحمدية للعلماء، سلسلة ندوات(4)، تقديم، أحمد العبادي، الدار البيضاء، 2011،

4- أشرف عبد العزيز، عبد القادر وآخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1 ، 2013

5- البرعي وفاء، **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002

6- بكيس نور الدين، **الحركات الاحتجاجية في المجتمع الجزائري من المواجهة إلى الاحتواء**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018

7- بكيس نور الدين، ورزقي نوال، **كيف تصبح مواطنا سيئا في الجزائر**، سارة للنشر، الجزائر، 2018

8- بورديو بيار، **الهيمنة الذكورية**، تر سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أفريل، 2009

9- التايب عائشة، **النوع وعلم اجتماع المؤسسة**، منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر، ط 1، 2011

10- توهامي ابراهيم، قيرة اسماعيل، دليمي عبد الحميد، **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004

11- جابي ناصر، **الجزائر: سنوات بوتفليقة**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

12- جابي ناصر، **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، منشورات دار الشهاب، الجزائر 2012

13- جامع محمد نبيل، **البطالة في مصر وحلولها**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، الجزء (1)، 2008

14- حجازي عزت، **الشباب العربي ومشكلاته**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط2، 1985

15- حمزاوي عمر، **نقاشات وخطابات الهوية في أوربا والعالم العربي**، مركز الدراسات الأوربية، القاهرة، مصر، 2005

16- حنين ماهر، **سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا**، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس، أفريل2020

17- حويتي أحمد وبدر عبد المنعم، **علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014

18- دافيد غرايبر، **الأسس الأخلاقية للعلاقات الاقتصادية**، مقاربة من منظور مارسيل موس، تر مصطفى النحال، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، المغرب ،2016،

19- الدباغ فخري، **السلوك الانساني الحقيقة والخيال**، منشورات مجلة العربي، الكويت، 1986

20- دوركايم إميل، **التربية الأخلاقية**، تر السيد محمد بدوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2015

21- دومينيك شنابر وكريستيان باشولييه، **ما المواطنة؟** تر سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، مصر، 2016

22- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998

23- الزواوي خالد، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004

24- الزيود ماجد، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011

25- السرحان محمود، **الصراع القيمي لدى الشباب العربي**، المكتبة الوطنية، الأردن، 1994

26- السعودي أحمد، وطاهر أحمد، **البطالة المشكلة والحل**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، مصر، 2008

27- سلاطنية بلقاسم وقيرة اسماعيل، **الفقر والتهميش في البلدان النامية**، الدار الجزائرية، الجزائر، الكتاب الأول، 2017

28- سلاطنية بلقاسم وقيرة اسماعيل، **عصر المشكلات**، الدار الجزائرية، الجزائر، الطبعة 1، 2015

29- سلاطنية بلقاسم وآخرون، **علم الاجتماع الاعلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012

30- سلاطنية بلقاسم، وحميدي سامية، **قضايا العنف والتغير الاجتماعي في الجزائر**، الدار الجزائرية، الجزائر، ط 1، 2017

31- سهير عبد الجيد وآخرون، **نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2017

32- سيمون دي بوفوار، **الجنس الآخر**، تر ندى حداد، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، الأردن،

33- الشرقاوي عبد الحكيم، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006

34- طلعت مصطفى السروجي، **رأس المال الإجتماعي**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر ، ط 1، 2009

35- عبد الحميد نبيه نسرين، **الاقتصاد الخفي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2005

36- عبد الراضي علي، **المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالمواطنة**، المعهد المصري للدراسات، جوان 2018

37- عدون دادي ناصر، والعايب عبد الرحمن، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010

38- العطري عبد الرحيم، **الحركات الاحتجاجية بالمغرب مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الاجتماعي**، منشورات دفاتر وجهة نظر، الرباط، المغرب، 2008

39- العطري عبد الرحيم، **سوسيولوجيا الشباب المغربي جدل الادماج والتهميش**، طوب بريس، الرباط، المغرب، ط1، 2004

40- عماد عبد الغني، **سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2017

41- العمراني أحمد الأخضر، **التشغيل في الجزائر**، سلسلة دراسات التشغيل، منظمة العمل العربية، مصر، 1993

42- عودة شذى، **التحرش الجنسي**، مؤسسة مفتاح للنشر، فلسطين، 2018

43- العيادي محمد، الطوزي محمد، رشيق حسن، **الإسلام في الحياة اليومية** بحث حول القيم والممارسات الدينية بالمغرب، منشورات Les chemins des croisées الدار البيضاء، المغرب، 2013

44- العياشي عنصر، **الأزمة الجزائرية في تصورات المثقفين**، منشورات ابن النديم، الجزائر، الطبعة الاولى، 2018

45- غنيمي محمد محمود، **فائض العمالة في الدول النامية**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1988

46- فرد ميلسون، **الشباب في مجتمع متغير**، ترجمة وتقديم يحي مرسى عيد بدر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007

47- فهمي محمد سيد، **العولمة والشباب من منظور اجتماعي**، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2007

48- قاسيمي وآخرون، **الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013

49- قدوري مريم أحمد، **الاقتصاد الموازي بين الجزائر والامارات فضاء أبطاله نساء**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2017

50- كرمونا سارة، **البغاء في شوارع الدار البيضاء**، تر عبد الصمد الديالمي، دار توبقال للنشر، المغرب، 2008

51- الكنز علي، وجابي ناصر، **الجزائر: البحث عن كتلة اجتماعية جديدة**، في سمير أمين (إشراف) المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة – المغرب العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998

52- الكنز علي، **حول الأزمة دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، دار بوشناق للنشر، الجزائر، 1990

53- الكواري علي خليفة، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى2001

54- اللاوندي سعيد، **الهجرة غير الشرعية**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007

55- ليلة علي، **العالم الثالث قضايا ومشكلات**، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، القاهرة، 1980

56- محمد سلامه ومحمد غبارى، **التنمية ورعاية الشباب**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر،2011

57- محمدي أبو السعود فوزي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2014

58- مصيطفى بشير، **الإصلاحات التي نريد**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012

59- مصيطفى بشير، **اقتصادنا: الفرصة المتبقية**، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016

60- الموسوي ضياء مجيد، **دراسة في الخروج من أزمة البطالة والسكن والعنوسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015

61- نابوليوني لوريتا، **الاقتصاد العالمي الخفي**، تر لبنى حامد عامر، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، بيروت، 2010

62- نجا علي عبد الوهاب، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2005

63- هرناندو دي سوتو، **سر رأس المال لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر**، تر كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية ،2002

64- هرناندو دي سوتو، **الدرب الآخر "الثورة الخفية في العالم الثالث"**، ترجمة :شوقي جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997

65- هنري ج. شاوول، **البطالة بين الشباب العربي**، بدون دار نشر، جدة العربية السعودية، 2013

66- وهبة ربيع وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011

ب- مقالات علمية:

1- البشير عبد الكريم، "تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات"، *في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، جامعة الشلف، عدد1 ، 2004. ص (147-180)

2- العايب ياسين، دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة2، عدد 1، أكتوبر 2015

3- العياشي عنصر، "تأليف مجموعة من الباحثين الفرنسيين : المجتمع والعنف"، *في مجلة إنسانيات*، وهران، عدد 10، 2000 ، ص (73-80)

4- الهادي بووشمة، "الشباب الجزائري بعد ثورات 2011 بين التضميت والاستبعاد مقاربة سوسيولوجية بمدن الغرب الجزائري" *في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، جامعة الشلف، عدد 20، جوان 2018، ص (167-181)

5- بزاوية عبد الحكيم، بن منصور عبد الله، "تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة ومعالجة مشكلة البطالة"، *في مجلة دفاتر MECAS* ، مجلد 8، عدد1 ، ديسمبر 2012 ص (88-104)

6- بلقاسمي آمنة ياسين، مزيان محمد، "العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين، دراسة تحليلية"، *في مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية*، جامعة ورقلة، عدد 8، جوان 2012، ص (39-58)

7- بلقايد ثورية، وبن زاير مبارك، "البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر"، *في مجلة البشائر الاقتصادية*، جامعة بشار، العدد 6، سبتمبر 2016، ص (122-136)

8- بن سالم المختار، وزروق يوسف، "إشكالية العمل غير المنظم وسبل مواجهته"، *في مجلة دفاتر السياسة والقانون*، جامعة ورقلة، العدد 19، جوان 2018، ص (149-154)

9- بن قيدة مروان، "التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظيمه"، *في مجلة الاقتصاد الجديد* العدد 11، 2014، ص (151-174)

10- بن كروم زواوي، "الشباب والعمل في الجزائر دراسة سوسيولوجية بحي المدينة الجديدة بمدينة وهران"، *في مجلة أبعاد*، جامعة وهران 2، عدد 1، جانفي 2014، ص (138-155)

11- بوحفص حاكمي، "البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر"، *في مجلة الاقتصاد والمجتمع*، جامعة قسنطينة 2، عدد6، 2010، ص (217-230)

12- بوسنينة عادل، "بطالة الإطارات في تونس: نتائج دراسة ميدانية"، *في مجلة إضافات*، عدد 28، خريف 2014، ص (58-78)

13- بوعافية رشيد، بن قيدة مروان، "التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظيمه"، *في المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، جامعة المدية، عدد9، أفريل 2018، ص (249-291)

14- بولقواس ابتسام، "المواطنة وحق المشاركة في الحياة السياسية"، *في مجلة المفكر*، جامعة بسكرة، العدد15، جوان 2017، ص (617-639)

15- بومدفع الطاهر، "الشباب في المجتمع الجزائري، مشاكل وطموح الدور التنموي،" *في مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة مستغانم، عدد 6، ديسمبر 2017، ص (92-106)

16- بومنجل حسين، "تطور سوق العمل بالجزائر"، *في مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث*، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد الثالث، جانفي 2019، ص (193-206)

17- تونسي فايزة، صديقي خوخة، "نظرة الشباب لقيمة العمل الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية"، *في مجلة سوسيولوجيا*، جامعة الجلفة، جوان 2017، ص (85-98)

18- حجال سعود، "الحركات الاحتجاجية في جزائر اليوم، الفعل الاحتجاجي لدى الشباب البطال، تحليل لأحداث الجنوب – ورقلة 2013 "، *في مجلة مجتمع تربية عمل*، جامعة تيزي وزو، العدد 1، جوان 2016، ص (29-46)

19- حجال سعود وشويمات كريم، "نحو تأسيس لسوسيولوجيا الشباب في الجزائر"، *في حوليات*، جامعة الجزائر1، العدد 31، ص (203-223)

20- حجال سعود، ومصطفاوي مصطفى، "تجليات أبعاد التنمية البشرية في الفضاء المهني تحليل للوضعية السوسيومهنية للأجراء المتعاقدين"، *في مجلة أكاديميا*، جامعة الشلف، عدد 6، جوان 2017، ص (9-22)

21- خلفون أسماء، "التحليل النفسي الإجتماعي للبطالة"، *في مجلة دراسات*، جامعة بشار، عدد 1، جوان 2016، ص (296-311)

22- دبلة عبد العالي، عباسي يزيد، "ثقافة الشباب بين التأطير المعرفي والواقع الاجتماعي"، *في مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، جامعة الوادي، جوان 2015، ص (125-133)

23- رحيم حسين، "سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل وتقييم"، *في مجلة بحوث اقتصادية عربية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العددان 21- 22 / شتاء- ربيع 2013، ص (132-150)

24- زايري بلقاسم، "أزمة البطالة في العالم العربي وتحديات أسواق العمل"، *في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد والإدارة*، العربية السعودية، عدد 2، 2009، ص (27-40)

25- سعود الطاهر، ومهورباشة عبد الحليم، "المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي، مقاربة سوسيولوجية"، *في مجلة عمران*، الدوحة، قطر، العدد18، خريف 2016، ص (93-126)

26- سلاطنية بلقاسم، ونوي إيمان، "الاغتراب الثقافي عند الطلبة الجامعيين"، *في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، جامعة ورقلة، جوان 2013، ص (19-30)

27- شريف مراد، "آليات تفعيل صندوق الزكاة في الجزائر ودورها في القضاء على مشكلة البطالة"، *في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية*، جامعة الجزائر، عدد 1، مارس 2015، ص (285-308)

28- صارة أحلام، وبن حوى مصطفى، "الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)"، *في مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل*، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد السادس، أكنوبر2019، ص (95-108)

29- طايبي رتيبة، "البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري"، *في مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، جامعة البليدة 2، عدد 8، ص (97-108)

30- طهراوي علي دومة وكسرى مسعود، "أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر"، *في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، جامعة المسيلة، عدد 12، 2014، ص (58-68)

31- عربي بومدين، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول"، *في مجلة سياسات عربية*، الدوحة، قطر، العدد 25، مارس 2017، ص (33-46)

32- عزي محمد فريد، "شباب المدينة بين التهميش والاندماج، إقتراب سوسيوثقافي لشباب مدينة وهران"، *في مجلة انسانيات*، مركز الأبحاث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، عدد 5، ماي – أوت 1998، ص (49-67)

33- غربالي فؤاد، "سوسيولوجيا المعاناة من خلال المعيش اليومي لشباب الأحياء الشعبية، شباب أحياء مدينة صفاقس مثالا"، *في مجلة عمران*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، المجلد الرابع، عدد16، ص (77-102)

34- غردي محمد، "البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي"، *في مجلة الابداع*، جامعة البليدة 2، عدد2، ص (48-56)

35- فوشان عبد القادر، والعلاوي أحمد، "الإندماج الاجتماعي: المفهوم، الأبعاد والمؤشرات"، *في مجلة الراصد العلمي*، جامعة وهران1، عدد 1، جانفي 2017، ص (29-45)

36- قصاب سعدية، وعيدودي فاطمة الزهراء، "سياسات التشغيل الجزائر 1990-2014 تشخيص وتقييم"، *في مجلة معارف*، جامعة البويرة، عدد 20، جوان 2016، ص (36-51)

37- قميحة رابح، ولعروسي رابح، "سياسة التشغيل في الجزائر: دراسة حالة نموذج التشغيل القائم على ترقية العمل المأجور 2001-2014 "، *في المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، جامعة الجزائر 3، عدد 11، اكتوبر 2016، ص (133-157)

38- قيرة اسماعيل، "مجتمع التهميش. إلى أين؟ مهمشو المدينة العربية نموذجا"، *في مجلة المستقبل العربي*، العدد 290، أبريل 2003، ص (50-72)

39- كردمين وفاء، "الشباب والتنمية المفاهيم والاشكاليات"، *في مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، لبنان، عدد11، أكتوبر 2017، ص (125-133)

40- لغواطي ياسمين، "سياسة عقود ما قبل التشغيل وتأثيرها على نوعية الخدمة العمومية"، *في مجلة البحوث السياسية والإدارية*، جامعة الجلفة، عدد7، ديسمبر 2015، ص (196-213)

41- مراد حنان ومالكي حنان، "أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري"، *في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة ورقلة، العدد 5، 2011، ص (540-558)

42- مرقوم كلثوم، وفوقة فاطمة، "دور الأجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر، حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)"، *في مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال*، جامعة الشلف، عدد 2، جانفي 2020، ص (151-167)

43- ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، وعبد الحليم عيساوي،" البطالة في الجزائر دراسة تحليلية"، *في مجلة الاقتصاد والمجتمع*، جامعة قسنطينة، عدد 1، 2002، ص (119-132)

44- هادفي سمية، "سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري"، *في مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية والانسانية*، جامعة ورقلة، عدد 17، ديسمبر 2014، ص (169-184)

45- هداجي حمزة، ومرضي مصطفى، "الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على السياسات الأوربية"، *في المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية*، جامعة أدرار، عدد 2، ديسمبر 2018، ص (255-267)

46- يحياوي نسرين، "الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم، الأسباب، النتائج"، *في مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية*، جامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص (290-307)

ج- مذكرات ورسائل جامعية:

1-آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعاكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية) ، أطروحة دكتوراه، علو اقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، 2010

2-بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، جوان 2015

3-بلقايد ثورية ، الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري، جامعة تلمسان، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، ، 2019

4-بن صويلح ليليا ، سياسة التشغيل في الجزائر المؤسسة الاقتصادية النسوية بعنابة نموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2011

5-بن فايزة نوال، اشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009

6-بن مهرة ليندة لطيفة، ثقافة الأجير الشاب واستراتيجيات تحقيق حاجاته، أطروحة دكتوراه ل م د علم الاجتماع، جامعة تلمسان، 2015

7-بوزيدي سليمان، الشباب والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة، مذكرة ماجستار، جامعة وهران،2012

8-بوقرة كمال، المسألة الثقافية وعلاقتها بالمشكلات التنظيمية في المؤسسة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2008

9-حجال سعود، الشباب والبطالة في المجتمع الجزائري تصورات وممارسات اجتماعية، دراسة ميدانية في الوكالات المحلية للتشغيل – ولاية تلمسان- أطروحة دكتوراه علم الاجتماع العمل والتنظيم، جامعة تلمسان، جوان 2012
10-حمودة رشيدة ، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،2012
11-خالدي محمد ، تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع، جامعة تلمسان، 2016
12-خليفة محمد ، واقع العاملين في القطاع غير الرسمي، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2011
13-دهان محمد، الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري، مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2010
14-رمرام مليكة، دور البرامج الوقائية في تغيير اعتقادات الشباب الخاصة بظاهرة الإدمان على المخدرات، رسالة ماجستير ، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر، 1998
15-شارب مطاير دليلة، الفضاء المنزلي والعمل (الأساتذة الجامعيون والعلاقات الجنوسية) ، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع، جامعة وهران، 2010
16-شلالي فارس ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2004 ، مذكرة ماجستار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005
17-شليح مالك توفيق، العنف في الوسط الحضري، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2014
18-عباسي يزيد، مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2015 – 2016
19-عبد الله فادية، الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون الاجتماعي، كلية الحقوق جامعة وهران، 2010-2011
20-عزي محمد فريد، الأجيال والقيم مقاربة للتغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2005
21-عطار عبد الحفيظ، التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم والانسانية، جامعة تلمسان، 2010
22-عطار عبد الحفيظ ، القطاع غير الرسمي من خلال العمل غير الرسمي – دراسة العمل المنزلي نموذج- رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة تلمسان، 2001
23-عقون سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مذكرة ماجستير علوم التسيير، جامعة سطيف،2010

24-عوارم مهدي ، سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسة في سياسات التشغيل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة سطيف،2017
25-قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2010
26-كحل الراس ليندة، سياسات التشغيل وسوق العمل بالجزائر خلال الفترة 2000 – 2010 ، مذكرة ماجستار علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2014
27- قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009-2010
28-كواشخية اسحاق، النمو الاقتصادي والبطالة بالجزائر، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، جامعة الوادي، 2015
29-لوسداد زين الشرف، الاندماج الاجتماعي للشباب المستفيدين من برنامج ANSEJ (وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ بحي الصديقية وهران)، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران 2 ، (2011 – 2012
30-مراد حنان، مكانة المواطنة والمواطن في المدن، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع، جامعة بسكرة،2017 -
31مسمش نجاة، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر1980- 2014 ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2018
32-مهداوي مروان، تأخر سن الزواج وعلاقته بانخفاض معدلات الخصوبة في الوسط الحضري، مذكرة ماجستار، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف،2011

د- ملتقيات وندوات:

1-بشير محمد، "راهن الاشكالية الثقافية في الجزائر : عرض حال شبكات القراءة والتأويل السوسيولوجية"، ورقة عمل، جامعة تلمسان، 2013
2-بلحاجي محمد وحجال سعود ، "الحركات الاحتجاجية في جزائر اليوم، الفعل الاحتجاجي لدى الشباب البطال – نموذجا –" مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الرعاية *الاجتماعية للشباب* المنعقد بالمركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، 10 و11 ماي 2016
3-بن حبيب عبد الرزاق، طارق سعيدي، "صندوق الزكاة ودوره في تفعيل سياسة التشغيل عرض نموذج الجزائر"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني *سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية*، يومي 13 و14 أفريل 2011 ، جامعة بسكرة
4-حسني ابراهيم عبد العظيم، "دور العمل التطوعي في تنمية رأس المال الاجتماعي للمرأة"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي التاسع لكبية الآداب، جامعة بني سويف بعنوان *العلوم الانسانية وتفعيل دور مؤسسات العمل التطوعي* المنعقد في الفترة 9و10 أبريل 2013، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية

5-سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر : بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة- ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، أيام 18و19 أبريل 2012

6- سهير صفوت، "الاستبعاد الاجتماعي المفهوم – الدلالات"، *مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول المجتمع العربي بين الاستبعاد والاحتواء الاجتماعي في ظل المتغيرات المعاصرة*، جامعة المسيلة، الجزائر، 30 و 31 أكتوبر 2011

7-شوية سيف الاسلام، "الخلفيات السوسيو اقتصادية لظاهرة الارهاب في الجزائر من خلال خرائط الفقر"، ملتقى دولي حول *مجتمع المخاطرة*، جامعة جيجل، 4 و 5 ماي 2009

8-عزمي بشارة، محاضرة بعنوان " نحن وهم ومأزق الثقافة الديمقراطية في عصر الثورة" مقدمة للمؤتمر السنوي *لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 28 -30 سبتمبر 2013

9-لطرش الطاهر، "الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر : خصائصه وديناميكية التشغيل"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول *استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة*، يومي 15و 16 نوفمبر 2011

10-ناصر سليمان، عواطف محسن، "تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن دراسة تقييمية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني *تعزيز الخدمات المالية الاسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر*، أيام 09، 10 ، 11 أكتوبر 2011 ، السودان

11-ناصر مراد، "فعالية آليات دعم التشغيل في الجزائر"، الملتقى الوطني الثاني حول *واقع التشغيل وآليات تحسينه*، جامعة الجزائر، 25 و26 جوان 2008

هـ- تقـاريـر :

1-التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية لسنة 2014

2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 39، المادة 1 و2 من المرسوم التنفيذي 90- 259 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 يعدل ويتمم الأمر رقم 42.71 المؤرخ في 17جوان 1971 والمتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة وتغيير تسميته.

3-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 22، المادة 2 ،3،4،13 من المرسوم التنفيذي 08- 126 المؤرخ في 19 أبريل 2008 يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني.

4-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 44، المادة 3 و 4 من المرسوم التنفيذي 94- 188 المؤرخ في 06 يوليو 1994 الخاص بالقانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 1994.

5-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 52، المادة 2 و3 من المرسوم التنفيذي 96- 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.
6-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 64، المادة 1 و2 من المرسوم التنفيذي 06- 356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
7-الديوان الوطني للإحصائيات.
8-عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004 ، الدورة العامة العادية، 25 ديسمبر 2004.
9-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، القطاع غير الرسمي حقائق وأوهام، الدورة العامة العادية 24 ، الجزائر، جوان 2004
10- موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات امن الانسان في البلدان العربية.

و- القواميس والمعاجم:

1-ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، المجلد الأول، 1988
2-بدوي أحمد زكي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1978
3-بدوي أحمد زكي، معجم المصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1987
4-بودون ريمون وفرانسوا بوريكو ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، تر سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، بدون سنة
5-مسعود جبران، الرائد، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 6 ، 1986

ز- مواقع إلكترونية وجرائد:

1-أحمد سيد أحمد، البطالة العربية. قنبلة موقوتة، يومية الخليج، الإمارات العربية المتحدة، تاريخ النشر: 3أكتوبر 2013
2-بكيس نور الدين، عام على انطلاق الحراك الشعبي الجزائري، فما الحصيلة والآفاق، مقال على موقع الجزيرة بتاريخ 20فيفري 2020 الرابط الإلكتروني :
www.aljazeera.net/opinions/2020/2/21/عام-على-انطلاق-الحراك-الشعبي-الجزائري
3-بوعبد الله قاسيمي، "الهجرة السرية سببها فشل سياسات التشغيل"، مقال بجريدة الجمهورية، تاريخ النشر : 28سبتمبر 2014

4-حسين علي الحمداني، المواطنة ماهي؟ الحوار المتمدن العدد2192، مقال الكتروني نشر بتاريخ 15 فيفري 2008 على الرابط الآتي:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124977
5-معطى الله سهام ، الجزائر ومعضلة الاقتصاد غير الرسمي، مقال الكتروني نشر يوم 17 جوان 2020 على الرابط التالي: ***www.alaraby.co.uk -ومعضلة-الاقتصاد-غير-الرسمي/الجزائر***
6-الرومي علي، ضعف الوازع الديني يلعب دورا في تفشي ظاهرة العنف الأسري، جريدة الرياض الإلكترونية، العربية السعودية، نشر بتاريخ : 9يناير 2009 ، عدد 14809 ، الرابط الالكتروني:
http://www.alriyadh.com/400883
7-اللويمي أحمد محمد ، الشباب والمواطنة، صحيفة اليوم، العربية السعودية، 22 سبتمبر 2011 الرابط الالكتروني: ***www.alyaum.com/articles/823899/كلمة-ومقال/الشباب-والمواطنة***
8- عثمان صلاح، المواطنة الرقمية وأزمة الهوية، مقال إلكتروني على الرابط التالي:
http://www.acrseg.org/41703
9- العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، www.academia.edu/6803990
الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات تقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ، الدوحة، قطر، الرابط الإلكتروني: ***https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Algeria2019-Movement-to-Elections.pdf***
10-فرح غريس، رحلة في الانسان، مقال إلكتروني، منشورات الجيش، عدد 251، 2006 على الرابط الالكتروني الآتي:
www.lebarmy.gov.lb/ar/content/أخطر-أنواع-العنف-وأقلها-إثارة-للاهتمام
11-" دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي " مقال إلكتروني على الرابط:
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3202
12-مقال الكتروني بعنوان: البطالة.. فرص موصدة الأبواب والاحباط يغتال أحلام الشباب 2 بتاريخ 19 ماي 2012 على الرابط التالي: ***https://www.albayan.ae/one-world/correspondents-suitcase/2012-05-19-1.1652726***
13-الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم الاستثمار
14-الديوان الوطني للإحصاء
15-الموقع الإلكتروني للوكالة المحلية للتشغيل
16-الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

1 – باللغة الفرنسية :

Ouvrages :

1- ALPE. Y, LAMBERT. J, L'éxique de sociologie, édition Dalloz, Paris, 2007

2- BALANDIER. G, Sens et puissance, édition PUF, France, 1981

3- BENBITOUR. A, l'expérience algérienne de développement 1962-1991, leçon pour l'avenir, Ed Techniques de l'Entreprise, Alger (sans année)

4- BOURDIEU. P, Capital social, Notes Provisoires, in BIVORT. A, LALLEMENT. M, Le capital social, performance, Equité et réciprocité, Edition la Découverte, France, 2006

5- BOURDIEU. P, La Misère du monde, Éd du Seuil, Paris 1993

6- BOURDIEU. P, Le capital social note provisoires, in Recherches sous la direction de BEVOT.A et LALLEMENT. M, Ed La découverte, Paris 2006

7- BOUZIDI. A, Comprendre la mutation de l'économie algérienne, les mots clés, Ed Société nationale de comptabilité, Algerie, 1992

8- CAHUC P., ZYLBERBERG A., *Microéconomie du marché du travail*, La Découverte, Paris, 2003

10- DEBESSE. M, L'adolescence, Ed PUF Paris, 1979

11- ERHEL. C, Les politiques de l'emploi, coll Que sais-je ? PUF, Paris, 2009

12- GALLAND. O, Qu'est-ce-que la jeunesse ? Contours et caractéristiques, Paris INSEE, 2000

13- GAUTIE. J, Le Chômage, coll la découverte / Répères, Paris, 2009

15- HENNI. A, Essai sur l'économie parallèle cas de l'Algérie, édition EANG, Alger, 1991

16- LAUTIER. B, L'état et l'informelle, édition l'harmattan, Paris, France, 1991

18- MAYER. R et HENRI. D, La sociologie Américaine et les problèmes Sociaux, théories et méthodologie, tome 1, les presses de l'université du Québec, Canada. 2001

22- REYNAUD. E, & MARUANI. M, Sociologie de l'emploi, Ed La Découverte / Repères, Paris, 2004

23- SCHNAPPER. D, L'épreuve du chômage, Edition Gallimard. Paris, France, 1994

24- TLEMÇANI. R, Election et élites en Algérie, (paroles de candidats) chihab éditions, Batna, Algérie, 2003

Revues :

1- HALPERN. C, « *Ce que les croyances ont à nous dire* », In Revue Sciences Humaines N° 149, Paris, Mai 2004

2- HAMMOUDA. N, SOUAG.A, PHILIPPE.A, *« L'emploi informel en Algérie : tendances et caractéristiques (2001-2010) »*, In Revue Mecas N° 12, Univ Tlemcen, Juin 2016

3- MOULAI-HADJ Mourad, NOUAR Fouad, « protection sociale et politiques de l'emploi : le cas de l'algérie » In *Quelles formations pour quels emplois en Algérie* ? Ed CRASC, 2012

4- MUSETTE. S, M, « *Sociologie de La Jeunesse : regards critique sur les jeunes et la santé en Algérie »*, In Revue CREAD, Algérie, 2004

5- MUSETTE. S, M, et HAMMOUDA. N, *« La mesure de secteur informel en Algérie »*, In Revue Economie et Gestion, N° 1, Université de Tlemcen, 2002

Rapport Scientifique :

1- Bureau International du Travail, la normalisation internationale du travail, nouvelle série N° 53, Genève, 1953

2- Office National des Statistiques, l'emploi et le chômage, données statistiques, n° 226, Algérie, 1995

DPSB de la wilaya Annuaire 2013, ANDI 2013

Encyclopédie :

1- DEMAZIÈRE Didier, « chômage - Sociologie du chômage », Encyclopédie Universalise [en ligne], : http://www.universalis.fr/encyclopedie/chomage-sociologie-du-chomage, Consulté le 26 septembre 2017

Site Internet :

1- http://infokiosques.net/IMG/rtf/la_culture_du_travail_-2.rtf

2- https://www.centralcharts.com/fr/gm/1-apprendre/9-economie/34-analyse-fondamentale/1071-definition-segmentation-marche-du-travail

الملاحق

ملحق أ – فهرس الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول أو الشكل	الصفحة
01	اجمالي السكان المقيمين بالجزائر	60
02	تطور الكتلة الأجرية ودخل المستقلين	62
03	اجمالي السكان المقيمين بالجزائر حسب فئة العمر والجنس	64
04	توزيع المشتغلين والبطالين حسب فئة العمر	66
05	نسبة البطالة وبعض خصائصها بالجزائر	67
06	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1973 – 1984).	77
07	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1989 – 2004).	78
08	تطور القوة العاملة العاطلة في الجزائر خلال السنوات 2001-2010	80
09	تطور سوق العمل بالجزائر (2011 و2015).	81
10	التطور السنوي للملفات المقبولة في المراكز الجهوية للتأمين على البطالة	88
11	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط في الفترة 2013-2015	91
12	المشاريع الاستثمارية المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار من 2002 إلى 2017	94
13	المشاريع الاستثمارية المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار من 2002 إلى 2017 حسب الحالة القانونية	94
14	التنصيبات في جهاز المساعدة على الادماج حسب عقود العمل	99
15	التنصيبات في جهاز المساعدة على الادماج حسب القطاع	100
16	حصيلة زكاة المال وعدد العائلات والشباب المستفيد منها	102
17	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	111

18	توزيع أفراد العينة حسب السن والحالة المدنية	112
19	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.	113
20	توزيع أفراد العينة حسب الأصول الجغرافية لآبائهم.	114
21	توزيع أفراد العينة حسب مدة البطالة.	123
22	توزيع أفراد العينة حسب صنف البطالين.	125
23	توزيع أفراد العينة حسب مهنة أو نشاط الأب.	131
24	توزيع أفراد العينة حسب مهنة أو نشاط الأم.	132
25	توزيع أفراد العينة حسب المدخول الشهري للوالدين معا.	132
26	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة السكن.	132
27	توزيع أفراد العينة حسب عدد الإخوة في البيت.	133
28	توزيع أفراد العينة حسب ممارسة أو عدم ممارسة أنشطة غير رسمية	170
01	شكل يوضح هياكل وآليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر	85

جامعة محمد بن أحمد، وهران 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

ملحق ب – دليـل مقابلـة موجه إلى الشباب البطال.

في إطار انجاز بحث سوسيولوجي حول موضوع الشباب ومشكلة البطالة بالجزائر، من أجل نيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع العمل والتنظيم، نرجو منكم التعاون معنا بالإجابة الصريحة عن الأسئلة التي ستطرح عليكم، وتأكدوا بأن اجاباتكم لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي، وستبقى معلوماتكم وبياناتكم الشخصية سرية.

أ– بيانات أولية:

1-الجنس:

2-السن :

3- الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐

4- المستوى التعليمي: بدون ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي☐ جامعي ☐

5- الأصل الاجتماعي: ريف ☐ حضر ☐

6- صنف البطال: طالب شغل لأول مرة ☐ سبق لك وأن اشتغلت من قبل ☐

7- مدة البطالة:

8- مهنة أو نشاط الأب:

9- مهنة أو نشاط الأم:

10- طبيعة المسكن وملكيتها: شقة ☐ سكن عادي ☐ بيت قصديري ☐

ملك خاص ☐ كـراء ☐

11-المدخول الشهري للوالدين معا:

12- عدد الإخوة في البيت:

ب– مظاهر الحياة اليومية للشباب البطال:

13- ما هي برأيك الأسباب المؤدية للبطالة في المجتمع الجزائري؟

14- ما هي مصادر معلوماتك حول سوق العمل بالجزائر؟

15- حدثنا كيف تقضي يومك؟

16- ما هي الأماكن التي ترتاد عليها يوميا ومع من؟

17- كيف يتم في العادة الحصول على منصب عمل؟

18- ما هي الوسيلة التي تعتقد أنها ضرورية من أجل الحصول على منصب عمل؟

19- حسب رأيك هل الشهادة العلمية أو الديبلوم المهني مهمتان للحصول على منصب عمل؟ لماذا؟

20- بعض الشباب البطالين يرون أن السبب في تمديد بطالتهم يرجع إلى ضعف علاقاتهم الشخصية، ما رأيك؟

21- ما رأيك في ظاهرة المعاملة بالجهوية والمحسوبية في التوظيف؟

22- هل صحيح أن هناك محاباة في التوظيف حسب الجنس؟ إذا كانت بالإجابة بنعم ما هي الأسباب في ذلك؟

23- ما موقفك من عمل المرأة ككل؟

24- ما علاقتك كشاب بطال بالمسجد؟ وهل دفعت بك البطالة إلى اللجوء للتدين وطلب الفرج من الله؟

25- في اعتقادنا أن البطالة تؤدي إلى عدة انحرافات اجتماعية حدثنا عن هذا؟ وهل سبق لك وأن مارست سلوكا انحرافيا معينا؟

ج– اتجاهات الشباب البطال نحو العمل غير الرسمي:

26- ما هي مصادر مصروفك اليومي؟

27- ماذا يمثل لك العمل غير الرسمي؟

28- هل تجد نفسك مجبر على ممارسة عمل غير رسمي؟

29- إذا كنت قد مارست أو تمارس عملا غير رسميا، ما نوعه؟ وهل وضعك مريح به؟

30- ما هي المخاطر والصعوبات التي تتعرض لها من جراء ممارستك لأعمال غير رسمية ؟

31- ما هي نظرتك للشباب الذين قاموا بإنشاء مقاولات خاصة ؟ وهل تفكر في هذا مستقبلا؟

د- الشباب البطال والحركات الاحتجاجية:

31- تعرف الجزائر حركات احتجاجية متعددة تمس العديد من القطاعات، ما رأيك في هذه الظاهرة؟

32- حسب رأيك هل البطالة تدفع لممارسة الاحتجاجات ؟

33- هل تشعر فعلا بأنك مواطن جزائري؟ في حالة الإجابة ب "لا"، لماذا؟

34- هل سبق لك وأن شاركت في تظاهرات احتجاجية؟

35- هل لك ميولات للمشاركة في الحياة السياسية أو الجمعوية ؟ لماذا في كلتا الحالتين؟

36- في نظرك ما هي معيقات الفعل الاحتجاجي بالجزائر؟

37- كيف تتصرف الدولة مع مثل هذه الحركات الاحتجاجية؟

38- شهدت جل الدول العربية ثورات الربيع العربي، هل أنت متابع لما حصل عند دول الجوار؟

39- ما هي اقتراحاتك للحد من ظاهرة البطالة ؟

40- كيف تتصور مستقبلك في ظل الحركات الاحتجاجية الجديدة التي تنادي بتغيير النظام السياسي؟

ملحق ج – جدول تعريفي بمجتمع البحث

رقم المقابلة	الجنس	السن	الحالة العائلية	المستوى التعليمي	الأصل الاجتماعي	مهنة الأب	مهنة الأم
01	ذ	20	أعزب	جامعي	حضر	أعمال حرة	ماكثة بالبيت
02	ذ	21	أعزب	ابتدائي	ريف	عامل قطاع خاص	ماكثة بالبيت
03	ذ	22	أعزب	بدون	حضر	موظف	موظفة
04	ذ	25	أعزب	متوسط	حضر	أعمال حرة	أعمال حرفية
05	ذ	26	أعزب	ابتدائي	ريف	موظف	ماكثة بالبيت
06	ذ	26	أعزب	ثانوي	حضر	عامل قطاع خاص	عاملة قطاع خاص
07	ذ	28	أعزب	بدون	ريف	متقاعد	عاملة قطاع خاص
08	ذ	29	متزوج	ابتدائي	ريف	شرطي	عاملة قطاع عام
09	ذ	30	متزوج	ابتدائي	ريف	عامل قطاع عام	ماكثة بالبيت
10	ذ	30	أعزب	متوسط	حضر	متقاعد	أعمال حرفية
11	ذ	31	أعزب	جامعي	ريف	بطال	عاملة قطاع خاص
12	ذ	34	مطلق	ثانوي	حضر	عامل قطاع عام	ماكثة بالبيت
13	ذ	35	أعزب	جامعي	حضر	متوفى	أعمال حرفية
14	ذ	36	أعزب	ثانوي	حضر	عامل قطاع عام	ماكثة بالبيت
15	أ	19	عزباء	متوسط	حضر	عامل قطاع عام	ماكثة بالبيت
16	أ	24	عزباء	جامعي	حضر	موظف	ماكثة بالبيت
17	أ	26	مطلقة	جامعي	ريف	أعمال حرفية	عاملة قطاع خاص
18	أ	27	عزباء	جامعي	حضر	متقاعد	موظفة
19	أ	32	متزوجة	ثانوي	ريف	متوفى	عاملة قطاع خاص
20	أ	35	عزباء	بدون	حضر	أعمال حرفية	متوفاة

« Les Jeunes et le Problème du Chômage en Algérie »

Résumé :

Le chômage des jeunes constitue l'un des problèmes socio-économiques le plus répandus en Algérie qui est dû au faible taux de la croissance économique, ce qui a eu un impact sur leur situation sociale, qui se manifeste par les indicateurs de pauvreté, de marginalisation et de l'exclusion sociale, et l'apparition de comportement néfaste à leur sein. Nous pensons que le problème ne cesse de prendre de l'ampleur dangereux au fur et à mesure que le taux de chômage augmente que l'offre du marché de l'emploi ne peut le contenir. Ce qui constitue l'un des défis qui menace la société algérienne dans sa cohésion et son unité dans un contexte sociale marqué par prolifération de mouvements de contestation sociale des jeunes revendiquant l'amélioration de leur situation économique sociale, et politique.

***Mots clés** : Chômage, Jeunes, travail informel, mouvements de protestation*

« Youth and the Problem of Unemployment in Algeria »

Abstract:

Youth unemployment is a pervasive social and economic problem in Algeria that has resulted from the weak economic growth. The latter, has led to a decline in employment rates and has negatively influenced youth and has been reflected on their social situations by increasing poverty, marginalization and social exclusion, in addition to the emergence of bad social practices within their environment. We believe that the problem is becoming more serious as unemployment increases and the market is unable to absorb the supply of labor. This has become one of the most important challenges that threaten the Algerian society, especially in the light of growing youth movements protesting the need to improve economic social and political conditions.

***Key words**: Unemployment, Youth, Informal work, Protest movements.*

" الشباب ومشكلة البطالة بالجزائر "

الملخص:

تعد بطالة الشباب من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتفشية في الجزائر بسبب ضعف النمو الاقتصادي مما أدى إلى تراجع معدلات التشغيل، وهذا ما أثر سلبا على الشباب وانعكس على حالاتهم الاجتماعية بزيادة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وظهور ممارسات اجتماعية ذات طابع انحرافي في أوساطهم. ونعتقد أن المشكلة تزداد خطورة مع زيادة معدلات البطالة وعدم امكانية استيعاب السوق لعرض العمل. وهذا ما بات يشكل احدى أهم التحديات التي تهدد المجتمع الجزائري خاصة في ظل تنامي الحركات الاحتجاجية الشبابية المطالبة بضرورة تحسين الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

كلمات مفتاحية: *البطالة، الشباب، العمل غير الرسمي، الحركات الاحتجاجية*